مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية
2020

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية
2020

صندوق النقد العربي

أمانة فريق الاستقرار المالي

© صندوق النقد العربي 2020

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
قسم تطوير القطاع المالي– الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 26171572-971+ / 26171574-971+
فاكس مباشر: 26326454-971+
البريد الالكتروني: financialstability@amf.org.ae
Website:http://www.amf.org.ae

افتتاحية التقرير

يعد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ثمرة للتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمكون من مدراء الإدارات المعنية بالاستقرار المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية للفريق، على اعتبار أن الصندوق يمثل الأمانة الفنية للمجلس.

تتضمن أعمال الفريق عدداً من المحاور، أهمها المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي، إضافةً لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية ومنها **إصدار تقرير سنوي عن الاستقرار المالي على مستوى الدول العربية.**

بناء على ما تقدم، وبإطار رؤية الصندوق واستراتيجيته التي تعتبر تعزيز العمل العربي المشترك أحد أولوياتها، تم إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2020، الذي تناول تطورات وضعية الاستقرار المالي في الدول العربية، والجوانب الاقتصادية والنقدية والمالية ذات الصلة بتحقيق الاستقرار المالي، والتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار المالي في الدول العربية.

يأمل فريق العمل المكلف بإعداد التقرير أن يكون قد وُفِقَ في اختيار موضوعات فصول التقرير، لتحقيق الأهداف المرجوة من إعداده، ولرسم صورة واضحة عن وضعية الاستقرار المالي في الدول العربية، والمحددات والتحديات التي تواجهها في سياق جهودها لتحقيق الاستقرار المالي. كما يأمل الفريق أن تكون هذه الجهود موضع تطوير مستمر، بفضل الملاحظات والاقتراحات التي تبديها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأن يكون التقرير بمثابة عامل مساعد في اتخاذ القرارات الاحترازية التي تسهم في تعزيز سلامة الاقتصادات العربية بوجه عام، والقطاع المالي والمصرفي بوجه خاص.

تقديم

يأتي إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، في سياق حرص الصندوق على ترسيخ المبادئ والأهداف والتقاليد التي أرساها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية منذ عدة سنوات، التي تتمحور حول تشجيع وحث اللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، على إعداد تقارير وأوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا ذات الأولوية لدولنا العربية. إضافة إلى ذلك، يسهم صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، ولفرق العمل واللجان المنبثقة عنه، في إعداد وتنسيق الجهود اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير والأوراق، في مختلف الجوانب الاقتصادية، والنقدية، والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في هذا السياق، يسعدنا إطلاق الإصدار الثالث من تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما يأتي إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، في إطار مهام الصندوق المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية الدولية، وتأثيراتها المحتملة على الاقتصادات العربية، وتقديم المعلومات المفيدة حول هذه القضايا، على خلفية أهميتها للمصارف المركزية، وإتاحة أكبر فرصة لهذه التقارير من النشر والتوزيع، من أجل تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

تـقديـم..... د

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الاستقرار المالي العربي..... 6

الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية..... 16

الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة..... 62

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة 85

الفصل الخامس: مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية في الدول العربية 109

الفصل السادس: اختبارات التحمل (الضغط)، ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية..... 120

الفصل السابع: إطار إدارة الأزمات المصرفية وتقنيات الحل ودور منظومة ضمان الودائع في الدول العربية..... 159

الفصل الثامن: الأمن السيبراني والتهديدات الإلكترونية وآثارها على الاستقرار المالي 206

الفصل التاسع: مؤشرات الاستقرار المالي: المنهجيات والأغراض 237

الفصل العاشر: تداعيات فيروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي في الدول العربية 267

فريق عمل إعداد تقريرالاستقرار المالي في الدول العربية 313

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الاستقرار المالي العربي

جرت العادة على أن يتناول هذا الجزء من التقرير استعراضاً للتطورات الاقتصادية العالمية، والإقليمية ذات الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على الاقتصادات العربية، ذلك من خلال مقارنة المؤشرات الاقتصادية خلال عام التقرير، مع العام السابق له، بغرض استشراف ما قد تؤول إليه هذه المؤشرات خلال العام القادم. لكن الأزمة التي يشهدها العالم حالياً جراء جائحة كورونا وتداعياتها، قد فرضت نفسها وبقوة على كافة الأصعدة، فأصبح من غير المجدي الحديث عن التطورات الاقتصادية لعام 2019، ولا العام السابق له، دونما التركيز أيضاً على انعكاسات هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي وعلى الاستقرار المالي العالمي والعربي. وعليه فسيكون التركيز في هذا الجزء على استعراض التوقعات لعام 2020 المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية العالمية ذات العلاقة بالاستقرار المالي العربي، ومقارنتها بالتطورات الفعلية لعام 2019.

النمو الاقتصادي العالمي

يعيش العالم والمنطقة العربية وضعاً استثنائياً في ظل انتشار فيروس كورونا، وما تبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما فرض الفيروس قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر على انتقالات الأفراد، بما أثر سلباً على قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. تتمثل أبرز التحديات القائمة في ضرورة تكثيف التعاون الدولي لتفادي الآثار الاقتصادية للفيروس، وتعزيز الأنظمة الصحية العالمية، وخفض الخسائر البشرية، وتقليص فترة انتشار المرض، وهو ما يستلزم تنسيقاً عالمياً عالي المستوى، ومستويات استجابة غير اعتيادية وسباقة من قبل الحكومات، لتبني السياسات الاقتصادية الكفيلة بتخفيف آثار الأزمة على الاقتصادات المحلية.

الشكل رقم (1 - أ): تطور النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في مناطق مختلفة من العالم (2014 - 2019)

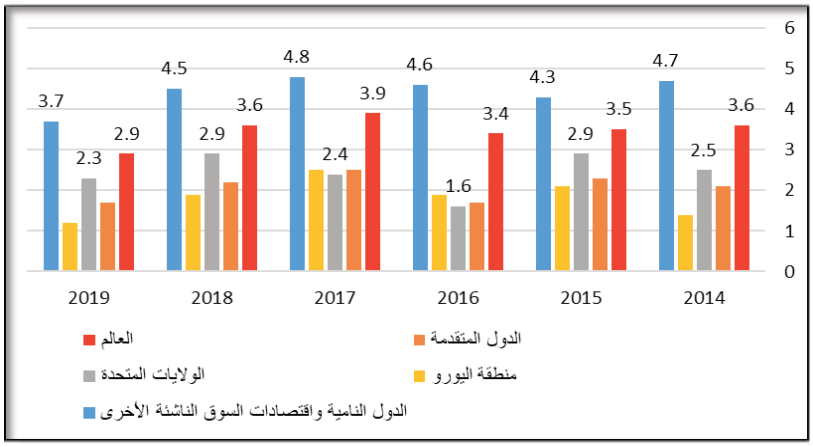

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2020

تباطأ أداء الاقتصادي العالمي بشكل طفيف خلال عام 2019، مقارنة بالعام السابق له، انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي بنحو 0.7 نقطة مئوية، خلال فترة المقارنة ليصل إلى نحو 2.9 في المائة خلال عام 2019. جاء التراجع في النمو العالمي على خلفية تباطؤ الطلب في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلاً عن تأثر قنوات الإمداد بالعديد من الدول، في ظل التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتباطؤ الطلب في العديد من الاقتصادات المتقدمة، ذات التأثير النسبي المرتفع على النمو الاقتصادي العالمي، إضافة إلى تأثير حالة عدم اليقين بشأن أجل تلك التوترات، ومراحل تطورها، وما يمكن أن تؤول إليه على انسيابية قنوات الإمداد بالعديد من المناطق الاقتصادية الهامة. مما لا شك فيه، أن هذه التطورات كانت وراء التراجع الملموس في معدل نمو التجارة العالمية، فضلاً عن تراجع معدل نمو التدفقات الاستثمارية العالمية، خاصة في القطاعات المتعلقة بإنتاج السلع التي شملتها الإجراءات الحمائية المتبادلة بين الدولتين. كما ساهم ايضاً غموض موقف خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في تراجع معدل النمو بدول الاتحاد، فضلاً عن العوامل الهيكلية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتفاقم حجم الديون السيادية التي تعاني منها تلك الدول بالأساس.

الشكل رقم (1- ب): النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم (2019)

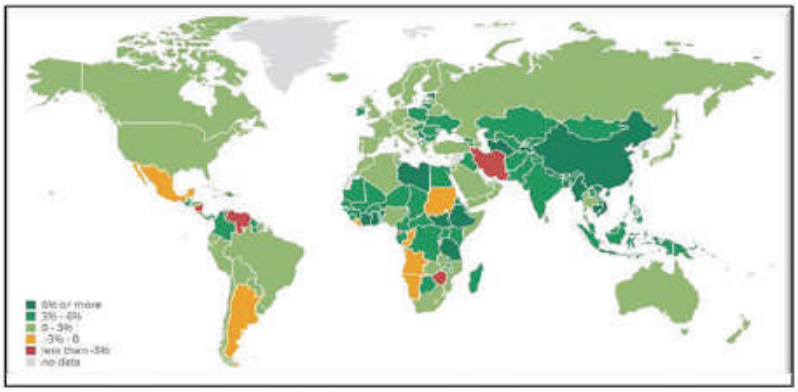

الشكل رقم (1- ج): توقعات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم (2020)

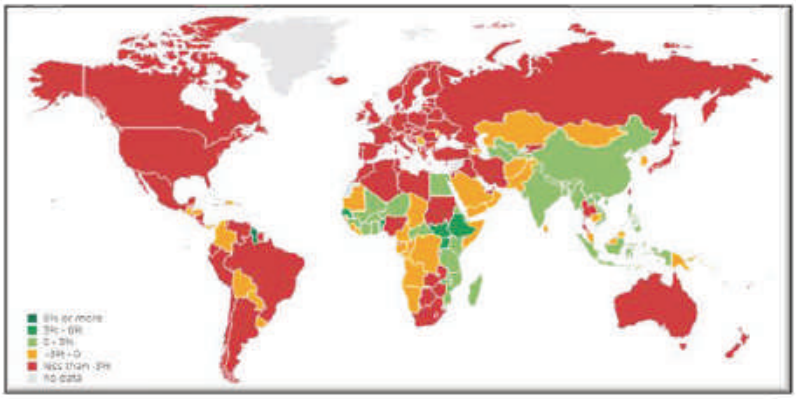

Source: IMF Data Mapper, World Economic Outlook Database (April 2020)
https://www.imf.org/external/datamapper.

من المتوقع خلال عام 2020، في ظل التداعيات المتوقعة لانتشار فيروس كورونا المستجد، أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي ركوداً غير مسبوق، قد يكون اسوأ من مثيله المسجل خلال الأزمة المالية العالمية 2008. تشير أكثر التقديرات والتوقعات تفاؤلاً بأن يسجل الاقتصاد العالمي انكماشاً بحوالي 2 في المائة، حيث تراوحت التوقعات الصادرة عن المؤسسات الدولية بحدوث إنكماش بين 3.5 و1.5 في المائة. تستند الافتراضات الخاصة بالنمو بتوقيتات الوصول إلى علاج للفيروس.

في هذا الإطار، إن التقديرات والتوقعات المُشار إليها أعلاه، تم بناؤها على فرضية عودة النشاط الاقتصادي بعد انتهاء تلك الأزمة بوتيرة مرتفعة لتعويض الخسائر، وإن كانت تلك الفرضية يشوبها كثير من الشك، حيث تستند على

معطيات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الحالي، حيث تشير كثير من الدراسات والتحليلات أننا على أعتاب نظام مالي واقتصادي عالمي جديد، قد تتضح معالمه خلال الأشهر الأولى بعد انقشاع تلك الأزمة. يؤكد هذا الاتجاه، التجاذبات السياسية الدائرة بين قطبين رئيسين في الاقتصاد العالمي، وهما الولايات المتحدة والصين، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. من المتوقع أن يسفر زيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين هذه البلدان إلى مضاعفات جديدة، قد تفاقم من تداعيات الأزمة على النمو الاقتصادي العالمي، وتصل به إلى مستويات أقل بكثير من التوقعات الحالية.

في هذا الصدد، انعكست هذه الحالة من الشك وعدم اليقين على تدفقات الاستثمارات من وإلى الدول النامية والمتقدمة، فقد تشير هذه التطورات إلى احتمال تعرض الأسواق الدولية الرئيسة لضغوط نقص السيولة، وتأثيراتها السلبية على التمويل قصير الأجل، كتلك التي حدثت في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2008). ومما يعزز هذه التوقعات لجوء العديد من المستثمرين الرئيسين إلى إغلاق مراكزهم الاستثمارية، لسد مطالبات تغطية حساب الهامش واستعادة توازن محافظهم الاستثمارية.

أما فيما يخص الحزم التحفيزية وبرامج المساعدات التي أعلنت المؤسسات الإقليمية والدولية، عن تقديمها لتعزيز الإنفاق على الصحة، ودعم القطاعات الاقتصادية والفئات المتضررة بالدول، فمن المؤكد مساهمتها في الحد من تداعيات الأزمة، وإن كانت بدرجات متفاوتة، حسب القدرات الاستيعابية للاقتصادات، وحجم التأثر بالأزمة، حيث أعلن صندوق النقد الدولي عن تسخير كافة إمكاناته لدعم البلدان الأعضاء بنحو تريليون دولار، كما قرر البنك الدولي تقديم نحو 12 مليار دولار لمساعدة الدول على تخفيف التأثير الاقتصادي والصحي للفيروس، وأكد استعداده لتقديم دعم لدوله الأعضاء بنحو 150 مليار دولار على مدى الـ 15 شهراً المقبلة.

بالنظر إلى طبيعة الحزم التحفيزية، سواء التي أعلنت عنها المؤسسات الدولية أو السلطات المحلية ممثلة في البنوك المركزية ووزارات المالية، فهي لا تعدو عن كونها مسكنات للأعراض الحالية للأزمة التي لم تنه فصولها بعد. كما لا يُتوقع استمرار المؤسسات العالمية والبلدان في تقديم تلك الحزم التحفيزية على المدى المتوسط، في ظل عدم إمكانية إعداد توقعات خاصة بالاستهلاك، الذي من المتوقع أن يكون اللاعب الرئيس في نمو النشاط الاقتصادي خلال الفترة ما بعد الأزمة، مع فقدان نحو 30 مليون وظيفة حتى نهاية شهر مايو 2020، حسب إحصائيات مبدئية صادرة عن الأمم المتحدة.

على صعيد متصل، تشير تقديرات أسواق النفط الدولية إلى أنه من المتوقع انعكاس تداعيات فيروس كورونا المستجد، سلباً على معدل نمو الطلب على النفط خلال عام 2020، نتيجة الضعف المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي، على الرغم من الاتفاق الأخير بين أعضاء منظمة أوبك للفترة مايو 2020 - مايو 2022، حيث يتوقع عدم استجابة الأسواق لتخفيضات الإنتاج المتضمنة بهذا الاتفاق، نتيجة الانخفاض المتوقع في الطلب على النفط مع تراجع الاستهلاك، وحالات الإغلاق واسعة النطاق التي اتبعتها الدول للحد من انتشار الفيروس. هناك بعض الآراء تشير إلى أن احتمال خروج العديد من منتجي النفط الصخري من السوق نتيجة الخسائر الجمة التي تحملتها خلال الفترة المنقضية من عام 2020، وهو ما قد يسهم في إحداث قدر من التوازن في الأسعار العالمية للنفط، وقد يحول الولايات المتحدة من مُصَدِّر صاف للنفط إلى مستورد صاف له.

في هذا السياق، من بين الحزم التحفيزية التي أعلنت عنها وأقرتها السلطات في الاقتصادات العالمية الرئيسة، إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن حزمة تحفيز بقيمة 1 تريليون دولار، إضافة إلى الإعلان عن حزمة تحفيز مالي بقيمة 2 تريليون دولار، تشمل تدخلات متنوعة ما بين تأجيل سداد الضرائب ومساعدة القطاعات المتأثرة بالأزمة على رأسها قطاعات الطيران، والفنادق. وإعلان البنك المركزي الأوروبي عن دعمه لدول منطقة اليورو، من خلال برنامج شراء السندات الحكومية والخاصة بقيمة تبلغ نحو 750 مليون يورو، أما المفوضية الأوروبية فقد أعلنت عن نيتها ضخ استثمارات بقيمة 37 مليار يورو للتخفيف من تداعيات الفيروس. على الصعيد المحلي أعلنت إسبانيا عن نيتها ضخ 200 مليار يورو تخصص لتعزيز مستويات سيولة الشركات، في حين أعلنت ألمانيا عزمها دعم مستويات الائتمان المحلي بنحو تريليون يورو، كذلك تشمل خطة الانقاذ في فرنسا حزم بقيمة 45 مليار يورو في صورة تأجيل لسداد الضرائب. أما في بريطانيا فقد أعلنت الحكومة البريطانية عزمها تقديم ضمانات قروض مدعومة من الحكومة بنحو 360 مليار يورو، وحزمة مساعدات للأسر، والشركات. علاوة على خطة بقيمة 26 مليار يورو لدعم المواطنين والقطاعات الأكثر احتياجاً. في اليابان أعلن البنك المركزي الياباني عن حزمة تحفيزية بقيمة 674 مليار يورو تخصص لشراء السندات السيادية، ومضاعفة الاستثمار في شراء صناديق الاستثمار. من جانبه، أعلن بنك الشعب الصيني عن ضخ نحو 26 مليار يورو سيولة في الأسواق من خلال دعم القروض.

في هذا الإطار، ضاعف صندوق النقد الدولي الموارد المتاحة من خلال تسهيلاته الطارئة، ووافق على تخفيف أعباء خدمة الدين عن 25 دولة منخفضة الدخل من خلال "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT)، وأنشأ أداة جديدة – هي خط السيولة قصيرة الأجل – لتقديم التمويل بصورة عاجلة للدول ذات السياسات الاقتصادية القوية، من أجل تعزيز هوامش الأمان لديها ومساعدتها في إدارة ضغوط السيولة. وقد تعهدت الدول الأعضاء في الصندوق حتى الآن بالتزامات تصل إلى 11,7 مليار دولار أمريكي. ولأول مرة، اتفقت مجموعة العشرين ونادي باريس، يدعمهما صندوق النقد والبنك الدوليين، على تعليق محدد المدة لمدفوعات خدمة الدين المستحقة للدائنين الرسميين الثنائيين على أفقر البلدان التي تطلب إمهالها في السداد.

بدورها، تدعم مؤسسات "ترتيبات التمويل الإقليمية" أعضاءها من خلال أنشطة الإقراض، وتعديل سياساتها وأدواتها التمويلية لجعلها أكثر توافقاً مع الطبيعة الطارئة لأزمة كورونا، وتقديم المشورة بشأن السياسات والمسائل الفنية لمساعدة سلطاتها على اجتياز هذه الفترة الاقتصادية العصيبة. وتقوم صناديق الإنقاذ الإقليمية بالتنسيق الوثيق مع الفِرَق القُطْرية في صندوق النقد الدولي، من أجل تبادل المعلومات والخبرات الفنية اللازمة لمعالجة احتياجات البلدان الأشد احتياجاً للتمويل بصورة عاجلة.

فيما يخص التطورات المتعلقة بمعدل التضخم، فقد شهد عام 2019، تراجعاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، بسبب تراجع الطلب، وكذلك شهدت مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً في معدلات التضخم، وإن ظل معدل التضخم في هذه الدول عند مستويات مرتفعة تصل إلى نحو 9 في المائة، على خلفية ضعف مرونة الطلب الاستهلاكي، نظراً لهيكلية الطلب المحلي بها، والذي يعد مدفوعاً بصورة أساسية بالطلب على السلع الاستهلاكية الرئيسة. أدى التراجع في معدل التضخم في العديد من الدول المتقدمة على اتخاذ عدد من الإجراءات النقدية، من أهمها إجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة لتنشيط الاقتصاد ومن ثم تنشيط الطلب الاستهلاكي.

الشكل رقم (2): تطور معدلات التضخم في مناطق مختلفة من العالم (2014 - 2019)

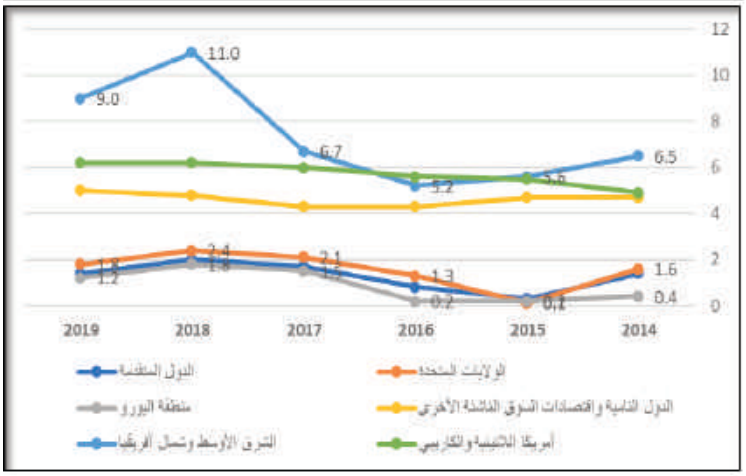

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2020

بخصوص التطورات المتعلقة **بمعدلات البطالة** في المناطق المختلفة من العالم، فقد سجلت تراجعاً في المناطق الاقتصادية الرئيسة بالعالم خلال عامي 2018 و2019، على خلفية التراجع في الطلب العالمي، والتراجع النسبي الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط، الذي بدوره يرجع في جزء منه إلى تراجع الطلب أيضاً على المنتجات الصناعية والتي تعد الصين أكبر مصدر لها، وفي ذات الوقت أكبر مستورد للنفط في العالم. من جانب اخر، أسهم التحول الرقمي في ظهور أنماط جديدة من الوظائف والدخول، وهو ما يتطلب انتهاج سياسات حكومية غير نمطية، تدعم القوى العاملة في مواجهة التحولات، حيث إن مجموعة متزايدة من المهام يتم تشغيلها تلقائياً، وتحول الوظائف نحو مزيج من المهام المكملة للآلات. يلاحظ أنه بالرغم من أن الضغوط على هيكل الوظائف والعمالة مماثلة للاقتصادات المتقدمة، فإن الأثر الصافي للتقنيات الرقمية كان إيجابياً بالنسبة للنمو والعمالة، في الدول النامية، لا سيما الدول المتوسطة الدخل.

الشكل رقم (3): تطور معدلات البطالة في مناطق مختلفة من العالم (2014 - 2019)

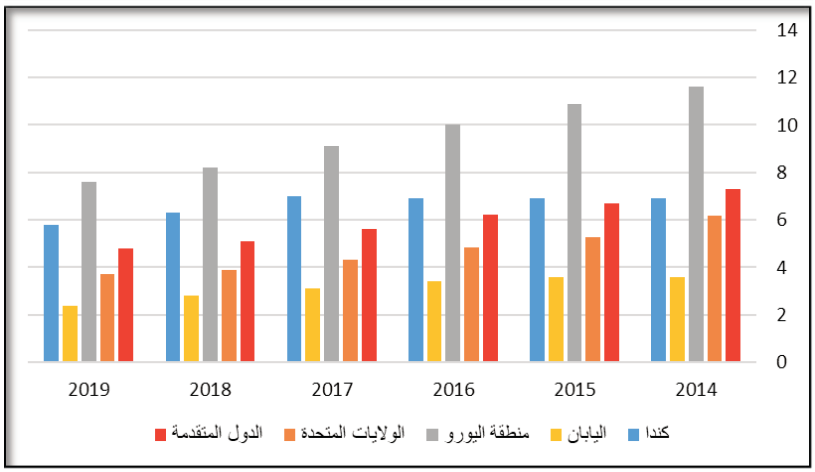

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2020

فيما يخص آثار التغير التقني والأتمتة وزيادة الإنتاجية على العمالة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، فقد خلص تقرير سلاسل القيمة العالمية[1] إلى أن ذلك لن يؤثر على الطلب المتزايد على المستهلكين. على المدى القصير، لن يقلل التطور التقني بشكل كبير من جاذبية الوجهات منخفضة الأجور، وخاصة بالنسبة للمهام كثيفة العمالة التي تتطلب البراعة البشرية. بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أنه في حين أن هشاشة الاقتصاد العالمي يمكن أن تُعزى في جزء كبير منها إلى عدم اليقين بشأن السياسات، إلا أنها تعكس أيضاً تغييرات هيكلية أعمق، من أهمها تأثير التحولات الرقمية على تحويل نماذج الأعمال التقليدية، والتأثيرات غير المواتية للتغيرات المناخية والديموغرافية، وهو ما تزامن كذلك مع اتجاه الصين لاتباع نموذج متوازن وأكثر استدامة للنمو الاقتصادي، بعيداً عن الاعتماد على الصادرات والتصنيع بالتحول نحو نموذج أكثر اعتماداً على نمو الاستهلاك والخدمات.

فيما يخص **أسعار الفائدة، وأسعار الصرف**، فقد غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2019 في أعقاب ارتداد التعافي في النشاط الاقتصادي العالمي، وتزايد المخاطر بسبب تصاعد حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ساعد على ذلك بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة في عدد كبير من هذه الدول. يُشار إلى أن السياسة النقدية التيسيرية قد ساهمت في رفع معدل النمو المسجل عام 2019 بنحو نصف نقطة مئوية. كذلك، ساهم الموقف التيسيري للسياسة النقدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2019 في استقرار نسبي للأسواق المالية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. إلا أنه قد عمل من جهة أخرى على زيادة حجم المديونية العالمية لاسيما مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات، وزاد من حجم الهشاشة المالية في عدد من هذه الاقتصادات[2].

الشكل رقم (4 - أ): تطور أسعار الفائدة قصيرة الأجل في بعض الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (2019 - 2014)

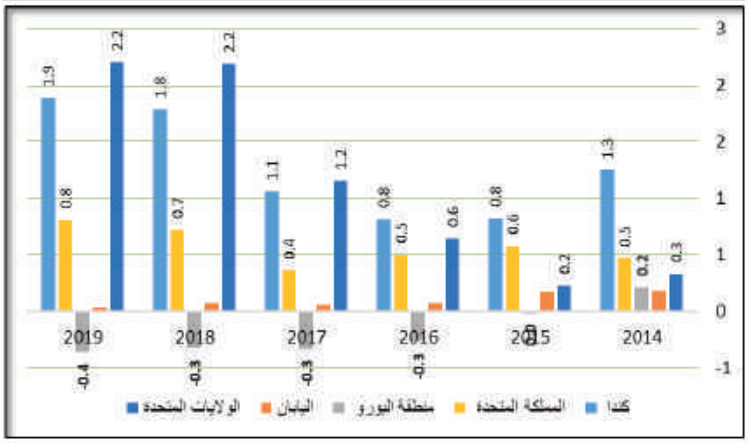

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2020

الشكل رقم (4 - ب): تطور أسعار الفائدة طويلة الأجل في بعض الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (2019 - 2014)

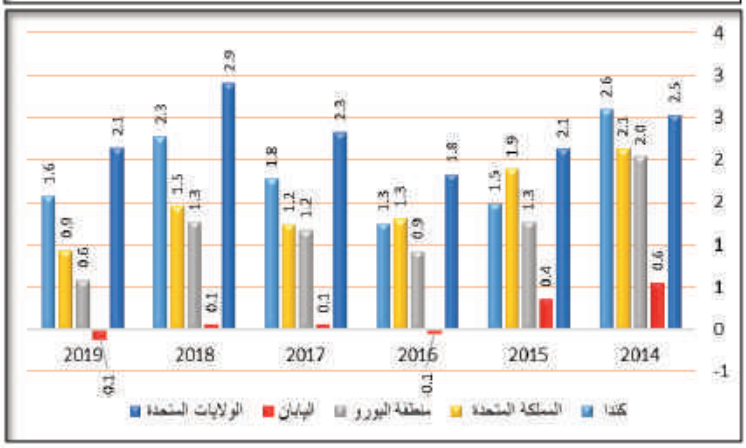

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2020

[1] World Trade Organization, the Institute of Developing Economies (IDE-JETRO), the Organisation for Economic Co-operation and Development, the Research Center of Global Value Chains headquartered at the WTO, (IDE-JETRO), the Organization for Economic Co-operation and Development, (RCGVC-UIBE), the World Bank Group, and the China Development Research Foundation. "Global Value Chain Development Report, 2019", www.wto.org

[2] صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصادات العربية"، إصدار ابريل 2020.

شهد عام 2019 قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء ثلاث تخفيضات لأسعار الفائدة بواقع 75 نقطة أساس لكل منها، ليسجل سعر الفائدة على الدولار ما بين 1.50 إلى 1.75 في المائة خلال العام المذكور، ذلك رغم كون الاقتصاد الأمريكي كان يعيش واحدةً من أطول دورات التوسع الاقتصادي، انعكست في التحسن الذي شهدته أسواق العمل، وانخفاض معدلات البطالة نتيجة تسارع وتيرة خلق الوظائف. عزز من اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض الفائدة عام 2019 وبقاء معدل التضخم دون معدلاته المستهدفة (2 في المائة)، ووجود مخاطر ترتبط بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وتأثيراته المحتملة على أنشطة التصدير والتصنيع التي شهدت تباطؤاً في الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من عام 2019. في ذات السياق، اتخذ البنك المركزي الأوروبي، خلال عام 2019، حزمة من التدابير بإطار السياسة النقدية لحفز النمو الاقتصادي في عدد من دول منطقة اليورو، تضمنت معاودة العمل ببرنامج شراء الأصول، ومد العمل بهذا البرنامج إلى أجل غير مسمى.

في إطار الإجراءات النقدية لمواجهة تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خلال الربع الأول من عام 2020، بإجراء تخفيضين لسعر الفائدة، لدرء الانعكاسات السلبية للفيروس على الاقتصاد الأمريكي، ليهبط بذلك سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بنحو 150 نقطة أساس، ويصل إلى ما يتراوح بين 0 إلى 0.25 نقطة مئوية. كما قرر المجلس، في اجتماعه الذي عقد يوم 16 مارس 2020، زيادة حجم الأوراق المالية الحكومية المُشتراة في إطار برنامج التيسير الكمي، وزيادة حجم مشترياته من الأوراق المالية المضمونة برهونات بما لا يقل عن 200 مليار دولار .

كذلك قام البنك المركزي الأوروبي بتبني حزم تحفيز بقيمة 870 مليار يورو، وإعلان اتجاهه إلى تقديم قروض جديدة للبنوك، وتسهيلات سيولة بأسعار ملاءمة. وفي بريطانيا، قرر بنك انجلترا خفض سعر الفائدة بنحو نصف نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2020، للتصدي للتداعيات الناتجة عن الفيروس، كما قام بتنفيذ برنامج للتيسير الكمي لشراء السندات الحكومية بقيمة 435 مليار جنيه استرليني، والسندات الخاصة بقيمة 100 مليار جنيه. كما قام البنك بخفض سعر فائدة الإيداع، وتسهيلات التمويل طويلة الأجل. أما في اليابان، ففي ضوء استقرار معدل التضخم عند أقل من نصف مستواه المستهدف البالغ 2 في المائة، وتداعيات فيروس كورونا، من المتوقع الإبقاء على سعر الفائدة عند مستوياته السالبة البالغة 0.10 في المائة، وبقاء العائد على سندات الخزانة لأجل عشر سنوات عند مستويات صفرية في المستقبل المنظور، طالما بقي معدل التضخم دون مستواه المستهدف.

أما بالنسبة للصين، فقد أعلن بنك الشعب الصيني عن حزم تحفيزية لدعم النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة، لمواجهة تداعيات الفيروس كان من أهمها خفض سعر فائدة عمليات إعادة الشراء العكسية لمدة سبعة أيام من 2.50 في المائة إلى 2.40 في المائة خلال شهر فبراير، ومعدل الإقراض متوسط الأجل من 3.25 في المائة إلى 3.15 في المائة. ساهمت هذه الإجراءات في زيادة في مستويات توسع البنوك في منح الائتمان خاصة في إطار ما يعرف بالتمويل الاجتماعي، وهو مقياس أوسع للائتمان والسيولة في الاقتصاد يشمل القروض والسندات والأدوات غير التقليدية من 2.10 تريليون يوان في ديسمبر من عام 2019 إلى 5.07 تريليون يوان في شهر يناير 2020.

بدورها انعكست التطورات الاقتصادية سالفة الذكر على سعر **صرف الدولار الأمريكي** مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث تراجع الطلب على الدولار بشكل كبير، خاصة مع حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد الأمريكي، ومدى القدرة على انهاء حالة الإغلاق للحد من انتشار الفيروس بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي سجلت نحو ثلث حالات الإصابة بالفيروس على مستوى العالم. تشير البيانات المتعلقة بسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية بالعالم، إلى تراجعه مقابل كل من اليورو والين الياباني، والجنيه الإسترليني، خاصة مع التوجهات بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، وهو ما عزز من موقف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار.

الشكل رقم (5): أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (2015 - 2019) متوسط الفترة

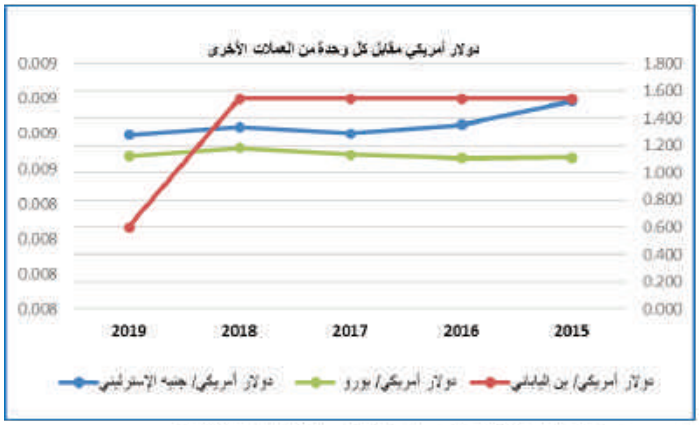

المصدر: صندوق النقد الدولي (2020)، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2020.

على صعيد **الاوضاع المالية العالمية**، تشير التوقعات الخاصة بعام 2020، إلى أنه من المتوقع أن تنعكس تداعيات فيروس كورونا المستجد على زيادة كبيرة في عجز المالية العامة ونسب الدين العام مقارنة بالتوقعات السابقة. فمع هبوط الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تتراجع الإيرادات بحدة أكبر، إذ يتوقع ألا يقل الانخفاض في الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عن 2.5 في المائة خلال عام 2020، حسب تقرير الراصد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2020. من المتوقع أيضاً أن تقع على عاتق المالية الحكومية تكاليف إضافية لمقابلة المصروفات الصحية الضرورية، والإجراءات المتعلقة بالضرائب والإنفاق لدعم الأفراد والشركات، وتشير التقديرات المبدئية لتلك التكاليف بأن تصل إلى نحو 3.3 تريليون دولار على مستوى العالم. إضافة إلى ذلك، فبالرغم من أن قروض القطاع العام، وعمليات ضخ رؤوس الأموال المساهمة، والضمانات وغيرها من الالتزامات الاحتمالية، يمكن أن تدعم المؤسسات المالية وغير المالية، إلا أنها في المقابل ستخلق مخاطر على المالية العامة[3].

في ضوء استجابات السياسات حتى الآن، يُتوقع أن تتراجع أرصدة المالية العامة في عام 2020 في كل البلدان تقريباً، مع حدوث توسع مالي كبير في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وعدة اقتصادات أوروبية وآسيوية أخرى. إضافة للزيادة الكبيرة المتوقعة في العجز هذا العام، يتوقع أيضاً تفاقم المديونية العالمية، والتي بلغت نحو 83 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، خاصة في ظل حالة الغموض بشأن انعكاسات جائحة كورونا على النمو الاقتصادي، والمدى المتوقع لإنهاء الإغلاقات، واستعادة النشاط الاقتصادي للأوضاع الطبيعية السابقة للأزمة. من الأمور التي تثير قلقاً بالغاً، خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، الصدمات المتوقعة في جانب التمويل، وضعف الطلب الخارجي، وما قد يترتب عليه من انخفاض في أسعار السلع الأولية، وهو ما يستوجب على هذه الدول إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، بالتركيز على القطاع الصحي، وبرامج الحماية الاجتماعية.

[3] صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصادات العربية"، إصدار أبريل 2020.

فيما يخص **التطورات المتعلقة بالتجارة العالمية**، تراجع معدل نمو التجارة الدولية، خلال عام 2019، إلى أدنى مستوى منذ عشر سنوات، ليبلغ 1.1 في المائة، مقارنة بنحو 3.6 في المائة في عام 2018، بسبب تصاعد حدة التوترات التجارية، حيث تأثرت حركة التجارة العالمية خلال عام 2019 بشكل كبير بالتوترات التجارية، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وانعكاساتها على أنشطة الاستثمار والتصنيع والتجارة، فضلاً عن تسببها في إرباك سلاسل القيمة العالمية. طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن التوترات التجارية الأمريكية-الصينية ستكلف النمو الاقتصادي العالمي نحو 700 مليار دولار بحلول عام 2020، وهو ما يُمثل نحو 0.8 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. على المستوى الدولي، ترتب على التوترات التجارية المذكورة تداعيات تمثلت في تحويل أو تغير في اتجاهات التجارة البينية الأمريكية-الصينية إلى الشركاء الآخرين للبلدين. بالنسبة للصين، نجم عن خسارة صادراتها إلى أمريكا تحول في التجارة لصالح تايوان، والمكسيك، والإتحاد الأوروبي، وفيتنام، وتحول جزء آخر من تجارتها إلى أفريقيا. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن المستفيد من تحويل التجارة تمثل في الإتحاد الأوروبي، وكندا والمكسيك .

الشكل رقم (6): تطور معدل نمو التجارة العالمية (2000 – 2019)

Source: IMF. 2019. "world Economic Outlook Database"

جدير بالذكر، ان الولايات المتحدة الأمريكية والصين كانتا قد توصلتا، في 13 ديسمبر من عام 2019 إلى اتفاق "المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي، الذي يتضمن إلغاءً تدريجياً للرسوم، وقيام الصين بإنفاق 50 مليار دولار لشراء سلع زراعية أميركية، وتفاهمات بشأن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوسيع الوصول إلى الأسواق، وحماية حقوق الشركات الأجنبية في الصين. بموجب هذا الاتفاق، لن تفرض الصين رسوماً على بضائع أميركية كما كان مخططاً كرد فعل على الرسوم الأميركية المفروضة على البضائع الصينية. من المتوقع في ضوء التوصل هذا الاتفاق، واستمرار عملية التفاوض ما بين الطرفين خلال عامي 2020 و2021، والوصول إلى تفاهمات مشتركة وحلول لأوجه الخلاف التجاري القائم ما بين الطرفين، تحسن معدل النمو في حجم التجارة الدولية.

على الرغم من التوصل إلى اتفاق المرحلة الأولى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الذي ساهم في التخفيف نسبياً من حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، إلا ان التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف لا تزال قائمة، على خلفية الصعوبات التي تواجهها منظمة التجارة العالمية، والمتعلقة بصعوبة استمرار عمل جهاز فض المنازعات التجارية، حيث لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على موقفها الرافض لتعيين محكمين جدد خلفاً للمحكمين الذين انتهت فترة عملهم، وهو ما أدى إلى تراجع عدد المحكمين إلى ما دون المستوى المطلوب لمناقشة الخلافات التجارية. هذا إلى جانب الصعوبات والتحديات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، التي باتت تشكل حالياً نحو خمس التجارة الدولية، حيث تركزت اتفاقات المنظمة بشكل أساسي على التعامل مع التجارة السلعية المنظورة

بشكلها التقليدي، وهو ما قد يمثل تحدياً آخر يواجه النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وينذر باستمرار حالة عدم اليقين المؤثرة على النشاط التجاري وصعوبة العودة إلى مسارات نمو التجارة السابق تسجيلها، والتي ساهمت في دعم مستويات التنمية وخفض الفقر في العديد من الدول النامية[4].

تستحوذ **التطورات في مستوى المديونية العالمية** على قدر كبير من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية، والمهتمين بالشأن الاقتصادي العالمي، خاصة في ظل الانعكاسات المتوقعة للسياسات النقدية التيسيرية التي تم تبنيها من جانب الاقتصادات الرئيسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف حفز النمو الاقتصادي، وهبطت بأسعار الفائدة إلى مستويات متدنية للغاية. بهذا الصدد، شهدت المديونية العالمية زيادة كبيرة بنهاية عام 2019، لتصل إلى ما يقارب 255 تريليون دولار، تمثل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في حين ساعدت السياسات المشار إليها على استقرار الأسواق المالية العالمية، وتدفقات رؤوس الأموال إلى الإقتصادات الناشئة، في حين أن طول فترة انخفاض أسعار الفائدة زاد من تراكم الديون، وأدى إلى زيادة المخاطر المالية على المدى المتوسط في العديد من الأسواق الناشئة.

في هذا السياق، من بين التحديات التي يتوقع أن تواجهها البلدان خاصة في اقتصادات السوق الناشئة، تأتي مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات في مقدمة القطاعات التي تنذر بمخاطر مستقبلية نتيجة تراكم الديون على هذين القطاعين إلى مستويات غير مسبوقة، في ظل وصول أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية للغاية. المخاطر في هذا الخصوص تتعلق بتراكم الديون وارتفاع مستوى المديونية. من جانب آخر، يخفف من درجة المخاطر المتعلقة بتراكم مستوى المديونية، انخفاض أسعار الفائدة وأثرها في تخفيف عبء خدمة الديون.

بخصوص التطورات المتعلقة بالدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، والتي تعتبر أكبر المناطق الاقتصادية من حيث الاستدانة من الأسواق المالية العالمية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية خلال عامي 2018، و2019 بنسبة 4.7 في المائة، حيث بلغ نحو 10,600 مليار دولار، بنهاية عام 2019 مقابل حوالي 10,127 مليار دولار عام 2018. يلاحظ الاتجاه التصاعدي لحجم المديونية العامة لكافة دول المجموعة خلال عام 2019 باستثناء كل من دول وسط وشرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث جاءت دول أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ 7.7 في المائة، ثم الدول النامية الآسيوية بمعدل نمو بلغ 7.07 في المائة، كما سجلت دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودول وسط وشرق أوروبا معدلات نمو في ديونها بلغت 3.16 في المائة و3.11 في المائة، 0.36 في المائة على التوالي.

[4] Peter Pedersen, Antonia Diakantoni, "Lessons learned & challenges Head for the WTO Trade Monitoring Experience" World Trade Organization, Staff Working Paper ERSD-2020-03, 24 February 2020.

الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية

يعتبر توفر البنية التحتية المالية والمصرفية من أهم التحديات التي تواجه تطور القطاع المالي والمصرفي والركن الأساسي لتحقيق الاستقرار المالي، كما وتعتبر البنية التحتية للأسوق المالية على وجه الخصوص العمود الفقري للأسواق المالية حيث إنها تمَّكن من التدفق الآمن للأموال والأصول المالية في الاقتصاد.

ازداد الاهتمام عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة بدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استحداث السياسة الاحترازية الكلية والتي أُضيفت لمهام السلطات الإشرافية وخصوصاً المصارف المركزية في العديد من الدول. كذلك تنبهت المصارف المركزية بعد الأزمة إلى أهمية وضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وذلك من خلال دراسة تفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي الكلي وبما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات.

عادةً ما تضطلع البنوك المركزية بدور محوري في هذا الصدد، حيث توفر خدمات الدفع والتسوية، وتشرف على البنى التحتية للأسوق المالية وأدوات الدفع، وتعمل مع الجهات المعنية في الأسواق على تحقيق تكامل الأسواق المالية، بالإضافة الى وضع التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية وتطبيق المعايير والمبادئ الدولية والممارسات الفضلى بالخصوص.

إن الاهتمام بالعمل على تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية ينبع من الأهمية الخاصة للأنظمة المالية والمصرفية في النشاط الاقتصادي، وذلك باعتبارها المكَّون الرئيسي للنظام المالي لأي دولة ولدورها كذلك في تمويل عملية التنمية، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التنمية المستدامة.

في إطار سعي البنوك المركزية والجهات الرقابية والإشرافية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي فإنها تقوم في سبيل ذلك بتأسيس وتطوير والاشراف على بنية تحتية مالية ومصرفية قوية ومتوافقة مع أحدث الممارسات الدولية، بما تتضمنه من أنظمة مصرفية ورقابية حديثة وبما يحقق الرقي والتطور وزيادة الموثوقية في الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية.

يلقي هذا الفصل الضوء على الإطار المؤسسي الذي يحكم أنشطة الاستقرار المالي، كما يتطرق إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجتها الدول العربية لسلامة القطاع المالي ودعم استقراره وتعزيز الإشراف والرقابة عليه، كما يتناول البنية التحتية للقطاعات المالية والمصرفية.

كما سيتناول هذا الفصل، البنية التحتية للقطاعات المالية والمصرفية في الدول العربية، آخذين بعين الاعتبار مجموعة من المحاور الرئيسة في هذا الإطار والمتمثلة في: (1): الأطر التشريعية والتنظيمية للرقابة على القطاع المالي والمصرفي، (2): صلاحية واستقلالية السلطات الرقابية والتنسيق فيما بينها، (3): نظم المدفوعات والتسوية ونظم معلومات الائتمان،

(4): السياسات الاحترازية الكلية والجزئية، (5): الشفافية والمساءلة والافصاح، (6): الاستقرار المالي والمخاطر النظامية.

المملكة الأردنية الهاشمية

يعتبر **البنك المركزي الأردني** الجهة المسؤولة عن الاستقرار المالي حيث تتولى دائرة الاستقرار المالي التحقق من قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات من خلال تحليل وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر على المستوى الكلي للنظام المالي، ووضع وتنفيذ استراتيجيات التعامل مع الأزمات المالية وصولاً لمتطلبات الاستقرار المالي، ولها على وجه الخصوص ممارسة المهام التالية: التحقق من صحة ومتانة المراكز المالية لقطاع الشركات وقطاع الأفراد وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، تحليل ودراسة مدى استقرار أسواق الأصول (العقارات والأسهم) ومراقبة مدى انسجام أسعارها مع أساسيات هذه الأسواق، تحليل ومتابعة أثر مستوى مديونية قطاع الأفراد وقطاع الشركات على الاستقرار المالي، إعداد الدراسات والبحوث اللازمة في مجال الاستقرار المالي وتقديم التوصيات المناسبة، إعداد ومراجعة وتحديث التعليمات والسياسات ذات العلاقة بالاستقرار المالي وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، رفع تقارير دورية إلى لجنة الاستقرار المالي توضح وضع الجهاز المالي والمخاطر التي تؤثر عليه والتوصية بما يلزم بخصوصها، وتقوم دائرة الاستقرار المالي بأداء أعمالها من خلال الأقسام التالية: (قسم المخاطر النظامية والتحليل الاحترازي الكلي، قسم تحليل الاستقرار المالي).

كما واصل البنك المركزي الأردني تحديث منظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته، فعلى سبيل المثال أصدر البنك المركزي تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2019/2) بتاريخ 2019/03/04، كما قام أيضاً بإصدار تعليمات وتعاميم أخرى مثل تعليمات الحساب البنكي الأساسي رقم (2019/1) بتاريخ 2019/02/04 والتي تستهدف الأفراد المقيمين الأردنيين المستبعدين مالياً الذين لا يملكون حسابات مصرفية، وتعميم بيانات البنوك المالية النصف السنوية، وتعميم توفيق أوضاع شركات الصرافة مع أحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني، تعميم الجوائز المرتبطة بحساب التوفير، وتعميم بخصوص إخطار وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعميم بخصوص حصول عملاء البنوك الذين ترد إلى حساباتهم تبرعات نقدية ومساعدات وتمويلات من مصادر أجنبية على موافقة رئاسة الوزراء، وتعميم تعديلات على تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، كما تمت الموافقة على قانون المعدل لقانون البنوك رقم 7 لسنة 2019.

يقوم البنك المركزي الأردني بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومنها تحديد نسبة كفاية رأس المال 12 في المائة، وكذلك نسبة الرافعة المالية 4 في المائة، ونسبة السيولة لدى البنوك وفقاً لتعليمات السيولة القانونية رقم (2007/37)، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي (القانوني) بنسبة 7 في المائة، وحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية، كما قام البنك المركزي بتحديد سقوف التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، في حين لم يقم البنك المركزي بتحديد نسبة القرض إلى قيمة الضمان (LTV)، لكن يتم متابعة هذه النسبة بشكل ربع سنوي. كما لا يتوفر حدود للتركزات القطاعية والجغرافية ولم يتم إصدار كل من نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR). من ناحية أخرى، بدأت البنوك العاملة بتطبيق بازل III بخصوص

متطلبات رأس المال وكذلك بدأت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، كما ويتم احتساب نسبة مديونية الأفراد بشكل سنوي، ولم توضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل من قبل البنك المركزي.

كما ويتوفر لدى البنك المركزي منهجية لاحتساب البنوك ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي (D-SIBs)، بالإضافة إلى تطبيق منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، كما يتم تطبيق تعليمات رقم (13950/3/10) تاريخ 3/ 10 / 2016 بخصوص متطلبات بازل III، إضافةً إلى تعليمات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

في هذا الصدد، يقوم البنك المركزي بشكل مستمر باختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية المعتمدة وفقاً لبعض الدراسات وحسب الحاجة لأغراض متابعة المخاطر النظامية، وكذلك تقييم الترابط بين مكونات النظام المالي من خلال المراسلات الداخلية بين الدوائر المسؤولة عن النظام المالي، والتنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة الاحترازية الجزئية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال لجنة في البنك المركزي تسمى " لجنة الاستقرار المالي "، وهذه اللجنة تضم في عضويتها الدوائر التي لها علاقة بالرقابة الجزئية والرقابة الكلية والسياسة النقدية.

من جانب آخر، يقوم البنك المركزي الأردني باحتساب مؤشرات المتانة المالية للنظام المصرفي بصورة دورية نصف سنوية، ويقوم كذلك باحتساب مؤشر الاستقرار المالي.

في هذا السياق، يتوفر لدى البنك المركزي الأردني إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وتوفر خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، ويوجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، ومن جهة أخرى يتوفر نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية، وشركات المعلومات الائتمانية، ونظام التقاص الالكتروني، ونظام المفتاح الوطني، ونظام استعلامات ائتماني عام، ويوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي كما أنه بصدد إنجاز نظام التسليف في دائرة الدين العام والسوق المفتوحة ومؤسسة ضمان القروض (JLGC)، كما يوجد دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

فيما يخص تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال في المملكة (PFMI's) والصادرة عن بنك التسويات الدولية، فقد باشر البنك المركزي الأردني بعملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، وذلك بهدف تعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات ولتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية.

من جانب آخر، قام البنك المركزي بتطوير البنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، حيث أن جهود البنك المركزي ركزت على بعدين رئيسين، وهما: تعزيز الشمول المالي وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي. تقوم شركات التقنيات المالية الحديثة بتقديم العديد من الخدمات والمنتجات مثل الحوسبة السحابية (Cloud Computing)، نموذج نقل الأصول المالية (Blockchain)، المحافظ الرقمية (Mobile Wallet) والتمويل الجماعي (Crowdfunding)، وهي تخضع لرقابة البنك المركزي الأردني.

دولة الإمارات العربية المتحدة

أنشأ **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي** دائرة مستقلة للإستقرار المالي لتباشر مهاماً أساسية تتمثل في إجراء التحليلات واتخاذ التوصيات التي من شأنها تعزيز الاستقرار المالي وتقديمها إلى لجنة سياسة الاستقرار المالي ومجلس الإدارة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث تنص مسودة قانون البنك المركزي الجديد لعام 2018 على أنه من أهداف ومهام المصرف المركزي المساهمة في تعزيز وحماية استقرار النظام المالي في الدولة. كما عرف البنك المركزي الاستقرار المالي بالحالة المستقرة للنظام المالي، الذي يتألف من البنوك، المؤسسات المالية الأخرى والأسواق المالية، وكفاءة أدائها لمهامها الأساسية مثل تخصيص الموارد، توزيع المخاطر وكذلك تسوية المدفوعات، وبقائها قادرة على الاستمرار في القيام بتلك المهام في حالة الصدمات، حالات الضغط وفترات من التغيرات الهيكلية العميقة، أما بالنسبة لتعريف المخاطر النظامية فإنها تتبع تعريف بازل ومجلس الاستقرار المالي.

في هذا الإطار، من المخطط أن يتم إنشاء مجلس للاستقرار المالي والذي يضم أعضاء من مختلف الجهات في الدولة مسؤولة عن الاستقرار المالي ولكن حالياً ضمن المصرف المركزي بشكل أساسي، وسيحدد قانون إنشاء مجلس الاستقرار المالي الصلاحيات والعلاقات التعاونية بين الجهات المسؤولة عن الاستقرار المالي.

أما فيما يخص أهم التشريعات التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإنه يمكن مراجعه الموقع الالكتروني للمصرف المركزي للتعليمات والتعاميم الصادرة خلال عام 2019 تحت بند أحكام وقوانين.

من جانب آخر، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتعزيز حوكمة الشركات لتعزيز الاستقرار المالي في العام 2019 من خلال إصدار تشريعات للبنوك، كما قام المصرف بتنفيذ حوكمة قوية لإدارة الأزمات تشمل ثلاثة مستويات (1) مجلس الإدارة، و (2) لجنة سياسة الاستقرار المالي على المستوى التنفيذي، و (3) مستوى اللجنة الفنية ممثلة بمجموعة العمل على الاستعداد للأزمات المالية وإدارتها.

في هذا الإطار، يتم تطبيق العديد من أدوات السياسات الاحترازية الكلية مثل نسبة القرض إلى قيمة الضمان (Loan To Value)، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، وحدود للتركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وحدود على التركزات القطاعية، وحدود على نسب كفاية رأس المال، وحدود على نسب السيولة لدى البنوك، أما بخصوص نسبة الرفع المالي يتم حالياً عملية الانتهاء من التفاصيل النهائية للتشريع والاتفاق على النسبة المناسبة، بينما لا يتوفر حدود على التركزات الجغرافية وحدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية. من جانب آخر، تم وضع حدود على نسبة المديونية على الدخل بنسبة 50 في المائة من إجمالي الدخل. ومما هو جديرٌ بالذكر أن المصرف المركزي يعتمد على الأبحاث التي يتم إعدادها من قبل العديد من الجهات الخارجية عند تنفيذ السياسات الاحترازية، مثل صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، ومجلس الاستقرار المالي، ودائرة البحوث والإحصاء، وبنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي.

من جانب آخر، يتم تطبيق متطلبات بازل من قبل البنوك، وتقوم دائرة الرقابة على البنوك في المصرف المركزي بالتأكيد على هذه المتطلبات، حيث أن التعليمات المتعلقة بمتطبات بازل III والتعليمات بشأن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم

9 (IFRS9) هي سارية على جميع البنوك في الإمارات. وهنالك منهجية محددة لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي (D-SIBs)، ويتم تطبيق معايير أعلى على هذه البنوك مثل نسبة تغطية السيولة (LCR).

فيما يخص التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة الاحترازية الجزئية فتتم عبر توصيات تقدم إلى دائرة الرقابة على البنوك، كما يتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى والتفاعل بين الجهات المختلفة المسؤولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي من خلال التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية حتى أن يتم اعتماد قانون مجلس الاستقرار المالي.

في هذا الصدد، أولى المصرف المركزي أهمية كبيرة من أجل العمل على تدشين بنية تحتية قوية ومتقدمة للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، حيث يوجد لدى المصرف المركزي نظام للتسويات الآنية الفورية (RTGS) وشركات المعلومات الائتمانية ونظام للتقاص الالكتروني ونظام المفتاح الوطني ونظام استعلامات ائتماني عام، بينما لا يتوفر مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي.

في هذا السياق، يوجد إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وكذلك خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، إضافةً إلى استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، أما فيما يتعلق بالجهود التي قام بها المصرف المركزي لتعزيز البنية التحتية للنظام المالي في عام 2019 فإنه تم إصدار تقرير الاستقرار المالي 2019 والذي يتضمن موجز عن الجهود التي قام بها المصرف المركزي لتعزيز البنية التحتية للنظام المالي في عام 2019.

أخيراً، تقوم شركات التقنيات المالية الحديثة بتقديم العديد من الخدمات والمنتجات مثل الحوسبة السحابية (Cloud Computing)، نموذج نقل الأصول المالية (Blockchain)، المحافظ الرقمية (Mobile Wallet) والتمويل الجماعي (Crowdfunding)، وهي تخضع ضمن النطاق الرقابي لمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

مملكة البحرين

يُعنى **مصرف البحرين المركزي** بمسؤولية المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين من خلال إتباع سياسة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، حيث أن أحد الأهداف الأساسية لمصرف البحرين المركزي هو ضمان استمرار سلامة واستقرار المؤسسات والأسواق المالية. ويعرّف المصرف الاستقرار المالي بالحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على توفير الخدمات المالية بشكل مستمر حتى في حال وجود صدمات، ويرى المصرف أن الاستقرار المالي يشكل عاملاً أساسياً للمحافظة على مكانة البحرين كمركز مالي وضمان استمرار مساهمة القطاع في النمو وإيجاد الفرص الوظيفية والتنمية في البحرين. ويعتبر المصرف السلطة الرقابية الوحيدة التي تشرف على القطاع المالي البحريني، ويشمل نطاق اختصاصه جميع أنشطة المصارف والتأمين والاستثمار وأسواق المال، مما ساعد على اكتساب مملكة البحرين سمعة مالية دولية متميزة. تتولى إدارة الاستقرار المالي في مصرف البحرين المركزي هذه المسؤولية الأساسية من خلال مراقبة النظام المالي بانتظام ومتابعة القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي والوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تدخل لدعم مصرف البحرين المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

أما على المستوى التشريعي، أصدر المصرف في عام 2019 ما يلي:

- تعميم إلى البنوك يتضمن النموذج الخاص الذي يجب على البنوك المحلية (التقليدية والإسلامية) أن تستخدمه عند تسليم تقرير نسبة تغطية السيولة (LCR) إلى المصرف، كما أن هناك مقترح توجيهات بشأن وضع سقف على الرسوم على التسهيلات الائتمانية للأفراد.

- ورقة استشارية بشأن توجيهات خاصة حول سقوف الرسوم المصرفية للبنوك وشركات التمويل ضمن المرحلة الثانية من المشروع تتضمن هذه المرحلة وضع سقوف على الرسوم الإدارية لكل من التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية، والتسهيلات الائتمانية الخاصة بالسيارات، وتسهيلات الرهن العقاري.

- فصل إدارة مخاطر الائتمان وفقا لبازل 3: ضمن جهود المصرف المستمرة لتطوير الإطار الرقابي أصدر المصرف في يناير 2019 ورقة استشارية حول تحديث فصل إدارة مخاطر الائتمان للبنوك التقليدية والإسلامية حيث يتضمن متطلبات التوفير لانخفاض القيمة في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وكذلك متطلبات بازل 3 وإدارة الأصول غير العاملة. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع المصرفي وهي قيد الدراسة حالياً.

- تعديلات على فصل الاستحواذ والاندماج: أصدر المصرف في أكتوبر 2019 تعديلات على فصل الاستحواذ والاندماج من مجلد التوجيهات السادس.

- مقترح توجيهات بشأن وضع سقف على الرسوم على التسهيلات الائتمانية للأشخاص: أصدر المصرف في ديسمبر 2019 ورقة استشارية بشأن توجيهات خاصة حول سقوف الرسوم المصرفية للبنوك وشركات التمويل ضمن المرحلة الثانية من المشروع. تتضمن هذه المرحلة وضع سقوف على الرسوم الإدارية لكل من التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية، والتسهيلات الائتمانية الخاصة بالسيارات، وتسهيلات الرهن العقاري.

- توجيهات جديدة بشأن "مشغلي منصات الأصول المشفرة": أصدر المصرف في يناير 2019 توجيهات جديدة حول الخدمات المقدمة من قبل "مشغلي منصات الأصول المشفرة" ضمن فصل جديد أُطلق عليه اسم "فصل الأصول المشفرة" والذي يتضمن الإطار التنظيمي والرقابي ومتطلبات الترخيص المحددة لمثل هذا النوع من الخدمات. كما أصدر المصرف لاحقاً ورقة استشارية في أكتوبر 2019 بخصوص تحديث فصل مكافحة غسل الأموال (AML Module) وفصل الأصول المشفرة (CRA) وفقاً للورقة الصادرة مؤخراً عن فريق العمل المالي (FATF). وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع ودراستها، ومن المتوقع أن يتم إصدار التحديث في يناير 2020.

- توجيهات جديدة خاصة بخدمات الاستشارة المالية الرقمية: أصدر المصرف في أبريل 2019 فصل جديد أُطلق عليه اسم "فصل خدمات الاستشارة المالية الرقمية" والتي تمكّن المرخص لهم من استخدام التكنولوجيا لتقديم المشورة المالية للعملاء. وتغطي هذه التوجيهات المتطلبات الأساسية التي ستُطبّق على المرخص لهم الراغبين في استخدام أداة الاستشارات المالية الرقمية بالإضافة إلى المتطلبات التحوطية والسلوكية ذات الصلة من أجل حماية

مصالح العملاء. كما تسمح هذه التوجيهات أيضًا لشركات التكنولوجيا المالية "FinTech"، والتي تركز بشكل مطلق على تقديم خدمات الاستشارة المالية الرقمية الحصول على ترخيص من مصرف البحرين المركزي.

- تعديلات على فصل كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة لشركات التمويل المتناهي الصغر: أصدر المصرف في يناير 2019 تعديلات على فصل كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة لشركات التمويل المتناهي الصغر من مجلد التوجيهات الخامس بشأن تغيير متطلبات نسبة الرافعة المالية واستبدالها بمتطلبات نسبة كفاية رأس المال.

- تحديث فصل إدارة المخاطر التشغيلية للبنوك: أصدر المصرف في ديسمبر 2019 تحديث على فصل إدارة المخاطر التشغيلية للبنوك حيث يعكس الفصل المحدّث عددًا من التحسينات الكميّة في عدد من المجالات ذات الصلة بإدارة المخاطر التشغيلية. كما أصدر المصرف في ديسمبر 2019 ورقة استشارية خاصة بمتطلبات الأمن السيبراني (Cyber-security) ضمن فصل إدارة المخاطر التشغيلية للبنوك وذلك لمواكبة التطورات الخاصة بالتكنولوجيا المالية.

- معاملات الدفع بدون الاتصال (لاسلكية): أصدر المصرف في أغسطس 2019 تعميماً إلى بنوك التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع بخصوص معاملات الدفع بدون الاتصال حيث يشمل إلزام المرخص لهم المعنيين اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تكون جميع بنيتهم التحتية والأنظمة ذات الصلة قادرة على دعم مدفوعات اتصالات المجال القريب (NFC) باستخدام بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان وبطاقات مسبقة الدفع والمحافظ إلكترونية على نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي وفقًا لجداول زمنية معينة.

- المتطلبات المقترحة للبنية التحتية لنقاط البيع (POS): أصدر المصرف في أغسطس 2019 تعميماً إلى بنوك التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع بشأن الأجهزة المختلفة المستخدمة في نقاط البيع (POS Infrastructure) لمعاملات الدفع. يشتمل التعميم على متطلبات خاصة يجب على المرخص لهم الالتزام بها تتعلق بالبنية الأساسية لنقاط البيع وذلك اعتبارًا من يناير 2020.

- توجيهات جديدة خاصة بنظام ومتطلبات الالتزام في البنوك: أصدر المصرف في يناير 2019 توجيهات جديدة خاصة بنظام ومتطلبات الالتزام في البنوك ضمن فصل المتطلبات عالية المستوى وذلك حسب المتطلبات الصادرة عن لجنة بازل بهذا الخصوص.

- توجيهات جديدة خاصة بإعلانات الشركات المساهمة العامة عن نتائجها المالية: ضمن جهود المصرف لتعزيز الإطار الرقابي أصدر المصرف ورقة استشارية بشأن البيانات الواجب توافرها في الإصدار الصحفي الخاص بالنتائج المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة. وتهدف هذه الخطوة إلى تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة العامة المدرجة عند نشر البيانات الصحفية عن النتائج المالية وتوفير الحماية للمساهمين والمستثمرين من خلال الكشف عن البيانات الصحفية الشاملة والدقيقة حتى يتمكن المساهمون والمستثمرون من تحديد الأداء

المالي وتجنب أي بيانات مضللة محتملة في البيانات الصحفية وسيتم إصدارها بشكل نهائي للشركات المدرجة وجميع المرخص لهم من مصرف البحرين المركزي في يناير 2020.

- تحديث على فصل أسواق المال والبورصات وفصل وسطاء السوق والممثلين: ضمن جهود المصرف لتعزيز أنشطة صناعة السوق أصدر المصرف تحديث على فصل أسواق المال والبورصات وفصل وسطاء السوق والممثلين في يناير 2019.

- تقرير المدقق الخارجي لإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: أصدر المصرف في الربع الأول من العام 2019 المتطلبات الخاصة بشأن تقرير المدقق الخارجي بشأن إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- متطلبات جديدة لمقدمي خدمة الدفع: أصدر المصرف في أبريل 2019 متطلبات جديدة لمقدمي خدمة الدفع التي تدعم التدابير الأمنية لتمكين السحب النقدي كجزء من نظام حماية الأجور (WPS)، وذلك عن طريق آلات صرف النقود الخاصة بها (CDM)، أو الأكشاك ضمن المجلد الخامس للمصرف.

فيما يخص المبادرات التي قام بها مصرف البحرين المركزي الداعمة للاستقرار المالي في المملكة، واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام 2019 إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي، كما واصلت الإدارة أداء مهام رئيسية تمثلت بإصدار مطبوعات مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والتقرير الاقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصلية، تحسين جودة البيانات الإحصائية لضمان توفير البيانات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وشركات الأعمال الاستثمارية، والمؤسسات المالية الإسلامية، تطوير تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والذي ينشر ليكون أكثر شمولية من خلال تغطية التطورات في القطاع المالي غير المصرفي كقطاع التأمين وأسواق رأس المال ووضع فصول جديدة تتعلق بالتكنولوجيا المالية الحديثة (Fintech) والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية (Cyber Risk)، كما طورت الإدارة اختبارات الضغط لتعزيز إدارة المخاطر للقطاع المصرفي وتقدير المخاطر المحتملة. وتجرى اختبارات الضغط على القطاعات المصرفية المختلفة والمصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (DSIB's). وقد طُور الإطار لتقييم قدرة القطاع المصرفي على الصمود أمام الصدمات التي تلحق بالملاءة المالية والسيولة والتي تعد جزء أساسياً من إدارة المخاطر وتشمل اختبارات التحمل (Sensitivity Testing) والتي تهدف لقياس أثر الصدمات المالية على متانة المصارف من خلال النظر إلى بعض المخاطر واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro Stress Testing) والمبنية على عدة متغيرات اقتصادية ومالية.

من جانب آخر، يتم تطبيق بعض أدوات السياسات الاحترازية الكلية مثل نسبة الرافعة المالية، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، وحدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، ونسبة كفاية رأس المال، واحتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم، بينما لا يتم تطبيق حدود على التركزات القطاعية والجغرافية، ونسبة القرض

إلى قيمة الضمانة، وسقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، ونسب أو حدود على السيولة لدى البنوك، وكذلك حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية.

في هذا الإطار، يتم تطبيق السياسات والأدوات الاحترازية من خلال تطبيق متطلبات بازل III، والتعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي رقم 9 (IFRS9)، والتعليمات الخاصة بنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، كما يتم تطبيق منهجية ملائمة لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs)، بينما لا يتم تطبيق منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية.

تجدر الإشارة أن السياسة الاحترازية الجزئية تتم من خلال الرقابة المصرفية بينما تتم السياسة الاحترازية الكلية من خلال إدارة الاستقرار المالي ولجنة الاستقرار المالي، كما أن بعض أدوات السياسة الاحترازية الجزئية قد تستخدم كأدوات كلية، ويتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال التعاون والتنسيق بين لجنة الاستقرار المالي واللجان الأخرى كلجنة السياسة النقدية والجهات المعنية سواء في المصرف المركزي أو خارجه.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فقد عمل مصرف البحرين المركزي على توفير وتطوير نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، وشركات لنظام المعلومات الائتمانية، ونظام للتقاص الالكتروني ونظام استعلام ائتماني عام، بينما لا يتوفر مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي.

كما يعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان كفاءة ونزاهة البنية التحتية المالية والمدفوعات لتخصيص الموارد بمثالية في الاقتصاد، وضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية (PFMI) على البنية التحتية المالية وأنظمة الرفع وإدارة المخاطر. ويعمل القسم على الإشراف والمراقبة من خلال التالي: (1): المراقبة والرصد خارج الموقع، بحيث يتم مراقبة قاعدة بيانات النظم، وبيانات المشتركين، والدراسات الاستقصائية، والمراقبة المستمرة. (2): المراقبة والرصد في الموقع: وفقاً لبنك التسويات الدولية (BIS) تعتبر "المسؤولية بالسلطات التنظيمية والإشرافية والرقابية والموارد" أحد صلاحيات الرقابة للحصول على المعلومات، كما يتم إجراء عمليات التفتيش في الموقع وإحداث التغيير عند الضرورة. (3): الرقابة التعاونية: حيث يتم التعاون مع الإدارات والوحدات والأقسام الأخرى داخل مصرف البحرين المركزي والهيئات التنظيمية داخل مملكة البحرين وغيرها في جميع أنحاء العالم لتلبية احتياجات البنية التحتية المالية من الجمهور والاقتصاد وتعزيز التنسيق لضمان عدم حدوث أي تعارض.

في هذا السياق، يعتمد قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في تطبيق عملية الإشراف والمراقبة الكلية على مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) التي أقرتها لجنة نظم الدفع والتسوية (CPSS) في بنك التسويات الدولية (BIS). كما يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، ويتوفر دليل حوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح والحوكمة الرشيدة. في حين لا توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

الجمهورية التونسية

يتولى **البنك المركزي التونسي** ولجنة الاستقرار المالي (لجنة وطنية) الحفاظ على الاستقرار المالي بحيث يكون إطار التنسيق والتعاون بينهما من خلال هيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية المحدثة لدى البنك المركزي بنص قانون البنك المركزي والمتكونة من محافظ البنك المركزي (رئيس الهيئة) وممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية ورئيس هيئة السوق المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين والمدير العام لسلطة رقابة التمويل الصغير. تتولى دائرة مستقلة ودائرة عامة بالبنك المركزي التونسي المسؤولية الرئيسية عن الاستقرار المالي، حيث يتمتع البنك المركزي التونسي باستقلالية تم التنصيص عليها بالقانون المتعلق بنظامه الأساسي.

يتولى البنك المركزي التونسي رصد مختلف العوامل والتطورات التي من شأنها التأثير على استقرار الجهاز المالي ومتابعتها، وخاصة منها التي تمثل مساسا بمتانته أو تراكما للمخاطر النظامية. ولهذا الغرض يمكن للبنك المركزي الحصول على كل معلومة يراها ضرورية، كما يقوم بتقييم وتحليل المخاطر من خلال إنشاء خارطة للمخاطر كأداة لتحليل ورصد تطور المخاطر بالقطاع، تحليل التفاعلات بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي من خلال تحديد المخاطر النظامية وتحليل تأثير الصعوبات القطاعية واختلالات الاقتصاد الحقيقي على المؤسسات والمالية والعكس، رصد وتحليل التطورات في الأسواق المالية وصناديق الاستثمار المشتركة، والتنسيق بين الجهات الرقابية للقطاع المالي من خلال الاضطلاع بدور كتابة هيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية وإنشاء منصّة لتبادل البيانات (الآلي والتلقائي وتحت الطلب) بين الهيئات الرقابية على القطاع المالي.

فيما يتعلق باتخاذ القرارات فهي من صلاحيات هيئة الرقابة الاحترازية الكلية و/ أو مجلس إدارة البنك المركزي التونسي. حيث ينص الفصل 85 من قانون البنك المركزي على "تعزيز متانة النظام المالي والوقاية من حدوث المخاطر النظامية والحد من آثار الاضطرابات المحتملة على الاقتصاد".

فيما يخص التعليمات والتشريعات التي تم إصدارها، فإنه تمّ الانطلاق في إنجاز مشروع استراتيجي يهدف إلى إنشاء نظام تنظيمي وتشغيلي احترازي كلّي للحد والوقاية من المخاطر على القطاع المالي في إطار المخطط الاستراتيجي الأول للبنك المركزي التونسي 2019-2021.

من ناحية أخرى، للبنك المركزي التونسي أن يضع للبنوك أو المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية قواعد تصرف حذر خاصة، لاسيما على مستوى المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية وأن يخضعها لرقابة خصوصية. يعتبر كل بنك أو مؤسسة مالية ذو أهمية نظامية في حال امتد تأثير صعوباته المالية أو تعثره أو تصفيته إلى غيره من مؤسسات القطاع المالي على نحو يهدد الاستقرار المالي. وتحدّد الأهمية النظامية لبنك أو مؤسسة مالية خاصة باعتماد حجم النشاط ودرجة تشعبه ومدى الترابط ببقية مؤسسات القطاع المالي وعدم وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك أو المؤسسة المالية. ويضبط البنك المركزي التونسي شروط تطبيق القواعد والمؤشرات الخاصة المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. وللبنك المركزي التونسي على ضوء هذه المؤشرات نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية.

أما فيما يتعلق بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الكلية والجزئية يقوم البنك المركزي التونسي بتطبيق نسبة القرض إلى قيمة الضمانة، سقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، متطلبات الاحتياطي الإلزامي، التركزات الائتمانية

للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، حدود على التركزات القطاعية، تحديد نسب على السيولة لدى البنوك، حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية، تطبيق متطلبات رأس المال القطاعية، نسبة تغطية السيولة (LCR)، احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم حيث يتم احتساب هذه نسبة من قبل البنوك عند دراسة ملف القرض كنسبة قصوى للاقتراض غير أن هذه الممارسة البنكية لا تستند إلى نص صريح.

في هذا الإطار، للبنك المركزي التونسي حسب القانون البنكي أن يضع للبنوك أو المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) قواعد تصرف حذر، لاسيما على مستوى المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية وأن يخضعها لرقابة خصوصية. ولم يضع معهد الاصدار بعد منهجية لتحديد البنوك النظامية. كما لا يتم تطبيق منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصاديةولا يتم إجراء اختبار لقياس مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية المعتمدة، ويتم التنسيق بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاحترازية الجزئية من خلال التشاور عند إعداد القوانين والتعليمات الداعمة للاستقرار المالي.، والجدير بالذكر أن البنك المركزي لم يقم بوضع تعليمات فيما يتعلق بمتطلبات بازل III، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حيث يعكف حالياً على إعداد منشور حول نسبة صافي التمويل المستقر.

هذا ويقوم البنك المركزي التونسي بالاعتماد على الأبحاث المجراة من قبل جهات داخلية أو خارجية لدى تنفيذ السياسات الاحترازية من خلال الاعتماد على الأبحاث التي يتم إعدادها من قبل الهيئات المالية الدولية والإقليمية وتقارير المساعدة الفنية وغيره.

من ناحية أخرى، يقوم البنك المركزي باختبار مؤشرات المتانة المالية ومؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي وغير المصرفي مثل (الضمان الاجتماعي وشركات التأجير التمويلي وشركات التأمين، وشركات التمويل الأصغر وشركات الوساطة المالية وشركات الصرافة وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وشركات استخلاص الديون والبريد التونسي وصندوق الودائع والأمانات) حيث تخضع لجهات رقابية كالبنك المركزي التونسي أو هيئة السوق المالية والهيئة العامة للتامين وسلطة الرقابة على التمويل الصغير ووزارة المالية ووزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي، حيث تعد الهيئات التعديلية مؤشرات سنوية وفصلية عن هذه المؤسسات حسب صنف النشاط يتم نشرها في تقاريرها السنوية، ويوجد مؤشرات مالية يتم جمعها عن هذه المؤسسات غير المصرفية بصورة غير منتظمة وبقدر غير كافي والتي تتضمن بيانات عن الملاءة المالية وسياسات الاستثمار ومعايير ملاءة خاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وسياسة الاستثمار.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فقد عمل البنك المركزي التونسي على توفير وتطوير نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS) ونظام للتقاص الالكتروني ونظام استعلام ائتماني عام، ونظام المفتاح الوطني، ومركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع العام، بينما لا تتوفر شركة معلومات ائتمانية. كما يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، وتوفر دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

المملكة العربية السعودية

يُعد وضع وتنفيذ سياسات الاستقرار المالي أحد أهم مهام مؤسسة النقد العربي السعودي، كما تقوم المؤسسة بالتنسيق عبر اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، وهي لجنة غير رسمية تضم بالإضافة إلى المؤسسة كلًا من وزارة المالية وهيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين العام. ومن خلال اللجنة، يقوم الأعضاء بمناقشة المخاطر النظامية والمواضيع ذات العلاقة بالاستقرار المالي كلٌ حسب اختصاصه.

في هذا السياق، يتضمن إطار مهام مؤسسة النقد العربي السعودي القيام بالرقابة على المصارف التجارية وشركات الصرافة ومراقبة شركات التأمين ومراقبة شركات التمويل ومراقبة شركات المعلومات الائتمانية، وتوفير أنظمة معلومات مبتكرة وآمنة، إضافةً إلى جمع البيانات المالية والنقدية وتوفيرها، وإجراء التحليلات والأبحاث الاقتصادية والمالية اللازمة، كما وتخضع شركات التقنيات المالية لرقابة المؤسسة وبالتعاون مع هيئة السوق المالية.

من جانب آخر، يوجد لدى المؤسسة شعبة تعنى بالاستقرار المالي تعمل على تطوير ومتابعة الإطار الإشرافي للسياسات الاحترازية الكلية، وإعداد الدراسات والتوصيات المتعلقة بالاستقرار المالي وتأثير الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية عليه، بالإضافة إلى إعداد تقرير الاستقرار المالي في المملكة، وتنفيذ اختبارات التحمل وتطوير منهجيتها، ومراقبة الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، وتتبع مؤشرات المستوى الكلي للاستقرار المالي، ومؤشرات السلامة المالية، إضافةً إلى التواصل والتعاون مع الجهات الخارجية ذات العلاقة بالسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي.

أما فيما يخص التعليمات والتعاميم التي تم إصدارها خلال العام 2019، فقد قامت المؤسسة بإصدار دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتضمن الحد الأدنى من متطلبات نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الذي ينبغي على المؤسسات المالية الالتزام به، كما قامت بإصدار متطلبات التسجيل والإفصاح والحد من المخاطر لعقود المشتقات المالية غير المدرجة في منصة مركزية، تهدف إلى التخفيف من مخاطر نشاط المشتقات المالية غير المدرجة في منصة مركزية، إضافة لاستحداث قواعد خاصة بتعاملات البنوك مع الأطراف ذات العلاقة، والهادفة إلى تعزيز فاعلية إدارة مخاطر الائتمان والحد من تضارب المصالح والتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، كما قامت بتحديث قواعد التعرضات الكبيرة للبنوك لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وإصدار تعليمات فروع البنوك الأجنبية والتي تهدف إلى تعزيز المتطلبات التنظيمية والإشرافية لفروع البنوك الأجنبية إضافة إلى إدارة المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاطها، كما اعتمدت المؤسسة الإطار التنظيمي لمحاكاة سيناريوهات الهجمات السيبرانية، والذي تم إعداده بناء على أفضل الممارسات والتجارب الدولية.

من جانب آخر، تمتلك المؤسسة إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وتوفرخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، ورقم الحساب الموحد (IBAN)، وتوجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية بالإضافة إلى وجود دليل للحوكمة منشور ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما تتبنى مؤسسة النقد مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وتتقيد بها بصفتها عضواً في مجموعة العشرين، وعضواً في لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق، وعضواً في المجموعة التوجيهية للجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

في هذا السياق، يتوفر نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS) وشركة معلومات ائتمانية ونظام للتقاص الالكتروني (ACH)، ونظام المفتاح الوطني، ونظام استعلامات ائتماني عام (Public Credit Registry) وكذلك هناك مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة مقابل التسليفات الممنوحة في القطاع المالي.

من جانب آخر، تقوم المؤسسة بتطبيق أدوات السياسة الاحترازية مثل نسبة الرافعة المالية المحددة بنسبة 3 في المائة علماً بأنه توجد نسبة أخرى منصوص عليها ضمن قانون مراقبة البنوك وهي ألا تشكل مطلوبات الودائع لدى البنك أكثر من 15 ضعف مقارنة بالاحتياطيات ورأس المال المدفوع، كما تقوم بتطبيق نسبة القرض إلى قيمة الضمانة، إضافة إلى أدوات السياسة الاحترازية المتمثلة في متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وحدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، ونسب كفاية رأس المال، ونسب على السيولة لدى البنوك، بينما لا يتم تطبيق سقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية لكنها تخضع لموافقة مسبقة من مؤسسة النقد في حالة القروض المشتركة والقروض لغير المقيمين، كما لا يتم تطبيق حدود على التركزات القطاعية والجغرافية والمراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية.

وفي إطار قيامها بالأبحاث والدراسات الاقتصادية والمالية اللازمة، تقوم المؤسسة بالاطلاع والاستعانة بالدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة وبحث أفضل السبل لتطبيق هذه السياسات بما يتوافق مع النظام المالي والمصرفي في المملكة، وتضم هذه الجهات على سبيل المثال لا الحصر صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية، وغيرها.

في إطار العمل على تعزيز الاستقرار المالي، فإن القطاع المصرفي في المملكة ملتزم بمتطلبات الإفصاح الخاصة ببازل III، وكذلك تخضع المصارف السعودية لمتطلبات بازل III، حيث طبقت مؤسسة النقد قواعد بازل III بالكامل والتي تتناول نسب رأس المال والسيولة والإقراض، كما يتم وضع تعليمات بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، ونسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، بالإضافة إلى منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية (Counter Cyclical Capital Buffer)، ومنهجية لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي بينما لا تتوفر تعليمات بشأن متطلبات رأس المال القطاعية، علماً بأنه يتم التنسيق بين السياسة الاحترازية الكلية والجزئية من خلال لجنة الاستقرار المالي (لجنة داخلية)، كما يتم التفاعل والتنسيق بين الجهات المختلفة المسؤولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي من خلال اللجنة الوطنية للاستقرار المالي والتي تضم كلاً من مؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة المالية، وهيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين العام.

وتماشياً مع برنامج تطوير القطاع المالي -وهو أحد برامج رؤية المملكة 2030- المتمثل في جعل المملكة مركزاً قوياً للتقنية المالية، تم إطلاق العديد من المبادرات لتحقيق ذلك حيث تم إنشاء شركة المدفوعات السعودية والتي تأتي تنفيذاً لاستراتيجية المؤسسة للتحول لمجتمع أقل اعتماداً على النقد وزيادة الشمول المالي عبر تنظيم وتطوير قطاع المدفوعات، وتأسيس كيان مستقل يهتم بتمكين المنظومة لتقديم خدمات أساسية آمنة وموثوقة وتحقيق التوافقية، وذلك بتوفير البنية التحتية المشتركة بما يضمن التنافسية بين مقدمي خدمات المدفوعات النهائية للمستفيدين، كما وقّعت مؤسسة النقد العربي السعودي ممثلةً في المدفوعات السعودية عقد تطوير منظومة المدفوعات الفورية مع شركة آي بي إم "IBM" وشركة

فوكا لينك "VocaLink" والمخطط إطلاقها بنهاية العام 2020 بالتعاون مع البنوك والمصارف بالمملكة بهدف تطوير البنية التحتية للقطاع المالي. وتأتي هذه المنظومة الجديدة لتُتيح للعملاء إمكانية الحوالات الفورية والمُجدوَلة بين مختلف البنوك في المملكة على مدار الساعة وخارج أوقات عمل البنوك، كما ستوفر مرونةً أكبر للعملاء لإضافة تفاصيل تعليمات الدفع للمستفيد لتسهّل التسويات المالية وتنفيذ الأعمال بين الشركات والتحقق من المستفيدين وصحة الحسابات عبر تبنّي معيار الرسائل المالية الأحدث عالمياً (ISO 20022)، كما يعتبر عامل تمكين لعددٍ من الخدمات التي تساهم في تحسين كفاءة النظام المالي ومنها إدارة مخاطر الاحتيال ومكافحة غسل الأموال، وتحسين المنتجات المصرفية الحالية، وإدارة التدفقات النقدية لإدارة الأعمال. إضافةً إلى ذلك، قامت المؤسسة وهيئة السوق المالية بتوقيع مذكرة تفاهم لتأسيس "مركز فنتك السعودية" بالشراكة مع مركز الملك عبد الله المالي، سيحتضن المركز كل من لديه الاهتمام والشغف بقطاع التقنية المالية، حيث يهدف المركز إلى دعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير مساحات العمل المتخصصة في قطاع التقنية المالية، وتوفير مختبرات تقنية بالشراكة مع أكبر الشركات والجهات الفاعلة في القطاع، إلى جانب إطلاق برامج مسرعات وحاضنات متخصصة في التقنية المالية، كما سيقوم المركز باحتضان الفعاليات والمحاضرات التوعوية لهذا القطاع الجديد والواعد. إضافةً إلى ذلك، أصدرت المؤسسة الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية (Sandbox) وذلك بهدف فهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة، وللمساعدة على تحويلها إلى مركز مالي يتسم بالذكاء التقني، بما يسمح للشركات المحلية والعالمية التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة بالدخول في بيئة فعلية بغية إطلاقها في المملكة مستقبلًا. كما أنهت مؤسسة النقد مشروع "عابر" المشترك مع مصرف الإمارات المركزي والهادف إلى استكشاف أبعاد تقنيات سلاسل الكتل والسجلات الموزعة في المدفوعات عبر الحدود، من خلال تجربة واكتساب فهم أعمق للتقنية وتحليل نضجها واستكشاف حل بديل لها يقوم على تقنية السجلات الموزعة في محاولة للتغلب على التحديات، التي تواجه أنظمة المدفوعات الحالية بين البنوك عبر الحدود.

جمهورية السودان

يقوم **بنك السودان المركزي** باحتساب مؤشرات المتانة المالية بشكل ربع سنوي كما يقوم بتطبيق بعض أدوات السياسة الاحترازية والتي تتمثل في متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وجود حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، ونسب كفاية رأس المال، وتطبيق نسب السيولة لدى البنوك، وحدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية.

فيما يخص القطاع غير المصرفي، تخضع شركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات الوساطة المالية لرقابة البنك المركزي السوداني حيث تم إصدار تعليمات تنظم عمل هذه المؤسسات تتضمن بيانات عن بعض المؤشرات مثل الملاءة المالية، معايير ملائمة خاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما تخضع التقنيات المالية لرقابة البنك المركزي حيث تتمثل تلك التقنيات بالعملات والمحافظ الرقمية.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فإنه يتوفر نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية، وشركة للمعلومات الائتمانية، نظام التقاص الإلكتروني، نظام المفتاح الوطني، خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وجاري العمل على انجاز نظام استعلامات ائتماني عام، كما يتوفر دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

جمهورية العراق

يقوم القسم المعني بالإستقرار المالي في **البنك المركزي العراقي** بمتابعة ورصد المخاطر النظامية ورفع تقارير الى الجهات العليا في البنك، ومراقبة اداء القطاع المالي، وإصدار تقارير الاستقرار المالي والانذار المبكر. أما فيما يخص أهم التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي في عام 2019 فهي: تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق، وتعليمات اختبارات الضغط، وتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وتعليمات دليل العمل الرقابي، ودليل العمل الرقابي / ضوابط إدارة المخاطر، وضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي، ومناقلة السيولة بين المصارف، وضوابط التكافل، ودليل الرقابي للتدقيق الداخلي، والحوكمة المؤسسية لمراقب الامتثال، وضوابط رفع سقوف القروض الصغيرة والمتوسطة، وتقرير الامتثال الشرعي ومراقب الامتثال. فيما يلي ملخص عن هذه التعليمات:

- **السيولة حسب الاستحقاق:** حيث تم إعداد نموذج من قبل البنك المركزي العراقي لغرض احتساب السيولة سلم الاستحقاق من قبل المصارف كافة ويتم إرساله بشكل فصلي إلى البنك المركزي.
- **تعليمات اختبارات الضغط الجزئية للمصارف:** حيث تعد هذه الاختبارات ذات بعداً مستقبلياً في تقييم المخاطر حيث تعتبر هذه الاختبارات أداة رقابية تساعد إدارة المصرف على التخطيط المستقبلي وتزويدها بمؤشرات عن حجم راس المال المطلوب لمواجهة إثر الاحداث السلبية غير المتوقعة المتعلقة بالعديد من المخاطر.
- **تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):** صدرت هذه التعليمات للمصارف التجارية كافة باستثناء المصارف الإسلامية حيث تقوم بتصنيف الائتمان واحتساب المخصص حسب هذا المعيار اما المصارف الإسلامية فتلتزم بمتطلبات معايير المحاسبية الإسلامية رقم (25،30) وقد تم تطبيق هذا المعيار من 2019/1/1.
- **تعليمات دليل العمل الرقابي:** وهو دليل صدر بالاعتماد على تعليمات رقم (4) لسنة 2010 بالتعاون مع مركز الشرق الأوسط للمساعدة الفنية (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي وهو يمثل ضوابط إدارة المخاطر المصرفية ويؤمن إطار مناسب لإدارة المخاطر يساعد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للتعرف على المخاطر واستقراء الاحداث والمخاطر المحتملة.
- **ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي:** تمثل إطار عمل الحوكمة وإدارة المعلومات والتقنية المصاحبة لها والمبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وآمن البيانات والامن السيبراني لدى المصارف والمؤسسات المالية.
- **مناقلة السيولة بين المصارف:** صدرت هذه التعليمات من أجل المحافظة على متانة واستقرار النظام المالي بوجه عام والنظام المصرفي بوجه خاص ومن أجل تقديم منتجات مالية جديدة تساعد المصارف على التعامل بما يحقق هدف السياسة النقدية في استخدام ادواتها الكمية للسيطرة على عرض النقد من جهة وفتح مسارات جديدة لاستثمار فائض الأموال لدى بعض المصارف ذات العجز المؤقت للسيولة.
- **ضوابط التكافل:** الهدف من هذه الضوابط تنظيم عمل شركات التكافل حيث أجاز البنك المركزي العراقي بتأسيس شركات التكافل (وهي شركات تأمين إسلامية).

- **الدليل الرقابي للتدقيق:** صدر هذا الدليل بالتعاون مع مركز (METAC) وهو ينظم عملية التدقيق الداخلي للمصارف حيث ركز على إنشاء أقسام للتدقيق الداخلي والإلتزام بالمعايير المهنية والوطنية والدولية وخضوع كافة الكيانات الإدارية لرقابة قسم التدقيق الداخلي وكذلك حدد الدليل الشروط الواجب توفرها لمدير القسم والكوادر العاملة فيه.
- **الحوكمة المؤسسية لمراقب الامتثال:** صدرت هذه الضوابط بالتعاون مع مركز (METAC) وهي تنظم عمل قسم الإمتثال حيث فرضت على كل مؤسسة مالية تأسيس قسم خاص بالامتثال يسمى (نشاط الامتثال) ويضع هذا القسم السياسات والإجراءات سنوياً ويتم عرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها ومتابعة تنفيذها.
- **ضوابط رفع سقوف القروض الصغيرة والمتوسطة:** تهدف هذه الضوابط إلى تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في تطوير أداءها في دعم الاقتصاد الوطني حيث تم رفع السقف في منح القروض الصغيرة والمتوسطة ضمن مبادرة البنك المركزي الى (1) مليار دينار عراقي لدعم هذه المشاريع مما يؤدي الى دعم الاقتصاد العراقي.
- **تقرير الامتثال الشرعي ومراقب الامتثال:** تم إعداد تقرير لمراقب الامتثال في المصارف الإسلامية يتم اعداده فصليا ويرسل الى البنك المركزي العراقي وهذا التقرير فيه مجموعة فقرات تهم رقابة الصيرفة يتم متابعتها من قبل مراقب الامتثال الشرعي تبدأ من مجلس الإدارة الى أصغر تشكيل بالمصرف.

من جانب آخر، فيما يخص المبادرات التي قام بها قسم الاستقرار المالي في البنك المركزي العراقي فهي على النحو التالي:

1- استخدام المناهج العلمية وأفضل الممارسات في رصد المخاطر النظامية مثل قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي واختبارات الضغط.

2- متابعة التطورات في البنية المالية التحتية.

3- تشكيل مجلس الاستقرار المالي يضم أعضاء من وزارة المالية لمتابعة التطورات في القطاع المالي لمنع الازمات.

4- متابعة مخاطر الامن السيبراني والتركزات والتطورات في نظام المدفوعات المحلي.

5- متابعة التطورات في السياسة الإحترازية الكلية على مستوى العالم والدول العربية ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول لتطبيقها في العراق مستقبلاً.

أخيراً، فيما يتعلق بالبنية التحتية للنظام المالي، تم تقييم نظام التسوية الاجمالية (RTGS) وفقاً لمبادىء البنية التحتية لأسواق المال وتطبيق المبادىء الأربعة والعشرين على النظام لتقليل المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

سلطنة عُمان

يتابع **البنك المركزي العُماني** التطورات الدولية في مجال الرقابة والاشراف عن كثب، ويتبع أفضل الممارسات الدولية التي تصدر وفي أسرع فرصة ممكنة. كما يقوم بتنفيذ حزمة من معايير لجنة بازل 3 تدريجياً. كما قام البنك المركزي العُماني بإصدار تعليمات تتعلق بإطار لتحديد والتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي(D-SIBs)

إختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقيس الملاءة المالية والسيولة، وتعليمات داخلية تتعلق بتقييم المخاطر النظامية من خلال "لوحة معلومات المخاطر النظامية"، إضافة إلى إصدار تقرير الاستقرار المالي الذي يتضمن تقييم البنك المركزي للاستقرار المالي، علماً أن تقرير الاستقرار المالي يتضمن تحليلاً للآفاق المالية الكلية، وتقييم مخاطر المؤسسات المالية، وتنظيم القطاع المالي والبنية الأساسية، وإختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي العُماني.

من جانب آخر، يتعين على المصارف أن تمتثل لقوانين السلطنة الأخرى حيثما ما انطبقت عليها. على سبيل المثال، بالإضافة إلى القواعد التي وضعها البنك المركزي العماني، يجب تطبيق مدونة قواعد الحوكمة، التي وضعتها الهيئة العامة لسوق المال، على المصارف المرخصة المسجلة كشركات مساهمة مشتركة، كذلك يجب أن تلتزم المؤسسات المصرفية الإسلامية أيضا بتطبيق الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الذي يركز على وجود إطار إشرافي قائم على أسس رقابية شرعية سليمة حقيقة وواقعاً. يجب ألا يكون هناك إختلاط في الأموال مع المصارف التقليدية. وفي حين تخضع المؤسسات المصرفية الإسلامية لرقابة وإشراف هيئاتها الرقابية الشرعية فيما يتعلق بإلتزامها الشرعي، فإن الهيئة العليا للرقابة الشرعية التي أنشأها البنك المركزي تقوم بتقديم التوجيه والرأي حول مواءمة ممارسات السوق والمسائل التي يحيلها إليها البنك المركزي.

على صعيد مدى تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال في سلطنة عُمان "PFMI's" الصادرة عن بنك التسويات الدولية، فقد تم العمل على تقييم نظام (RTGS) و(SSS) وفقاً لمبادئ البنية التحتية لأسواق المال ويتم العمل على تطوير الأنظمة بشكل دوري. وفيما يخص الجهود المتعلقة بتعزيز البنية التحتية للنظام المالي، فقد قام البنك المركزي بما يلي:

1. إصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظم المدفوعات الوطنية.

2. الإنتهاء من المرحلة الثانيــة من نظام مقاصة الدفع عبر الهاتف النقال.

3. إعطاء الموافقة لمصرفيين بالتعاون مع مؤسسات غيــر ماليــة (شركات اتصالات) لتقــديــم حلــول دفــع إلكترونية.

4. تـم استكمال الإجــراءات القانـونيــة والتوقيع على مستندات إنشاء شركة المدفــوعات الخليجيــة من قبل كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

دولة فلسطين

تقوم **سلطة النقد الفلسطينية** برسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية بهدف المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال عدة وظائف أهمها التنظيم والإشراف على المؤسسات الخاضعة لرقابتها وتشمل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين وشركات خدمات الدفع، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات.

إن تحقيق الاستقرار المالي في فلسطين من ضمن واجبات سلطة النقد الفلسطينية، ويوجد في مسودة قانون البنك المركزي الفلسطيني (قيد الاعتماد) نص قانوني بمسؤوليتها عن تحقيق الاستقرار المالي، كما تنص المادة رقم (2) من قانون سلطة

النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 وتعديلاته على أن تتمتع سلطة النقد الفلسطينية بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة.

حيث تشرف مجموعة دوائر في سلطة النقد الفلسطينية (مجموعة الاستقرار المالي، ومجموعة الرقابة) على الاستقرار المالي تقوم بالرقابة الفاعلة على الجهات الخاضعة لرقابتها من مصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وصرافين، وشركات خدمات الدفع، وضبط السوق والشمول المالي عبر القيام بوظائف مكتب المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني والتوعية المالية ونظام الشيكات المعادة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية المتطورة والآمنة والمتكاملة لتنفيذ المدفوعات الإجمالية ومدفوعات التجزئة، ويتم التنسيق مع الأطراف ذات العلاقة (هيئة سوق رأس المال، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الوطني) في الجوانب المتعلقة بالاستقرار المالي وذلك إلى حين تشكيل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي.

وتعرف سلطة النقد الاستقرار المالي (Financial Stability) بـ: القدرة على تحقيق التوازن بين عناصر القطاع المالي الذي تشرف عليه سلطة النقد والذي يتكون من (المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصص والصرافين وشركات خدمات الدفع ونظم الدفع) بما يكفل التنسيق مع عناصر الاستقرار المالي والشمول المالي على المستوى الوطني والتي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في "المؤسسات المالية" ومكوناتها من المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، والثانية "الأسواق المالية" والتي تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، والثالثة والمتمثلة في "البنية التحتية"، والتي تعتبر أهم مكونات الاستقرار المالي، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، حيث تعمل جميع هذه العناصر لخلق البيئة المالية الملائمة بهدف تخفيض والحد من المخاطر النظامية.

كما عرفت المخاطر النظامية (Systemic Risk) بـ: وهي المخاطر الناجمة عن خلل في الخدمات المالية ناتج عن فشل أحد أطراف أو مكونات النظام المالي والذي يمكن أن يكون له تأثير وتداعيات سلبية مهمة على الاقتصاد العالمي.

تحرص سلطة النقد على تطوير الأطر التنظيمية والرقابية بشكل مستمر وإجراء تحسينات على أدواتها وأساليبها ومنهجياتها والارتقاء في البنية التحتية للنظام المالي من خلال مواكبة المعايير والممارسات الدولية بما يتوافق مع البيئة المحلية المحيطة لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. واستمراراً لجهود سلطة النقد التطويرية، شهد العام 2019 العديد من التطورات التنظيمية والرقابية على مختلف الأصعدة والتي سيتم بيانها كالآتي:

أولاً: الرقابة المصرفية

1- المصد المضاد للتقلبات الدورية

فرضت سلطة النقد في العام 2011 على المصارف العاملة في فلسطين متطلبات تكوين احتياطي "تقلبات دورية" يستقطع كنسبة ثابتة من صافي أرباح المصارف السنوية ويعتبر من بنود حقوق الملكية بهدف تعزيز التكوين الرأسمالي للمصارف والتحوط للأنواع المختلفة من المخاطر. في إطار تحقيق التوافق مع متطلبات بازل III تم خلال العام 2018 إجراء تعديلات على منهجية سلطة النقد بالخصوص، حيث تم الاعتماد في تحديد نسبة المصد المضاد للتقلبات الدورية على عدد من المؤشرات من أهمها دراسة الفجوة الائتمانية، وبناءً على ذلك تقرر اعتماد ما نسبته 0.57 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر كمصد مضاد للتقلبات الدورية ويتم إعادة تقييم النسبة المقررة بشكل مستمر باستخدام المؤشرات

المتوافقة مع إطار بازل بالخصوص، كما تم إصدار التعليمات رقم (2019/13) بشأن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية والتي تضمنت توجيهات للمصارف بشأن هذا المصد والإفصاح عنه.

2- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)

في إطار سعي سلطة النقد للالتزام بتطبيق المعايير الدولية على الجهات الخاضعة لرقابتها ونظراً لأهمية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9) وتأثيره الكبير على المؤسسات المالية خاصة ما يتعلق بالخسائر الائتمانية المحتملة، فقد أولت سلطة النقد اهتماماً كبيراً بالموضوع خلال السنوات اللاحقة لإصدار المعيار واتخذت العديد من الإجراءات من بينها التواصل والتنسيق بالخصوص مع المصارف والمدققين الخارجيين، وكذلك توجيه المصارف نحو إجراء ما يلزم من تعديلات على سياساتها وأنظمتها وعملياتها لضمان التطبيق الأمثل لمتطلبات المعيار، كما تم إصدار تعليمات رقم (2018/2) للمصارف تضمنت توضيح شامل لمتطلبات المعيار المذكور بما في ذلك التغيرات في قواعد تصنيف وقياس الأدوات المالية عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، بالإضافة إلى متطلبات وإرشادات أخرى أهمها ما يتعلق بالأنظمة والإجراءات والمعلومات وتوجيهات الفترة الانتقالية خلال العام 2018، والتزامات المصارف والمدققين الخارجيين خلال العام 2018.

كما تم إصدار التعليمات رقم (2019/08) بشأن متطلبات المعيار الدولي رقم (9) فيما يتعلق بالارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان "المرحلة الثانية حيث تم بموجب هذه التعليمات تعديل تعليمات رقم (2018/02) بشأن تطبيق متطلبات المعيار الدولي رقم (9). بحيث تستثنى تسهيلات موظفي القطاع العام المتأثرين من عدم انتظام رواتبهم من متطلبات التعليمات السابقة والمتعلقة بافتراض ارتفاع المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بمرور فترة أكثر من 30 يوم على استحقاق الدفعات التعاقدية ويتم تطبيق مرور فترة 60 يوم بدلاً من 30 يوم لذلك الغرض. مدة سريان هذه التعليمات حتى بداية العام (2020).

وأصدرت سلطة النقد تعميم رقم (2019/23) بشأن المحاور الواجب تضمينها كحد أدنى ضمن تقارير المصارف حول مستويات الانجاز، أهمها (منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، السياسات والإجراءات المتبعة، النظام الآلي المطبق لاحتساب المخصصات، أسس تصنيف التعرضات الائتمانية، وغيرها).

3- التعليمات رقم (2019/01) بشأن تعديل تعليمات رقم (2016/07) بخصوص تطبيق متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل II

حيث هدفت إلى تعديل الشروط المتعلقة بالمطالبات المصنفة ضمن محفظة ائتمان التجزئة (المعطاة وزن ترجيحي 75 في المائة) وذلك من خلال رفع سقوف الائتمان الكلية لجهة واحدة (سواء أفراد أو عدة أفراد تربطهم علاقة أو مصلحة مشتركة) لتصبح 200 ألف دولار بدلاً من 100 ألف دولار، إضافة إلى رفع سقوف الائتمان الكلية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة لتصبح 500 ألف دولار بدلاً من 200 ألف دولار.

وبالمثل، تم إصدار تعليمات رقم (2019/02) خاصة بالمصارف التي تزاول العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين متضمنة نفس التعديلات الواردة أعلاه.

4- تكلفة الاقتراض السنوية

أصدرت سلطة النقد التعليمات رقم (2019/4) حيث هدفت من إصدارها إلى حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات وذلك من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة لدى مزودي الخدمات، وكذلك تمكين المستهلكين من المفاضلة بين العروض المقدمة من مزودي الخدمات المختلفين بسهولة واختيار العرض الأفضل بالنسبة لهم.

5- حساب الشمول المالي

أصدرت سلطة النقد التعليمات رقم (2019/6) حيث هدفت من إصدارها إلى تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعاملين مع المنصات الالكترونية الدولية من الوصول إلى المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف واستخدامها وذلك من خلال فتح حساب الشمول المالي.

6- الاستثمار في مشاريع اقتصادية مستهدفة

في إطار قيام سلطة النقد بتطوير خطة لتحفيز الاقتصاد الفلسطيني، أصدرت سلطة النقد تعليماتها للمصارف رقم (2019/9) بشأن الاستثمار في مشاريع اقتصادية مستهدفة، تهدف إلى تعزيز دور المصارف في التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق الاستثمار في مشاريع وشركات فلسطينية ناشئة تساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتشجيع الابتكار والإبداع والمشاريع الريادية والمشاريع ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة

7- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يعتبر موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أولويات سلطة النقد وذلك تماشياً مع الاهتمامات والمعايير الدولية في هذا المجال لما لذلك من ارتباطات وثيقة بالاستقرار المالي والمحافظة على العلاقات المصرفية المراسلة، حيث تم العمل خلال سنوات بالتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة على تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وفيما يلي أبرز الإنجازات بهذا المجال خلال العام 2019:

- إصدار التعليمات رقم (2019/10) بشأن وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث جاءت هذه التعليمات استمراراً لجهود سلطة النقد في تطوير وتحسين بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي، بحيث يجب على كل مصرف إنشاء وظيفة مختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حددت سلطة النقد من خلال هذه التعليمات دور مجالس إدارات المصرف والإدارة التنفيذية بالخصوص، وفرض متطلبات بشأن استقلالية الوظيفة، وتحديد مهام ومسؤوليات المدير/ المسؤول عن الوظيفة، ومتطلبات تعيينه وإنهاء خدماته، ودور التدقيق الداخلي والخارجي في هذا المجال.
- تعليمات رقم (2019/11) بشأن تعديل تعليمات رقم (2019/10) بخصوص إنشاء وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث أجرت سلطة النقد عدة تعديلات لتعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان استقلالية الوظيفة المذكورة، يشمل ذلك ضمان تناسب الهيكل التنظيمي للمصرف مع حجمه وتفرعاته ومخاطر وتعقيد عملياته وقاعدة عملائه، وذلك عملاً بالنهج الرقابي المبني على المخاطر، فضلاً عن تعزيز دور

التدقيق الداخلي في المصرف ليشمل تقييم جودة وفعالية الأنظمة والبرامج المستخدمة في رصد العمليات غير الاعتيادية وحالات الاشتباه.

- التعميم رقم (2019/74) للمصارف، والتعميم رقم (2019/95) لمحال وشركات الصرافة العاملة في فلسطين، وذلك بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى إنجاح تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمعالجة أوجه القصور والضعف الناتجة عن عملية التقييم الوطني بما يساهم في إنجاح عملية التقييم المتبادل التي ستخضع لها دولة فلسطين في العام 2020.

مما يجدر ذكره بأن فلسطين ستخضع في العام 2020 لتقييم مستقل في هذا المجال سيتم انجازه من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).

8- إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية

هدفت سلطة النقد من خلال تشكيل هيئة الرقابة الشرعية إلى توحيد الأحكام الشرعية للقطاع المصرفي الإسلامي حيث صدر قرار من السادة مجلس إدارة سلطة النقد خاص بتشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية، وتم تعيين أعضاء اللجنة ومباشرة عقد الاجتماعات الأولية بالخصوص. يعتبر تشكيل الهيئة إضافة نوعية بشأن تطوير وتنويع المنتجات والخدمات الإسلامية لتلبية احتياجات شريحة أوسع من الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات.

في يونيو 2019، تم تعديل قانون إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية ليشمل مؤسسات مالية أخرى خاضعة لإشراف هيئة رأس المال الفلسطينية لتكون جزءاً من رقابة وإشراف الهيئة العليا للرقابة الشرعية، حيث تم اعتماد الأعضاء الجدد في الهيئة ومباشرة عقد اجتماعاتها بالخصوص.

كما تم إصدار التعليمات رقم (2019/15) بشأن هيئة الرقابة الشرعية حيث هدفت سلطة النقد من إصدار هذه التعليمات إلى تحديد واجبات هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ومهام ومسؤوليات المراقب الشرعي، إلى جانب تحديد مسؤولية إدارة المصرف وتنظيم علاقته مع الهيئة، إضافة إلى تنظيم آلية مخاطبة الهيئة العليا للرقابة الشرعية والتواصل معها.

9- مشروع المقاصة الإلكترونية وتطوير العلامات الأمنية والفنية للشيكات

في إطار الحد من ظاهرة التزييف والتزوير للشيكات، ولتسهيل عملية تقاص الشيكات إلكترونياً بين المصارف من خلال الاستغناء عن المعاملات الورقية في إجراء عمليات التقاص، عملت سلطة النقد على توفير البيئة المناسبة لإطلاق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات حيث تم خلال العام 2019 إصدار التعليمات رقم (2019/07) بشأن نظام المقاصة الالكترونية وذلك في إطار سعي سلطة النقد لتطوير نظام مقاصة الكتروني للشيكات ما بين المصارف، وتحديث فترة الاحتفاظ بالشيكات المقدمة للتقاص من خلال جلسات المقاصة لتصل إلى 15 عاماً، علماً أنه بموجب هذه التعليمات يتم تقاص الشيكات خلال مدة أقصاها يومي عمل (T+2) وذلك حسب مواعيد عمل نظام المقاصة وجلسات المقاصة الالكترونية لفترة ستة أشهر من بداية إطلاق النظام وتكون قابلة للتجديد أو التعديل.

10- الوكالات الفرعية

أصدرت سلطة النقد التعليمات رقم (2019/12) بشأن منح المصارف الوكالات الفرعية حيث هدفت من إصدار هذه التعليمات إلى تنظيم عملية وشروط منح الوكالات الفرعية لممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها والمحددة في القانون، وذلك بأخذ الموافقة المسبقة من سلطة النقد، وتنظيم اتفاقية عمل بين المصرف والوكيل، عدا عن المسؤولية عن تطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، وإخضاع الوكلاء لبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورقابة العمليات المالية.

11- فتح حسابات مصرفية للأبناء القاصرين

أصدرت سلطة النقد التعليمات رقم (2019/14) والتي تهدف إلى تنفيذ متطلبات المرسوم الرئاسي من خلال تنظيم إجراءات العمل الخاصة بحق الأم في فتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين، يشمل هذا تحديد الحساب والمستندات المطلوبة، وصلاحيات الأم في إدارة الحساب، إلى جانب التزامات المصرف بالخصوص، وتطبق أحكامها اعتباراً من 2019/12/31.

12- الشهادات المهنية المتخصصة

أصدرت سلطة النقد التعليمات رقم (2019/3) حيث هدفت من تطبيقها إلى تعزيز جانب التدريب والتأهيل لدى المسؤولين الرئيسيين لكل من أنشطة (إدارة المخاطر، مراقبة الامتثال، التدقيق الداخلي، الخزينة والاستثمار، رقابة الخزينة، المالية، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي) من خلال حصولهم على شهادات مهنية متخصصة تمكنهم من القيام بدورهم بفعالية.

13- مواضيع أخرى

تم إعداد وتطوير العديد من مسودات التعليمات في المواضيع التالية (قيد الاعتماد والإصدار) نذكر أهمها ما يلي:

أ- ترخيص المصارف.

ب- الاحتياطي الإلزامي.

ت- نسب السيولة في القطاع المصرفي.

ث- تعيين المسؤولين في مؤسسات الإقراض المتخصصة.

ج- نسبة الرفع المالي Leverage ratio.

ح- متطلبات الأمن والسلامة للمقرات والفروع.

ثانياً: الرقابة غير المصرفية

1- إنشاء قسم جديد للرقابة على شركات خدمات الدفع (E-Payment Companies)

انطلاقاً من الرؤية الاستراتيجية لسلطة النقد أن تكون دولة فلسطين رائدة في استخدام خدمات الدفع الالكتروني وخفض الاستخدام النقدي والحد من المخاطر الناجمة عنه، وبما يتناسب مع التطور والتحول المخطط له في مجال البنية التحتية لأنظمة الدفع بالتجزئة، وبهدف إشراك القطاع الخاص في تحقيق التكنولوجيا المالية في مجال خدمات الدفع، فقد عملت سلطة النقد خلال العام 2018 على اعتماد تعليمات ترخيص شركات خدمات الدفع، وخلال العام 2019 تم إصدار تعليمات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستكمالا للرقابة على هذا القطاع وضمن الخطة الاستراتيجية لسلطة النقد (2019-2023) فقد تم إنشاء قسم جديد ضمن مجموعة الرقابة غير المصرفية وهو قسم الرقابة على شركات خدمات الدفع، وتم منح الموافقات المبدئية لخمس شركات لتقديم خدمات الدفع الالكتروني بما يشمل الخدمات التالية:

أ. خدمة إصدار المحفظة الالكترونية-E-Wallet.

ب. خدمة إصدار بطاقات الدفع المسبق.

ت. الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول.

ث. خدمة تحصيل الفواتير.

ج. خدمة (POS Acquiring) لبطاقات الدفع غير المحلية والربط مع المزودين الخارجيين.

ح. نشر نقاط البيع (Points of Sale).

خ. تقديم خدمة الإسناد الخارجي في مجال خدمات الدفع.

د. تشغيل أنظمة مدفوعات خاصة بعملائها وأعضائها.

2- تحسين إفصاحات مؤسسات الإقراض وتنظيم آليات التعامل مع التسهيلات المجدولة لتلك المؤسسات

بهدف تعزيز الإفصاحات وتوحيدها فيما يتعلق بالبيانات المالية لمؤسسات الإقراض، أصدرت سلطة النقد التعليمات رقم (2019/01) بشأن جدولة القروض والتمويلات الممنوحة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية حيث هدفت سلطة النقد من إصدارها إلى تعديل شروط جدولة القروض والتمويلات الواردة في التعليمات رقم (2018/1)، على أن يقتصر هذا التعديل على جدولة القروض والتمويلات الممنوحة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية فقط.

كما أصدرت التعليمات رقم (2019/02) بشأن تعديل تعليمات رقم (2014/02) المتعلقة بتصنيف محفظة القروض والتمويلات غير المنتظمة وآلية تكوين المخصصات، فترة سريانها من تاريخ 2019/06/30 ولغاية 2021/01/01.

3- تم إصدار التعليمات رقم (2019/04) بشأن برنامج تكلفة الاقتراض السنوية

حيث يهدف إصدار هذه التعليمات إلى حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات وذلك من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة لدى مزودي الخدمات، وكذلك تمكين المستهلكين من المفاضلة بين العروض المقدمة من مزودي الخدمات المختلفين بسهولة واختيار العرض الأفضل بالنسبة لهم.

4- استراتيجية مؤسسات الإقراض المتخصصة

تم إطلاق استراتيجية مؤسسات الإقراض المتخصصة والتي تم إعدادها بمساعدة فنية من البنك الدولي، وتغطي الفترة (2019-2023) والتي تهدف بشكل أساسي الى استدامة الخدمات والمنتجات المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة وتعزيز الشمول المالي والمكانة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية وللشباب الرياديين بالإضافة للدور المحوري في تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في المناطق النائية.

5- آليات وأدوات الرقابة والتفتيش

تسعى سلطة النقد بشكل مستمر لتطوير المنهجيات والأدوات بما يتلاءم مع احتياجات وتطورات القطاعات الخاضعة لرقابتها، حيث قامت مؤخراً بتطوير نظام آلي لتسهيل عمليات الرقابة المكتبية والميدانية على قطاع الصرافين، وذلك من أجل تحسين كفاءة هذه العمليات وتحسين فعالية مخرجاتها.

تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الكلية، وذلك من خلال تحديد نسبة القرض إلى قيمة الضمان، ونسبة متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وضع حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وكذلك على التركزات القطاعية، كما تم تحديد نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة لدى البنوك العاملة، ووضع حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية، من ناحية أخرى فقد تم إصدار تعليمات لتطبيق متطلبات بازل III (حيث أن المصارف العاملة في فلسطين ملتزمة بمتطلبات بازل (2) وتعمل المصارف حالياً على استكمال استعداداتها للالتزام بمتطلبات بازل (3) وفقاً لتعليمات سلطة النقد الصادرة بالخصوص)، وكذلك بدأت بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (IFRS9) كما وأصدرت سلطة النقد تعليمات خاصة بالنسب المعيارية للسيولة سواء نسبة تغطية السيولة (LCR) أو نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، كما يوجد منهجية لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي (D-SIBs)، ومنهجية لاحتساب مصد رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية (Counter Cyclical Capital Buffer)، بالإضافة إلى احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم بشكل شهري ووضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل.

كما تقوم سلطة النقد بالإفصاح عن المعلومات للعموم من خلال تقرير الاستقرار المالي السنوي، بيانات القطاع المصرفي (شهري، ربعي، نصف سنوي، سنوي)، والمزيد من المعلومات من خلال الموقع الالكتروني لسلطة النقد www.pma.ps.

أما فيما يتعلق بالتنسيق ما بين السياسات الاحترازية الكلية والجزئية فإن كلاً من السياسة الاحترازية الكلية والجزئية مترابطتين ومكملتين لبعضهما، لذلك على السلطات الرقابية في تطبيقها لأسلوب الرقابة المبني على المخاطر، أن تقيّم المخاطر على نطاق شامل والاهتمام بالقطاع المالي ككل وليس الاهتمام فقط بسلامة ومتانة المؤسسات بشكل فردي.

ويجب استخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية كأسلوب رقابة على المصارف نظراً لكون المخاطر التي تواجه البنوك مجتمعة تختلف في تبعاتها عن المخاطر التي تواجه البنوك بشكل فردي.

تقوم سلطة النقد بالاعتماد على دائرة الأبحاث والسياسات النقدية/ سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض مراكز الأبحاث المحلية أو الدولية بإجراء الدراسات لدى تنفيذ السياسة الاحترازية.

كما أن القانون ينظم العلاقة مع الأطراف الأخرى حيث نظم قانون سلطة النقد العلاقة مع الحكومة، كما تم تنظيم العلاقة مع هيئة سوق رأس المال من خلال مذكرة تفاهم لتنظيم العلاقة وتبادل المعلومات والتقارير على المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة، وكذلك مذكرات تفاهم مع باقي المؤسسات ذات العلاقة وهذا فيما يتعلق بالتفاعل بين الجهات المختلفة المسئولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، كما يتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال التنسيق والتعاون مع الحكومة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، فيتوفر لدى سلطة النقد إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، ويجري الاستعداد لإطلاق خدمة الدفع بواسطة الهاتف، ويتم استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما يتوفر نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام استعلامات ائتماني عام (Public Credit Bureau) ونظام التصنيف الائتماني (Credit Rating)، ونظام للشيكات المعادة، ونظام المفتاح الوطني (National Switch 194)، كما ويوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسهيلات في القطاع المالي، وهناك نظام للتقاص الالكتروني فيما يخص قطاع الأوراق المالية (مركز الإيداع والتحويل) وهو قيد الإعداد فيما يخص الشيكات، ويتوفر دليل منشور للحوكمة ملزم للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وتوجد مؤسسة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، بينما لا يوجد شركة معلومات ائتمانية.

وفيما يخص تقييم مدى الامتثال للمبادئ الأساسية للبنية التحتية لأسواق المال الصادرة عن بنك التسويات، فإنه جاري العمل على تنفيذ التوصيات الخاصة بالتقييم.

دولة قطر

أصدر مجلس إدارة **مصرف قطر المركزي** قراراً بتشكيل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر عملاً بأحكام المادة 115 من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012.

في هذا الإطار، يتولى محافظ مصرف قطر المركزي رئاسة هذه اللجنة العليا. وتتكون من عضوية كل من نائب محافظ مصرف قطر المركزي وكبار المسؤولين التنفيذيين في مصرف قطر المركزي والسيد الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية والسيد الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال والمختصين من مختلف المجالات بحسب ما يتم ترشيحهم من قبل مجلس الإدارة.

من جانب آخر، تتولى دائرة خاصة بمصرف قطر المركزي المسؤولية الرئيسية عن الاستقرار المالي، والتي تتمتع باستقلالية تامة وفقاً لقانون رقم (13) لعام 2012، وتساهم الدائرة في حماية الاستقرار المالي في قطر، من خلال تحديد المخاطر المنهجية في النظام المالي والبنية التحتية للسوق المالي وتنفيذ السياسات لمواجهة المخاطر التي تم تحديدها والحد

منها، وهناك العديد من التقارير اليومية والشهرية التي يتم رفعها للإدارة العليا والتي تحتوي على مواضيع تخص تقييم وضع الاستقرار المالي في البلد.

في هذا الصدد، يتم تعريف الاستقرار المالي بأنه هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي الذي يضم الوسطاء الماليين والأسواق والبنى التحتية للسوق، قادراً على تحمل الصدمات وأداء جميع وظائفه الأساسية بشكل مستمر وفعال، ولديه ثقة مستخدميه والجمهور.

من جانب آخر، فيما يتعلق بالسياسات الاحترازية الكلية والجزئية، قام مصرف قطر المركزي بإصدار التعليمات الاحترازية لجميع البنوك العاملة في دولة قطر شملت إصدار التعليمات الخاصة بتطبيق بازل III، ومنهجية احتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، والتعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، والتعليمات الخاصة بنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، وتطبيق متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وتعليمات التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة القرض إلى قيمة الضمانة ونسب كفاية رأس المال ونسب السيولة لدى البنوك، بينما لم يتم تطبيق سقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، والتركزات الجغرافية ومتطلبات رأس المال القطاعية ولا يتم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم.

في هذا السياق، يتم تطبيق منهجية ملائمة لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) وإجراء الاختبارات اللازمة لقياس مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية بالتنسيق بين إدارة الإشراف وإدارة الاستقرار المالي، ويتم تنظيم المكونات المختلفة للقطاع المالي في قطر من قبل ثلاثة منظمين، ينظم مصرف قطر المركزي المؤسسات المالية العاملة في الاقتصاد المحلي وتشمل هذه المصارف التجارية المحلية والأجنبية، وشركات التأمين، ودور الصرافة، وشركات التمويل، وشركات الاستثمار، وبنك التنمية، وتنظم هيئة سوق قطر للمال سوق رأس المال في قطر، كما تقوم الهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال بتنظيم المؤسسات المالية العاملة في مركز قطر للمال. وتتعامل هيئة التنسيق المشتركة بين الهيئات التنظيمية المسماة لجنة مراقبة مخاطر الاستقرار المالي في تنسيق القضايا المشتركة بين مختلف مكونات النظام المالي التي تقع ضمن اختصاص أكثر من جهة تنظيمية واحدة، ورؤساء وكبار المسؤولين التنفيذيين في الهيئات التنظيمية الثلاثة هم أعضاء في اللجنة التي يرأسها المحافظ، مصرف قطر المركزي.

في هذا الصدد، يتم التنسيق بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى بالتنسيق بين مصرف قطر المركزي وحكومة قطر.

تجدر الإشارة إلى أنه لدى تنفيذ السياسات الاحترازية، يقوم مصرف قطر المركزي بإجراء مجموعة من الأبحاث والدراسات الداخلية تتعلق بالاستقرار المالي، واختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية بشكل دوري، بالاعتماد على الأبحاث التي يتم إعدادها من جهات داخلية وخارجية كصندوق النقد الدولي وغيره.

من جانب آخر، يتم الإفصاح عن المعلومات من خلال موقع المصرف المركزي، تقارير الاستقرار المالي وتقارير صندوق النقد الدولي التي توفر معلومات شاملة.

كما يقوم باختبار مؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي وغير المصرفي مثل (الضمان الاجتماعي وشركات التأمين، وشركات التمويل الأصغر وشركات الوساطة المالية وشركات الصرافة وصناديق الاستثمار وشركات التمويل والاستثمار وصناديق التقاعد)، التي تخضع لجهات رقابية كمصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية وديوان المحاسبة، حيث يوجد مؤشرات مالية يتم جمعها عن هذه المؤسسات غير المصرفية بصورة منتظمة من أهمها بنود الميزانية العمومية وبيان الإيرادات والنفقات. كما تقوم الجهات الرقابية المسؤولة عن القطاع المالي غير المصرفي بإصدار التعليمات أو القوانين التي تنظم عمل هذه المؤسسات والتي تتضمن بيانات عن الملاءة المالية وسياسة الاستثمار ومعايير ملاءة خاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فقد عمل مصرف قطر المركزي على توفير وتطوير نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS) وشركات لنظام المعلومات الائتمانية ونظام للتقاص الالكتروني، في حين لا يتوفر نظام استعلام ائتماني عام، وكذلك لا يوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة مقابل التسليفات في القطاع المالي، أما بخصوص نظام المفتاح الوطني فهو نظام الدفع بالتجزئة الرئيسي المستخدم في دولة قطر لتسوية معاملات بطاقات الخصم محلياً وبين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي.

كما وفرت نظم البنية التحتية إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتسويات، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، ولا توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية حيث أن ذلك تحت إدارة البنك المركزي. ويقوم مصرف قطر المركزي بتقييم دوري لأنظمة الدفع لديه مقابل المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال.

كما يستخدم مصرف قطر المركزي التقنيات المالية في مجال الحوسبة السحابية، والمحافظ الرقمية والتي تخضع جميعها لرقابة مصرف قطر المركزي والذي يعمل على سياسة التكنولوجيا المالية في الدولة.

دولة الكويت

في الكويت، لا يوجد قانون أو قرار خاص بالاستقرار المالي لدى بنك الكويت المركزي، إلا أن قانون بنك الكويت المركزي يتضمن الأحكام القانونية التي تخول البنك بالتعليمات والضوابط الرقابية لممارسة الصلاحيات من أجل المحافظة على الاستقرار المالي ومراقبة السياسة الاحترازية الكلية، وذلك بتطبيق ما هو مناسب من الأدوات باستهداف الحد من المخاطر النظامية في إطار سياسات احترازية كلية (سياسات التحوط الكلي). وفي هذا المجال أصدر بنك الكويت المركزي ومنذ بداية مباشرته لأعماله تعليمات رقابية مع تحديثها، وتم إصدار التعليمات الأخرى وفقاً لمعايير الرقابة الدولية وتطورات العمل المصرفي، ومنها التعليمات والضوابط الرقابية الصادرة بشأن معيار كفاية رأس المال، ومعيار الرفع المالي، وتعليمات السيولة، بالإضافة إلى أدوات التحوط ذات العلاقة بالنشاط الرئيسي للبنوك وهو الائتمان المصرفي، وكذلك الضوابط الرقابية في مجال السياسات الاستثمارية، والصرف الأجنبي، وغيرها من الأدوات الأخرى.

كذلك أصدر بنك الكويت المركزي عامي 2014 و2015 حزمة معايير بازل (3) بما تضمنته من مصدّات في إطار السياسة التحوطية الكلية. ومن جانب آخر يجري حالياً الإعداد لإصدار تشريعات جديدة تتضمن أجزاء خاصة بالاستقرار المالي، بما في ذلك ما يتعلق بتأسيس مجلس ولجنة للاستقرار المالي، والتي سيكون لبنك الكويت المركزي دور رئيسي

فيهما. تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف محدد ومعتمد للاستقرار المالي لدى بنك الكويت المركزي، إلا أن تعليمات البنك المركزي إلى البنوك وتقارير الاستقرار المالي تضمنت محاور وعناصر الاستقرار المالي، ويمكن إيجازه بـ" قدرة النظام المالي على مقاومة الصدمات وتقديم الخدمات المالية إلى الاقتصاد بشكل مستمر في ظل الظروف الضاغطة".

من جانب آخر، هناك جهات أخرى لها صلة في الاستقرار المالي مثل وزارة المالية والهيئة العامة للإستثمار ولكن البنك المركزي هو المسؤول عن القطاع المصرفي وهو المحور الأهم في النظام المالي في الدولة، كذلك يجري حالياً الاعداد لصدور تشريعات جديدة تتضمن أجزاء خاصة بالاستقرار المالي، بما في ذلك ما يتعلق بتأسيس مجلس ولجنة للاستقرار المالي، والتي سيكون لبنك الكويت المركزي دور رئيسي فيهما.

في هذا الإطار، يقوم بنك الكويت المركزي بمراجعة التقارير الرقابية لوحدات القطاع المالي المتعلقة بالإشراف المكتبي، والتركيز على الجوانب الرقابية ذات الصلة بالاسقرار المالي، ومراجعة التقارير والتوصيات المتعلقة بتقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقييم إدارات المخاطر، وممارسات الحوكمة السليمة لوحدات القطاع المصرفي، وإعداد التقارير والتوصيات المتعلقة بتعزيز سلامة ومتانة النظام المالي واستقراره من خلال مراجعة وتقييم مؤشرات السلامة المالية لوحدات القطاع المالي، ودراسة المخاطر المتوقعة في البنية التحتية المالية والمتعلقة باستقرار نظم المدفوعات والتسويات والمتطلبات التنظيمية.

من جانب آخر، في إطار السعي الدائم لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال تعزيز السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الكويت المركزي، فقد تم البدء في تطبيق نظام " التنبؤ وإدارة أوضاع السيولة " بما يتيح زيادة القدرة على التنبؤ بالأحداث المؤثرة على أوضاع السيولة بشكل دقيق وفي وقت مبكر من أجل استخدام أدوات السياسة النقدية بكفاءة وفعالية، كما أطلق بنك الكويت المركزي نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية الذي يتيح للجهات الحكومية إمكانية إجراء عمليات التحويل وسداد المدفوعات الحكومية إلكترونياً من حساباتها لدى بنك الكويت المركزي خلال دقائق معدودة بالكفاءة والدقة الكاملة وفي بيئة آمنة بدلاً من الإجراءات الحالية التي تستغرق عدة أيام، كما تم تحديث تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف تحقيق التزام المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي لمتطلبات تلك المكافحة على الوجه الأمثل المطلوب منها. إلحاقاً لذلك تم إصدار تعميم بتشكيل لجنة لدى كل بنك تختص باتخاذ قرارات إبلاغ وحدة التحريات المالية أو عدم إبلاغها عند كل حالة اشتباه. كذلك أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة بشأن اللائحة التنفيذية الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار الدمار الشامل، كما تتضمن آلية متابعة القرارات، كما تم التعديل على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية والتي تتمثل في إضافة الأعضاء المستقلين في تشكيل مجالس إدارات البنوك واللجان المنبثقة عن المجلس، والتأكيد على أهمية حوكمة إدارة المخاطر والأمن السيبراني والدور المنوط بمجالس الإدارة، وإضافة محور بشأن حوكمة الالتزام في إطار إدارة المخاطر الكلية للبنك.

فيما يخص أهم الجهود التي قام بها بنك الكويت المركزي لتعزيز البينية التحتية للنظام المالي في عام 2019، فهي على النحو التالي:

- في 3 فبراير 2019 تم إطلاق نظام الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للوزارات.
- في 16 يوليو 2019 تم تطوير العمل الاحصائي في بنك الكويت المركزي من أجل توفير بيانات متكاملة وشاملة من حيث نطاق التغطية والدورية والحداثة.
- في 10 سبتمبر 2019 تم إجراء تعديلات على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية.
- في 21 أكتوبر 2019 تم إطلاق برنامج قادة إدارة المخاطر لتأهيل العاملين في إدارة المخاطر بأهمية تعزيز بيئة العمل المصرفي وتحصين العمليات الأساسية.
- في إطار الحرص الدائم لبنك الكويت المركزي على متابعة مسيرة القطاع المصرفي، ودعمه فيما حققه هذا القطاع من نجاح وتميز وسعياً لاستدامة هذا القطاع في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي فرضتها تطورات أوضاع الاقتصاد العالمي وثروة التقنيات المالية الحديثة، والتغيرات المتسارعة في توقعات العملاء واحتياجاتهم من خلال مواجهة تلك التحديات عبر تبني أساليب رؤية جديدة تنسجم مع المستقبل وما يصاحب ذلك التحول من ابتكار في المنتجات والخدمات وتطوير الكفاءة التشغيلية للبنوك، فقد تم بتاريخ 6 أكتوبر 2019 مطالبة البنوك بتزويد بنك الكويت المركزي بإستراتيجية واضحة تستهدف مواجهة هذه التحديات والتطور التقني في الصناعة المصرفية إلى جانب فهم أفضل لمتطلبات العملاء وتوقعاتهم واحتياجاتهم بما يحقق تطوير نموذج عمل البنوك على المدى المتوسط (3-5 سنوات) وعلى أن تغطي الاستراتيجية بحد أدنى العناصر التالية : (كسب ولاء العملاء بحيث يكون البنك وثيق القرب من عملائه والاهتمام بحتياجاتهم وتلبية طلباتهم، تطوير الخدمات والمنتجات ووسائل تقديمها عبر التقنيات الحديثة بما يحقق القيمة المضافة لها، رفع الكفاءة من خلال تحقيق إنجازات أكبر بالموارد المتاحة، وأهمها بيانات العملاء المتوفرة للبنك التي يمكن تحليلها وتصنيفها بما يحقق التعمق في معرفة سلوك العملاء، تعزيز متانة القطاع المالي ورفع مستوى السلامة المالية من خلال استخدام التقنيات الحديثة لزيادة سرعة جمع البيانات وعمق التحليل ودقة التنبوء بما يحقق قدرة اكبر لرصد المخاطر ، استقطاب المواهب سواء فيما يتعلق بالاختصاصات المالية أو في علم تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات)، كما يتعين ان تراعي الاستراتيجية (الشمولية والتفصيل وأن تحتوي على رؤية ورسالة محددتين، تحليل للمخاطر والتحديات، أن تحدد الاستراتيجية المنهجية والإجراءات التي سيتم اتباعها في تنفيذ المشاريع والبرامج، أن تشمل أهدافاً محددة وواضحة المعالم ضمن برنامج زمني شامل يتضمن تنفيذ كافة المشاريع والبرامج في التوقيتات المحددة، أن تتضمن الاستراتيجية الاسباب الرئيسية للمشاريع والبرامج المزمع تنفيذها كل على حده ومؤشرات قياس الأداء وتحقيق الاهداف مع ذكر الآثار المترتبة).
- في 10 نوفمبر 2019 تم تطبيق نظام " التنبؤ وإدارة أوضاع السيولة".
- في 31 ديسمبر 2019 تم ربط خدمة نقاط البيع بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية عبر الشبكة الخليجية.

أما فيما يخص المجالات المرتبطة بالتقنيات المالية وتحفيز المبتكرين، فقد قام بنك الكويت المركزي بتحديث الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) في عام 2019، ليستهدف كلا من الشركات والأفراد الذين يتطلعون لتوفير المنتجات أو الخدمات المبتكرة في إطار التقنيات المالية الحديثة، سواء القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال أو المرتبطة بها أو غيرها من المنتجات والخدمات المبتكرة، باستخدام تكنولوجيا حديثة أو تكنولوجيا مطبقة بطريقة مبتكرة.

من جانب آخر، فقد أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في سبتمبر من عام 2018 لتنظيم الأعمال المرتبطة بالدفع والتسوية الإلكترونية، وجاءت هذه التعليمات لتنظيم أنشطة الدفع والتسوية الإلكترونية التي تمارسها الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة في دولة الكويت والتي تندرج أعمالها تحت مسمى مزاولي النشاط ووكلائهم.

أما فيما يخص العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية، فقد حرص بنك الكويت المركزي على توفير البنية التحتية في هذا الخصوص من خلال مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات الجاري تنفيذه.

الجمهورية اللبنانية

يعتبر **مصرف لبنان** الجهة المسؤولة عن المحافظة على الاستقرار المالي استناداً إلى المادة 70 من قانون النقد والتسليف. كما أن مسؤولية المحافظة على الاستقرار المالي مناطة أيضاً **بلجنة الرقابة على المصارف** حيث تنص المادة العاشرة من القانون رقم 67/28، على وجوب أن تطلع لجنة الرقابة على المصارف حاكم مصرف لبنان على أوضاع المصارف إجمالاً وافرادياً.

حيث أن مهمة مصرف لبنان العامة هي المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم وتتضمّن مهمة المصرف المركزي بشكل خاص المحافظة على سلامة النقد اللبناني والاستقرار الاقتصادي والمحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي وتطوير السوق النقدية والمالية.

تمّ إنشاء لجنة الاستقرار المالي بموجب القرار الأساسي رقم 12524 تاريخ 21 نيسان 2017 على مستوى مصرف لبنان وتضمّ ممثلين عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، حيث تقوم هذه اللجنة بالاجتماع دورياً وتتولى مناقشة الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي، تندرج ضمن مهامها تفعيل التعاون بين مختلف الهيئات الرقابية بهدف تأمين الاستقرار المالي والمصرفي، تحديد واستشعار المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي، إصدار توصيات للحد من هذه المخاطر بما فيها مخاطر (Systemic Risk) وذلك بهدف حماية القطاع المالي والمصرفي، إصدار توصيات لجهة مواءمة وعدم التعارض في أو بين التنظيمات التي تصدرها الهيئات الرقابية على القطاع المالي والمصرفي، ويتمّ تبادل المعلومات بين لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان باستمرار حول أوضاع القطاع المصرفي.

لدى مصرف لبنان، إنّ مهمة وحدة الاستقرار المالي تتضمّن مراقبة سلامة أوضاع القطاع المصرفي والمالي والعمل على تأمين استقراره واقتراح التدابير اللازمة للتحوط من المخاطر التي قد يتعرض لها/ إنشاء نظام للإنذار المبكر وتطويره وتشغيله وإدارته/ إبلاغ الحاكم فورا بأي مخاطر يتبين لها أنها قد تطال القطاع المصرفي وهيئة الأسواق المالية وجميع الوزارات والإدارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية سواء كانت عامة أو خاصة ومحلية أو دولية بغية الإستحصال على المعلومات الكافية للقيام بمهامها. لدى المصرف المركزي وحدة ملحقة مباشرة بالحاكم والمسؤولة عن الاستقرار المالي، ودائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل.

تشارك كل من دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل ودائرة تقييم المخاطر في لجنة الرقابة على المصارف بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تشغيل نظام ممكنن لإجراء اختبارات ضغط لتحديد درجة تأثر القطاع المصرفي والمالي بتغير المؤشرات الماكرو اقتصادية ومؤشرات الأسواق المالية وتلك المرتبطة بسلامة القطاع المصرفي.

انطلق عام 2019 بسلسلة من الأنظمة تمحورت حول تعزيز امتثال القطاعين المصرفي والمالي بأهم المعايير الدولية، وتحفيز الاقتصاد من خلال دعم مصرف لبنان للقروض السكنية وقروض المشاريع الصديقة للبيئة. إلا أنّ الأحداث التي حصلت في الربع الأخير من عام 2019 أدّت إلى تركّز مواضيع الأنظمة الصادرة بعد ذلك على الإجراءات الضرورية لمواجهة الأزمة المستجدة وتحصين القطاعين المصرفي والمالي، وتشمل أهم التنظيمات الصادرة ما يلي:

1. نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

تمّ تعزيز نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تفصيل:

- إجراءات العناية الواجبة المفروضة عند فتح الحسابات لاسيما لجهة التأكد من هوية صاحب الحق الاقتصادي ومصدر الأموال.
- إجراءات العناية الواجبة المعزّزة للعمليات والحسابات المصنّفة بدرجة مخاطر عالية خاصةً المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً.
- الإجراءات المطلوبة من مسؤول قسم التحاويل لدى كل مصرف.
- كما جرى اعتماد التعريف الصادر عن مجموعة العمل المالي للأشخاص المعرّضين سياسياً، والتشديد على:
- تطبيق برامج وإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ككل بما يشمل جميع الفروع والشركات التي تمتلك المجموعة أغلبية فيها.
- الاحتفاظ بالمعلومات عن العملاء وأصحاب الحق الاقتصادي وجميع الوثائق المتعلقة بالعمليات كافة لمدة خمس سنوات على الأقل حتى بعد إقفال الحسابات أو إنهاء علاقة العمل.
- عدم استخدام أسماء مستعارة عند فتح حسابات ودائع مرقمة لعملاء المصارف بل استعمال الأرقام والحروف حصراً.

2. مكافحة التهرّب الضريبي:

أدرج القانون 44 الصادر بتاريخ 2015/11/14 التهرّب الضريبي ضمن جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبهدف مكافحة التهرّب الضريبي، تمّ حظر المصارف والمؤسسات المالية من منح أو تجديد تسهيلات إلى أي مؤسسة أو شركة حجم أعمالها السنوي يساوي أو يزيد عما يوازي مليار وخمسمائة مليون ل.ل. إلا بعد أن يتمّ الإستحصال من المؤسسة أو الشركة على بيانات مالية مدققة وفقاً للأصول تتمّ الدراسة الائتمانية على أساسها وتكون هذه البيانات مطابقة لتلك المقدمة إلى الإدارة الضريبية.

وفي السياق عينه، تمّ الطلب من المصارف، عند فتح حساب مصرفي لأي شخص طبيعي أو معنوي مقيم في لبنان بغية تسيير أعماله ونشاطاته التجارية أو المهنية أو الخدماتية، أن تستحصل منه على صورة عن شهادة التسجيل لدى وزارة المالية

3. القروض المدعومة من قبل مصرف لبنان:

استكمالاً لسياسة الدعم التي اعتمدها مصرف لبنان لتحفيز العجلة الاقتصادية، تمّ تخصيص مبلغ 955 مليار ل.ل. لإفادة المصارف كافة من دعم مصرف لبنان مقابل القروض السكنية الممنوحة لعملائها بالليرة اللبنانية. كما تمّ تخصيص مبلغ 75 مليار ليرة لبنانية للقروض التعليمية والقروض الصغيرة وغيرها من القروض بالليرة اللبنانية إضافة إلى تخصيص مبلغ 500 مليون د.أ. لدعم القروض الأخرى التي تمنح بالدولار لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة بما فيها الممولة من البنك الدولي ومن كل من European Investment Bank وAgenceFrançaise de Developpement.

4. أصول إجراءات العمليات لمصرفية والمالية مع العملاء

في إطار متابعة أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء تمّ الطلب من المصارف التصريح إلى لجنة الرقابة على المصارف عن الفروع التي تمّ تجهيزها لتكون مخصصة لذوي الحاجات الخاصة بالإضافة إلى عدد وعناوين الصرافات الآلية المخصصة للاستعمال من قبل ذوي الحاجات الخاصة وتلك المنوي فتحها خلال العام 2019. كذلك وانطلاقاً من مبدأ حماية العميل، طلبت لجنة الرقابة على المصارف تزويدها بجدول بالعمولات والغرامات المتعلقة بجميع الخدمات والمنتجات المصرفية والمفروضة على العملاء وذلك كما في 2017/12/31 و2019/5/31.

5. المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

انطلاقاً من قرار الاستمرار بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، ونظراً إلى الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة ونموذج عمل المصارف اللبنانية، تمّ تحديد سقف لنسب الخسائر الائتمانية المتوقعة والمطبّقة على محافظ التوظيفات لدى مصرف لبنان (بما فيها شهادات الإيداع) وعلى سندات الخزينة، وذلك بما لا يزيد عن نسب الخسائر الائتمانية المحتسبة نظامياً (Regulatory Expected Credit Loss) والبالغة 0 في المائة على التوظيفات بالليرة اللبنانية مع مصرف لبنان (بما فيها شهادات الإيداع) والتوظيفات في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، 1.89 في المائة على التوظيفات لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، و9.45 في المائة على التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، وذلك لعامي 2019 و2020.

كما تمّ السماح للمصارف المرخّص لها بطرح أسهمها للاكتتاب العام أو للتداول في الأسواق المالية المنظّمة والمطلوب أن تنشر البيانات المالية العائدة لها فصلياً في نشرة البورصة وفي صحيفتين محليّتين واسعتي الانتشار وفق مهلة لا تتعدى نهاية الشهر اللاحق لكلّ منهما، أن تقوم استثنائياً بنشر البيانات المالية اعتباراً من الفصل الثالث من العام 2019 وما يليه بالتزامن مع نشر البيانات المالية لعام 2019 المدققة من قبل مفوضي المراقبة.

6. الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان

نظراً لاستمرار تراجع الأوضاع المالية والاقتصادية ولجوء جميع وكالات التصنيف العالمية إلى تخفيض التصنيف السيادي للبنان، وبهدف أن تكون طريقة احتساب نسب الملاءة متوافقة مع لجنة بازل الدولية لجهة وزن المخاطر المطبّق على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، ولمّا كانت نسب الملاءة تفوق الحدود الدنيا المطلوبة من قبل لجنة بازل الدولية وبالتالي لدى المصارف هوامش إضافية من الأموال الخاصة يمكن استخدامها في الحالات الضاغطة، وذلك نتيجة الإجراءات العديدة التي فرضها مصرف لبنان بما فيها وجوب عدم توزيع الأرباح الفورية المسجلة على عمليات الهندسة المالية.

تمّ تعديل الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان لجهة ما يلي:

- اعتماد نسب الملاءة التالية اعتباراً من الوضعية المالية الموقوفة في نهاية كانون الأوّل 2019:

نسبة الملاءة	الحد الادنى لنسب الملاءة	احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة	الحد الادنى لنسب الملاءة + احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة (2.5%)
نسبة حقوق حَمَلة الأسهم العادية/مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر (Common Equity Tier 1 Ratio)	%4.5	%2.5	%4.5 + %2.5 (احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة) = %7
نسبة الأموال الخاصة الأساسية /مجموع الموجودات المرجّحة (Tier 1 Ratio)	%6		%6 + %2.5 (احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة) = %8.5
نسبة الأموال الخاصة الإجمالية /مجموع الموجودات المرجّحة (Total Capital Ratio)	%8		8 % + %2.5 (احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة) = %10.5

*المصدر: لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان

- تعديل أوزان مخاطر الائتمان (Risk-Weights) بما يتلاءم مع متطلبات لجنة بازل الدولية والتصنيف السيادي للبنان. وأصبح وزن المخاطر على التوظيفات لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (بما فيها شهادات الإيداع)، باستثناء الودائع ذات استحقاق أقل من سنة، 150 في المائة بدلاً من 50 في المائة. كما تمّت زيادة أوزان مخاطر الائتمان من 100 في المائة إلى 150 في المائة على العديد من المحافظ منها محفظة سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية، التوظيفات بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية غير المصنّفة، محفظة القروض بالعملات الأجنبية الممنوحة إلى مؤسسات القطاع العام التي يتمّ التعامل معها مثل التوظيفات السيادية، محفظة القروض والتسليفات بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية الممنوحة إلى مؤسسات القطاع العام التي يتمّ التعامل معها مثل قروض القطاع الخاص ومحفظة القروض والتسليفات بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية إلى الشركات المقيمة غير المصنفة.
- تعديل النسب المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة نظامياً. وتمّت زيادة نسب الخسارة الائتمانية المتوقعة نظامياً على التوظيفات في سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية ومحفظة القروض والتسليفات المقيمة بـ 5 أضعاف النسب المطبقة سابقاً وفقاً لما هو مبيّن أدناه:

المحفظة	النسب المطبقة سابقاً	النسب المطبّقة حالياً
التوظيفات لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (بما فيها شهادات الإيداع)	%0.1	%1.89
التوظيفات في سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية	%1.89	%9.45
محفظة القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام المقيمة (التي تعامل مثل التوظيفات السيادية)	%1.89	%9.45
محفظة القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام المقيمة (التي تعامل مثل محفظة قروض الشركات)	%1.89	%9.45
محفظة قروض الشركات المقيمة، بما فيها سندات الدين المصدرة	%1.89	%9.45
محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيمة، بما فيها سندات الدين المصدرة	%0.6	%3
محفظة القروض المقيمة المضمونة بعقارات مستعملة لغايات تجارية	%0.72	%3.6
محفظة قروض التجزئة المقيمة بما فيها القروض السكنية	%0.35	%1.75

*المصدر: لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان

- الطلب من المصارف، في حال تدني احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة عن نسبة 2.5 في المائة، إعادة تكوين النقص في الأموال الخاصة من بين العناصر المقبولة ضمن فئة حقوق الأسهم العادية وذلك لبلوغ النسبة أعلاه خلال مهلة حدها الأقصى 3 سنوات وفقاً لخطة عمل يقدّمها المصرف المعني إلى لجنة الرقابة على المصارف.
- الطلب من المصارف زيادة أموالها الخاصة الأساسية (Tier 1) عبر مقدمات نقدية بالعملات الأجنبية بما يوازي 20 في المائة من حجم الأموال الخاصة الأساسية-فئة حقوق حملة الأسهم العادية CET1 كما في 2018/12/31، وذلك على مرحلتين الأولى قبل نهاية عام 2019 والثانية قبل نهاية النصف الأول من عام 2020.
- حظر توزيع أنصبة الأرباح عن عام 2019.
- حظر توزيع أنصبة الأرباح عن الأعوام ما بعد 2020 في حال تدنت نسب الملاءة عن:
  - 7 في المائة على مستوى نسبة حقوق حملة الأسهم العادية.
  - 10 في المائة على مستوى نسبة الأموال الخاصة الأساسية.
  - 12 في المائة على مستوى نسبة الأموال الخاصة الإجمالية.

7. الفوائد الدائنة والمدينة

قام مصرف لبنان بتخفيض معدلات الفوائد الدائنة على الودائع بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية على أن ينعكس هذا الانخفاض في احتساب معدل الفوائد المرجعية لسوق بيروت BRR وبالتالي حصول انخفاض في معدلات الفوائد على القروض والتسليفات.

الحدّ الأقصى للفوائد الدائنة	على الودائع بالليرة اللبنانية	على الودائع بالعملات الأجنبية	ملاحظات أخرى
الودائع المتلقاة أو المجددة بعد تاريخ 2019/12/4	%8.5	%5	تبقى سارية لغاية 2020/6/4.
الودائع المتلقاة أو المجددة بعد تاريخ 2020/2/13	%5.5 على الودائع لشهر واحد %6.5 على الودائع لستة أشهر %7.5 على الودائع لسنة وما فوق	%2 على الودائع لشهر واحد %3 على الودائع لستة أشهر %4 على الودائع لسنة وما فوق	تبقى سارية لغاية 2020/8/13.

*المصدر: لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان

كما تمّ تخفيض الفوائد المدينة على القروض المدعومة الفوائد من مصرف لبنان وقروض الحوافز السكنية وغير السكنية، بما فيها القروض الممنوحة من المؤسسة العامة للإسكان ومصرف الإسكان، على أن يجري تطبيقها اعتباراً من بداية 2020/4/1.

في إطار متابعة الالتزام بتخفيض نسب الفوائد الدائنة والمدينة، طلبت لجنة الرقابة على المصارف من المصارف تزويدها بمعلومات شهرية حول نسب الفوائد المطبقة على الودائع وعلى القروض والتسليفات.

8. التحاويل إلى الخارج:

طلبت لجنة الرقابة على المصارف من المصارف العاملة في لبنان تزويدها بحجم التحاويل إلى المصارف السويسرية لودائع الزبائن والشركاء التي أجريت منذ تاريخ 2019/10/17 ولغاية تاريخ 2020/1/14.

9. العمليات المالية بالوسائل الالكترونية:

تماشياً مع التحوّلات في الأنظمة المالية العالمية لاسيما فيما خصّ سرعة تنفيذ التحاويل المالية بين العملاء، تمّ السماح بالقيام بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الإلكترونية الجوالة أو الثابتة عبر تطبيقات أو برامج إلكترونية ضمن سقوف محددة للأموال المرسلة والمتلقاة من كل عميل، وذلك من خلال استعمال بطاقات و/أو حسابات مصرفية تعود لعملاء مصارف مختلفة شرط ما يلي:

- الإستحصال على موافقة مصرف لبنان المسبقة على أي من هذه التطبيقات أو البرامج الإلكترونية.
- تنفيذ هذه العمليات بشكل آني وإتمام تسوية هذه العمليات كافة بين حسابات المصارف لدى مصرف لبنان.

10. الإجراءات الأخرى المتخذة في إطار إدارة الأزمة التي يشهدها لبنان

إضافة إلى ما تقدم، اتُّخذت العديد من الإجراءات في إطار الأزمة التي يشهدها لبنان أهمها:

أ- التشديد على تقيّد مؤسسات الصرافة التامّ بأصول تنفيذ عمليات تبادل العملات لاسيما لجهة إصدار إيصالات بيع أو شراء لأي عملية تنفّذها، وتزويد لجنة الرقابة على المصارف أسبوعيا بسجلات تظهر كافة عمليات تبديل العملات المنفذة لديها والتي تفوق قيمة أي منها 10 آلاف د.أ على أن ترفق معها كافة التفاصيل المتعلقة بكل عملية.

ب- السماح للمصارف، ضمن شروط محددة، أن تطلب من مصرف لبنان إجراء عمليات قطع لتأمين:

- نسبة 85 في المائة من قيمة الفواتير المخصصة حصراً لاستيراد الأدوية بالعملات الأجنبية.
- نسبة 50 في المائة من قيمة الفواتير المخصصة حصراً لاستيراد المستلزمات الطبية بالعملات الأجنبية.
- نسبة 75 في المائة من قيمة الفواتير المخصصة لاستيراد المواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية بالعملات الأجنبية ضمن حدّ أقصى يحدده مصرف لبنان بصورة استنسابية للقطاع بمجمله ولكل مستورد على حدة بالاستناد إلى متوسط حجم استيراد هذه المواد خلال ثلاث سنوات.

ج- أن يتمّ تسديد الفوائد على الودائع بالعملات الأجنبية المتلقاة من المصارف قبل تاريخ 2019/12/5 بنسبة 50 في المائة بعملة الحساب و50 في المائة بالليرة اللبنانية.

د- وجوب أن يدفع مصرف لبنان، استثنائياً، الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الأميركي المودعة لديه من قبل المصارف وشهادات الإيداع بالدولار الأميركي المصدرة منه التي تملكها المصرف بنسبة 50 في المائة بالدولار الأميركي و50 في المائة بالليرة اللبنانية وذلك لفترة ستة أشهر من تاريخ صدور القرار بتاريخ 2019/12/4.

هـ- وجوب أن تقوم المصارف، استثنائياً، بدفع الفوائد على الودائع بالعملات الأجنبية التي لا تكون قد استحقت بتاريخ 2019/12/4 بنسبة 50 في المائة بعملة الحساب و50 في المائة بالليرة اللبنانية، وذلك لفترة ستة أشهر من تاريخ صدور القرار بتاريخ 2019/12/4.

و- وجوب أن تسدد المؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحاويل النقدية بالوسائل الإلكترونية قيمة أي تحويل نقدي إلكتروني وارد إليها من الخارج بذات عملة التحويل.

ز- وجوب أن تسدد المصارف والمؤسسات المالية أصل وفائدة الأدوات المالية المصدرة من قبلها (سندات الدين، شهادات الإيداع والشهادات المصرفية كافة والقيم المنقولة التي تمثل قروض الدعم) والمودعة لدى وديعة (Custodian) في لبنان، في حسابات أصحاب الحق المفتوحة لدى المصارف العاملة في لبنان.

وتخضع المؤسسات المالية غير المصرفية لترتيبات رقابية من مصرف لبنان ومن جهات رقابية أخرى مثل (وحدة الرقابة على الأسواق المالية، هيئة الأسواق المالية، ديوان المحاسبة، لجنة مراقبة هيئات الضمان في وزارة الاقتصاد والتجارة) وتقوم الجهات الرقابية المسؤولة على القطاع المالي غير المصرفي بإصدار تعليمات تتضمن استيفاء بيانات عن سياسة الاستثمار ومعايير الملاءة الخاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، الحدود القصوى للإقراض، الحدود القصوى للإقراض إلى الجهات المرتبطة، أصول التعامل مع العملاء.

كما يتم جمع مؤشرات مالية بصورة منتظمة عن شركات التمويل والإقراض: تتم متابعة البيانات المالية (ميزانية -بيان أرباح وخسائر) بشكل شهري بالإضافة إلى مؤشرات حول مخاطر التركيز في التسليف (التسليفات بحسب القطاعات) ومخاطر القطع (مراكز القطع المحمولة)، التسليف إلى الجهات المرتبطة، الهوامش النقدية وغير ها من المؤشرات.

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنظام المالي فإن سياسة مصرف لبنان ترتكز على التقيّد بالمعايير الدولية حيث يتوفر إطار قانوني شامل للرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، ويتوفر لدى مصرف لبنان أنظمة ووسائل الدفع التالية (نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية، نظام التقاص الالكتروني، خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، رقم الحساب المُوحد IBAN)، كما يتوفر نظام استعلام ائتماني عام، ويوجد دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، بينما لا يتوفر مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي، وكذلك شركة معلومات ائتمانية.

من جانب آخر، يتم تطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية التالية: نسبة القرض إلى قيمة الضمانة (Loan To Value)، متطلبات الاحتياطي الإلزامي، حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، حدود على

التركزات الجغرافية، نسب كفاية رأس المال ونسبة السيولة لدى البنوك، حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية)، نسبة تغطية السيولة (LCR)، بينما لا يتم تطبيق حدود على التركزات القطاعية حيث طلب تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 81 تاريخ 2001/2/21 وضع السقوف والضوابط التي تضمن توزيع وتنزيع هذه المخاطر بشكل متوازن لاسيما على صعيد القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، كما لا تتوفر تعليمات بشأن نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حيث تم إعداد مسودة تعليمات بشأنها ولم تصدر بعد، كما لا يتوفر منهجية لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية وكذلك منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية. أما فيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية فإن النسبة تخضع لاختبارات كمية، كما يتم العمل على مشروع تعميم لتطبيق نسبة الرافعة وفقاً لمتطلبات بازل 3 حيث لم يتمّ بعد إصدار التعميم، كما لم يتمّ إصدار بعد تعاميم متعلقة بمتطلبات الإفصاح الخاصة ببازل، إلا أن المصارف تقوم بتطبيق تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 33 وتعميمي لجنة الرقابة على المصارف رقم 195 و199 لجهة البيانات المالية المنشورة وهي ملتزمة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 المتعلّق الإفصاحات حول البيانات المالية.

بدأت المصارف والمؤسسات المالية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ابتداءً من 2018/1/1، وبالتالي أصبحت آلية تكوين المؤونات (المخصصات) لدى المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان مبنية على الخسارة الائتمانية المتوقّعة (Expected Credit Loss). وقد شدّدت التعليمات الصادرة في نهاية عام 2017 (تعميم مصرف لبنان رقم 143 تاريخ 2017/11/7 وتعميم لجنة الرقابة رقم 293 تاريخ 2017/12/28) على ضرورة قيام المصارف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لتصنيف الأصول المالية وتكوين مؤونات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتعاون بين مختلف الدوائر لحسن التطبيق. ونظراً لتأثير تطبيق المعيار المذكور على البيانات والتقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية، تمّ تعديل الوضعية المالية (نموذج 2010)، بيان الربح أو الخسارة، والنماذج الصادرة عن لجنة الرقابة بما يتوافق مع هذا المعيار.

هذا وتعتمد دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل في لجنة الرقابة على المصارف، على مختلف أنواع التقارير التي يتم إصدارها من قبل المنظمات الدولية ودوائر الأبحاث في المصارف حول الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وأوضاع القطاعات الاقتصادية بشكل خاص، ويقوم مصرف لبنان بنشر مؤشرات حول القطاع المصرفي بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية عديدة على موقعه الإلكتروني.

يتم اختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكليّة المعتمدة من خلال إعداد دراسات مخصصة (غير دورية)، ويتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والجزئية من خلال توفر تعاون وتنسيق وثيقين بين دائرة التعاميم ودراسات القطاع وحماية العميل (مسؤولة عن التقييم الاحترازي الكلي في لجنة الرقابة على المصارف) والدوائر المسؤولة عن الرقابة الاحترازية الجزئية في لجنة الرقابة على المصارف. كما أنّه هناك تنسيق بين لجنة الرقابة على المصارف والمصرف المركزي من خلال لجنة الاستقرار المالية المنشأة على مستوى مصرف لبنان.

يتم التفاعل بين الجهات المختلفة المسئولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي من خلال المجلس المركزي لمصرف لبنان، والذي يضمّ الحاكم ونوابه بالإضافة إلى مدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة الاقتصاد، ومن خلال لجنة الاستقرار المالي على مستوى مصرف لبنان والتي يترأسها نائب الحاكم الثالث وتضمّ ممثلين عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. تقوم هذه اللجنة بالاجتماع دورياً (شهرياً على الأقل). كما يتم التنسيق ما بين السياسة

الاحترازية الكليــة والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال المجلس المركزي لمصرف لبنان، والذي يضمّ الحاكم ونوابه بالإضافة إلى مدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة الاقتصاد.

تقوم وحدة الاستقرار المالي لدى مصرف لبنان بإعداد تقرير الاستقرار المالي شهرياً، يتناول هذا التقرير تقييم المخاطر المرتبطة بكل من القطاع المصرفي، الأسواق المالية، السياسة المالية، السياسة النقدية، الاقتصاد، الأوضاع السياسية والأمنية، البلاد المجاورة والاقتصاد العالمي، كما وتقوم دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل في لجنة الرقابة على المصارف بإعداد تقرير نصف سنوي عن التطورات والمخاطر في القطاع المصرفي، حيث يتناول هذا التقرير أهم الموضوعات التالية (هيكلية القطاع المصرفي، التركيز في القطاع المصرفي وتطور الأهمية النظامية للمصارف، نمو القطاع المصرفي، ودائع الزبائن، التسليف إلى القطاع الخاص، نوعية القروض والتسليفات، الربحية، مخاطر السيولة والمخاطر السيادية، الرسملة والملاءة).

دولة ليبيا

يعتبر **مصرف ليبيا المركزي** الجهة المسؤولة عن الاستقرار المالي حيث تم استحداث قسم الاستقرار المالي في إدارة البحوث والإحصاء ويتمتع بالاستقلالية، كما يقوم مصرف ليبيا المركزي باحتساب مؤشرات المتانة المالية بشكل ربع سنوي، كما يتم إعداد تقرير عن مؤشرات السلامة المالية في إدارة الرقابة على المصارف والنقد.

أما على صعيد التطورات التشريعية والمؤسساتية لتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، فقد تم تخفيض الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي من 183 في المائة إلى 163 في المائة بتاريخ 30 يوليو 2019 الأمر الذي ترتب عنه انخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازية.

يقوم مصرف ليبيا المركزي بتطبيق بعض أدوات السياسات الاحترازية الكلية والجزئية، ومنها نسبة الرافعة المالية، وتحديد سقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملات الأجنبية، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، كما تم وضع حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وكذلك وضع حدود على التركزات القطاعية، وتحديد نسبة على السيولة لدى البنوك، إضافة إلى وضع تعليمات لتطبيق بازل III، وتوفر منهجية لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية. ويقوم باختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية المعتمدة، واحتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم بشكل سنوي، ووضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل بما يعادل إجمالي مرتب سنتين.

فيما يخص تطورت البنية التحتية فيما يخص نظم المدفوعات، ونظم معلومات الائتمان، تتوفر لدى مصرف ليبيا المركزي خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكذلك استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما يتوفر نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS) وتتوفر شركات المعلومات الائتمانية، ونظام التقاص الالكتروني، ونظام المفتاح الوطني بالإضافة إلى نظام استعلامات ائتماني عام. وكذلك يتوفر دليل إرشادي للحوكمة منشور وملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. في حين لا يتوفر مركزاً لتسجيل الضمانات الممنوحة مقابل التسليفات في القطاع المالي، كما أنه لا يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

جمهورية مصر العربية

يتوفر لدى **البنك المركزي المصري** دائرة مستقلة للاستقرار المالي ويتم إعداد تقرير الاستقرار المالي سنوياً ويشتمل التقرير علي ثلاثة فصول، حيث يقدم الفصل الأول تحليل لأهم التطورات الاقتصادية والمالية الكلية متمثلة في التطورات العالمية والقطاع الخارجي وكذلك دراسة بيئة الائتمان المحلي بهدف تحليل المخاطر النظامية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي مثل مخاطر خروج رؤوس الأموال الأجنبية، والنمو المفرط في الائتمان الخاص، وتعرض القطاع المصرفي لاضطرابات المالية العامة، وفى هذا الإطار يتناول هذا الفصل نظام للإنذار المبكر للضغط على العملة المحلية، وإجراء اختبارات ضغوط لسعر الصرف وقياس أثره على صافى المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية، إلى جانب اختبارات الضغط على السندات الحكومية على مستوى الائتمان والسيولة، بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشر الاستقرار المالي، بينما يقدم الفصل الثاني التطورات الرئيسية في النظام المالي وتقييم أدائه، حيث يتضمن تحليلا لتطور المركز المالي وربحية القطاع المصرفي بالإضافة إلي تقييم المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، وكذلك تحليل أداء أكبر خمس بنوك علي مستوي القطاع المصرفي، كما يتضمن تقييم أداء القطاع المالي غير المصرفي وتأثيره علي الاستقرار المالي، وكذا تقييم مخاطر قطاع شركات التأمين وإجراء اختبارات الضغط لها باستخدام عدة سيناريوهات، فضلا عن تحليل قطاع أسواق المال، واستراتيجية الأنشطة المالية غير المصرفية، هذا ويتطرق التقرير في الفصل الثالث إلي مبادرات الشمول المالي والبنية الأساسية للنظام المالي ونظم المدفوعات والتسوية.

تقوم دائرة الاستقرار المالي بتحليل الأداء المالي للقطاع على كل من المستويين الجزئي و الكلي، وكذلك مؤشرات المخاطر للقطاعين المالي المصرفي وغير المصرفي، ودراسة تأثير التطورات الاقتصادية المالية العالمية و المحلية علي القطاع المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، و كذلك تطبيق أحدث المعايير الدولية لضمان سلامة و استقرار القطاع المصرفي، هذا إلى جانب إجراء اختبارات الضغط بأنواعها المختلفة وتقديم التوصيات بناءً على نتائجها، كما يقوم قطاع الاستقرار المالي بتقديم التوصيات والمقترحات للإدارة العليا بالبنك المركزي المصري في ضوء الدراسات والتقارير الدورية المعدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

على صعيد الأطر التشريعية والتعليمات فقد تم إصدار التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر التركز في إطار الدعامة الثانية من مقررات بازل، تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، مع ضرورة تحقق البنك من فاعلية النماذج المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال جهة مستقلة وضرورة موافاة البنك المركزي بتقرير الجهة التي قامت بتقييم الصلاحية ودقة النتائج، وإصدار القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي بالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة لهؤلاء العملاء بموجب موافقة مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء ما تتبناه التوصيات الدولية من إتباع المنهج القائم على المخاطر في تطبيق قواعد التعرف على هوية العملاء، وإصدار تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك لكونها أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الشمول المالي لما له من دور فعال في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة والتي تهدف إلى إرساء السياسات والإجراءات الداخلية الواجب توافرها في البنوك وأسس التعامل مع العملاء، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الأفراد وزيادة إقبالهم على استخدام الخدمات المصرفية، كما تم تعديل حساب توظيفات البنوك لدي العملاء من خلال تحديث بعض المفاهيم، بحيث يتم تطبيق كافة التعليمات السارية بشأن الحدود القصوى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به بصورة مجمعة

متضمناً توظيفات البنك وكافة الشركات المالية التابعة له باستثناء شركات التأمين. كما تم توسيع مفهوم التوظيف ليشمل إجمالي قيمة الارتباطات الرأسمالية، ونسبة من قيمة الجزء غير المستخدم من الارتباطات عن قروض وتسهيلات غير القابلة للإلغاء.

تم إصدار تعليمات بإضافة مساهمات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة 20 في المائة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك، والموجهة إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، واستثناء الأوراق التجارية المخصومة دون حق الرجوع على شركات التنمية العقارية من تعليمات الحد الأقصى لنسبة أقساط القروض الاستهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إلى الدخل الشهري للأفراد الطبيعيين، وذلك في إطار دعم قطاع التنمية العقارية الذي يعد قاطرة الاقتصاد لارتباطه بالعديد من الصناعات الأخرى، ورفع نسبة إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية ليصبح حدها الأقصى 50 في المائة بدلاً من 35 في المائة من مجموع الدخل الشهري للفرد، متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصي عند نسبة 40 في المائة من مجموع الدخل الشهري للفرد، كما تم إصدار ضوابط بهدف إحكام الرقابة على التمويل متناهي الصغر، حيث يتعين على البنوك لدى منح تسهيلات ائتمانية للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر، الإقرار بصفة شهرية عن تلك الحدود للشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وإعفاء مستفيدي المدفوعات الرقمية من العمولات.

كما أصدر البنك المركزي العديد من المبادرات بهدف تعزيز الشمول المالي ومساندة العديد من القطاعات وإعادة دمجها في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة:

- استمرار سريان مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة ذات حجم أعمال أو إيرادات سنوي من مليون جنيه حتى أقل من 50 مليون جنيه بسعر عائد 5 في المائة بسيط متناقص.

- في ضوء استنفاذ كامل قيمة المبلغ المخصص للمبادرة البالغ نحو 20 مليار جنيه، وحرصاً من الدولة على استمرار البرنامج، تقرر استمرار مبادرة التمويل العقاري لتمويل العملاء محدودي الدخل فقط، الذين يتم منحهم تمويل بعد مطالبة شهر يناير 2019، وذلك وفقاً لقواعد واجراءات محددة، حيث يتم توفير التمويل العقاري اللازم للعملاء محدودي الدخل من موارد البنوك الذاتية، وذلك بأسعار عائد 5 في المائة و7 في المائة ولمدة حدها الأقصى 20 عاماً، على أن يتم تعويض البنوك عن فارق سعر العائد وفقاً لآلية محددة (5 في المائة و7 في المائة)، فضلاً عن تخصيص مبلغ 50 مليار جنيه للتمويل العقاري، تستهدف فئة العملاء من متوسطي الدخل بسعر عائد سنوي 10 في المائة يحسب على أساس متناقص، والتي تم مراجعتها في عام 2020 لتصبح 8 في المائة يحسب على أساس متناقص.

- مبادرة دعم القطاع الخاص الصناعي من خلال إتاحة مبلغ 100 مليار جنيه، لمنح تسهيلات ائتمانية لتمويل شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج أو التمويلات الرأسمالية ورواتب وأجور العاملين ومصروفات أخرى لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما تم مراجعة المبادرة في عام 2020 والتي تضمنت تعديل سعر العائد الخاص بها ليصبح 8 في المائة (يحسب على أساس متناقص) بدلاً من 10 في المائة، كما تم إضافة الشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج

والتصنيع الزراعي للاستفادة من هذه المبادرة، التي يزيد حجم أعمالها أو إيراداتها السنوية عن 50 مليون جنيه فأكثر الاستفادة أيضاً من هذه المبادرة.

- كما تم إضافة الشركات العاملة في قطاع المقاولات التي يبلغ حجم أعمالها أو إيراداتها السنوية 50 مليون جنيه فأكثر للاستفادة من هذه المبادرة.

- كما قام البنك المركزي المصري بإصدار تعهد بمبلغ 7 مليار جنيه لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية نسبة تصل إلى 80 في المائة من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الكبرى البالغ حجم أعمالها أو إيراداتها السنوي 200 مليون جنيه فأكثر في إطار هذه المبادرة.

- تم السماح للشركات المتوسطة حديثة التأسيس، وكذا الشركات والمنشآت الصغيرة التابعة لكيانات ومؤسسات كبرى أو لعملاء ذوي ملاءة مالية مرتفعة بالاستفادة من هذه المبادرة.

- تم تخصيص شريحة بمبلغ 3 مليار جنيه من هذه المبادرة بسعر عائد 5 في المائة (متناقص) بضمانة وزارة المالية، لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ منح التسهيلات الائتمانية للعملاء، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية.

- كما قام البنك المركزي المصري بإصدار تعهد بمبلغ 3 مليار جنيه، بضمانة وزارة المالية لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية 100 في المائة من قيمة القروض الممنوحة من البنوك في إطار تلك الشريحة.

- تخصيص مبلغ 50 مليار جنيه لتمويل الشركات والمنشآت السياحية التي ترغب في إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل البحري بسعر عائد 10 في المائة (يحسب على أساس متناقص)، كما تم تعديل سعر العائد الخاص بها ليصبح 8 في المائة (يحسب على أساس متناقص) في عام 2020 بدلاً من 10 في المائة، كما تقرر إمكانية منح تسهيلات ائتمانية للأنشطة السياحية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين، بالإضافة إلى فترة سماح لا تزيد عن 6 أشهر تبدأ من تاريخ المنح يتم خلالها رسملة العوائد، وذلك لسداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين وأعمال الصيانة.

- تم إصدار مبادرة للعملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة الذين تبلغ حجم مديونياتهم 10 مليون جنيه فأكثر (دون العوائد المهمشة)، حيث يتم التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم، والحذف من قوائم الحظر، وتحرير كافة الضمانات الخاصة بتلك المديونية حال قيام العميل بالسداد النقدي أو العيني لنسبة 50 في المائة أو أكثر من رصيد المديونية.

- مبادرة العملاء غير المنتظمين (فئة جدارة 9 و 10) من الأشخاص الاعتبارية والبالغ رصيد مديونياتهم أقل من 10 مليون جنيه (دون العوائد المهمشة)، كما تم إصدار مبادرة في 2020 بشأن عملاء الأفراد غير المنتظمين البالغ إجمالي مديونياتهم غير المنتظمة (دون العوائد المهمشة) لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه (بدون البطاقات الائتمانية) ويتم بموجب تلك المبادرة التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بين البنك والعميل لدى المحاكم فور الاتفاق على شروط

السداد، بالإضافة إلى إلغاء حظر التعامل معهم وتحرير الضمانات والرهون الخاصة بتلك المديونيات عند قيام العميل بسداد نسبة 50 في المائة من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة.

وعلى صعيد تطبيق أدوات السياسة الاحترازية يقوم البنك المركزي المصري بتطبيق العديد منها مثل نسبة الرافعة المالية ونسبة القرض إلى قيمة الضمانة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، حدود على التركزات القطاعية، نسب السيولة لدى البنوك، نسبة كفاية رأس المال، تطبيق منهجية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs)، منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، وكذلك تطبيق المعيار الدولي رقم (9) للتقارير المالية (IFRS9)، متطلبات بازل III حيث يلتزم القطاع المصرفي المصري بمعايير الإفصاح التي تقررها التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري وكذلك بمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية المتطابقة مع المعايير الدولية، نسبة تغطية السيولة (LCR)، نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، كما يتم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم في حالة منح تسهيلات لعملاء التجزئة المصرفية كما يتم وضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل.

يتم الاعتماد على دراسات وتقارير خارجية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي) وكذلك جهات داخلية (البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، بعض الوزارات مثل وزارة التخطيط والمالية والاستثمار والصناعة) لدى تنفيذ السياسات الاحترازية.

من جانب آخر، يتم تطبيق اختبارات الضغط لبيان مدى التعرض للمخاطر المختلفة وكيفية تجنبها تحت مجموعة من الافتراضات التي تتراوح ما بين أقل تأثيراً إلي أكبر تأثيراً، وذلك بصورة دورية لبعض الاختبارات وكذلك بصورة غير دورية طبقا للتطورات الاقتصادية والمالية وذلك في سبيل اختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكليّة المعتمدة.

في هذا السياق، يتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والجزئية في ضوء قيام إدارة مراقبة المخاطر الكلية بمتابعة وتقييم المخاطر النظامية التي قد تواجهه القطاع المصرفي، فان الإدارة تقوم بتقديم مقترحات إلى إدارة السياسة الاحترازية الجزئية (Micro-Prudential) التي قد تؤدي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لدرء أي مخاطر متوقعة، مثل إصدار تعليمات جديدة. كما يتم التفاعل بين الجهات المختلفة المسئولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي من خلال قيام البنك المركزي المصري بالرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، بينما تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على القطاع المالي الغير المصرفي في مصر. ويتم التنسيق بين الهيئة والبنك المركزي المصري حيث يتم انعقاد اجتماعات دورية بين الجهتين لمناقشة وتقييم التوصيات والسياسات اللازمة من أجل الحفاظ على قطاع مالي مستقر. كما أن رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عضو بمجلس إدارة البنك المركزي ونائب محافظ البنك المركزي عضو بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

في هذا الصدد، يتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال انعقاد اجتماعات دورية بين ممثلي السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، لمناقشة توجهات هذه السياسات ومدى تأثير هذه السياسات على الاستقرار المالي.

فيما يخص البنية التحتية للقطاع المالي، فإنه يتوفر إطار قانوني شامل للرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، ويتم تقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، علاوة على تطبيق نظام التسويات الآنية (RTGS) ونظام التقاص الالكتروني ونظام الاستعلام الائتماني العام وهو بصدد انجاز استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) إضافة إلى توفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، ومركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي ودليل حوكمة منشور وملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

تم إعداد تقييم لنظام التسوية اللحظية بالجنيه المصري علي أساس المبادئ الرئيسية للبنى التحتية وما ينطبق منها علي نظام التسوية اللحظية بالجنيه المصري عام 2012 ثم تحديثه عام 2019 لدى إدخال بعض التعديلات علي قانون البنك المركزي وبعد التعديلات الإجرائية، ومن الجدير بالذكر أن التقييم في طور العرض علي الإدارة العليا للمراجعة ثم الموافقة ثم النشر في حين لم يتعارض النشر مع قواعد الإفصاح عن المعلومات لدى البنك المركزي، وجاري إعداد تقييم علي نفس المبادئ لنظام الأوراق المالية والحفظ المركزي والذي تتم إدارته من قبل البنك المركزي، وكذلك جاري إعداد تقييم علي نفس المبادئ لغرفة مقاصة الشيكات بالجنية المصري والتي تتم إدارتها من قبل البنك المركزي المصري.

كما قام البنك المركزي المصري بإنشاء شبكة الدفع الوطنية "ميزة" لتشمل محافظ الهاتف المحمول والبطاقات البنكية كما قام بتطوير نسخة نظام التسوية اللحظية كما قام بتطبيق نظام حفظ الأوراق المالية وأيضاً كثير من التعديلات التشريعية لتهيئة البيئة التشريعية بما يتماشى مع تطور البنية التحتية.

المملكة المغربية

يُعتبر **بنك المغرب** من أهم الجهات المسؤولة عن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة (علماً أنه يقوم بالتنسيق مع هيئات الرقابة المالية الأخرى ووزارة المالية في هذا الخصوص)، وقد تطرق القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها للرقابة الاحترازية الكلية وتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان ونظام ضمان الودائع. وتجدر الإشارة انه تم توسيع مهام البنك المركزي لتشمل المساهمة في استقرار القطاع المالي الوطني في إطار القانون الأساسي لبنك المغرب رقم 4017 الذي نـشر في الجريـدة الرسـمية في 15 يوليـو 2019.

في هذا السياق، يُعهد إلى لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية القيام بالرقابة الاحترازية الكلية على القطاع المالي، وتتألف من ممثلين لبنك المغرب وللسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وللسلطة المكلفة بمراقبة سوق الرساميل كما تشمل ممثلين عن وزارة المالية، ويعهد إلى هذه اللجنة مهمة:

1. تنسيق أعمال أعضائها فيما يتعلق بالإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها.
2. تنسيق الرقابة على الهيئات التي تراقب الكيانات المكونة لتجمع مالي، وكذلك الأنظمة المشتركة المطبقة على هذه المؤسسات.
3. تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية الشمولية وتنسيق الأنظمة المشتركة المطبقة عليها وكذلك رقابتها.
4. تحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر الشمولية.

5. تنفيذ جميع التدابير للوقاية من المخاطر الشمولية والحد من تأثيراتها.

6. تنسيق أعمال حل الأزمات التي تؤثر على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تكتسي خطرا شمولياً.

7. تنسيق التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات المكلفة بمهام مماثلة بالخارج.

أما القسم الخاص بالاستقرار المالي في بنك المغرب (قسم الرقابة الاحترازية الكلية)، فيعُهد له إجراء تحليلات ودراسات لتحديد وتقييم المخاطر المالية النظامية ورصد المخاطر الناجمة عن التجمعات المالية بالتنسيق مع مديرية الرقابة البنكية، والسلطة المغربية لسوق الرساميل وسلطة الإشراف على التأمين والاحتياط الاجتماعي، وكذلك دراسة واقتراح التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر النظامية للجنة الاستقرار المالي وتتبع تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، كما يقوم بإصدار التقرير السنوي للاستقرار المالي.

من جانب آخر، وفي إطار سعيه لتعزيز الاستقرار المالي في الدولة، قام بنك المغرب بتحيين تعميم التزام اليقظة من طرف مؤسسات الائتمان فيما يتعلق بمحاربة غسل الأموال، إعداد إطار تنظيمي للإشراف على التكتلات المالية، تم وضع اللمسات الأخيرة على مشروع دورية مشتركة وسيتم تقديمها إلى لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية لإبداء الرأي بعد التشاور مع التكتلات التي تم تحديدها في هذه المرحلة بالتنسيق مع السلطات المالية الأخرى في القطاع المالي.

من المبادرات التي قام بها بنك المغرب تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي (القانوني) عام 2019 من 4 في المائة إلى 2 في المائة في إطار السياسة النقدية، ووضع بالتنسيق مع السلطات المالية الأخرى خارطة طريق لرصد المخاطر السيبرانية داخل النظام المالي الوطني وقد بدأ تنفيذها التدريج، ومراجعة منهجية اختبارات الضغط الكلي الخاصة بالقطاع المصرفي بدعم تقني من صندوق النقد الدولي.

يتوفر لدى مملكة المغرب نظام تسويات آلية (RTGS) وشركة معلومات ائتمانية ونظام تقاص الكتروني ومركز لإيداع الأوراق المالية، كما تم تطبيق خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال ويتم استخدام رقم الحساب الموحد (IBAN) للعمليات الخارجية إضافة إلى توفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية علاوة على توفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، ويتوفر دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك، وفيما يتعلق بتقييم مدى تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال الصادرة عن بنك التسويات الدولية، فإنه يتم من خلال مهام الاختبار التي تقوم به المصالح المختصة لبنك المغرب يتم التأكد من النظام الذي تم اختباره (Financial Market Infrastructure) للمبادئ الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية كما أن نتائج هذه المهام ايجابية إجمالاً.

أما فيما يتعلق بإرساء الوضع القانوني لتفعيل العمل بالأدوات الاحترازية الكلية، فإن هناك منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية إضافة إلى منهجية لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية، متوافقة مع متطلبات بازل III. كما قام البنك المركزي بوضع تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، ونسبة تغطية السيولة (LCR)، كما يسعى خلال العام المقبل الى وضع تعليمات تتعلق بنسبة صافي التمويل المستقر.

يقوم بنك المغرب بتطبيق العديد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية، مثل وضع حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، متطلبات الاحتياطي الإلزامي، ووضع حدود لنسبة كفاية رأس المال بنسبة 9 في

المائة لرأس المال الأساسي وبنسبة 12 في المائة لرأس المال التنظيمي، وتحديد نسبة السيولة ووضع حدود على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية، كما تم تحصيل البيانات اللازمة لحساب ومعايرة المستوى الذي يمكن اعتماده في إطار تطبيق نسبة القرض إلى قيمة الضمانة، كما أن هناك معايير خاصة حددها مكتب الصرف فيما يتعلق بالسقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية.

ويتم التنسيق بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة الاحترازية الجزئية من خلال لجنة الاستقرار المالي ولجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، كما يتم تحليل التفاعلات بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال قسم الرقابة الاحترازية الكلية، كما أن هناك تنسيق وتشاور مع وزارة المالية بشأن هذه الموضوعات، ولاسيما سياسة المالية العامة والضريبية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتمّ الاعتماد على الأبحاث المجراة من قبل جهات داخلية لبنك المغرب ومن قبل جهات خارجية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية لدى تنفيذ السياسات الاحترازية كما تم وضع إطار لتقييم آثارها وفعاليتها.

الجمهورية اليمنية

يعتبر **البنك المركزي اليمني** الجهة المسؤولة عن الاستقرار المالي بالتنسيق مع وزارة المالية، وقد تطرق قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000م مادة (5) إلى أن هدف البنك هو تحقيق استقرار الأسعار وتوفير السيولة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق. كذلك القانون رقم (40) لسنة 2006م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية مادة (3) فقرة 2 تعزيز دور البنك المركزي في إدارة أنظمة الدفع والرقابة عليها، وتشجيع استخدامها بهدف رفع الكفاءة للنظام المالي والنظام الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، ويقوم البنك المركزي بإدارة السندات الحكومية (أذون الخزانة) نيابة عن وزارة المالية حيث أشار قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000م مادة (5) فقرة (2 ب) تحديد نظام سعر صرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة، كذلك المادة (36) بأن يقدم البنك النصح للحكومة حول أي موضوع يتعلق باختصاصاته بموجب القانون.

في هذا السياق، لا يوجد جهة مختصة للاستقرار المالي بل عادة يتم اتخاذ القرارات من الإدارة العليا في البنك بناء على بيانات واردة من عدة جهات في البنك المركزي.

من جانب آخر، وفي إطار سعيه لتعزيز الاستقرار المالي في الدولة فإنه يتم العمل حالياً على استصدار تعليمات خاصة تتعلق بحوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، كذلك إعداد التعليمات الخاصة بالقواعد التنظيمية لأنظمة الدفع، وتتمثل التعليمات والتعاميم في طلب بيانات إضافية من البنوك من اجل الرقابة للمحافظة على أسعار الصرف وكذلك تعليمات صدرت تتعلق بطلب بيانات عن البطاقات الائتمانية المصدرة لعملاء البنوك.

وفي ظل التحديات التي تمر بها الدولة، فان التركيز الأساسي تمثل في المحافظة على استقرار أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فقد تم تحديد أسعار صرف معينة للمستوردين من اجل امتصاص السيولة والحد من التلاعب كذلك تم رفع أسعار الفوائد في الاستثمار في أذون الخزانة.

يقوم البنك المركزي بتطبيق بعض أدوات السياسة الاحترازية مثل متطلبات الاحتياطي الإلزامي بنسبة 25 في المائة، وضع حدود لنسبة كفاية رأس المال بنسبة 8 في المائة، ونسبة السيولة لدى البنوك بنسبة 25 في المائة، إضافة إلى وضع حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية بنسبة 25 في المائة، ولا يتم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم.

أما فيما يتعلق بإرساء الوضع القانوني لتفعيل العمل بالأدوات الاحترازية الكلية فإنه لم يتم حتى الآن تطبيق متطلبات بازل III ومتطلبات رأس المال القطاعية، كما لا يتوفر منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، بينما يتم وضع تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، ونسبة تغطية السيولة (LCR).

لا يتم اختبار مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكليّة المعتمدة، ويتم التفاعل بين الجهات المختلفة المسؤولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي من خلال التنسيق بين البنك المركزي الذي يعتبر مسؤول عن السياسية النقدية ووزارة المالية التي تعتبر مسؤولة عن السياسة المالية لإيجاد معالجات معينة تتعلق بالاستقرار الاقتصادي للبلاد بشكل عام.

وفيما يتعلق بمدى توفر البنية التحتية للنظام المالي فإن البنك حالياً بصدد إنجاز نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام التقاص الإلكتروني، وكذلك نظام المفتاح الوطني (National Switch)، ولا يتوفر شركة معلومات ائتمانية، ولا مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات، أما بشأن نظام استعلامات ائتماني عام فإنه كان موجود في فرع البنك المركزي أي قبل صدور القرار الجمهوري بنقل مقر البنك من صنعاء إلى عدن.

كما أن البنك بصدد إنجاز إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، كما تتوفر خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال وكذلك دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك فقط، بينما لا يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

أما فيما يتعلق بتطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال في اليمن PFMI's الصادرة عن بنك التسويات الدولية فإنه لا يوجد سوق للأوراق المالية حتى الآن في اليمن.

الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أهمية سلامة القطاع المصرفي في الحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي، حيث تلعب البنوك دوراً أساسياً في الإقتصاد والمتمثل بتوفير السيولة والإحتياجات التمويلية لتمويل الأنشطة الإقتصادية المختلفة الأمر الذي يُعزز النمو الاقتصادي. كانت المراكز المالية لعدد كبير من البنوك بداية الأزمة، مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تعثر بنك ليمان براذرز أدى إلى انهيار البنوك الأخرى واحداً تلو الآخر بسبب مخاطر العدوى، بل وتعدى ذلك حدود الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وضعت النظام المالي العالمي برمته في مخاطر، الأمر الذي انعكس سلباً على اقتصادات الدول وكبدتها خسائر باهظة لسنوات عديدة، عزز ذلك قناعة السلطات الإشرافية أن استقرار كل من النظامين المالي والإقتصادي لا يتحقق إلا إذا تم أخذ المخاطر المالية والإقتصادية (جنباً إلى جنب) بالإعتبار عند إتخاذ القرارات في السياسات الإقتصادية والإحترازية.

تبرز أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية، من خلال دوره الحيوي المتمثل في رفد الإقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة للأنشطة الإقتصادية المختلفة، ويُعتبر القطاع المصرفي في الدول العربية أهم مكون للنظام المالي إذ تشكل موجودات القطاع المصرفي في العديد من الدول العربية أكثر من 85 في المائة من موجودات النظام المالي. إضافةً لذلك، يُعد القطاع المصرفي في الدول العربية كبير الحجم إذا ما قورن بالناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ حجم موجودات هذا القطاع مقوماً بالدولار في نهاية عام 2019 حوالي 3.6 ترليون دولار مشكلاً ما نسبته 142 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، الأمر الذي يوضح أهمية تعزيز متانة هذا القطاع وبما ينعكس إيجابياً على الإستقرار الإقتصادي والمالي في الدول العربية، خصوصاً أن هذا القطاع واجه العديد من التحديات والمخاطر التي أفرزتها الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والعالمية. وبالرغم من ذلك، فقد استمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال العام 2019، حيث أظهرت البيانات الإحصائية المجمعة للبنوك العربية تواصل التحسن بشكل عام في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي بصورة مجمعة، وإن كان ذلك قد يتفاوت في حالة بعض الدول العربية، حيث ظهر تأثير التحديات والظروف الصعبة التي تواجهها بعض الدول العربية، على أداء القطاع المصرفي فيها، يستعرض هذا الفصل تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية ومخاطره[5].

أ. موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية

أخذ حجم موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية بالنمو خلال الفترة (2012-2016) ثم إستقر نسبياً خلال عام 2017، ليُعاود الإرتفاع خلال عامي 2018 و2019. إذ بلغ حجم الموجودات مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 3,573 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019 مقابل 3,408 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 أي بمعدل نمو بلغ 4.8 في المائة (شكل 3-1). شهد حجم الموجودات للقطاع المصرفي ارتفاعاً خلال عام 2019 لدى

[5] مصدر بيانات هذا الفصل: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويشمل هذا الفصل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن ما لم يتم ذكر خلاف ذلك. من الممكن حدوث تغييرات طفيفة على بعض بيانات السنوات السابقة بسبب إضافة دول أخرى و/أو بناء على تعديلات ترد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وذلك كون البيانات في السنوات السابقة قد تكون أولية.

معظم الدول العربية باستثناء بعض الدول العربية، التي واجه بعض منها بعض الظروف والتحديات. من جهة أخرى، جاءت البنوك العراقية بالمرتبة الأولى من حيث تحقيق أكبر معدل نمو في القطاع المصرفي العربي بلغ 21.5 في المائة، تليها البنوك المصرية بمعدل 20.4 في المائة، ومن ثم البنوك السعودية بمعدل بلغ 9.7 في المائة. من الجدير ذكره، أن البنوك العراقية حققت موجوداتها نسبة نمو بلغت 10.5 في المائة في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017، متجاوزةً بذلك أثر إعادة تقييم وتسوية بعض موجودات البنوك في عام 2017، الذي أدى آنذاك إلى تراجع حجم موجوداتها في عام 2017 بنسبة 16.1 في المائة مقارنةً بنهاية عام 2016، أما بنوك بقية الدول العربية، فالشكل (3-2) يبين معدل نمو حجم الموجودات فيها.

شكل 3-1: تطور حجم الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2019)

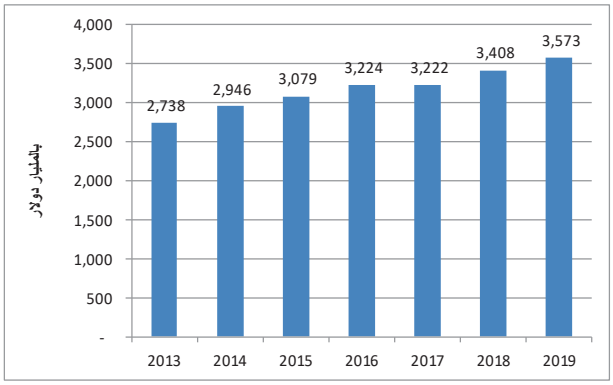

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل 3-2: معدل نمو الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018

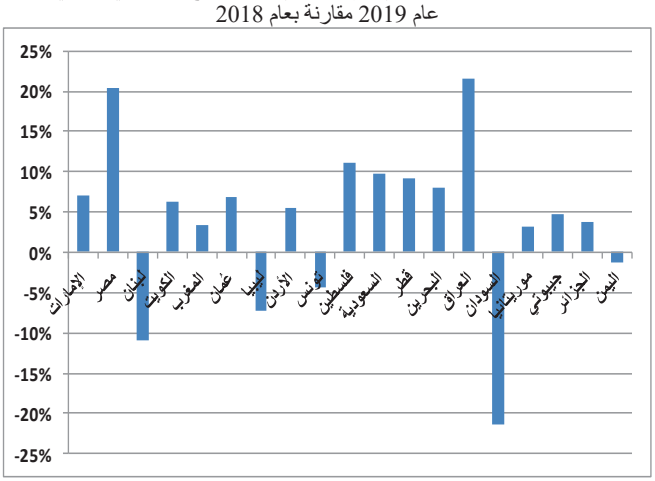

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل 3-3: التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2019

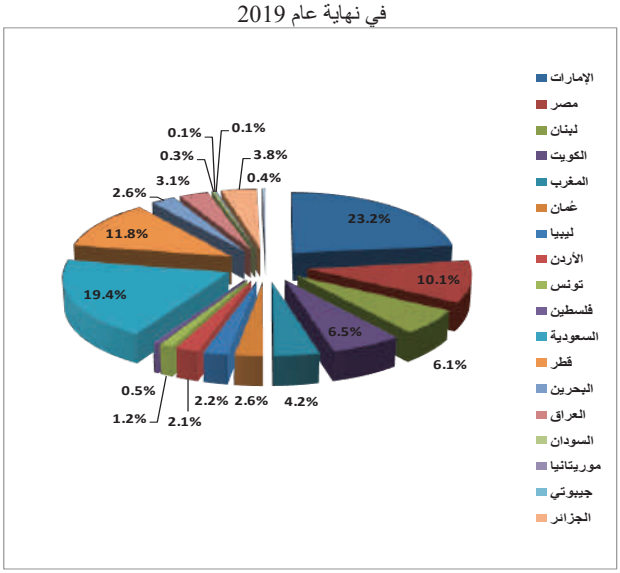

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي، فلا زالت البنوك الإماراتية تستحوذ على الحصة الأكبر، إذ إستحوذت البنوك الإماراتية في نهاية عام 2019 على نسبة 23.2 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي، تليها البنوك السعودية والقطرية بحصة سوقية بلغت 19.4 في المائة و11.8 في المائة على التوالي، بمعنى أن البنوك الإماراتية والسعودية والقطرية إستحوذت على حوالي 54.4 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي علماً أن الحصة بلغت 53.0 في المائة في نهاية عام 2018، أما فيما يخص حصة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد إستحوذ على ما نسبته 66.1 في المائة في نهاية عام 2019، أي أن حصة دول المجلس ارتفعت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في نهاية عام 2018 إذ بلغت آنذاك حوالي 64.6 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فقد إستحوذت البنوك المصرية على ما نسبته 10.1 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي تليها كل من البنوك اللبنانية والمغربية والجزائرية بما نسبته 6.2 في المائة، 4.3 في المائة و3.9 في المائة على التوالي (شكل 3-3).

أما متوسط نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد أخذت اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة (2013-2016)، إلا أنها إنخفضت خلال الفترة (2016-2019) بشكل طفيف، إذ بلغت النسبة بالمتوسط 142 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 144 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن المتوسط بلغ في نهاية أعوام الفترة (2013-2017) حوالي 135 في المائة (شكل 3-4).

شكل (3-4): تطور نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2019)

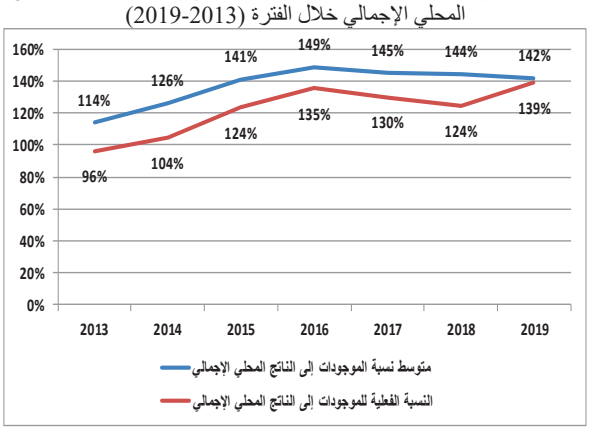

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

وتعكس هذه النسب أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لإرتفاع حجمه، وبالتالي أهمية دور السلطات الرقابية في تعزيز متانة هذا القطاع وتقييم مخاطره بشكل مستمر، وذلك من خلال إستخدام السياسات الإحترازية الكلية والجزئية والتنسيق مع السياسات الإقتصادية الأخرى لا سيما السياستين النقدية والمالية. أما على المستوى الإفرادي فكانت النسبة الأعلى في عام 2019 للبنوك اللبنانية وبنحو 406.5 في المائة، تليها البنوك البحرينية ومن ثم البنوك القطرية، بنحو 243.9 في المائة و201.2 في المائة على التوالي. أما الدول التي كانت لها النسبة الأقل فقد كانت البنوك الموريتانية والعراقية، حيث بلغت النسبة لديها 54.9 في المائة، و44.6 في المائة على التوالي (شكل 3-5).

شكل (3-5): نسبة موجودات البنوك لدى الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل إفرادي في نهاية عام 2019

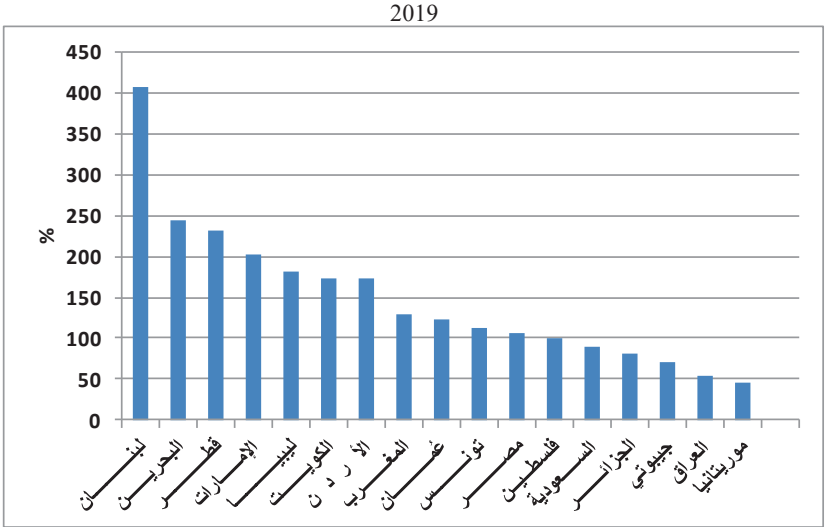

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

ب. هيكل موجودات القطاع المصرفي لدى الدول العربية

لا زالت محفظة التسهيلات الإئتمانية تُشكل المكون الأكبر من موجودات القطاع المصرفي العربي. فقد بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي مقومة بالدولار في نهاية عام 2019 حوالي 2,230 مليار دولار أمريكي مقابل 2,155 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 أي بنسبة ارتفاع بلغت 3.5 في المائة، مما يُشير إلى زيادة إعتماد البنوك على أعمالها الرئيسية المتمثلة بمنح التسهيلات. فقد شكلت التسهيلات في نهاية عام 2019 حوالي 62 في المائة من إجمالي الموجودات، وبالتالي حافظت على نفس الوتيرة خلال الفترة (2013-2019)، حيث بلغت النسبة حوالي 63 في المائة في نهاية الأعوام 2018 و2016 و2015 و2014، في حين بلغت النسبة 59 في المائة في نهاية عام 2017، أما في نهاية عام 2013 فقد بلغت النسبة حوالي 61 في المائة على التوالي (شكل 3-6).

شكل (3-6): تطور حجم كل من التسهيلات والموجودات (مقومة بالدولار) ونسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013–2019)

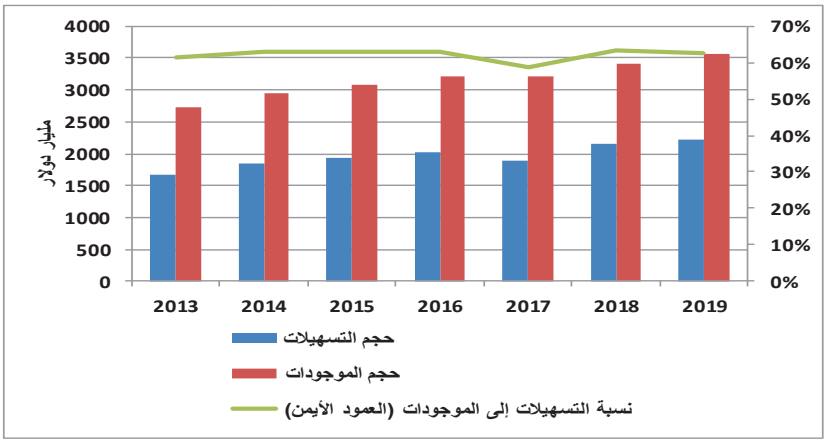

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما على المستوى الإفرادي فقد إحتلت البنوك الإماراتية والسعودية المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، حيث بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها مقوماً بالدولار حوالي 479 و414 مليار دولار في نهاية عام 2019 على التوالي، تلتها البنوك القطرية والكويتية بحجم تسهيلات بلغ حوالي 286.5 و140.7 مليار دولار على التوالي. أما البنوك الأقل فقد كانت كل من البنوك اليمنية والجيبوتية بحجم تسهيلات بلغ حوالي 1.5 مليار دولار و0.7 مليار دولار على التوالي (شكل 3-7).

شكل (3-7): حجم التسهيلات (مقومة بالدولار) الممنوحة من القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2019

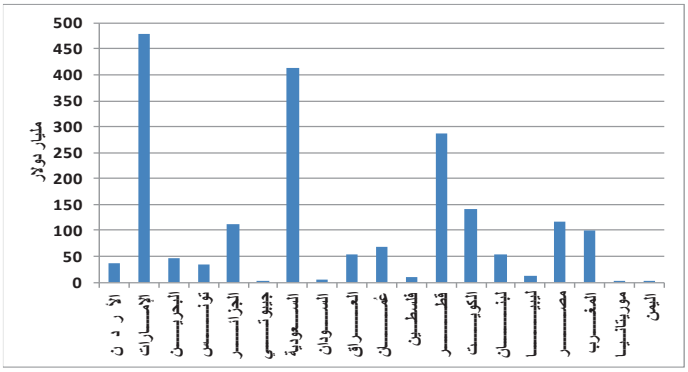

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

وإحتلت البنوك العراقية المرتبة الأولى من حيث نمو حجم التسهيلات خلال عام 2019، مقارنةً مع نهاية عام 2018 بمعدل نمو بلغ 24.0 في المائة، في حين جاءت البنوك الموريتانية بالمرتبة الثانية ومن ثم البنوك المصرية، إذ بلغ معدل نمو تسهيلاتها 16.7 في المائة و16.4 في المائة على التوالي، فيما جاءت البنوك السودانية واللبنانية بالمرتبتين الأخيرتين بمعدل إنخفاض بلغ 20.3 في المائة و17.6 في المائة على التوالي، وذلك بسبب الظروف والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في السودان ولبنان وتأخر سعر صرف العملة المحلية (شكل 3-8).

شكل (3-8): معدل نمو التسهيلات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2019

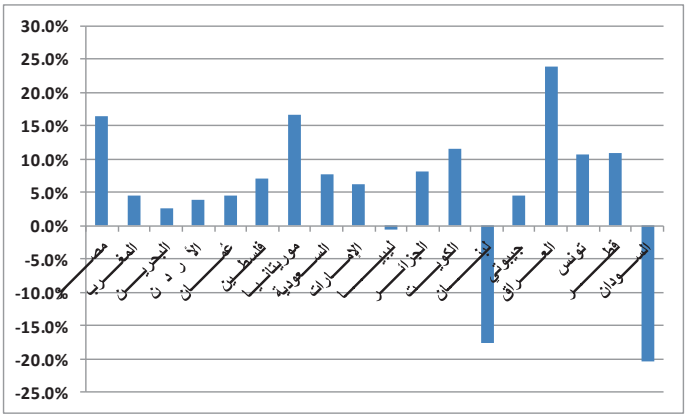

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما بخصوص نسبة التسهيلات إلى الموجودات، فقد إحتلت البنوك الجزائرية المرتبة الأولى، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2019 حوالي 80 في المائة، وهذا قد يدل على ارتفاع شهية المخاطر لدى هذه البنوك، في حين كانت النسبة الأقل للبنوك في كل من ليبيا واليمن، حيث بلغت النسبة نحو 16 في المائة و14 في المائة على التوالي. ويُعزى انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي الليبي إلى الأثر المباشر للقانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية، ناهيك عن تأثر المناخ الاستثماري في

الدولة بالظروف والتحديات التي تواجهها ليبيا وارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي، أما بالنسبة لليمن فيعود السبب للظروف والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في اليمن (شكل 3-9).

شكل (3-9): نسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2019

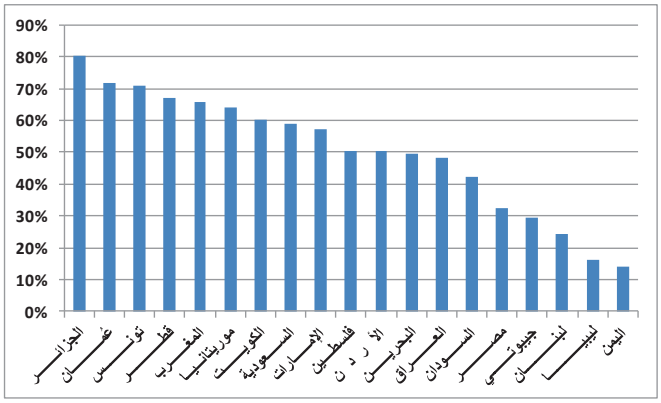

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص نسبة التسهيلات الإئتمانية المقدمة من القطاع المصرفي العربي إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت هذه النسبة في نهاية عام 2019 حوالي 81 في المائة، في حين بلغت نحو 79 في المائة في نهاية عام 2018 (شكل 3-10)، أما نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات فقد شكلت في نهاية عام 2019 ما نسبته 63.9 في المائة مقابل 67.4 في المائة في نهاية عام 2018. في حين شكلت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص ما نسبته 51.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019 مقابل 50.1 في المائة في نهاية عام 2018، هذا تجدر الإشارة إلى أن كل من نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات، ونسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحظى باهتمام بالغ من قبل السلطات الرقابية، فالنسبة الأولى تقيس مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص للسيولة الموجهة للإستثمار، والنسبة الثانية يُعتمد عليها لتقييم المخاطر النظامية فهي تقيس مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتكمن أهمية هذه النسبة بأنها تقيس المخاطر النظامية من منظور مالي واقتصادي من خلال دراسة مدى تناغم وانسجام تحرك مؤشرين هامين: الأول التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، والثاني الناتج المحلي الإجمالي، وحسب متطلبات بازل III يتم تقدير حجم فجوة الإئتمان (الفرق بين الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي والإتجاه التاريخي لهذه النسبة) وذلك لغايات تفعيل/عدم تفعيل أداة إحترازية هامة وهي هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Counter Cyclical Capital Buffer) والتي يتم فرضها على البنوك في حال كانت فجوة الإئتمان تتجاوز 2 في المائة.

شكل (3-10): تطور نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2019)

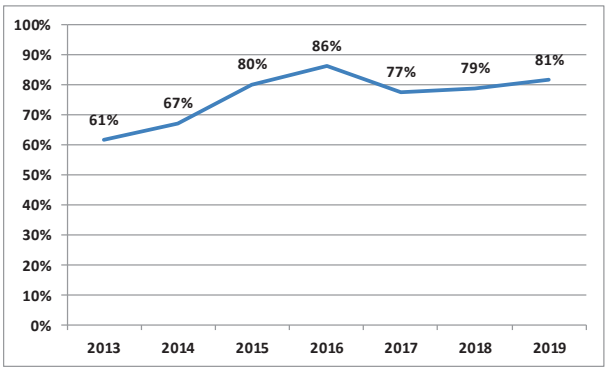

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

ج. هيكل المطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

بتحليل أهم مكون للمطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية وهو الودائع، فقد بقيت أهم مكون للمطلوبات خلال الفترة (2013-2019)، فبعد أن أخذت النسبة اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (2013-2016)، عاودت النسبة الإرتفاع في نهاية عام 2017 لتبلغ 65.6 في المائة بعد أن كانت 60.8 في المائة في نهاية عام 2016، إلا أن النسبة انخفضت مجدداً في نهاية عامي 2018 و2019 لتصل إلى 62.8 في المائة و60.2 في المائة على التوالي (شكل 3-11). وعلى المستوى الإفرادي، جاءت البنوك الفلسطينية والمصرية بالمرتبتين الأولى والثانية بنسب بلغت 87.1 في المائة و72.1 في المائة، في حين كانت أقل نسبة للبنوك البحرينية، إذ بلغت النسبة حوالي 33.0 في المائة (شكل 3-12).

شكل (3-11): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2019)

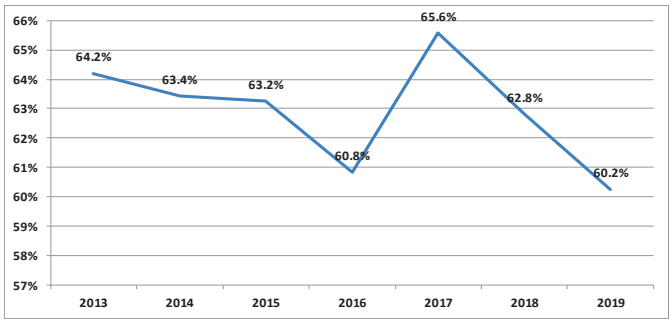

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (3-12): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي على المستوى الإفرادي في نهاية عام 2019

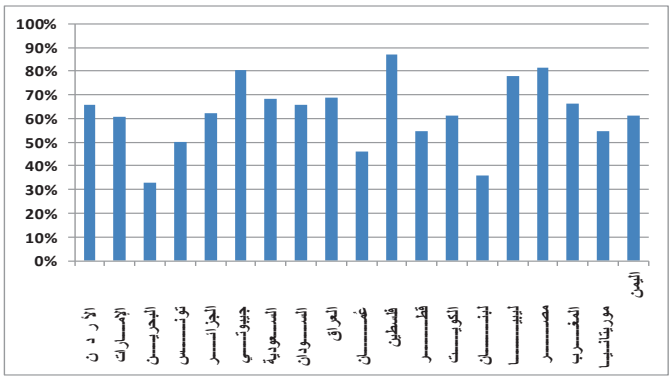

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

هذا وقد واصلت ودائع القطاع المصرفي ارتفاعها خلال الفترة (2013-2019) وتخطت عتبة الـ 2000 مليار دولار للعام الثالث على التوالي، حيث بلغ حجم الودائع مقوماً بالدولار حوالي 2,297 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019 مقابل 2,168 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 وبمعدل نمو 6 في المائة، في حين بلغ حجم الودائع في نهاية الأعوام 2013، 2014 و2015 و2016 و2017 مقوماً بالدولار حوالي 1,728 مليار دولار، 1,876 مليار دولار، و1,926 مليار دولار، و1,964 مليار دولار، و2,096 على التوالي (شكل 3-13). يُذكر أن لارتفاع حجم الودائع خلال الفترة (2013-2019) دلالات إيجابية عديدة منها على سبيل المثال: ثقة العملاء بالقطاع المصرفي العربي، نجاح سياسات البنوك باجتذاب المزيد من المدخرات، نجاح سياسات/استراتيجيات الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية، الأثر الإيجابي للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يُعزز من فرص الوصول إلى التحويل والخدمات المالية.

شكل (3-13): تطور حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2019)

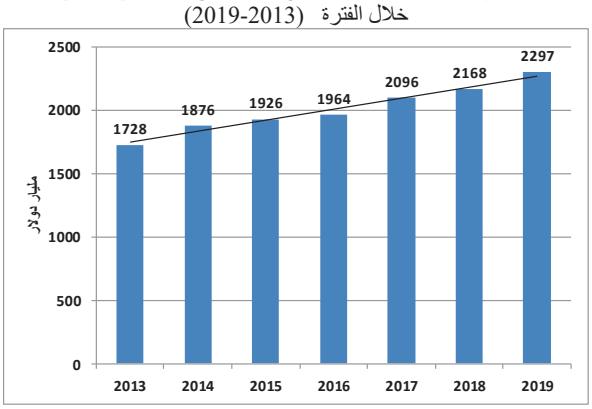

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما عن هيكل الودائع لدى البنوك العربية فقد شكلت ودائع القطاع الخاص (الودائع الجارية والودائع الإدخارية والآجلة) ما نسبته 89.3 في المائة من إجمالي الودائع في نهاية عامي 2018 و2019 مقابل 86.1 في المائة في نهاية عام 2017، علماً أن النسبة بلغت 85.7، و86.2، و90.7، و91.1 في المائة في نهاية الأعوام 2016، 2015،

2014 و2013 على التوالي، ويُشير ارتفاع النسبة إلى عدة دلائل إيجابية، منها ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي العربي (شكل 3-14).

شكل (3-14): تطور نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربي خلال الفترة (2013-2019)

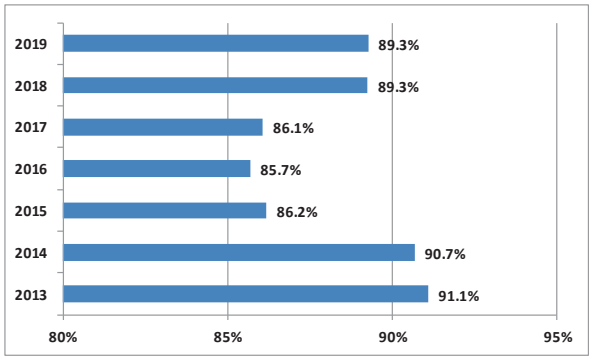

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

وفيما يخص مكونات ودائع القطاع الخاص فقد بلغت الودائع الإدخارية والآجلة مقومة بالدولار حوالي 1,038 مليار دولار في نهاية عام 2019 مقابل 1,129 مليار دولار في نهاية عام 2018 أي بانخفاض بلغ حوالي 8.1 في المائة، لكن بالرغم من هذا الإنخفاض، إلا أن حجمها بقي مرتفع نسبياً إذا ما قورنت بالفترة (2013-2017). في المقابل نمت الودائع الجارية بشكل ملحوظ بنسبة 15.3 في المائة للفترة ذاتها، حيث بلغ حجم الودائع الجارية مقوماً بالدولار حوالي 835 مليار دولار في نهاية عام 2019 مقابل 724 مليار دولار في نهاية عام 2018 (شكل 3-15) .

شكل (3-15): مكونات ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2019)

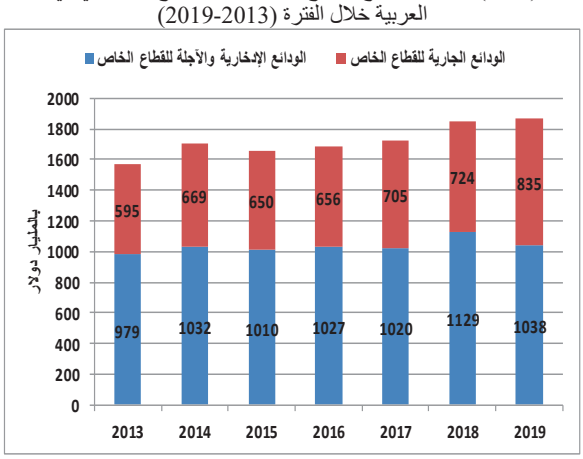

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما على المستوى الإفرادي، جاءت البنوك الإماراتية والسعودية بالمرتبتين الأولى والثانية بحجم ودائع (مقوماً بالدولار) بلغ حوالي 509 مليار دولار و479 مليار دولار في نهاية عام 2019 على التوالي، في حين جاءت البنوك في كل من جيبوتي وموريتانيا بالمرتبتين الأخيرتين بحجم ودائع بلغ 2 مليار دولار وواحد مليار دولار على التوالي (شكل 3-16).

شكل (3-16): حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية حسب الدول، كما في نهاية عام 2019

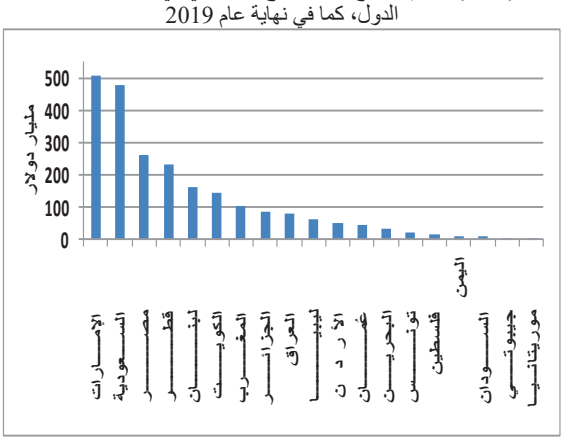

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما التوزيع النسبي للودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد إستحوذت بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على 65.1 في المائة من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2019، علماً أن البنوك السعودية والإماراتية والقطرية إستحوذت على ما نسبته 54.5 في المائة من إجمالي حجم الودائع في نهاية عام 2019. أما الدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فقد جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى (والثالثة عربياً)، إذ بلغت 11.5 في المائة في نهاية عام 2019 تلتها البنوك اللبنانية والتي استحوذت على ما نسبته 7.1 في المائة (شكل 3-17) .

شكل (3-17): التوزيع النسبي لحجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي، كما في نهاية عام 2019

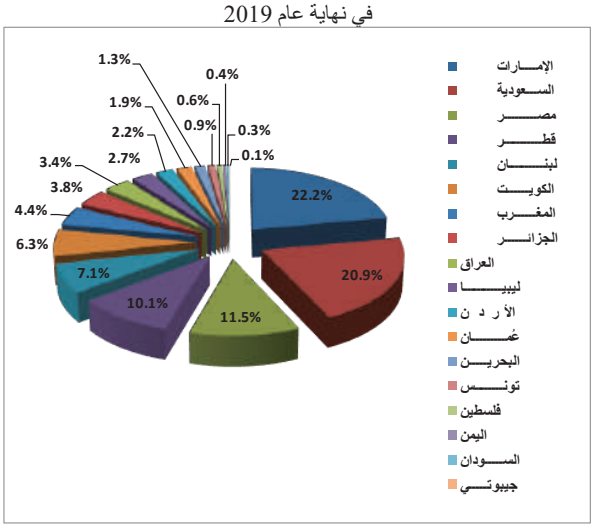

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

وعند مقارنة نسبة كل من المطلوبات والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2019)، يتبين أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت بشكل واضح خلال الفترة (2013-2016). أما نسبة إجمالي المطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت في نهاية عام 2019 بعد أن أخذت اتجاهاً هبوطياً بشكل طفيف

في نهاية عامي 2018 و2017 مقارنةً بنهاية عام 2016. فيما يخص نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2019 حوالي 84 في المائة في حين بلغت 80 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن النسبة بلغت 63 في المائة في نهاية عام 2013. أما نسبة إجمالي المطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت بشكل واضح في نهاية عام 2019 لتبلغ 139 في المائة، علماً أن النسبة أخذت إتجاهاً هبوطياً خلال عامي 2018 و2019، إذ تراجعت بشكل طفيف من 130 في المائة في نهاية عام 2017 إلى 128 في المائة في نهاية عام 2018 (شكل 3-18).

شكل (3-18): تطور نسبة كل من الودائع، التسهيلات، المطلوبات والموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2019)

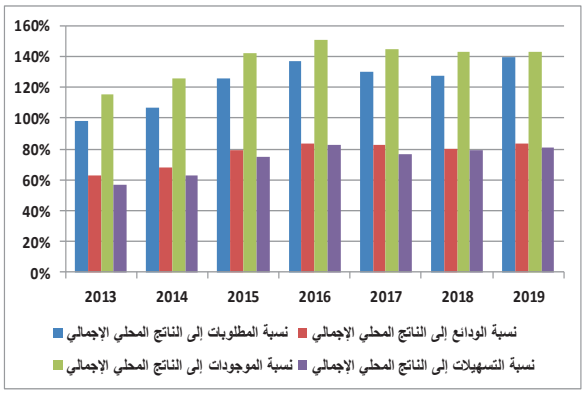

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

وفيما يخص نسبة القروض إلى الودائع، فقد ارتفعت النسبة من حوالي 90.5 في المائة في نهاية عام 2017 لتصل إلى حوالي 100.7 في المائة في نهاية عام 2018، أما في نهاية عام 2019 فقد إنخفضت النسبة بشكل طفيف لتبلغ 97.1 في المائة، علماً أن هذه النسبة سجلت إرتفاعاً بشكل مستمر خلال الفترة (2013-2016) لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام 2016، إذ بلغت حوالي 103.1 في المائة (شكل 3-19). يُذكر أن نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض البنوك لمشاكل إضافة لقياس قدرة البنك على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة زادت إحتمالية تعرض البنوك لمخاطر سيولة، لكن في المقابل يؤخذ على هذه النسبة أنها لا تراعِ هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع. لذا تبرز هنا أهمية إستخدام نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR (حسب مقررات بازل III) لقياس مخاطر السيولة لدى البنوك، كون هذه النسب أدق وتأخذ بالإعتبار هيكل الإستحقاقات لبسط ومقام كل نسبة.

شكل (3-19): نسبة القروض إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في الدول العربية كما في نهاية 2019

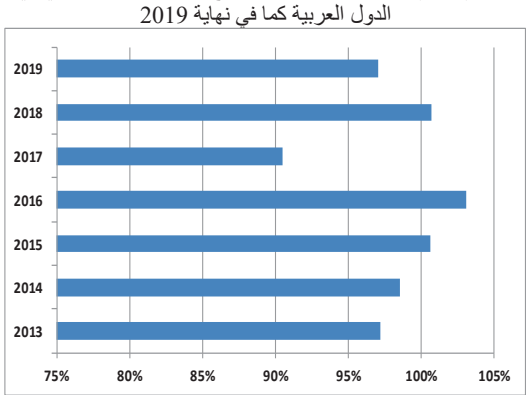

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

د. القواعد الرأسمالية للبنوك العربية

تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للبنوك العربية للعام الخامس على التوالي، قد يرجع ذلك إلى الحرص الكبير الذي أولته السلطات الرقابية والبنوك ذاتها في تدعيم القواعد الرأسمالية لها، والوصول إلى مستويات آمنة تعزز من الإستقرار المالي في تلك الدول وتحافظ على سلامة الأوضاع المالية للبنوك وتحميها من أي تقلبات أو أزمات مستقبلية. فقد أظهرت البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العربي نمو القواعد الرأسمالية لهذا القطاع خلال الفترة (2013-2019)، إذ بلغت القواعد الرأسمالية (مقومة بالدولار) حوالي 437.2 مليار دولار في نهاية عام 2019 مقابل 419.1 مليار دولار في نهاية عام 2018، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 4.3 في المائة (شكل 3-20)، علماً أن القواعد الرأسمالية إرتفعت بنسبة 44.0 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2013، الأمر الذي يُعزز من قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر المحتملة ويعزز من قدرته على استيعاب الصدمات.

شكل (3-20): تطور قيمة القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2019)

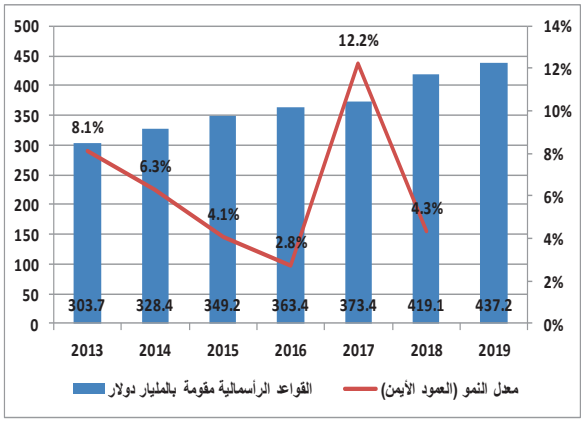

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

هـ. مؤشرات السلامة المالية

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، إضافة إلى أنها تعكس مدى القدرة والكفاءة الإدارية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما. يستعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات في القطاع المصرفي لدى الدول العربية:

1. **مؤشر جودة الأصول:** تعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة (التسهيلات المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول. إضافةً لذلك فإن هذه النسبة تعكس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى سيولة. هذا وقد حافظ متوسط هذه النسبة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات مقبولة، إذ بلغ المتوسط حوالي 6.8 و7.1 في المائة في نهاية عامي 2018 و2019 على التوالي، في حين بلغ 6.5 في المائة و6.6 في المائة و6.5 في المائة في نهاية الأعوام 2017 و2016 و2015 على التوالي، علماً أن المتوسط بلغ 6.7 في المائة و7.0 في المائة في نهاية الأعوام 2014، 2013 على التوالي (شكل 3-21)، وقد يُعزى الإرتفاع النسبي في متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات منذ نهاية عام 2018 إلى بدء عدة دول بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، حيث يشمل نطاق تطبيق المعيار التسهيلات الائتمانية الجيدة وغير الجيدة، من الجدير ذكره أن تطبيق المعيار المذكور سيؤدي إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار خاصة في بداية التطبيق تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالاعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الاقتصادي) من اليوم الأول لمنح الائتمان وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك.

شكل (3-21): تطور متوسط نسبة التسهيلات الإئتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة (2013-2019)

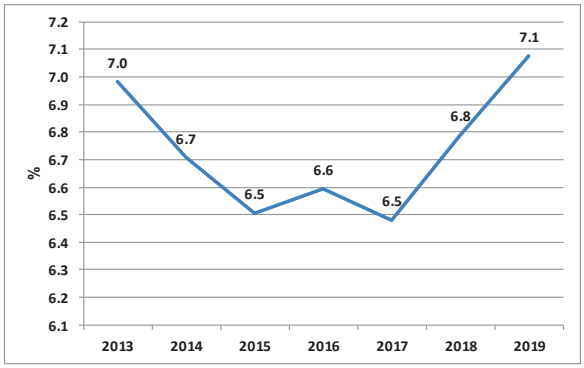

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

جاءت البنوك الليبية بالمرتبة الأولى من حيث النسبة الأعلى، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 21 في المائة في نهاية عام 2019. يُعزى ذلك إلى الظروف والتحديات التي لا تزال تُعاني منها ليبيا، فيما جاءت البنوك التونسية

والبنوك العراقية بالمرتبتين الثانية والثالثة بنسب بلغت 13.3 في المائة و11.7 في المائة على التوالي. بالنسبة لتونس، فقد نتجت النسبة المرتفعة للتسهيلات غير العاملة لدى القطاع المصرفي إلى أسباب هيكلية ومؤسساتيّة ترجع إلى فترة ما قبل سنة 2010 وتعمل الهيئات الرقابية حالياً مع القطاع البنكي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة، أما البنوك العراقية فقد جاء إرتفاع النسبة لديها بسبب ارتفاع القروض غير العاملة لدى البنوك الحكومية والتي تمنح قروض أكبر من البنوك الخاصة. بالإضافة إلى الظروف التي مر بها العراق بعد عام 2014 التي أثرت سلبياً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى قدرة المقترضين في تسديد القروض لاسيما من القطاع الخاص. أما الدول العربية الأخرى فقد جاءت النسبة لبنوكها أقل من 10 في المائة، علماً أن النسبة لدى كل من البنوك الكويتية والقطرية والسعودية كانت الأقل من بين الدول العربية، إذ كانت النسبة لديها 1.5 و1.8 و1.9 في المائة على التوالي (شكل 3-22).

شكل (3-22): نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2019)، %

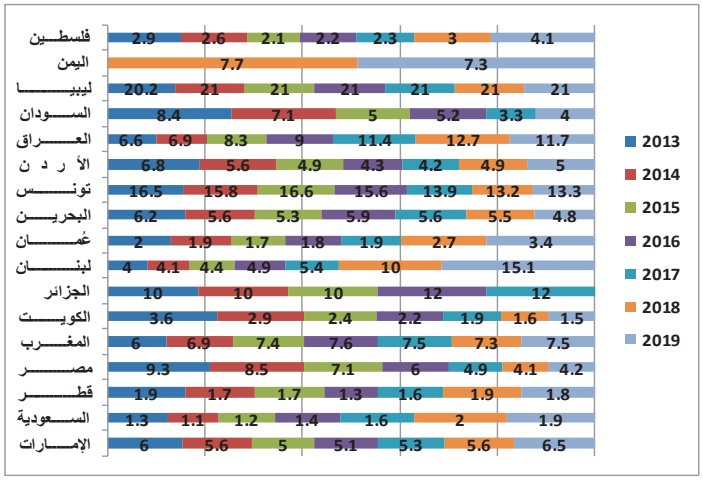

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد واصل متوسط هذه النسبة ارتفاعه للعام الثالث على التوالي، ليصل إلى حوالي 92.8 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 92.6 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن نسبة تغطية المخصصات ارتفعت بشكل ملحوظ في نهاية عام 2018، وكما سبقت الإشارة إليه، فإن بعض الدول بدأت بتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS9)، بموجب هذا المعيار يتم بناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، بحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان الأمر الذي يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي(شكل 3-23).

شكل (3-23): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (2013-2019)

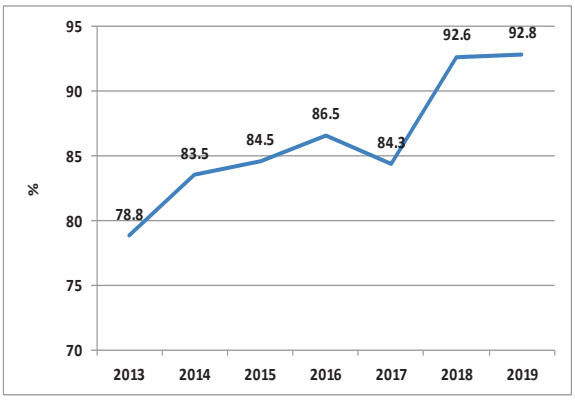

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد إحتلت الكويت المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة بلغت 271 في المائة في نهاية عام 2019، تليها البنوك السعودية والبنوك الإماراتية بنسب بلغت 149 في المائة و120 في المائة على التوالي، فيما كانت أقل نسبة لدى البنوك اللبنانية إذ بلغت 57 في المائة (شكل 3-24). وبشكل عام فإن إنخفاض هذه النسبة قد يُعطي مؤشراً على عدم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناجمة عن عدم الإنتظام في سداد القروض، من جهة أخرى فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباع غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة للتوزيع التي قد تسهم في تعزيز الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم النمو الاقتصادي.

شكل (3-24): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2019)، %

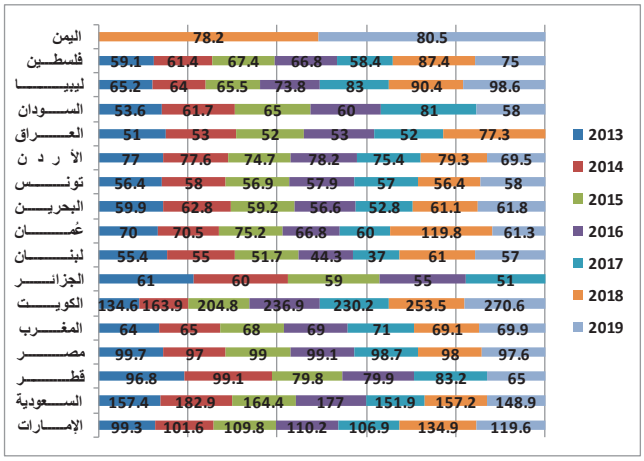

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

2. مؤشر معدل كفاية رأس المال: يعد رأس المال أداة هامة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها، وقد جاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم

النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك، وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة تبين أن عدد من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة المخاطر، وقد أدى إفراط البنوك في الديون داخل وخارج الميزانية لتآكل تدريجي لرؤوس أموالها وبالتالي تضاعف خسائرها الإئتمانية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على مقررات لجنة بازل II من خلال إصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسيولة (بازل III)، تهدف إلى تعزيز قدرة ونوعية رؤوس أموال البنوك لاستيعاب الصدمات. ولعل من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وقد ركز المعيار على إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى حقوق حملة الأسهم العادية (Tier1 Capital) وبموجب مقررات بازل III فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

فيما يخص متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في البنوك العربية، فقد حافظت النسبة على ثباتها خلال الفترة (2015-2019) وبنسب أعلى من تلك المطبقة دولياً حسب معيار بازل III، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، حيث بلغ متوسط النسبة في عام 2019 حوالي 17.4 في المائة مقابل 17.0 في المائة في عام 2018، في حين بلغت خلال الأعوام 2017، 2016، 2015، 2014، 2013 حوالي 16.6 في المائة، 16.7 في المائة، 16.5 في المائة ، 16.0 في المائة و16.1 في المائة على التوالي (شكل 3-25).

شكل (3-25): تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013 - 2019)

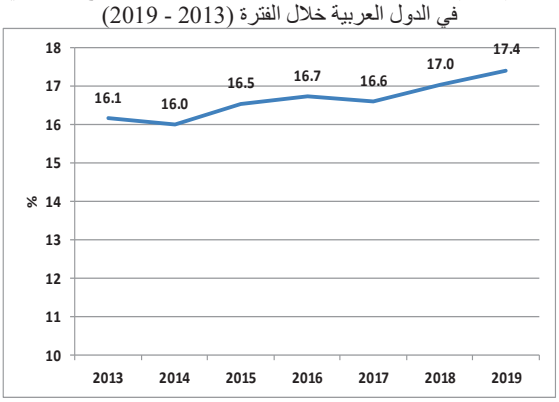

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

ولدى مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية، يتبين أن البنوك اليمنية والسعودية والبحرينية إحتلت المراتب الأولى والثانية والثالثة بنسبة كفاية رأسمال بلغت 30.9 و20.3 و19.2 في المائة على التوالي في عام 2019، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك التونسية، إذ بلغت 12.7 في المائة، مع ذلك يتجاوز هذا المعدل النسبة المطبقة دولياً وفق مقررات بازل III وهي 10.5 في المائة (شكل 3-26).

شكل (3-26): نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2019)

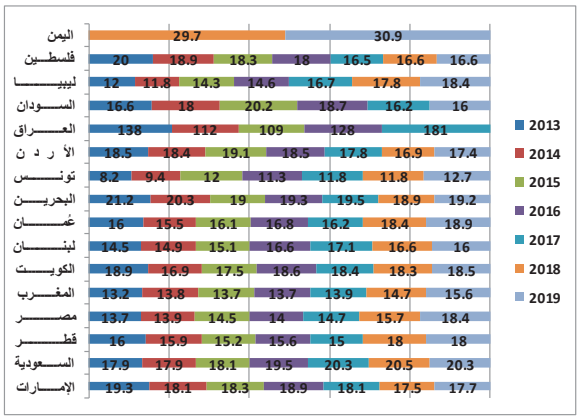

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

3. **مؤشر السيولة**: تُعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى، وقد حافظت هذه النسبة لدى القطاع المصرفي العربي على مستويات جيدة تراوحت بين (27.3 في المائة- 34.5 في المائة)، فقد بلغت النسبة حوالي 34.5 في المائة في نهاية عام 2019، مقابل 28.5 في المائة في نهاية عام 2018 (شكل 3-27)، أما على الصعيد الإفرادي، فقد كانت أعلى نسبة للبنوك اليمنية بنسبة بلغت 74.4 في المائة، تلتها البنوك القطرية والأردنية والعراقية والكويتية بنسب بلغت 70.5 و46.8 و42.8 و 30.4 في المائة على التوالي، في حين كانت أقل نسبة للبنوك التونسية والتي بلغت النسبة لديها 5.3 في المائة، ويُعزى انخفاض هذه النسبة لدى البنوك التونسية إلى دخول تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) حيز التنفيذ في يناير 2015، حيث تم الاحتفاظ فقط بالموجودات السائلة الأعلى جودة في البسط (أذون الخزانة والأرصدة النقدية).

شكل (3-27): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2019)

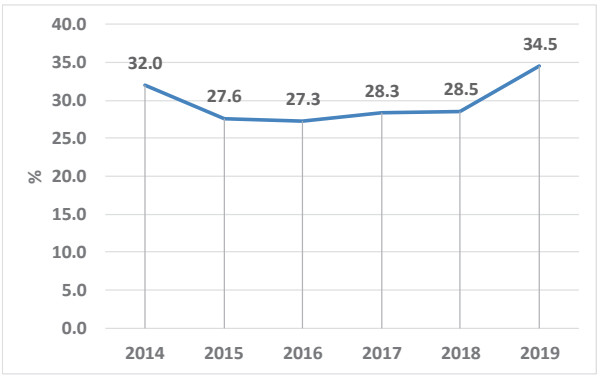

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

تجدر الإشارة إلى أن عدد من الدول العربية بدأت بتطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر والذين يعززان من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته، حيث تقيس نسبة تغطية السيولة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتساوي الأصول عالية الجودة مقسومة على التدفقات النقدية

الخارجة (المتوقعة) تحت الأوضاع الضاغطة خلال الثلاثين يوم المقبلة. أما معيار نسبة صافي التمويل المستقر فيهدف إلى التأكد والتحقق من أن التمويل المستقر المتاح لدى البنك يكفي لمواجهة ومقابلة التمويل المستقر المطلوب، ويمكن تعريف التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding) بأنه مصادر التمويل على جانبي حقوق الملكية والمطلوبات لكل بنك التي تأخذ صفة الاستقرار، وذلك بالإستناد إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المتاحة لها والتي يحددها المعيار في ضوء أهمية وطبيعة بنود هذه المصادر ودرجة استقرارها، حيث تتراوح نسب معامل التمويل المستقر المتاح التي يتم تطبيقها من 100 في المائة (الأكثر استقراراً) إلى 0 في المائة (الأقل استقراراً)، أما صافي التمويل المطلوب فيُعرف بموجب هذا المعيار بأنه استخدامات مصادر التمويل على جانبي الأصول داخل الميزانية وخارجها، والتي يجب أن يواجهها أو يقابلها تمويل مستقر استناداً إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المطلوب لها والتي تتراوح من 0 إلى 100 في المائة، والشكل (3-28) يُبين نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية التي طبقت هذين المعيارين.

شكل (3-28): نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية في نهاية عام 2019

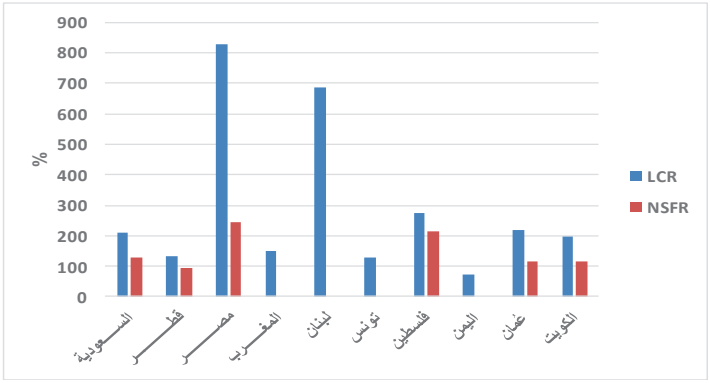

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

4. **مؤشرات الكفاءة التشغيلية**: يُعتبر صافي هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة بدورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين. وقد انخفضت نسبة هامش صافي الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي بشكل طفيف في نهاية عام 2019، إذ بلغت النسبة 70.8 في المائة، مقابل 71.1 في المائة في نهاية عام 2018، وبالرغم من هذا الإنخفاض الطفيف، إلا أن النسبة بقيت أعلى مما كانت عليه في نهاية الأعوام (2014-2017)، الأمر الذي يُشير الى ازدياد اعتماد البنوك على أعمالها الرئيسية. أما على الصعيد الإفرادي، فقد كانت أعلى نسبة لدى كل من البنوك العُمانية والأردنية والقطرية والسعودية، إذ بلغت النسبة في نهاية عام 2019 لديهم 82.2 في المائة، و77.6 في المائة، 77.0 في المائة، و75.5 في المائة، في حين كانت النسبة الأقل لدى كل من البنوك التونسية والبنوك اليمنية، إذ بلغت النسبة لديهما حوالي 55.6 في المائة و21.8 في المائة على التوالي (شكل 3-30).

شكل (3-29): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2019)

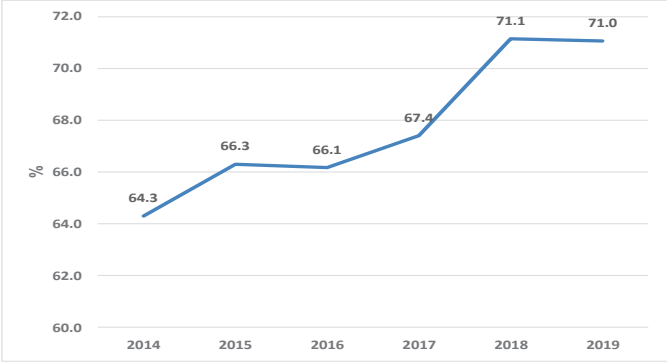

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (3-30): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2014-2019)

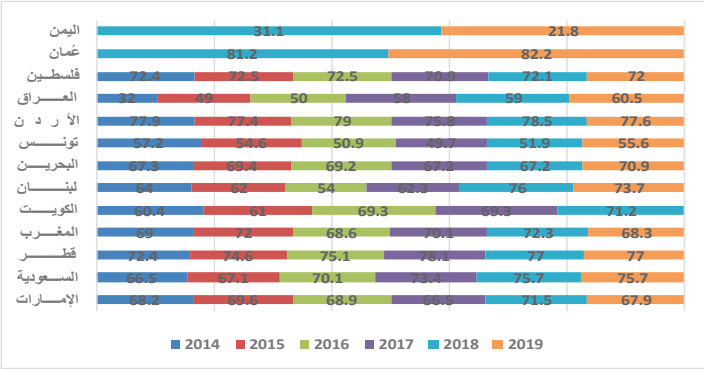

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

5. **مؤشرات الربحية:** تشمل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية:

- **معدل العائد على الموجودات:** يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته. وخلال الفترة (2013-2019) حافظت معدلات العائد على الموجودات على نسب تراوحت بين (1.23 في المائة -1.51 في المائة)، أما على الصعيد الإفرادي فقد حافظت البنوك العربية على معدلات جيدة باستثناء البنوك اليمنية (شكل 3-31)، وقد حققت البنوك السعودية المرتبة الأولى بنسبة 1.8 في المائة، تليها في المرتبة الثانية البنوك الإماراتية والقطرية بنسبة 1.6 في المائة، أما أقل نسبة موجبة فكانت البنوك اللبنانية بنسب بلغت 0.2 في المائة (شكل 3-32)، ويُلاحظ من الشكل (3-32) أن القطاع المصرفي في الدول العربية (باستثناء البنوك اليمنية) حافظ على معدلات موجبة لهذه النسبة خلال الفترة (2013-2019) رغم الظروف والتحديات والصدمات التي واجهها الاقتصاد في الدول العربية بشكل عام، مما قد يشير إلى قدرة إدارات القطاع المصرفي على توظيف مصادر أمواله بشكل كفؤ إضافة إلى فاعليته في إدارة موجوداته.

شكل (3-31): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2019)

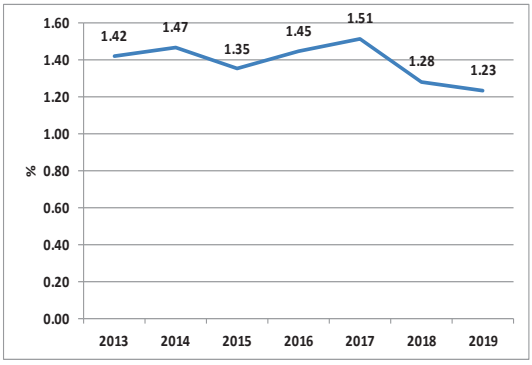

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (3-32): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2019)

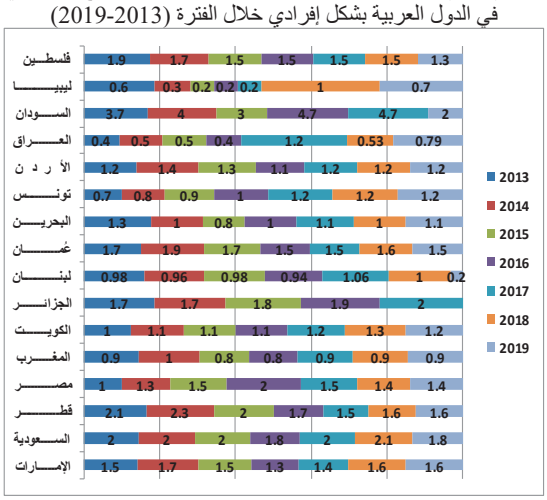

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

- **معدل العائد على حقوق الملكية :** حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على متوسط مستقر لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2013-2019) تراوح بين (12.22 في المائة -13.98 في المائة)، حيث بلغ المتوسط حوالي 12.22 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 12.62 في المائة في نهاية عام 2018، ويمكن القول بأن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفاعليتها في استخدام رأسمالها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً (شكل 3-33).

شكل (3-33): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2019)

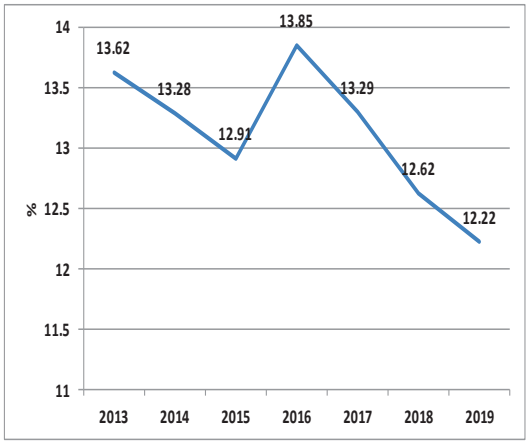

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

وعلى المستوى الإفرادي، فقد جاءت البنوك السودانية بالمرتبة الأولى بمعدل بلغ حوالي 30.0 في المائة في نهاية عام 2019، في حين جاءت كل من البنوك المصرية والقطرية بالمرتبتين الثانية والثالثة بمعدلات بلغت 19.2 في المائة و14.8 في المائة على التوالي، في حين كان أقل معدل موجب للبنوك اللبنانية بمعدل بلغ 2.7 في المائة (شكل 3-34).

شكل (3-34): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية (بشكل إفرادي) للفترة (2013-2019)

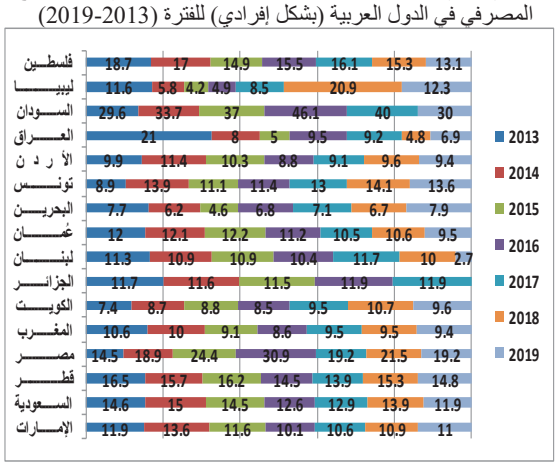

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2020، صندوق النقد العربي.

من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل يمكن الإستنتاج بأنه وبالرغم من التطورات والتحديات والصدمات الإقتصادية التي شهدها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص وما رافق ذلك من صدمات مالية وسياسية خلال الفترة (2013-2019) إلا أن الجهاز المصرفي في الدول العربية كان مستقراً وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات، حيث واصل القطاع المصرفي العربي دوره الهام في الإقتصاد، وذلك بإجتذاب السيولة وتوجيهها للإستثمار وبما يعزز من النمو الإقتصادي، كما بين الفصل أن الجهاز المصرفي العربي حقق مستويات جيدة من رأس المال وجودة

الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس سياسات وجهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع المالي وبما يعزز من الإستقرار المالي، لكن لا زال على السلطات الرقابية - في ظل المخاطر والظروف المحيطة بالمنطقة العربية- مواصلة تعزيز رقابتها على القطاع المصرفي والتحقق بشكل مستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير البنية التحتية والتشريعية له وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والإستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

بالرغم من أن القطاع المصرفي يُعتبر أهم مكون للقطاع المالي في الدول العربية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القطاعات المالية الأخرى، حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والإستقرار المالي والإجتماعي في الدول العربية. كما يلعب هذا القطاع دوراً استراتيجياً في تعزيز الشمول المالي، بما يدعم الإستقرار المالي والإقتصادي. فعلى سبيل المثال، يُسهم قطاع التأمين في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية، وكذلك بما يستقطبه من موارد ادخار ضخمة تسمح بتمويل الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد. من ناحيةً أخرى هناك قطاعات مالية أخرى لا تقل شأناً عن قطاع التأمين ومثال ذلك قطاع الأسواق المالية، حيث تلعب هذه الأسواق دوراً حيوياً في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتنوعة وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية المختلفة. أما قطاع مؤسسات الإقراض (مثل: مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي، شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) فتقوم أيضاً بدور اقتصادي هام عن طريق منح الإئتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

أما على مستوى العالم فقد قدّر مجلس الاستقرار المالي العالمي مجموع التمويلات غير البنكية بنسبة 48 في المائة من مجموع أصول المؤسسات المالية في عام 2016. وللإعتبار فقد تمت التوصية بأهمية الاهتمام بالمخاطر النظامية التي قد تنجم عن المؤسسات المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى أهمية تعزيز وعي السلطات الرقابية بأنشطة هذه المؤسسات وترابطها مع نشاط المؤسسات المصرفية، بما يؤسس الى إحاطة أفضل بمستوى المخاطر النظامية الناشئة عن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية عبر اتخاذ اجراءات تنظيمية ورقابية مناسبة.

يستعرض هذا الفصل تطورات القطاع المالي غير المصرفي ومخاطره، حيث سيحلل تطورات قطاعات مالية غير مصرفية هامة وهي: قطاع شركات التأمين، قطاع الأسواق المالية، قطاع شركات التمويل (قطاع مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع شركات التمويل الأخرى) وأخيراً قطاع شركات الصرافة.

أ. قطاع شركات التأمين[6]

يعتبر قطاع التأمين عنصراً هاماً في تعزيز الإستقرار المالي، حيث يتمثل دوره كما سبقت الإشارة في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي الدول العربية يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في دعم الإقتصاد الوطني كونه من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في دعم الأنشطة الإقتصادية والمحافظة على استقرارها. وقد شهد قطاع التأمين في الدول العربية نمواً خلال السنوات الأخيرة تزامن مع التطورات التي تشهدها اقتصادات المنطقة العربية التي تعزز الحاجة

---

6 مصدر البيانات: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، البنوك المركزية العربية والتقارير السنوية لهيئات قطاع التأمين العربية، ويشمل هذا الفصل الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر والمغرب ما لم يتم ذكر خلاف ذلك. من الممكن حدوث تغييرات طفيفة على بعض بيانات السنوات السابقة بسبب إضافة دول أخرى و/أو بناء على تعديلات ترد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وذلك كون البيانات في السنوات السابقة قد تكون أولية.

لخدمات التأمين، حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين القائمة مع نهاية عام 2019 ما يقارب 39 مليار دولار أميركي لجميع أنواع التأمين التقليدية والإسلامية، وعلى الرغم من النمو المسجّل في الرصيد القائم لأقساط التأمين، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع، بما يعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا تتجاوز هذه الأقساط نحو 1.7 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، وهي نسبة تقل عن النسب المماثلة للمجموعات الإقليمية الأخرى. كما تمثل الاقساط المدفوعة 0.75 في المائة من مجموع الاقساط المدفوعة في السوق العالمية للتأمين وهو مستوى لا يزال ضعيفاً مقارنة بمساهمة الدول العربية في الناتج الاجمالي العالمي.

وعليه يفرض هذا الواقع تحديات على السلطات الاشرافية في الدول العربية للمساهمة في تطوير القطاع وزيادة الوعي بأهميته، وسنلقي فيما يلي المزيد من الضوء على أبرز المؤشرات المتعلقة في هذا القطاع.

1. **إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين:** بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العربية مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 38,911 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019 مقابل حوالي 39,020 مليون دولار في نهاية عام 2018، أي بمعدل تراجع طفيف بلغ حوالي 0.3 في المائة، علماً أن إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على مستوى العالم بلغت حوالي 6,292.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019، لتمثل بذلك أقساط التأمين لدى شركات التأمين العربية ما نسبته أقل من واحد في المائة من سوق التأمين العالمية. وهذه تُعتبر حصة متواضعة إذا ما قورنت بالحصص السوقية للقارات بشكل عام الأمر الذي يعكس أهمية قيام السلطات الإشرافية في الدول العربية بتطوير هذا القطاع (شكل 4-1).

شكل (4-1): الحصة السوقية للقارات من سوق التأمين العالمية في عام 2019

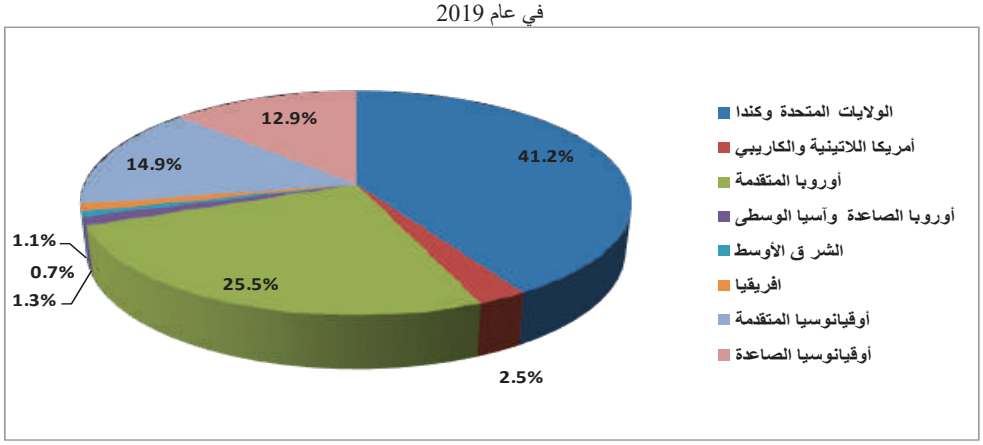

- المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re.

في هذا الإطار، على مستوى شركات التأمين العربية، جاءت شركات التأمين الإماراتية بالمرتبة الأولى من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، إذ بلغت لديها حوالي 12,712 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019 تليها شركات التأمين السعودية والتي بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لديها حوالي 10,081 مليون دولار أمريكي، فيما إحتلت شركات التأمين الفلسطينية المرتبة الأخيرة بإجمالي أقساط تأمين مكتتبة بلغ حوالي 302.5 مليون دولار (شكل 4-2). تجدر الإشارة إلى أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة شكل في عام 2019 حوالي 18.8 في المائة فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة للقطاع، في حين شكل إجمالي أقساط التأمينات العامة (غير التأمين على الحياة) ما نسبته 81.2 في المائة (شكل 4-3).

شكل (4-2): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2019)

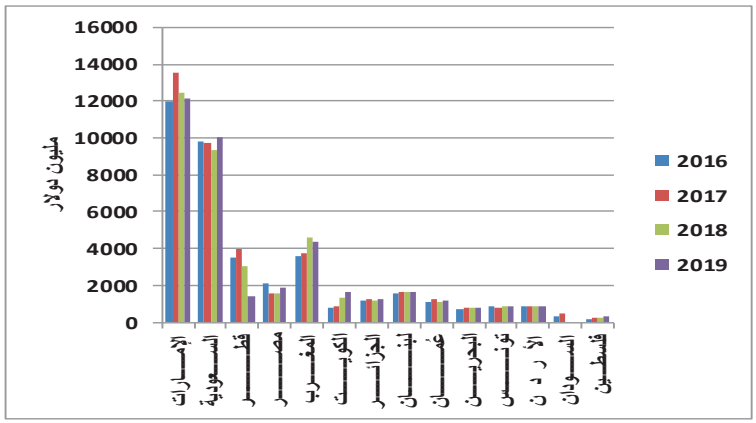

• المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re.

شكل (4-3): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية حسب نوع التأمين خلال الفترة (2016-2019)

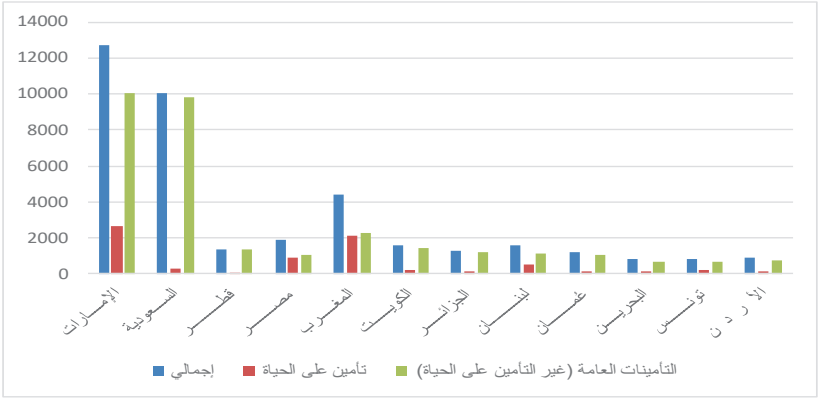

• المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re.

عمق التأمين في الدول العربية: يُقاس عمق التأمين دولياً من خلال إحتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.8 في المائة في نهاية عام 2019، أي بتحسن طفيف مقارنة بالنسبة المسجلة عام 2018 البالغة 1.7 في المائة، في حين بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم حوالي 7.2 في المائة في نهاية عام 2019.

وكانت أعلى نسبة لشركات التأمين المغربية حيث بلغت النسبة لديها 3.7 في المائة في نهاية عام 2019، تليها شركات التأمين الاماراتية والتي بلغت النسبة لديها 2.9 في المائة، في حين كانت أقل نسبة لدى شركات التأمين الجزائرية بنسبة بلغت حوالي 0.76 في المائة (شكل 4-4).

شكل (4-4): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (عمق التأمين) لدى شركات التأمين العربية خلال سنة 2019

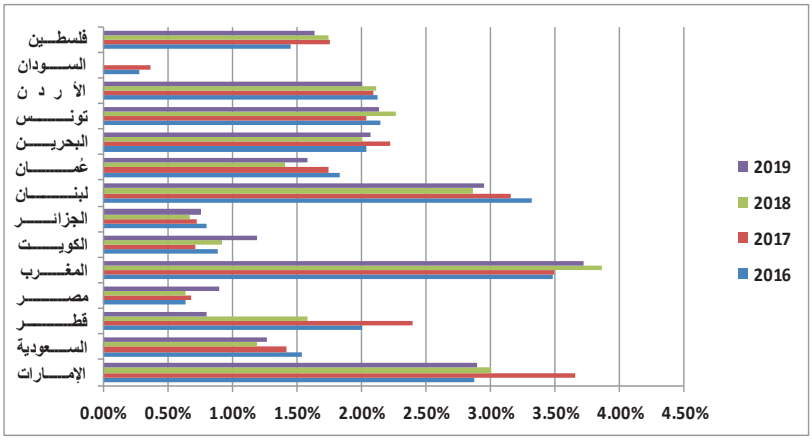

- المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re.

2. **إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة:** فيما يخص إجمالي التعويضات المدفوعة لدى شركات التأمين العربية، فقد بلغ متوسط التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة حوالي 58.9 في المائة في نهاية عام 2019 أي بتراجع طفيف عما كانت عليه في نهاية عام 2018، حيث بلغت النسبة آنذاك حوالي 60.4 في المائة. علماً أن النسبة بلغت 61.4 في المائة و63.7 في المائة في نهاية عام عامي 2017 و2016 على التوالي (شكل 4-5).

شكل (4-5): نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2019)

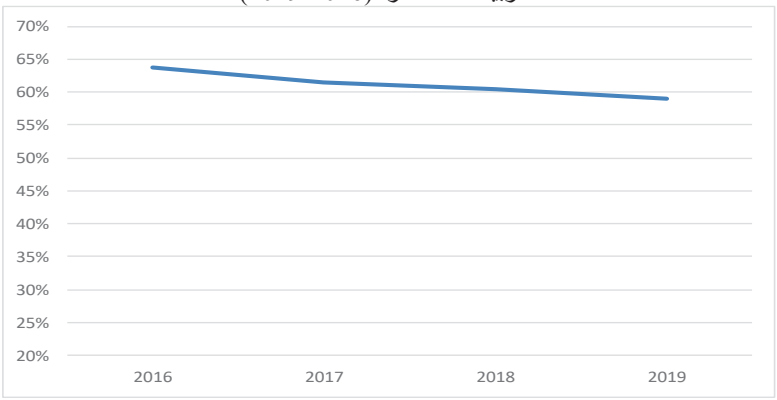

- المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والتقارير السنوية لهيئات الرقابة على التأمين.

ب. الأسواق المالية العربية[7]

تكمن أهمية الأسواق المالية في دورها الحيوي والهام في في دعم عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة المدخرات الوطنية، حيث تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فائض أموالهم في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة عند بيع الأسهم العائدة لهم. كذلك توفر الأسواق المالية السيولة اللازمة للمستثمرين والتي تدعم المشاريع الاقتصادية المختلفة في مختلف الإقتصادات، إذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. كذلك تُعطي الأسواق المالية مؤشراً ينبئ بحالة الإقتصاد فهي بمثابة إنذار مبكر لصانعي القرار عند إنخفاض قيمة الأسهم، حيث إن إنخفاض قيمة الأسهم بشكل مستمر يُعطي مؤشراً على إقبال الإقتصاد على مرحلة الكساد وارتفاعها يُعطي مؤشراً على إقبال الإقتصاد على مرحلة الإزدهار أو الإنتعاش، وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، إكتسبت الأسواق المالية أهمية بالغة من خلال دخول المؤشر القياسي لأسعار الأسهم كجزء أساسي من الدورة المالية، والتي يتم التنبؤ من خلالها بحدوث المخاطر النظامية وبالتالي حدوث أزمة، حيث إن إرتفاع المؤشر بشكل كبير لا يُعطي بالضرورة إنطباعاً إيجابياً، حيث إن إرتفاعه بشكل كبير قد يُنبئ بحدوث فقاعة سعرية تؤدي إلى حدوث الأزمة[8]، سنستعرض فيما يلي أبرز تطورات الأسواق المالية وأدائها لدى الدول العربية.

1. **مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:** بالرغم من الارتفاع الملحوظ لقيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في عام 2019 مقارنةً مع عام 2018، إلا أن عدد الأسهم المتداولة إنخفضت بشكل طفيف لنفس الفترة، بلغ عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية 183 مليار سهم في عام 2019، مقابل 190 مليار سهم في عام 2018 أي بنسبة إنخفاض بلغت 3.5 في المائة ، كذلك إرتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 323.0 مليار دولار في عام 2018 إلى 360.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019 أي بنسبة إرتفاع بلغت 11.4 في المائة. يُعزى سبب الإرتفاع بشكل أساسي، إلى التحسن الملموس في مستويات السيولة في بورصات كل من الكويت، ومصر، وأبوظبي، التي ارتفعت فيها قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 25.3 و5.6 و4.7 مليار دولار على التوالي. يذكر في هذا الإطار أنه جرى في 2019، الإعلان عن انضمام كل من البورصة الكويتية، والسوق المالية السعودية إلى مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير بتحسن مؤشرات التداول، وتحسن في قيم تعاملات المستثمرين الأجانب.

وكعدد أسهم متداولة إحتلت البورصة المصرية المرتبة الأولى بعدد أسهم متداولة بلغ 49.8 مليار سهم تقريباً يليها سوق دبي المالي بعدد أسهم متداولة بلغ 40.0 مليار سهم تقريباً، أما من حيث قيمة الأسهم فقد حققت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 234.7 مليار دولار تقريباً يليها سوق الكويت بقيمة بلغت حوالي

---

7 مصدر البيانات: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية، وموقع زاوية داوجونز لبيانات الأسواق المالية.

8 تقدم الدورة المالية بشكل رئيسي وصفاً لسلوك كل من: نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإئتمان، وأسعار الأصول (الأسهم والعقارات)، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لـ: Akerlof, G, What have we learned? Macroeconomic Policy after crisis, London: The MIT press Cambridge, Massachusetts, 2014, p 71-83.

39.0 مليار دولار، من الجدير ذكره أن قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية شكلت ما نسبته 65.2 في المائة من قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية (شكل 4-6) و(شكل 4-7).

شكل (4-6): عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2019)

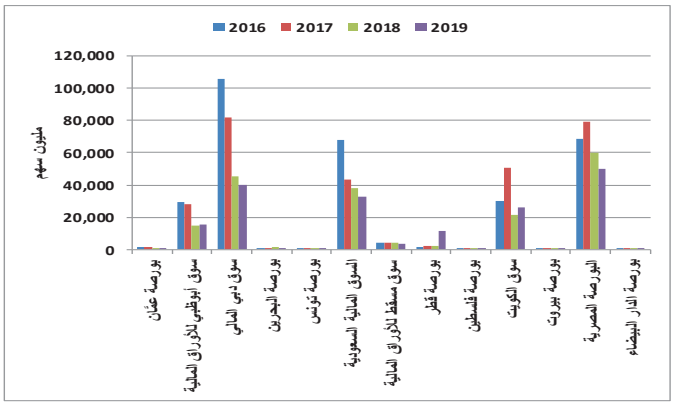

- المصدر: صندوق النقد العربي.

شكل (4-7): قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2019)

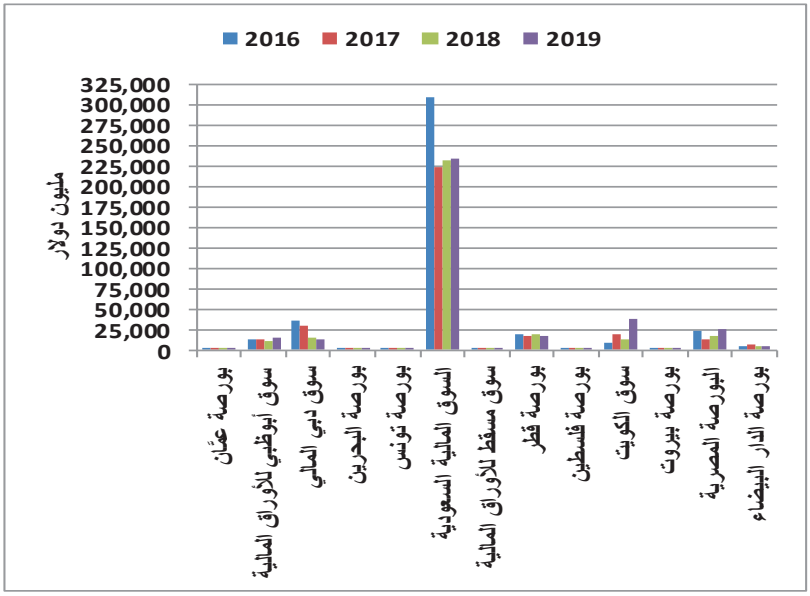

- المصدر: صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص معدل دوران السهم، والتي تحسب من خلال إيجاد قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة، فقد بلغ معدل الدوران في عام 2019 حوالي 11.4 في المائة مقابل 26.9 في المائة في عام 2018، وقد كان أكبر معدل دوران للبورصة المصرية، حيث بلغ 58.0 في المائة يليها سوق الكويت بمعدل دوران بلغ 33.5 في المائة، أما أقل معدل دوران فقد كان لبورصة البحرين إذ بلغ معدل الدوران فيها 2.7 في المائة (شكل 4-8).

شكل (4-8): معدل دوران السهم في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2019)

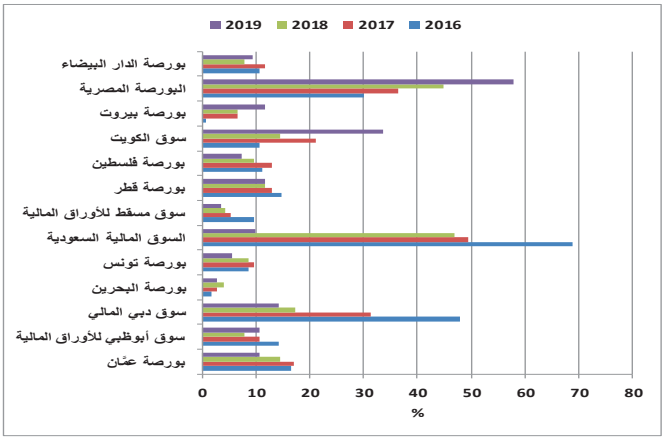

- المصدر: صندوق النقد العربي.

بخصوص معاملات المستثمرين الأجانب فقد بلغت معاملات الشراء خلال عام 2019 حوالي 101.8 مليار دولار في حين بلغت معاملات البيع حوالي 73.4 مليار دولار، وقد بلغ متوسط نسبة تعاملات الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية حوالي 24.3 في المائة، وقد إحتلت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى من حيث معاملات الشراء والبيع للمستثمرين الأجانب، حيث بلغ حجم تلك المعاملات 68.2 مليار دولار و45.8 مليار دولار على التوالي (شكل 4-9).

شكل (4-9): حجم معاملات المستثمرين الأجانب (بيع، شراء وصافي) في الأسواق المالية العربية في عام 2019

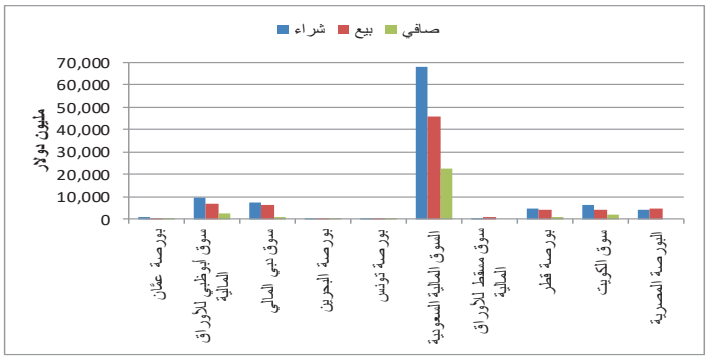

- المصدر: صندوق النقد العربي.

أما نسبة تعاملات الأجانب من التداول فقد كانت المرتبة الأولى من نصيب سوق أبو ظبي للأوراق المالية، حيث بلغت النسبة لديه 51.5 في المائة (شكل 4-10).

شكل (4-10): نسبة تعاملات المستثمرين الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية في عام 2019

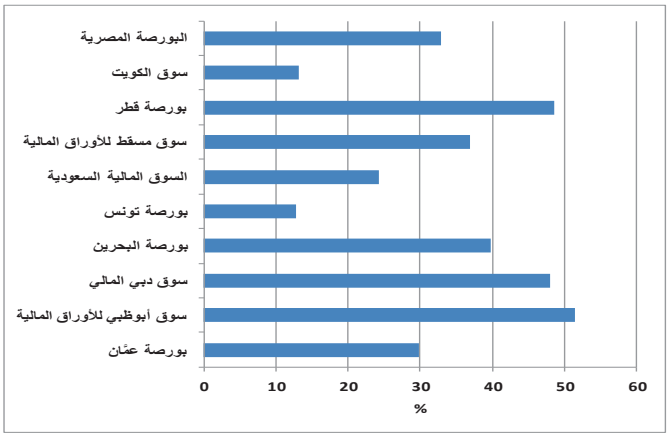

- المصدر: صندوق النقد العربي.

2. **مؤشرات أداء الأسواق العربية:** حافظت الأسواق العربية على أدائها الإيجابي في عام 2019، حيث قفزت القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية من حوالي 1,202 مليار دولار تقريباً في نهاية عام 2018 إلى حوالي 2,266.3 مليار دولار في نهاية عام 2019 ، أي بمعدل نمو بلغ 121.3 في المائة، وقد حققت السوق المالية السعودية التغير الإيجابي الأبرز من حيث القيمة السوقية لأسهمه، إذ إرتفعت القيمة السوقية لأسهمه بمبلغ 1415 مليار دولار، ويعزى السبب الرئيسي لهذا الارتفاع، إدراج أسهم شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو" في السوق المالية السعودية خلال الربع الرابع 2019، والتي وصلت قيمتها السوقية إلى نحو 1880 مليار دولار بنهاية العام 2019، في حين كان التغير السلبي الأكبر لبورصة عمّان، حيث إنخفضت القيمة السوقية لأسهمها بمقدار 1.7 مليار دولار (شكل 4-11).

شكل (4-11): القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2019)

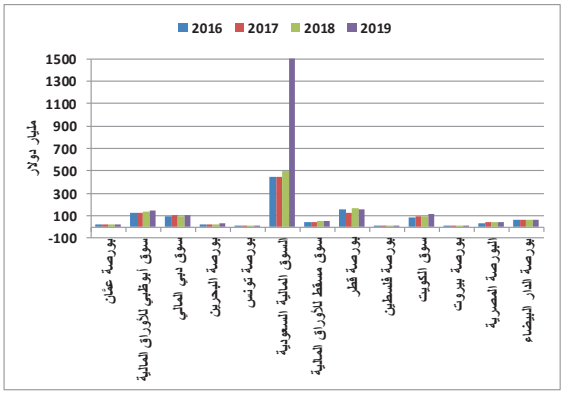

- المصدر: صندوق النقد العربي.

أما بخصوص نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد قفزت إلى 104.1 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 54.8 في المائة في نهاية عام 2018، وذلك بفعل ارتفاع النسبة لدى السوق المالي السعودية التي احتلت المرتبة الأولى محققةً 381.9 في المائة، وقد إحتلت سوق مسقط للأوراق

المالية المرتبة الثانية محققاً نسبة بلغت 55.2 في المائة تلاها سوق الكويت بنسبة بلغت 52.9 في المائة، أما أقل نسبة فقد كانت لبورصة بيروت بنسبة بلغت 3.1 في المائة (شكل 4-12).

شكل (4-12): نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019

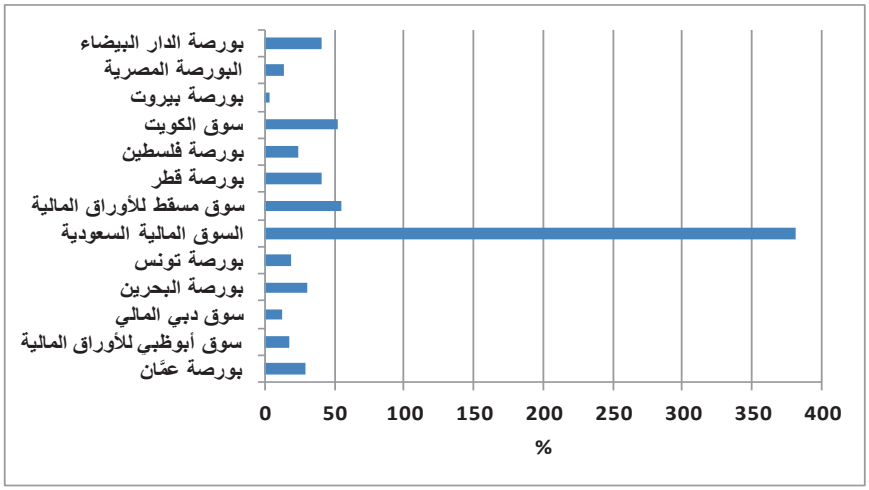

- المصدر: صندوق النقد العربي.

3. **مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية:** عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، تلك التطورات في مؤشرات الأسعار وسجل ارتفاعاً كبيراً بلغ نحو 19.7 في المائة بنهاية العام 2019، مقابل ارتفاعه 16.0 في المائة عن العام السابق. عند المقارنة مع الأسواق المالية الأخرى، جاء أداء أسواق المال العربية متماشياً بشكل عام مع أداء غالبية الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث سجلت مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة في كل من أوروبا الشرقية، وشرق وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية، ارتفاعاتٍ بنحو 26.9 و16.6 و13.7 في المائة على التوالي خلال العام. كما ارتفعت المؤشرات العالمية "ستاندرد أند بورز" (S&P-500) و"داو جونز" (DJI) الأمريكيين بنحو 30.3 و24.2 في المائة على التوالي. كذلك سجلت مؤشرات "كاك 40" الفرنسي (CAC 40) و"داكس" (DAX) الالماني و"نيكاي 225" (NIKKEI 225) الياباني ارتفاعاتٍ بنحو 29.0 و26.3 و17.1 في المائة على التوالي.

فيما يخص الأسواق المالية العربية، قد إحتلت بورصة البحرين المرتبة الأولى من حيث إرتفاع قيمة المؤشر إذ إرتفع المؤشر في نهاية عام 2019 بمقدار 20.4 في المائة يليها بورصة الكويت بتغير بلغ 17.9 في المائة في حين كان أكبر تغير سالب من نصيب سوق مسقط للأرواق المالية بتغير بلغ 7.9 في المائة (شكل 4-13).

شكل (4-13): تطور مؤشر الأسعار للأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2019)

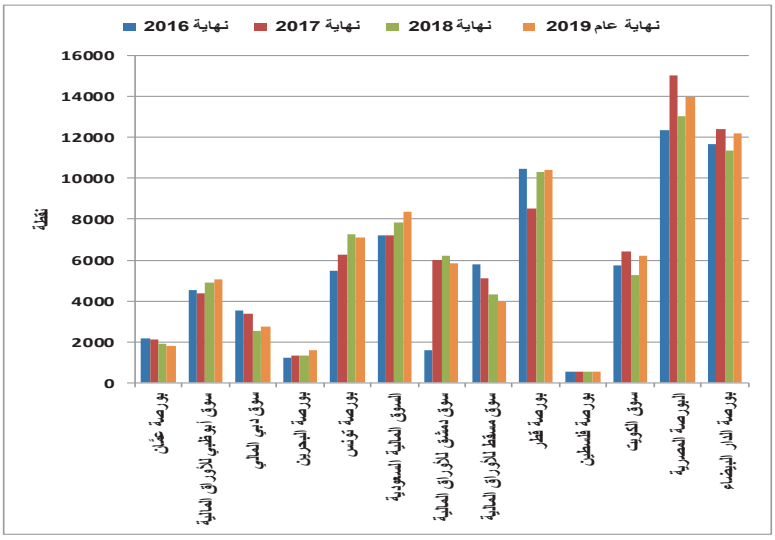

- المصدر: صندوق النقد العربي.

ج. شركات التمويل غير المصرفية

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، برزت الحاجة لوضع إطار عمل للسياسات والاجراءات الرقابية لتنظيم نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية، انطلاقاً من ثلاث مرتكزات أساسية وهي: تعريف نشاط هذه المؤسسات وتحديده على وجه دقيق وخلق شبكة من المعلومات والبيانات حوله، تحديد وفهم نوع المخاطر التي يحملها هذا النشاط والتركيز على النظامية منها، وأخيراً، وبعد تحديد هذه المخاطر، تحديد السياسات والإجراءات الاحترازية التي يتوجب اتخاذها لتنظيم نشاط هذه المؤسسات. وبالرغم من أن البنوك هي المكون الرئيسي للنظام المالي، فقد دأبت العديد من البنوك المركزية لإخضاع العديد من هذه المؤسسات لمظلتها الرقابية، وذلك إدراكاً منها لأهمية هذا القطاع ودوره في تعزيز الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، كون هذا القطاع يعزز من الشمول المالي وذلك من خلال تقديم التمويل بشكل أساسي للفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على الإئتمان من البنوك، إلا أن غياب الرقابة عن هذا القطاع في بعض الدول وغياب التمويل المسؤول لديه قد يؤدي إلى حدوث مخاطر نظامية تتمثل بإثقال كاهل الأفراد (وبالذات محدودي الدخل) بالمديونية الأمر الذي يزيد من إحتمالية تعثر الأفراد مما قد قد يؤدي إلى زعزعة الإستقرار المالي والإجتماعي.

وفي الدول العربية خطت العديد من البنوك المركزية خطوات هامة في توسيع مظلتها الرقابية لتشمل أكبر قدر ممكن من مؤسسات هذا القطاع، حيث إن الرقابة على الجهاز المصرفي وحده لا تكفي لتحقيق الإستقرار المالي، ونظراً لأهمية دور هذا القطاع في إقتصادات الدول العربية، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع ومخاطره، حيث سيتم إبتداءً تحليل تطورات قطاع مؤسسات التمويل الأصغر ومخاطره، ومن ثم سيتم تحليل تطورات شركات التمويل الأخرى ومخاطرها بشكل عام كونه لا يوجد تعريف واضح لهذه الشركات وتختلف أنشطتها ومسمياتها وتبعيتها من دولة عربية إلى أخرى.

1. **قطاع مؤسسات التمويل الأصغر:** تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي والتي عادة ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الإستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستدامة له؛ فقد برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت بعض البنوك المركزية بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً لدورها الهام في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي كما ذكرنا أعلاه، وسنستعرض فيما يلي نظرة على هذا القطاع الواعد والهام في الدول العربية والذي قارب حجم موجوداته مقوماً بالدولار الأمريكي 2 مليار دولار أمريكي[9].

القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر: بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر في نهاية عام 2019 مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 3.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.7 مليار دولار في نهاية عام 2018، أي بمعدل نمو بلغ 14.8 في المائة الأمر الذي يعكس التطور الواضح لهذا القطاع ويعزز من دوره في تعزيز الشمول المالي، وقد إحتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 1,033 مليون دولار أمريكي تليها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 750 مليون دولار أمريكي (شكل 4-14)، وقد بلغ متوسط حجم القرض حوالي 1,009 دولار/عميل في عام 2019، علماً أن أعلى متوسط لحجم القرض الممنوح كان لمؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية (شكل 4-15).

شكل (4-14): تطور محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2019)

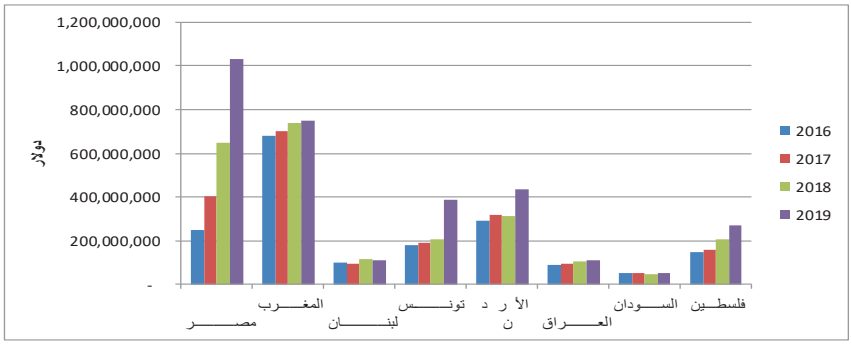

- المصدر: المصارف المركزية العربية، وتقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

9 بيانات الجزء المتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر تشمل الدول العربية التالية: الأردن، تونس، السودان، العراق، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، ومصادر البيانات هي: تقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، تقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية (ما لم يتم ذكر خلاف ذلك).

شكل (4-15): متوسط حجم القرض/عميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2017-2019)

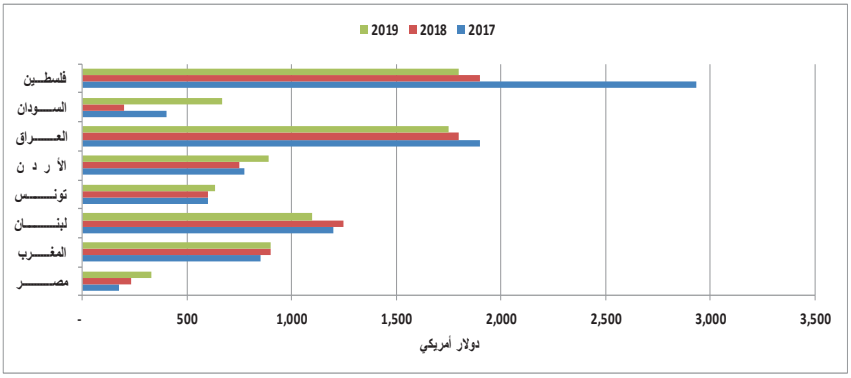

- المصدر: المصارف المركزية العربية، وتقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

أما فيما يخص عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد بلغ خلال عام 2019 حوالي 5,490 ألف عميل مقابل 4,711 ألف عميل خلال عام 2018، وقد إحتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بعدد عملاء نشطين بلغ 3,114 ألف عميل خلال عام 2019 تليها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد عملاء نشطين بلغ 900 ألف عميل (شكل 4-16).

شكل (4-16): عدد العملاء النشطين في مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2016-2019)

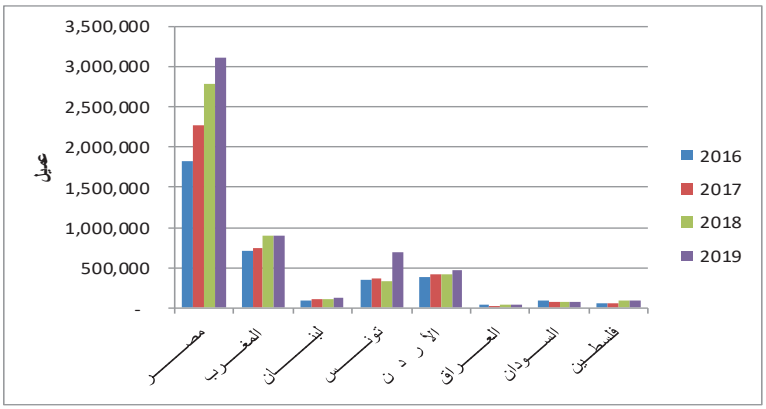

- المصدر: المصارف المركزية العربية، تقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، تقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

بالنسبة لجودة محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فتُشير البيانات إلى أن المحفظة ذات جودة عالية، إذ بلغت النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم حوالي 4.3 في المائة في نهاية عام 2019، علماً أن مؤسسات التمويل الأصغر العراقية كانت لديها النسبة الأعلى، حيث بلغت النسبة لديها حوالي 10 في المائة في حين كانت النسبة الأقل لمؤسسات التمويل الأصغر التونسية. إذ بلغت حوالي 1.0 في المائة. أما معدل شطب الديون المعدومة فقد كان منخفضاً، حيث بلغ هذا المعدل حوالي 0.32 في المائة، علماً أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية كان لها معدل أقل من واحد في المائة الأمر الذي قد يُشير إلى كفاءة هذه المؤسسات في تقييم العملاء قبل منحهم القروض. كذلك يمكن الإستنتاج بأنه وفي ضوء بيانات هذا القطاع، فإن المخاطر الناجمة

عن هذا القطاع على الإستقرار المالي منخفضة وغير مقلقة خصوصاً أن هذا القطاع لا زال صغير الحجم نسبياً (شكل 4-17).

شكل (4-17): النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم ومعدل شطب الديون المعدومة في نهاية عام 2019، %

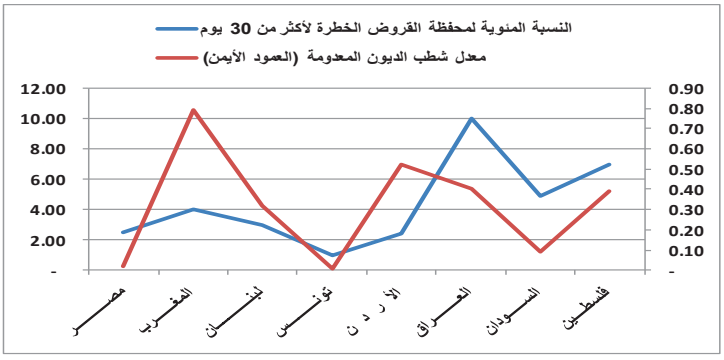

- المصدر: المصارف المركزية العربية، وتقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

وأخيراً وفيما يخص ربحية مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد حققت تلك المؤسسات عوائد جيدة؛ إذ بلغ كل من متوسط معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية حوالي 5.0 في المائة و15.1 في المائة على التوالي، مما يُشير إلى كفاءة عملية منح القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدرتها على المحافظة على الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، إضافةً إلى فاعليتها في إستخدام رأسمالها. هذا وقد حققت مؤسسات التمويل الأصغر السودانية المرتبة الأولى المرتبة الأولى من حيث تحقيق أعلى معدل للعائد على الأصول بمعدل بلغ 13.3، فيما حققت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى من حيث العائد على حقوق الملكية بمعدل بلغ 33.6 في المائة (شكل 4-18).

شكل (4-18): معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE لمؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال عام 2019

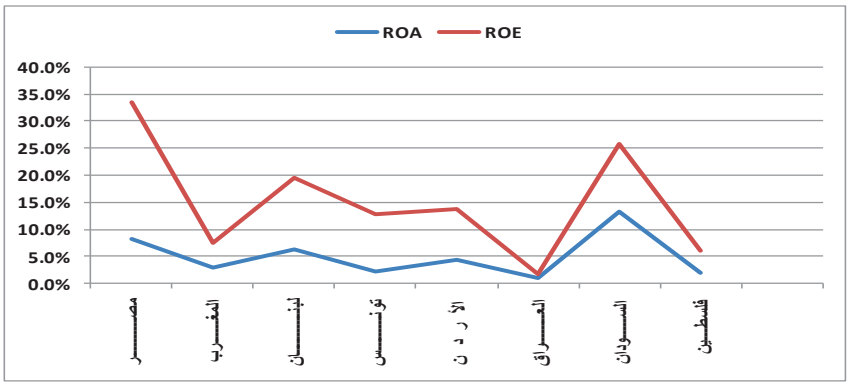

- المصدر: المصارف المركزية العربية، وتقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

2. شركات التمويل الجماعي[10]: أفرزت التجارب الدولية أهمية دور منصات التمويل الجماعي في توفير السيولة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما ينعكس إيجابياً على الشمول المالي، ومن هنا تبرز أهمية تعزيز الوعي بأهمية شركات التمويل الجماعي في الدول العربية وإيجاد الإطار التشريعي الملائم لها بشكل يأخذ بالاعتبار المخاطر التي من الممكن أن تنجم عن هذه المنصات، خصوصاً في ضوء أهمية دور الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصادات العربية وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال خفض معدلات الفقر والبطالة وتعزيز مستويات الاستثمار.

يُمكن تعريف شركات التمويل الجماعي بأنها شركات تعمل من خلال منصات الكترونية عبر الانترنت تتيح لعدد كبير من الأفراد والشركات تقديم مساهمات مالية فردية صغيرة على أساس الإقراض أو الاستثمار أو التبرعات، وبالتالي جمع مبالغ كبيرة لتمويل الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دون وساطة المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر (Janik, Lyman and Nava, 2017).

بالرغم من أن منصات التمويل الجماعي تطورت بشكل ملحوظ في عدد من دول العالم، إلا أن نموها في الدول العربية لا زال محدوداً ودون المستوى المأمول، والملاحظ أن هناك تباين واضح في توجهات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول ترخيص هذه الشركات، حيث هنالك دول عربية قامت بترخيص شركات تمويل جماعي مثل جمهورية السودان ومملكة البحرين مع وجود فارق زمني بينهما، حيث قام بنك السودان المركزي بترخيص أول شركة تمويل جماعي في عام 2011، في حين منح مصرف البحرين المركزي أول ترخيص لشركة تمويل جماعي في عام 2019، أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإعداد مشروع نظام متكامل للتمويل الجماعي. أما في مملكة المغرب فقد تمت المصادقة من طرف مجلس الحكومة في عام 2019 على مشروع قانون التمويل التعاوني وقد طُرح هذا المشروع للنقاش في البرلمان خلال الربع الاخير من عام 2019. في المقابل نجد دولاً عربياً أخرى مثل المملكة العربية السعودية لديها توجه لمنح ترخيص لشركات التمويل الجماعي من خلال إيجاد الأداة النظامية (القانونية) اللازمة للترخيص والإشراف على نشاط التمويل الجماعي بالإقراض. أما في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، فلا زال التوجه غير واضحاً حول ترخيص عمل هذه المنصات، والموضوع قيد الدراسة حالياً لدى بنك الكويت المركزي والبنك المركزي المصري، سواءً من خلال توفيق التشريعات الحالية بما يأخذ في الاعتبار طبيعة عمل هذه المنصات أو احتمالية إصدار تشريعات جديدة. في حين أن دول عربية أخرى مثل المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق وسلطنة عُمان ودولة فلسطين لم تقم بعد بدراسة موضوع ترخيص شركات التمويل الجماعي.

فيما يخص نماذج الأعمال المطبقة أو التي سيتم تطبيقها لدى شركات التمويل الجماعي في الدول العربية، فيُمكن القول بأن هناك إجماع لدى الدول العربية التي رخصت و/أو سترخص شركات التمويل الجماعي، على قيام شركات التمويل الجماعي بتبني نموذج التمويل المبني على الإقراض، وبدرجة أقل نوعاً ما لنموذج التمويل المبني على

[10] مصدر بيانات هذا الجزء: صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان التمويل الجماعي في الدول العربية: الآفاق والأطر التنظيمية"، يونيو.

الاستثمار، في حين نجد أن هناك توجهاً في المملكة المغربية على السماح بممارسة نموذج التمويل المبني على التبرع إضافة للنموذجين الآخرين المذكورين.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، سيقوم نموذج الأعمال في شركات التمويل الجماعي على الإقراض، أما في مملكة البحرين وجمهورية السودان، يُسمح لشركات التمويل الجماعي المرخصة لها ممارسة نموذجين للتمويل الجماعي، الأول قائم على أساس الإقراض، والثاني قائم على أساس الاستثمار (جدول رقم 4-1)، مع الأخذ بالاعتبار بأن خدمات التمويل الجماعي التي تقدم في جمهورية السودان تتم من خلال صيغ التمويل المتوافق مع الشريعة (البيوع – المشاركة – المضاربة - .....الخ).

جدول رقم (4-1): نماذج أعمال منصات التمويل الجماعي في بعض الدول العربية

الدولة	نماذج التمويل			
	التمويل/الإقراض	الاستثمار	المكافآت	التبرعات
الإمارات	√	X	X	X
البحرين	√	√	X	X
السودان	√	√	X	X
المغرب	√	√	X	√

*المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان التمويل الجماعي في الدول العربية: الآفاق والأطر التنظيمية"، يونيو.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالمخاطر الأخرى المرتبطة بشركات التمويل الجماعي، يُمكن القول بأن هناك شبه إجماع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على أن المخاطر التشغيلية تشكل أكبر تحدي لشركات التمويل الجماعي، حيث إن عدم وجود نفس المستوى من الوعي حول شركات التمويل الجماعي إذا ما قورنت بالمؤسسات المالية التقليدية، إضافةً إلى نقص الكفاءات والخبرات الفنية والإدارية في العمليات التي تديرها شركات التمويل الجماعي قد يزيد من المخاطر التشغيلية لديها، خصوصاً إذا رافق ذلك وجود تحديات رقابية تتمثل بقلة خبرة الجهات التنظيمية في الرقابة على مثل هذه الشركات نظراً لحداثتها (شكل 4-19).

شكل رقم (4-19): أهم المخاطر المرتبطة بقطاع شركات التمويل الجماعي في بعض الدول العربية

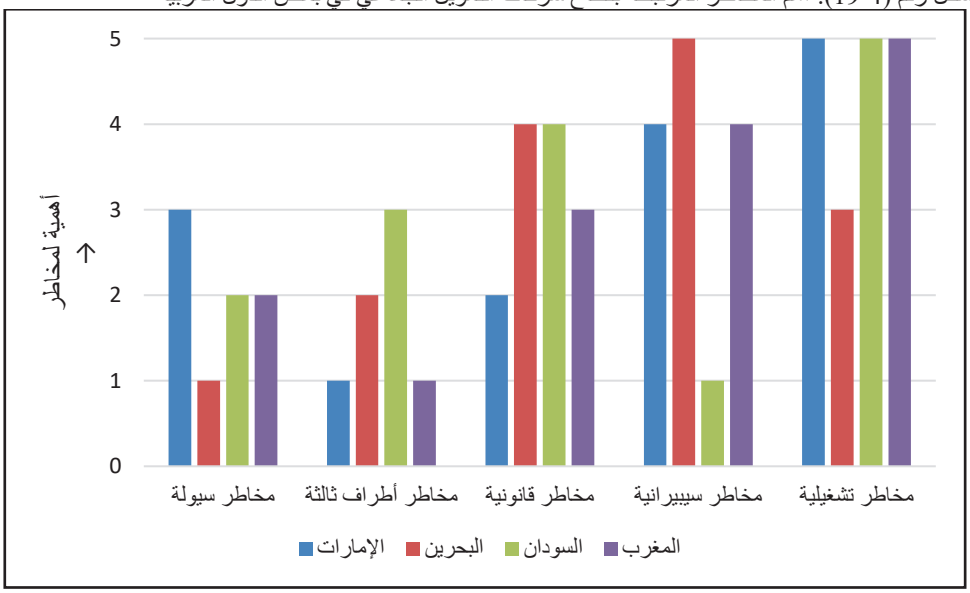

- المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "استبيان التمويل الجماعي في الدول العربية: الآفاق والأطر التنظيمية"، يونيو.

بشكل عام، ما زالت المخاطر التي قد تنجم عن استخدام منصات التمويل الجماعي غير مقلقة في الوقت الحالي، كون الاستثمار فيها لا زال محدوداً إذا ما قورن مع حجم الخدمات المالية التقليدية، إلا إن النمو السريع والمضطرد للتقنيات المالية قد يؤدي إلى ظهور مخاطر محتملة جديدة على الاستقرار المالي، الأمر الذي يستدعي تنبه السلطات الرقابية حول المخاطر التي قد تنجم عن هذه المنصات.

3. **شركات التمويل الأخرى**[11]: يُعتبر قطاع شركات التمويل قطاع حيوي وهام في توفير التمويل في الإقتصاد جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي، حيث واصلت البنوك المركزية في الدول العربية إهتمامها في تطوير هذا القطاع الهام، ونظراً لاختلاف مكونات هذا القطاع وتبعيته في الدول العربية، تم تحليل هذا القطاع لكل دولة عربية على حدا، نستعرض فيما يلي نبذة عن أهم مكونات هذا القطاع في عدد من الدول العربية حسب ما توفر من بيانات.

في **المملكة الأردنية الهاشمية** يتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات الصرافة وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات المالية الأخرى، إضافة إلى شركات التأمين وشركات التمويل الأصغر والتي سبق تحليلها، وقد قام البنك المركزي الأردني بإخضاع شركات التمويل الأصغر إلى رقابته في عام 2015 ويسعى لإخضاع كافة شركات التمويل الأخرى إلى رقابته.
وقد بلغ إجمالي المحفظة الائتمانية لشركات التأجير التمويلي 575 مليون دولار سنة 2018، و282 مليون دولار بالنسبة لشركات التمويل المتعدد والتي تقدم خدماتها لقطاعات الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في حين بلغ مجموع المحفظة الائتمانية 24 مليون دولار بالنسبة لشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
أماّ فيما يتعلق بشركات التأجير التمويلي فقد تطورت موجوداتها عام 2018 بـ4.4 في المائة لتبلغ حوالي 735.8 مليون دولار. كما ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2018 لتبلغ 375.2 مليون دولار وفيما يخص أداء هذه الشركات ارتفع صافي الأرباح بعد الضريبة بشكل طفيف من 24.8 مليون دينار في عام 2017 إلى 25.0 مليون دينار في عام 2018، أي بنسبة 0.5 في المائة.

وفي **دولة الإمارات العربية المتحدة**، تخضع شركات التمويل لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. بلغ حجم هذا القطاع في نهاية عام 2019 حوالي 10.1 مليار دولار مسجلاً إنخفاضاً بنسبة 8.9 في المائة عن العام السابق. وبلغ مجموع الأصول لهذه الشركات ما نسبته 2.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي ومثلت شركات التمويل المتفرعة عن البنوك حوالي 29.6 في المائة من إجمالي الأصول. ومع ذلك، فإن إجمالي أصول شركات التمويل لم يمثل سوى 1.2 في المائة من أصول النظام المصرفي الإماراتي في نهاية عام 2019، مما يشير إلى أن هذا القطاع له مساهمة محدودة في مجمل المخاطر النظامية المحتملة للنظام المالي الإماراتي. وتتكون أصول شركات التمويل في المقام الأول من القروض التي شكلت 59.7 في المائة من إجمالي الأصول في نهاية عام 2019، علماً أن إجمالي القروض الممنوحة تراجع في نهاية عام 2019 بنسبة 8.5 في المائة. أما بخصوص مؤشرات أداء شركات التمويل، فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 38.5 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 37.1

[11] مصدر البيانات: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية وتقارير الإستقرار المالي والتقرير السنوي عن البنوك المركزية العربية، ويشمل هذا البند كل من: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب.

في المائة في نهاية عام 2018، الأمر الذي يعكس متانة المراكز المالية لهذه الشركات. من جانب آخر، فيما يخص جودة الأصول، فقد بلغ صافي نسبة الديون المتعثرة حوالي 5.4 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 7.6 في المائة في نهاية عام 2018، ويُعزى السبب الرئيس في تراجع النسبة إلى زيادة المخصصات لدى الشركات بنسبة 8.6 في المائة في نهاية عام 2019 عما كانت عليه في نهاية عام 2018، كما بلغت نسبة التغطية للمخصصات الخاصة والعامة حوالي 96.6 في المائة في نهاية عام 2019، الأمر الذي يحد من مخاطر الإئتمان لدى هذا القطاع. فيما يتعلق بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى قطاع شركات التمويل، فقد بلغ 16.9 في المائة في نهاية عام 2019، وهو يزيد عن الحد الرقابي المطبق البالغ 10 في المائة. وتقدم شركات التمويل تمويلات لغايات متنوعة تشمل التمويل الشخصي والعقاري والسيارات والتجاري وبطاقات الإئتمان وتمويلات أخرى، علماً أن التسهيلات الممنوحة لغايات عقارية شكلت 39 في المائة من إجمالي التسهيلات المقدمة في عام 2019 تليها القروض التجارية بنسبة 21 في المائة، ومن ثم القروض الشخصية بنسبة 21 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن شركات التمويل الإسلامية تستحوذ على 59.6 في المائة من إجمالي أصول قطاع شركات التمويل.

وفي مملكة البحرين استطاعت شركات التمويل العاملة بالبحرين تحقيق تقدم كبير في المعاملات والخدمات التي تقدمها للجمهور وكذلك في جودة منتجاتها. وتتخصص شركات التمويل في توفير التمويل للأفراد (الإسكان، السيارات، القروض الشخصية) والشركات حيث بلغ عدد هذه الشركات المرخصة 6 شركات في نهاية عام 2019. في الربع الأخير من عام 2018، بلغ إجمالي القروض المقدمة من شركات التمويل 1,278 مليون دولار. بارتفاع بنسبة 10.3 في المائة مقارنة بالربع الأخير من عام 2017. وعلى مدى السنوات الست الماضية، شهد إجمالي الإقراض المقدم ارتفاعا تدريجيا من 907.2 مليون دولار في عام 2013 إلى 1,277.7 مليون دولار في عام 2018.

مليون دينار بحريني		المصارف	شركات التمويل	المجموع
2017	الفصل 4	8,699.1	435.5	9,134.6
2018	الفصل 1	8,986.8	455.5	9,442.3
	الفصل 2	9,202.3	463.5	9,665.8
	الفصل 3	9,267.8	474.1	9,741.9
	الفصل 4	9,519.9	480.4	10,000.3

- المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وفي **الجمهورية التونسية** بلغ اجمالي الموجودات لقطاع شركات الايجار المالي والبنوك غير المقيمة وشركات الفكتورينغ حوالي 10,874 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 11,009 مليون دولار في نهاية عام 2018، علماً أن حجم موجودات القطاع المالي غير المصرفي بلغت في نهاية عام 2019 ما نسبته 22.3 في المائة من إجمالي حجم موجودات القطاع المالي.

وفي **المملكة العربية السعودية**، بلغت نسبة أصول قطاع شركات التمويل من إجمالي أصول القطاع المالي 1.4 في المائة في نهاية 2019 مقابل 1.6 في المائة في نهاية عام 2018. كما بلغت نسبة أصول هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.4 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 1.5 في المائة في نهاية عام 2017. أما رؤوس أموال هذه الشركات فقد استقرت عام 2019 في مستوى 3.8 مليار دولار وهو نفس المستوى لعامي 2018 و2017.

وبلغت القروض الممنوحة من قبل هذا القطاع في نهاية عام 2019 حوالي 13.4 مليار دولار مقابل 12.7 مليار دولار في نهاية عام 2018 مسجلة ارتفاعاً بنسبة 5.4 في المائة مقارنة بعام 2018. ويتركّز نشاط هذا القطاع حول القروض الممنوحة للأفراد والتي بلغت نسبتها 76 في المائة من إجمالي القروض في نهاية عام 2019.

أما إحدى المخاطر الرئيسية التي تواجه قطاع التمويل هي محدودية مصادر التمويل وطبيعة أصولها طويلة الأجل، ويعد الهيكل الرأسمالي لشركات التمويل تقليدياً ومقتصراً بشكل رئيسي على كل من الدين، ورأس المال المدفوع، وبيع الذمم المدينة، والاحتياطيات، والمخصصات. كما يؤدي تركز مصادر دين شركات التمويل إلى جعل هذه الشركات عرضة لخطر ارتفاع أسعار الفائدة الناشئ عن تغير الفائدة بين المصارف، الأمر الذي قد ينتج عنه في نهاية المطاف ارتفاع أسعار التمويل على الأسر والشركات التي تعتمد على شركات التمويل كمصدر للائتمان.

أما عن مؤشرات أداء هذا القطاع في السعودية، فقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمرة الأولى منذ عام 2015، وقد تركزت في قطاعي الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت النسبة 10.58 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 10.61 في المائة في نهاية عام 2018، ويُعزى السبب الرئيس للإنخفاض إلى عمليات الشطب والإسترداد للقروض المتعثرة بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي القروض. أما فيما يخص ربحية هذا القطاع فقد حقق معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين إرتفاعاً في نهاية عام 2019 مقارنةً مع العامين السابقين إذ بلغ المعدل 3.44 في المائة و7.44 في المائة على التوالي.

أما **في سلطنة عُمان** فقد تطور حجم الموجودات لدى كل من شركات التمويل وشركات التأجير التمويلي بنسبة 4.4 في المائة ليبلغ 2,900 مليون دولار سنة 2018، لكن نسبة أصول هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 3.93 في سنة 2017 في المائة الى 3.66 في المائة وقد بلغ حجم محفظة القروض لدى كل من شركات التمويل وشركات التأجير التمويلي 2,898 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018 مسجلةً نمواً بنسبة 2.6 في المائة مقارنة بالسنة المنقضية. اما بخصوص جودة المحفظة فقد بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الإئتمان 12 في المائة في نهاية 2018 مقابل 8.6 في المائة في العام السابق. وتُعد نسبة الديون المتعثرة مرتفعة إذا ما قورنت بالقطاع المصرفي باعتبار ان التمويل الممنوح من شركات التمويل والتأجير التمويلي موجه أساسا نحو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أن قطاع شركات التمويل والتأجير التمويلي بحاجة إلى تعزيز قدرته على تحليل الإئتمان وإدارة المخاطر وبما يخفض من مخاطر الإئتمان. أما فيما يخص مؤشرات أداء هذا القطاع فقد بلغ كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين 2.0 في المائة و7.6 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 4.1 في المائة و15.9 في المائة على التوالي للعام السابق. ويُعزى تراجع أرباح هذا القطاع بشكل رئيسي إلى إرتفاع تكلفة الإقراض وارتفاع المصاريف التشغيلية.

وفي **دولة فلسطين**، بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل الهيئة 9 شركات في نهاية عام 2019، علماً أن عددها بلغ 13 شركة في نهاية عام 2018. وقد بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى هيئة سوق المال الفلسطينية، ما يقارب 90.9 مليون دولار أمريكي، بواقع 1,998 عقداً، كما في نهاية عام 2019، مقابل

92.1 مليون دولار، بواقع 1,645 عقداً كما في نهاية عام 2018، أي أن إجمالي قيمة العقود إنخفضت بنسبة 1.3 في المائة مقارنة مع نهاية العام 2018، بينما كان هناك زيادة بنسبة 21.5 في المائة في عدد العقود المسجلة لدى الهيئة. وما زالت المركبات تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي، حيث شكلت ما نسبته 83 في المائة من إجمالي قيمة العقود في نهاية عام 2019، مقارنة مع ما نسبته 78 في المائة في العام 2018. أما الشاحنات والمركبات الثقيلة، فشكلت ما نسبته 9 في المائة في نهاية عام 2019 مقارنة بنسبة 12 في المائة من العام السابق. من جانب آخر، إستحوذ قطاع الأفراد على ما نسبته 57.7 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسجلة كما في نهاية عام 2019، في حين أن قطاع الشركات إستحوذ على 42.3 في المائة لنفس الفترة. علماً أن قطاع الشركات كانت حصته أكبر في نهاية عام 2018، إذ بلغت 55.3 في المائة من قيمة العقود المسجلة مقابل 44.7 في المائة لقطاع الأفراد لنفس الفترة.

من جهة أخرى، وفيما يخص قطاع تمويل الرهن العقاري في فلسطين، فلا زال السوق الأولي لتمويل الرهن العقاري يواجه تحديات، تتمثل بعدم وجود شركات تمويل رهن عقاري متخصصة، حيث يقتصر التعامل في السوق الأولي على البنوك فقط، وتعتمد بعض البنوك على مصادرها الذاتية للتمويل في عمليات الإقراض العقاري، في حين تلجأ البنوك الأخرى إلى إعادة تمويل قروضها من خلال السوق الثانوي لتمويل الرهن العقاري، حيث يعمل في هذا السوق شركتان هما "شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري "(PMHC) التي أُسست كشركة مساهمة عامة عام 1999، والشركة التابعة لها "شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية".

أما السوق الثانوي فمصادر تمويله محدودة، وذلك بسبب عدم إقبال شركات إعادة التمويل على إصدار سندات القرض أو السندات المدعومة بموجودات عقارية، علماً بأن السندات المدعومة بموجودات عقارية تحتاج إلى قانون خاص بها لإصدارها.

وفي **دولة الكويت** يقوم بنك الكويت المركزي بالرقابة على شركات الاستثمار التقليدية والإسلامية فيما يخص نشاط التمويل فقط، وقد استمرت شركات الاستثمار التقليدية -البالغ عددها 27 شركة- بتقديم خدماتها المالية. وقد بلغ حجم موجودات هذه الشركات في نهاية عام 2019 حوالي 8,934 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 9,890 مليون دولار و10,739 مليون دولار في نهاية عامي 2018 و2017 على التوالي، ويُعزى هذا التراجع الطفيف في حجم الموجودات إلى إنخفاض عدد شركات الإستثمار التقليدية من 29 شركة في نهاية عام 2018 إلى 27 شركة في نهاية عام 2019. من جانب آخر، قد بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من هذه الشركات حوالي 1,030 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل حوالي 1,106 مليون دولار و1,147 مليون دولار في نهاية عامي 2018 و2017 على التوالي، في حين بلغ حجم استثمارات هذه الشركات حوالي 3,199 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل حوالي 3,294 مليون دولار و3,269 مليون دولار في نهاية عامي 2018 و2017 على التوالي. أما شركات الاستثمار الإسلامية والبالغ عددها 35 شركة فقد بلغ حجم موجوداتها 11,721 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 12,067 مليون دولار وحوالي 14,050 مليون دولار في نهاية عامي 2018 و2017. علماً بأن عدد شركات الاستثمار الإسلامية انخفض من 39 شركة و37 شركة في عامي 2017 و2018 على التوالي، إلى 35 شركة في

نهاية عام 2019، في حين بلغ حجم التمويل المقدم منها حوالي 1,074 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل حوالي 1,021 مليون دولار و1,067 مليون دولار في نهاية عامي 2018 و2017 على التوالي، أما حجم الاستثمارات المالية فقد بلغ حوالي 2,732 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل حوالي 2,838 مليون دولار و2,968 مليون دولار في نهاية عامي 2018 و2017 على التوالي.

وفي **الجمهورية اللبنانية**، بلغ حجم موجودات قطاع التمويل والاقراض بما في ذلك شركات التمويل التأجيري 1,134 مليون دولار عام 2019 مقابل 1,370 مليون دولار في عام 2018، علماً أن حجم الموجودات بلغ 1,421 مليون دولار و1,316 مليون دولار في نهاية عامي 2017 و2016 على التوالي، علماً أن حجم موجودات قطاع التمويل والإقراض ما نسبته 0.6 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المالي في لبنان. هذا وقد بلغت نسبة مديونية القطاع المالي غير المصرفي (شركات تمويل ومؤسسات تمنويل أصغر) تجاه القطاع المصرفي 1 في المائة من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

وفي دولة ليبيا توجد شركة واحدة في الوقت الحالي تزاول نشاط التأجير التمويلي، وهي بصدد تصحيح أوضاعها بشأن خضوعها لرقابة مصرف ليبيا المركزي وليس لوزارة الاقتصاد كما كان في السابق، كذلك تقدمت بعض المصارف بطلبات لمصرف ليبيا المركزي للموافقة على تأسيس شركات تأجير تمويلي ولازالت هذه الطلبات قيد الدراسة.

في **جمهورية مصر العربية**، بلغ إجمالي عدد الشركات التي تزاول نشاط التأجير التمويلي 227 شركة في نهاية عام 2019، كما بلغ إجمالي التمويلات الممنوحة من هذه الشركات حوالي 3.5 مليار دولار في نهاية عام 2019، مقارنة في 2.3 مليار دولار في نهاية عام 2018، بمعدل نمو نسبته 52.2 في المائة، حيث وجهت منها نسبة 73 في المائة لتمويل اقتناء الأراضي والعقارات اللازمة للمشروعات الإنتاجية، والنسبة المتبقية وجهت لتمويل الآلات ومعدات وخطوط الإنتاج. وتشير النتائج إلى تضاعف قيمة تلك العقود ما يقرب من ثلاثة أضعاف قيمتها (بالعملة المحلية) في عام 2015، وهو ما يعكس حجم التطور في هذا النشاط واعتماد الشركات عليه كأحد آليات تمويل شراء الأصول.

من جانب آخر، يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً، فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة للضعفين بالعملة المحلية خلال الخمسة أعوام الماضية، كما ارتفعت قيمة الاوراق المخصمة مقومة بالدولار من 577 مليون دولار فى نهاية عام 2015 إلى 663 مليون دولار فى نهاية عام 2019.

فيما يخص قطاع الاستثمار العقاري، فتنبع أهميته في مصر من تأثيره وإرتباطه بالعديد من الخدمات والأدوات المالية، مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق إضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري. ووصل عدد الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري في السوق المصري 15 شركة بنهاية عام 2019 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).

في هذا الإطار، بلغ حجم نشاط التمويل العقارى التراكمى منذ بداية النشاط 831.8 مليون دولار في نهاية عام

2019، بمعدل نمو 39 في المائة مقارنة بعام 2018، حيث بلغ 598.7 مليون دولار. كما بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح خلال عام 2019 ما يزيد عن 162 مليون دولار، بمعدل نمو بلغ32.1 في المائة مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ 123.1 مليون دولار.

وفي **المملكة المغربية**، تضم شركات التمويل 12 شركة متخصصة في قروض الاستهلاك و7 شركات تقوم بتوزيع قروض الايجار. وتنشط باقي الشركات في مجالات القروض العقارية والكفالة وتحصيل وشراء الديون. وتمثل شركات قروض الاستهلاك حوالي 48 في المائة من مجموع أصول شركات التمويل مقابل 42 في المائة لشركات قروض الإيجار والباقي تتقاسمه الشركات الاخرى.

في نهاية عام 2019، ارتفع مجموع أصول شركات التمويل بنسبة 4.6 في المائة إلى ما يقارب 13 مليار دولار، مقارنة بنسبة 5 في المائة في العام السابق. ويظهر هيكل الموارد عام 2019 انخفاضاً في مديونية هذه الشركات تجاه المصارف إلى 48 في المائة، لصالح سندات الدين المصدرة والتي ارتفعت إلى 22 في المائة. أما على صعيد المردودية، فقد ارتفع العائد الصافي البنكي لشركات التمويل بنسبة 1.1 في المائة مقابل 5.4 في المائة في عام 2018، كما ناهز متوسط العائد على الأصول لهذه الشركات نسبة 1.3 في المائة، ومتوسط العائد على الأموال الذاتية نسبة 14 في المائة.

قطاع شركات الصرافة[12]

يُعتبر قطاع شركات الصرافة قطاعاً هاماً في الدول العربية، حيث يلعب القطاع دورا فاعلا في الاقتصاد من خلال تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية لمجموعة متنوعة من المعاملات الاقتصادية غير المنظورة مثل السفر إلى الخارج لأغراض السياحة أو التعليم أو الصحة. ولكن أهم دور تؤديه هذه الشركات هو تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، ونظراً لمحدودية البيانات الرسمية المنشورة لهذا القطاع، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع في بعض الدول العربية.

في **المملكة الأردنية الهاشمية** بلغ عدد شركات الصرافة 138 شركة مقابل 140 شركة في عام 2017، وقد بلغ حجم قطاع شركات الصرافة حوالي 220 مليون دولار كما في نهاية عام 2018 مقابل 210 مليون دولار في نهاية عام 2017 أي بنسبة إرتفاع بلغت 4.7 في المائة ، أما إجمالي رؤوس الأموال لهذه الشركات فقد بلغ 135.7 مليون دولار في عام 2018 مقابل 129.8 مليون دولار في نهاية عام 2017، وفيما يخص حجم مشتريات ومبيعات هذا القطاع فقد بلغ خلال عام 2018 حوالي 11.6 مليار دولار ، اما عن مستوى أداء هذه الشركات، فقد بلغ كل من معدل العائد على رأس المال ومعدل العائد على الموجودات خلال عام 2018 حوالي 3.1 في المائة و1.8 في المائة على التوالي مقابل 4.0 في المائة و2.2 في المائة خلال عام 2017.

[12] مصدر البيانات: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وفي دولة **الإمارات العربية المتحدة**، تعد الإمارات مركزاً عالمياً لتحويل العملات ونقل الأموال من الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، بفضل العمالة الوافدة، ونمو الأعمال والسياحة. وتبلغ قيمة تحويلات العاملين الصادرة باتجاه بلدانهم سنوياً حول 165 مليار درهم (حوالي 45 مليار دولار)، تستحوذ شركات الصرافة على 79.4 في المائة منها، فيما تنفذ البنوك البقية. وقد بلغ عدد شركات الصرافة 104 شركات في نهاية عام 2019، مقابل 123 شركة في نهاية عام 2018. تمثل التحويلات الشخصية الموجهة للخارج، تحويلات المغتربين وكذلك تحويلات المواطنين الشخصية. وخلال عام 2019، تراجعت التحويلات بما قيمته 4 مليارات درهم مقارنة الفترة نفسها من عام 2018، وهو ما يُعزى بشكل رئيس، إلى انخفاض التحويلات الشخصية الموجهة للخارج، التي جرى تسويتها من خلال النظام المصرفي بنسبة 15.7 في المائة أو 6.3 مليار درهم. وفي الوقت نفسه، سجلت التحويلات الشخصية الموجهة للخارج، والتي جرت تسويتها من خلال مكاتب الصرافة زيادة بنسبة 1.7 في المائة أو 2.2 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من عام 2018.

وفي مملكة البحرين تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية في البحرين مؤسسات الصرافة المتخصصة في التحويلات المالية السريعة والموثوقة وصرف العملات، والتي تقدر خدماتها للأفراد والشركات والمؤسسات في مجال استبدال العملات والتحويلات المالية. واعتباراً من ديسمبر 2018، كان هناك 19 مؤسسات مرخصة للصرافة، وكلهم مدرجون محلياً. ويشهد سوق الصرافة والتحويلات المالية في البحرين نمواً خلال السنوات القليلة الماضية، مما يشجع شركات الصرافة على التوسع، وقد بلغ حجم موجودات قطاع شركات الصرافة في نهاية عام 2019 حوالي 271 مليون دولار، مقابل 291 مليون دولار في نهاية عام 2018.

وفي الجمهورية التونسية صدر منشور البنك المركزي عدد 7 لسنة 2018 المتعلقة بممارسة نشاط الصرف اليدوي من قبل الأشخاص الطبيعيين من خلال فتح مكاتب الصرافة. وقد حصل 54 مكتب صرافة على موافقة البنك المركزي لمزاولة أعمال الصرافة في عام 2019، ومن المنتظر أن يدخل عدد أكبر من المكاتب في نشاط الصرف اليدوي.

وفي جمهورية العراق تلعب شركات الصرافة دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي من خلال دورها في التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية للأفراد والشركات وكذلك دورها في تطوير نظام المدفوعات بواسطة تحويل الأموال بين المحافظات العراقية المختلفة بسرعة وأمان وبكلف منخفضة نسبياً. وتخضع شركات الصرافة لتعليمات ومراقبة البنك المركزي العراقي للحفاظ على سلامتها وتنظيم عملها. وقد زاد عدد شركات الصرافة في العراق من (1,715) شركة عام 2017 إلى (1,911) في عام 2018، ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق فقد توسع نشاط هذه الشركات والذي انعكس في زيادة حجم موجوداتها من 489 مليون دولار عام 2017 إلى 807 مليون دولار عام 2018 بمعدل زيادة بلغ 65 في المائة.

وفي **سلطنة عُمان** واصلت شركات الصرافة دورها الهام في إنجاز الأعمال المتعلقة بالحوالات المالية وتبديل العملة، وقد بلغ حجم موجودات هذا القطاع 212.8 مليون دولار في عام 2018 مقابل 227.5 مليون دولار في عام 2017 وقد شكلت نسبة الحوالات الصادرة والواردة الى الناتج المحلي الإجمالي 12.95 في المائة في نهاية

عام 2018 مقابل 14.32 في المائة في نهاية عام 2017. وقد يُؤدي ارتفاع حجم عمليات شركات الصرافة إلى إرتفاع المخاطر التشغيلية لكن ومع ذلك فإنها لا تُشكل مخاطر نظامية على النظام المالي في عُمان إذا ما تم النظر إلى حجم هذه المؤسسات الفردية وطبيعة عملها.

أمّا بالنسبة لربحية هذه الشركات فقد بلغ كل من معدل العائد على الموجودات رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية خلال عام 2018 حوالي 6.2 في المائة و8.1 في المائة على التوالي مقابل 6.5 في المائة و9.5 في المائة خلال عام 2017.

وفي **دولة فلسطين** يعتبر قطاع الصرافة ركناً أساسياً من عناصر الاستقرار المالي في فلسطين كون شركات الصرافة تلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات الجمهور من العملات المختلفة، فضلاً عن تقديم الخدمات الأخرى "تحويل الأموال، شراء الشيكات"، كما تلعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول الخدمات المالية لكافة المناطق في فلسطين.

ومع نهاية عام 2019 بلغ عدد الصرافين العاملين في فلسطين 250 شركة/ محل موزعة على كافة المحافظات، برأس مال يقارب 69.9 مليون دولار أمريكي، وإجمالي موجودات 83.1 مليون دولار أمريكي، محققة أرباح خلال العام 2019 بحوالي 3.6 مليون دولار أمريكي، وقد بلغ حجم السيولة في صناديق الصرافين في نهاية العام 2019 ما يعادل 43.7 مليون دولار أمريكي.

كما بلغ حجم عمليات بيع العملات المنفذة من الصرافين مع الجمهور خلال العام 2019 ما قيمته 2,721 مليون دولار أمريكي، أما فيما يتعلق بالحوالات المالية فقد بلغ حجم الحوالات المالية الصادرة من خلال الصرافين 182 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ حجم الحوالات المالية الواردة من خلالهم 358.5 مليون دولار أمريكي.

كما بلغ حجم عمليات بيع العملات المنفذة من الصرافين مع الجمهور خلال العام 2018 ما قيمته 2,620 مليون دولار أمريكي، أما فيما يتعلق بالحوالات المالية فقد بلغ حجم الحوالات المالية الصادرة من خلال الصرافين 161 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ حجم الحوالات المالية الواردة من خلالهم 351 مليون دولار أمريكي.

وفي **دولة الكويت** بلغ عدد شركات الصرافة 40 شركة في نهاية عام 2019 مقابل 41 شركة صرافة في نهاية عام 2018، وقد بلغ حجم أصوله نحو 753 مليون دولار، مقابل حوالي 663 مليون دولار في نهاية عام 2018 أي بمعدل نمو بلغ نحو 13.4 في المائة، وقد شكلت نسبة حجم الأصول إلى حجم أصول القطاع المالي في الكويت حوالي 0.3 في المائة في نهاية عام 2019، أما نسبة حجم الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 0.6 في المائة في نهاية عام 2019. وبالرغم من تراجع أرباح شركات الصرافة في عام 2019 بنسبة 2.3 في المائة، إلا أنها حافظت على أدائها الجيد، فقد حققت صافي أرباح هذه الشركات حوالي 59.3 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقابل حوالي 60.6 + مليون دولار في نهاية عام 2018، وقد ارتفع صافي أرباح الشركات بشكل أساسي بسبب ارتفاع إيرادات بيع العملات، الأمر الذي قد يُشير إلى كفاءة هذه الشركات بتحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية.

و في دولة ليبيا تقدمت 385 شركة صرافة و89 مكتب صرافة للحصول على إذن مزاولة لهذا النشاط من مصرف ليبيا المركزي، وفي هذا الشأن صدر قرار مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي رقم (27) لسنة 2013 بشأن الموافقة المبدئية على طلبات تأسيس بعض شركات ومكاتب الصرافة، والضوابط والشروط المنظمة لذلك، ونظراً للظروف الإستثنائية الراهنة، وترسيخاً للخطوات التي يتخذها مصرف ليبيا المركزي في سبيل ترسيخ الاستقرار الاقتصادي، أصدر مصرف ليبيا المركزي منشوراً بتاريخ 25 سبتمبر 2016 يقضي بتأجيل منح شركات ومكاتب الصرافة الموافقة النهائية لمزاولة اعمال الصرافة الى حين اشعار آخر.

أمّا بالنسبة للموجودات فقد تراجع إجمالي الأصول الى 291 مليون دولار في عام 2018 مقابل 317.6 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2017. ويعود الانخفاض في الموجودات إلى انخفاض المكونات المختلفة للموجودات المحلية. أما في جانب المطلوبات فقد سجلت انخفاضا فقد شهدت "القروض من المصارف " انخفاضًا بنسبة 15في المائة، بينما شهدت "مستحق الى الغير" انخفاضًا بنسبة 71 في المائة.

وفي **جمهورية مصر العربية** انخفض عدد شركات الصرافة العاملة فى القطاع المالى من عدد (82) شركة فى نهاية عام 2017 إلى (72) شركة فى نهاية عام 2018، وقد بلغ إجمالى أصولها نحو 46.9 مليون دولار وفقا لمراكزها المالية المنتهية فى ديسمبر 2018 بمعدل نمو 21.1% مقارنة بالعام السابق، كما بلغ إجمالى حقوق الملكية نحو 49.4 مليون دولار فى نهاية عام 2018 بمعدل نمو بلغ نحو 5.9% مقارنة بالعام السابق. وعلى جانب الربحية، فقد انخفض عدد الشركات التي حققت أرباحاً من (62) شركة في عام 2017 إلى (56) شركة في عام 2018، وقد انخفض صافي أرباح القطاع من 6.5 مليون دولار فى عام 2017 إلى 5.6 مليون دولار فى عام 2018، وانعكس ذلك على مؤشرات الربحية الخاصة بالقطاع، حيث انخفض كل من العائد على الأصول (ROA) من 15.9 في المائة فى عام 2017 إلى 11.9 في المائة فى عام 2018، والعائد على حقوق الملكية (ROE) من 14.3 في المائة إلى 11.3 في المائة في ذات الفترة.

إنطلاقاً مما تقدم، يُمكن الإستنتاج بأن القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، وإن كان حجمه النسبي قليل بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى، وبالمقارنة مع حجم القطاع المصرفي العربي، إلا أنه قطاع متين ومستقر ولا يستدعي القلق بالرغم من الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية.

مع ذلك، وكدرس مُستفاد من الأزمة المالية العالمية، تبرز الحاجة إلى تنظيم كافة مؤسسات هذا القطاع وخصوصاً شركات التمويل بكافة أنواعها. فغياب البيانات اللازمة حول القطاع ومتابعة ورقابة مؤسسات القطاع، قد يترتب عنها نشوء فقاعات أصول ومخاطر نظامية تؤثر سلباً على الإستقرار المالي. وعليه، تدعى السلطات الرقابية إلى دراسة واقع هذا القطاع وتعريف نشاطه وتحدياته بشكل دقيق مع التركيز على توفير بيانات دقيقة تمكن من متابعة القطاع، وذلك للوقوف على حجمه ومخاطره. كما يتطلب الأمر تنسيق أكبر بين مختلف السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي.

الفصل الخامس: مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية في الدول العربية

يُعنى "الاستقرار المالي" أساساً بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة. لذا فإن أي نظام مالي، مكون من مؤسسات وأسواق وبنية أساسية، يعتبر مستقراً إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفعالية، وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات. ونظراً للكلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يتم تكبدها نتيجة الأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يبقى في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية في مختلف بلدان العالم.

إن الأزمات المالية في الماضي كانت اغلبها مسبوقة بمشاهدات نمو حادة وغير معتادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والتراجع لاحقاً عند ظهور صعوبات مالية لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما كان يزيد من عمق الأزمات وتعقيد سبل معالجتها. ولما كانت متابعة البنوك المركزية لسياسات المصارف الائتمانية عنصراً أساسياً في الرقابة الاحترازية على هذه المصارف، كان يعتبر النمو السريع للائتمان لمثل هذه القطاعات مؤشراً هاماً على إمكانية تراكم علامات الضعف في الجهاز المالي، وفرصة لنمو المخاطر النظامية، خصوصاً إذا ما صاحب ذلك نمو اقتصادي هش وضعيف.

يُعتبر قطاع الشركات غير المالية ذو أهمية، باعتباره يملأ حصة جيدة من محافظ الائتمان إلى جانب قطاعات أخرى لدى القطاع المصرفي، فالنمو السريع للائتمان الممنوح لقطاع الشركات غير المالية – إلى جانب قطاعات أخرى - غالباً ما يمهد لبروز مخاطر على المستوى الكلي، وخاصة حين ترتفع مديونية الشركات من خلال الاقتراض، يلازمه ضعف تقدير حجم الإيرادات المتوقعة في المستقبل، دون أن يكون لها قدرة كافية على السداد. بالتالي، فإن إدارة جودة محافظ الائتمان لدى المصارف والمؤسسات المالية يعتبر نوعاً من السياسة الحصيفة الشاملة، ضمن نطاق يشمل السلامة المالية وربحية الشركات المقترضة، كما أن تحليل ومتابعة تطورات وحجم مديونية قطاع الشركات هو أمر هام جداً لعدة أسباب، إذ يساعد في تقدير استجابة هذا القطاع للتغير في سعر الفائدة وللأحداث الاقتصادية المختلفة، وليتجنب القطاع المصرفي مخاطر التعرض لازمات مالية ناجمة عن إقراض هذا القطاع، ولتقليل تأثيرها (إن كان سلبياً) في الاقتصاد. لذا تحرص البنوك المركزية والجهات الرقابية على مراقبة حجم الائتمان الكلي، ويمكن أن تفرض قيوداً على النمو الائتماني لقطاعات معينة بتشديد معايير الإقراض، أو بوضع سقوف على إقراض قطاعات اقتصادية معينة.

من خلال دراسة واقع البيانات المتوفرة لعام 2019، فقد ارتفع حجم الائتمان الممنوح للشركات غير المالية كنسبة من إجمالي محفظة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي في عدد من البلدان العربية مثل: الأردن، والكويت، والمغرب، وتونس، وعُمان، وقطر، وانخفض لدى الإمارات، والبحرين، ولبنان، وفلسطين. وكمقارنة لحجم الائتمان الممنوح للشركات غير المالية عبر البلدان العربية – التي توفرت عنها بيانات 2019 – كانت أعلاها في تونس بنسبة 69.7 في المائة، وأقلها في فلسطين بنسبة 35.8 في المائة، أما بالنسبة لحجم الديون غير العاملة من إجمالي الائتمان الممنوح لهذه الشركات، فقد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً لمعظم البلدان العربية مثل: الإمارات، والبحرين، وتونس،

واستقر لدى كل من قطر والمغرب. وبشكل عام، فإن هناك إقبال من البنوك في البلدان العربية على منح التسهيلات الائتمانية للشركات غير المالية. وهو أمر جيد لما لهذه الشركات من مساهمات كبيرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي في البلدان العربية، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر إقراض هذا القطاع.

شكل (5-1): نسبة حجم الائتمان الممنوح للشركات غير المالية إلى حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي لعدد من البلدان العربية خلال الفترة (2018-2019)

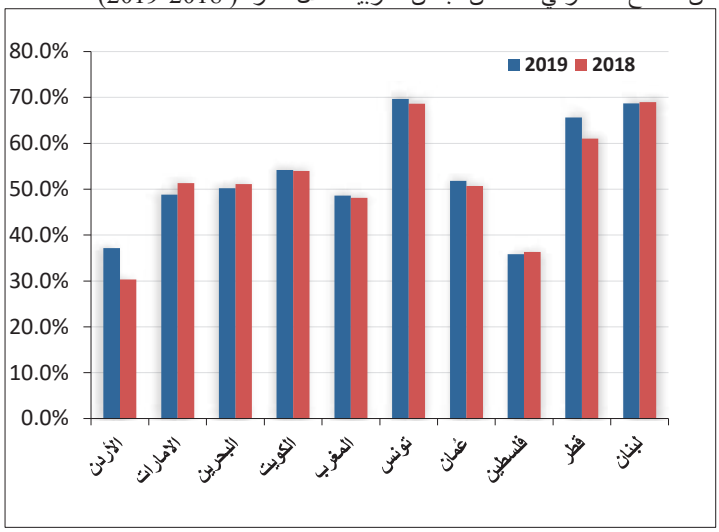

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

التجارب العربية في مجال تحليل ومتابعة مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية[13]

المملكة الأردنية الهاشمية[14]

يتكون قطاع الشركات في الأردن من الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية. ويتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من شركات الخدمات المالية المتنوعة، أما قطاع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان، فيتكون من الشركات التي تعمل في قطاعات الصناعة والخدمات والعقارات، وتتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين الإشراف عليها.

موجودات ومطلوبات قطاع الشركات غير المالية

بلغ حجم موجودات قطاع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان حوالي 16,263 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقارنة مع 15,535 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بنسبة ارتفاع بلغت 4.7 في المائة، مشكلاً بذلك ما نسبته 83.9 في المائة من إجمالي موجودات الشركات. وقد جاء هذا الارتفاع بشكل رئيس بسبب ارتفاع

[13] تم عرض تحليل وضع قطاع الشركات غير المالية للبلدان (الإمارات، والبحرين، وتونس، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب) في إطار ما توفر من بيانات لعام 2019.

[14] بالنسبة للأردن، فقد توفرت البيانات لعام 2018 و2017 لقطاع الشركات غير المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان فقط.

حجم موجودات قطاع الشركات الصناعية بنسبة 5.8 في المائة إلى حوالي 5,622.5 مليون دولار، وارتفاع موجودات قطاع الشركات الخدمية بنسبة 3.7 في المائة إلى 9,029.3 مليون دولار، وموجودات قطاع الشركات العقارية بنسبة 6.6 في المائة إلى حوالي 1,611.7 مليون دولار.

في هذا السياق، قد بلغت نسب موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 38.4 في المائة في نهاية عام 2018، مقابل 38.7 في المائة في نهاية عام 2017.

أما بالنسبة لحجم مطلوبات الشركات غير المالية، فقد بلغ حوالي 8,845.3 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 8,116.2 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بنسبة ارتفاع بلغت 9 في المائة. يعود سبب هذا الإرتفاع بشكل رئيس إلى ارتفاع حجم مطلوبات الشركات الصناعية بنسبة 18.8 في المائة، ليصل إلى 2,224 مليون دولار والشركات العقارية بنسبة 15.8 في المائة ليصل إلى 541.9 مليون دولار والشركات الخدمية بنسبة 5.3 في المائة ليصل إلى 6,079.5 مليون دولار.

ربحية قطاع الشركات غير المالية

ارتفع صافي أرباح الشركات غير المالية في نهاية عام 2018 بنسبة 47.8 في المائة، ليصل إلى حوالي 454.1 مليون دولار مقابل 307.2 مليون دولار في عام 2017، رغم انخفاض صافي أرباح الشركات العقارية بنسبة 16.6 في المائة والشركات الخدمية 3.8 في المائة. لكن ارتفع معدل أرباح شركات الصناعة بشكل كبير بما نسبته 181.8 في المائة، وذلك نتيجة لارتفاع أرباح عدد من الشركات التي تعمل في مجال الصناعات الاستخراجية.

أما فيما يخص معدل العائد على الموجودات، فقد بلغ لقطاع الشركات الصناعية والخدمات والعقارية في نهاية عام 2018 ما نسبته 4.3 في المائة، و2.3 المائة، و0.4 في المائة على التوالي. كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين ما نسبته 7.09 في المائة، و7.05 في المائة، و0.79 في المائة للقطاعات الثلاث على التوالي.

مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية

بلغ حجم الائتمان الممنوح من البنوك لجميع الشركات غير المالية حوالي 13,898.3 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل حوالي 10,984.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، بارتفاع نسبته 26.5 في المائة، هذا وقد شكل حجم الائتمان الممنوح من البنوك للشركات غير المالية ما نسبته 37.2 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من البنوك في نهاية عام 2019، أما بخصوص حجم الائتمان الممنوح من البنوك للشركات غير المالية المدرجة في البورصة فقد بلغ 3,768.6 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 3,245.9 مليون دولار في عام 2017، أي بنسبة ارتفاع بلغت 16.1 في المائة. أما فيما يخص نسبة مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف في عام 2018 إلى حوالي 8.8 في المائة، مقابل 8 في المائة في نهاية عام 2017.

من جانب آخر، بلغت نسبة تغطية الفوائد البنكية للشركات المقترضة في نهاية عام 2018 ما نسبته 293 في المائة، وهي نسبة مرتفعة وآمنة، وتشير إلى قدرة الشركات المقترضة على سداد مديونيتهم، وتغطية مصروف الفائدة للقروض الممنوحة لهم باستخدام إيرادات الفترة الحالية. بالتالي، بالرغم من التحديات والظروف الاقتصادية الصعبة المحيطة في المنطقة وتأثيرها على الأردن، إلا أن قطاع الشركات غير المالية قد حافظ على استقرار وضعه المالي.

من ناحية أخرى، تُعتبر مراقبة أعمال قطاع الشركات والإشراف عليها مسؤولية وزارة الصناعة والتجارة والتموين. أما البنك المركزي الأردني، فهو الجهة المسؤولة عن متابعة مخاطر إقراض قطاع الشركات ومتابعة حجم مديونيته لدى القطاع المصرفي كجزء من السياسة الاحترازية الحصيفة والشاملة التي يتبعها، حيث يقوم البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة للشركات غير المالية المساهمة العامة المقترضة من المصارف، وتقييم قدرتها على تحمل الصدمات والوفاء بدينها، من خلال افتراض عدد من الصدمات التي تتمثل بارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض ربحية هذه الشركات وقياس أثرها على نسبة تغطية الفوائد، وبالتالي تقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتها تجاه البنوك بناء على قيمة نسبة تغطية الفائدة الجديدة بافتراض حدوث الصدمة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفع حجم الائتمان الممنوح للشركات غير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2019 بنسبة 1.04 في المائة عما كان عليه في عام 2018، ليبلغ 233.81 مليار دولار، مشكلاً بذلك نحو 48.8 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي. وقد تراجعت نسبة حجم الائتمان الممنوح للشركات غير المالية من قبل المصارف من 51.3 في المائة في عام 2018، إلى 48.8 في المائة في عام 2019، في حين تحسن معدل نمو هذا الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي ليسجل نسبة 55.5 في المائة في نهاية عام 2019.

موجودات ومطلوبات الشركات غير المالية

بلغ حجم موجودات قطاع الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالي الإماراتي حوالي 572,248 مليون دولار في عام 2019، مقارنة مع 634,823 مليون دولار في عام 2018، أي بنسبة انخفاض بلغت 9.8 في المائة، وبلغ حجم موجودات الشركات العقارية حوالي 220,240 مليون دولار. كما انخفض حجم مطلوبات الشركات غير المالية في نهاية عام 2019 إلى حوالي 317,369 مليون دولار، مقابل 355,056 مليون دولار في عام 2018، أي بنسبة انخفاض بلغت 10.6 في المائة.

ربحية قطاع الشركات غير المالية

ارتفع صافي أرباح الشركات غير المالية في نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 23,613 مليون دولار، مقابل 22,687 مليون دولار في نهاية عام 2018 وبنسبة نمو بلغت 4 في المائة. كما ارتفع معدل العائد على الموجودات ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 3.8 في المائة في نهاية عام 2019، كما بلغت هذه النسبة 3.2 في المائة للشركات العقارية.

أما معدل العائد على حقوق المساهمين فقد انخفض في عام 2019 ليبلغ 16.1 في المائة في عام 2019، مقارنة مع 19.4 في المائة في عام 2018.

مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية

فيما يتعلق بمخاطر هذا القطاع، فقد ارتفع مجموع الديون غير العاملة لقطاع الشركات غير المالية من 17,897 مليون دولار في عام 2018 إلى 22,919 مليون دولار في عام 2019، أي بنحو فارق 5,021 مليون دولار وبنسبة زيادة بلغت 28 في المائة. وقد بلغت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الائتمان الممنوح للشركات غير المالية 4.9 في المائة. وبالنظر إلى نسبة تغطية الفوائد البنكية للشركات المقترضة فقد بلغت 280 في المائة، وهذه النسبة آمنة طالما أنها تتجاوز 150 في المائة، وبالتالي يمكن القول بأن قطاع الشركات غير المالية في الإمارات يتمتع بملاءة مالية جيدة تمكنه من سداد مديونيته من البنوك، مع ضرورة احتواء مخاطر زيادة الديون المتعثرة لدى البنوك.

تعتبر مراقبة أعمال قطاع الشركات غير المالية والإشراف عليه مسؤولية وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع. كما يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمتابعة مخاطر مديونية هذا القطاع، وتحليل البيانات المالية للشركات المدرجة في السوق المالي، حيث يقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي للشركات المقترضة من القطاع المصرفي، لتقييم مدى قدرة هذه الشركات على تحمل الصدمات، وبالتالي تقييم قدرتها على الوفاء بدينها، من خلال سيناريوهات متعددة حسب القطاع والمؤشرات الاقتصادية العامة، ويتناول تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مديونية قطاع الشركات غير المالية.

شكل (5-2): نسب حجم ائتمان قطاع الشركات غير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2018-2019)

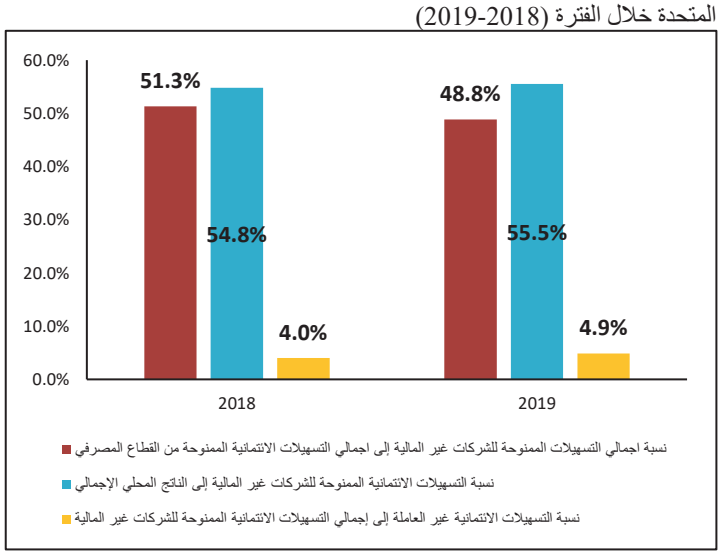

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص الضوابط الرقابية والقيود للحد من مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية، فهي كما يلي:

- وجود حدود على التركزات الائتمانية لشركة واحدة أو مجموعة شركات ذوي الصلة بنسبة 25 في المائة من رأس مال البنك.
- سقوف على الائتمان الممنوح للشركات التي تعمل في القطاع العقاري بنسبة 20 في المائة من ودائع البنك.

مملكة البحرين

شهد الائتمان الممنوح للشركات غير المالية في البحرين تراجعا خلال عام 2019، بمعدل 0.38 في المائة عما كان عليه في العام الماضي 2018، ليبلغ 12,947.5 مليون دولار، مشكلاً بذلك نحو 50.2 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي. وقد بلغت نسبة نمو الائتمان الممنوح لهذه الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 33.6 في المائة، وانخفضت نسبة الديون غير العاملة لقطاع الشركات غير المالية إلى إجمالي الائتمان الممنوح للشركات غير المالية إلى 5.9 في المائة، بعد أن كانت 6.6 في المائة في عام 2018، وهو مؤشر جيد يدل على تراجع مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية في دولة البحرين.

من جانب آخر، فيما يخص الضوابط الرقابية والقيود للحد من مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية، فهي على النحو التالي:

- وجود حدود على التركزات الائتمانية لشركة واحدة أو مجموعة شركات ذوي الصلة: بنسبة 15 في المائة من رأس مال البنك المستخدم لحساب نسبة كفاية راس المال.
- بالنسبة للسقوف على الائتمان الممنوح للشركات التي تعمل في قطاع معين: لا متطلبات مباشرة ولكن 25 في المائة من متطلبات التعرضات الكبرى للقطاعات الاقتصادية.
- سقوف على التسهيلات الائتمانية للشركات: بنسبة 15 في المائة من رأس مال البنك المستخدم لحساب نسبة كفاية راس المال.

علماً أنه لا سقوف على التسهيلات الممنوحة للشركات بالعملة الأجنبية.

الجمهورية التونسية

شهد الائتمان الممنوح للشركات غير المالية في تونس نمواً خلال عام 2019 بمعدل 13 في المائة عما كان عليه في العام الماضي 2018، ليبلغ 22,956 مليون دولار، مشكلاً بذلك نحو 70 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي، ويعكس هذا التطور تحسناً في سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار، أما نسبة نمو الائتمان الممنوح للشركات غير المالية بالدينار تونسي فكانت في حدود 5 في المائة. كما بلغت نسبة الائتمان الممنوح للشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي 56.4 في المائة في عام 2019.

في هذا الإطار، ارتفع مجموع الديون الغير العاملة لقطاع الشركات غير المالية من 3,591 مليون دولار في عام 2018 إلى 4,256.5 مليون دولار في عام 2019. حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الائتمان الممنوح للشركات غير المالية 16.2 في المائة في عام 2019، مقارنة مع 15.6 في المائة في عام 2018.

في إطار متابعة وتقييم مخاطر المؤسسات المصرفية والمخاطر القطاعية، يقوم البنك المركزي التونسي بمتابعة مخاطر مديونية قطاع الشركات من خلال إدارة متابعة مخاطر القرض، كما تمّ الانطلاق في إنجاز مشروع استراتيجي يهدف إلى إنشاء نظام تصنيف للشركات غير المالية لتقييم صلابتها المالية وتحديد المخاطر التي تواجهها من خلال احتساب احتمال التخلف عن السداد في أفق معين، كما يعد البنك المركزي تحليلاً شهريا لتطور القروض الممنوحة للشركات حسب النشاط الاقتصادي وكذلك لتطور تعثر القروض وخاصة القروض غير المستخلصة ومحل النزاع، ويتم عرض تقييم مفصل حول توزيع الائتمان وتطور مخاطره على هيئة الرقابة الاحترازية الكلية خلال الاجتماعات نصف السنوية للهيئة.

من جانب آخر، فيما يخص الضوابط الرقابية والقيود للحد من مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية في تونس، فهي على النحو التالي:

- سقوف على التسهيلات الائتمانية للشركات: يحدد منشور البنك المركزي التونسي عدد 47 لسنة 1987حصص التسهيلات الائتمانية للشركات، وفقاً لنوع الائتمان والاستحقاق (قصير الأجل ومتوسط وطويل الأجل).
- وجود حدود على التركزات الائتمانية لشركة واحدة أو مجموعة شركات ذوي الصلة: 25 في المائة من إجمالي حقوق المساهمين للبنك لشركة واحدة، و100 في المائة بالنسبة للشركات ذوي الصلة.
- وجود سقوف على الائتمان الممنوح للشركات التي تعمل في قطاع اقتصادي معين: يحدد منشور البنك المركزي التونسي عدد 47 لسنة 1987 حصص التسهيلات الائتمانية للشركات وفقاً لقطاع النشاط.
- سقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية للشركات: يحدد منشور البنك المركزي عدد 16 لسنة 1993 أسقف التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المقيمة بالعملة الأجنبية، من قبل غير المقيمين والتي تمّ الترفيع فيها مؤخرا حسب منشور البنك المركزي 13 لسنة 2020.

سلطنة عُمان

شهد الائتمان الممنوح للشركات غير المالية في سلطنة عُمان نمواً خلال عام 2019، بمعدل 2.4 في المائة عما كان عليه في العام الماضي 2018، ليبلغ 34,775 مليون دولار، مشكلاً بذلك نحو 51.8 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي.

دولة فلسطين

شهد الائتمان الممنوح للشركات غير المالية في فلسطين ارتفاعاً خلال عام 2019، بنسبة 5.8 في المائة عما كان عليه في العام الماضي 2018، ليبلغ 3,236.3 مليون دولار، مشكلاً بذلك نحو 35.8 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي. كما ارتفع نسبة حجم الائتمان الممنوح للشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 19 في المائة.

موجودات ومطلوبات قطاع الشركات غير المالية

تشير البيانات من واقع بيانات الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الفلسطينية، إلى أن حجم موجودات الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي في عام 2019 قد ارتفع بنسبة بلغت 5.8 في المائة، عما كان في العام الماضي 2018، وبالتالي يكون مجموع موجودات قطاع الشركات غير المالية لعام 2019 ما قيمته 3,944.6 مليون دولار. حيث سجلت الشركات في القطاع الخدمي حجم موجودات لدى القطاع المصرفي بنحو 1,802.9 مليون دولار، والشركات في القطاع الصناعي بحجم موجودات بلغ 533.9 مليون دولار، وأخيراً، موجودات الشركات في القطاع العقاري بنحو 159.1 مليون دولار في نهاية عام 2019. ومن الجانب الآخر، ارتفع حجم التزامات قطاع الشركات غير المالية من 1,626.8 مليون دولار في العام الماضي 2018 إلى ما قيمته 1,663.3 مليون دولار في عام 2019.

ربحية قطاع الشركات غير المالية

ارتفع صافي أرباح الشركات غير المالية في نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 157.8 مليون دولار، مقابل 133.7 مليون دولار في نهاية عام 2018 وبنسبة نمو بلغت 18 في المائة. أما فيما يخص معدل العائد على الموجودات، فقد وصل إلى 4 في المائة في نهاية عام 2019، حيث سجل نسبة -2.7 في المائة للشركات في القطاع العقاري، ونسبة 4.4 في المائة للشركات الخدمية، وكانت الشركات الصناعية هي الأكثر ربحية بنسبة 5.4 في المائة.

مخاطر قطاع الشركات غير المالية

ارتفع حجم الديون المتعثرة لقطاع الشركات غير المالية في عام 2019 بنسبة 33 في المائة، حيث بلغ في عام 2019ما قيمته 249.9 مليون دولار، مقابل 187.7 مليون دولار في العام الماضي 2018. وقد بلغت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون الممنوحة لقطاع الشركات غير المالية 7.7 في المائة في عام 2019.

تتابع سلطة النقد الفلسطينية التطورات التي من الممكن أن تحدث في المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية لقطاع الشركات غير المالية، من خلال تبني العديد من النظم والإجراءات الاحترازية والتحوطية لتقليل درجة المخاطر المصاحبة إلى أدنى درجة ممكنة، وتجنب الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص أية تداعيات غير مرغوبة لهذه المخاطر، للحيلولة دون حدوث أية أزمات أو مخاطر قد تنجم في المستقبل. حيث تكون وزارة

الاقتصاد/مراقب الشركات هي المسؤولة عن مراقبة قطاع الشركات غير المالية ومنح الترخيص لأعمالها، كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمتابعة مخاطر هذا القطاع ووضع ضوابط رقابية أو قيود للحد من هذه المخاطر.

أخيراً، بخصوص الضوابط الرقابية أو القيود للحد من مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية، فهي على النحو التالي:

- السقوف على التسهيلات الائتمانية للشركات بمعدل 10 في المائة على مستوى العميل، و25 في المائة على مستوى مجموعة العملاء ذوي الصلة.
- وجود حدود على التركزات الائتمانية لشركة واحدة أو مجموعة شركات ذات صلة بمعدل 10 في المائة على مستوى العميل.

كما يوجد سقوف ائتمانية للقطاعات الاقتصادية عموماً تبلغ 20 في المائة.

دولة قطر

شهد الائتمان الممنوح للشركات غير المالية في قطر نمواً خلال عام 2019 بمعدل 18.3 في المائة عما كان عليه في العام الماضي 2018، ليبلغ 188,073 مليون دولار، مشكلاً بذلك نحو 65.6 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي.

فيما يتعلق بمخاطر هذا القطاع، فقد ارتفع مجموع الديون غير العاملة لقطاع الشركات غير المالية من 2,244 مليون دولار في عام 2018، إلى 2,720 مليون دولار في عام 2019، حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الائتمان الممنوح للشركات غير المالية 1.4 في المائة، وهي نسبة قليلة تدل على انخفاض مخاطر إقراض قطاع الشركات غير المالية في دولة قطر.

دولة الكويت

شهد الائتمان الممنوح للشركات غير المالية في الكويت ارتفاعاً خلال عام 2019 بنسبة 8.4 في المائة عما كان عليه في العام الماضي 2018، ليبلغ 68,676 مليون دولار، مشكلاً بذلك نحو 54.2 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي. كما بلغ حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 50.9 في المائة.

بخصوص متابعة تطورات هذا القطاع والمخاطر الناجمة عنها، تُعتبر كل من هيئة أسواق المال ووزارة الصناعة والتجارة في دولة الكويت هي الجهات المسؤولة عن مراقبة أعمال شركات هذا القطاع وترخيص أعماله، كما يعمد بنك الكويت المركزي إلى متابعة مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية من خلال الرقابة المكتبية والميدانية وتشمل الإنكشافات، والتركزات ، والضمانات ، ومدى التزام العميل بالسداد ومراقبة أوضاع العميل، كما يوجد

سقوف على التسهيلات الائتمانية للشركات وحدود على التركزات الائتمانية لشركة أو مجموعة شركات، ويوجد تعليمات لتنظيم وترشيد السياسة الائتمانية الخاصة لتمويل الشركات بالعملات الأجنبية.

الجمهورية اللبنانية

تراجع الائتمان الممنوح للشركات غير المالية (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) في لبنان خلال عام 2019 بنسبة 11.4 في المائة عما كان عليه في العام الماضي 2018، ليبلغ 40,887 مليون دولار، مشكلاً بذلك نحو 68.7 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي. كما بلغت نسبة مديونية الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 حوالي 84 في المائة.

تعتبر وزارة الاقتصاد والتجارة هي المسؤولة عن مراقبة أعمال هذه الشركات ومنح الترخيص لها، كما يقوم مصرف لبنان المركزي بمتابعة مخاطر القروض الممنوحة من قبل المصارف إلى الشركات من خلال دراسة ملفات التسليف عبر الفرق الميدانية في لجنة الرقابة على المصارف ودائرة كبار المدينين في اللجنة. كما يجري المصرف المركزي اللبناني اختبارات الأوضاع الضاغطة حسب ما تدعو له الحاجة، بحيث يتمّ دراسة تأثير العوامل الاقتصادية على القدرة على السداد وانتقال المحافظ من المحفظة المنتجة إلى المحفظة غير المنتجة وكفاية المؤونات المكوّنة مقابل المحفظة، ويتناول تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف لبنان المركزي مديونية الشركات غير المالية ضمن فصل خاص حول محفظة القروض والتسليفات للمصارف.

أما فيما يخص الضوابط الرقابية والقيود لدلى مصرف لبنان، للحد من مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية، فهي على النحو التالي:

- حدود على التركزات الائتمانية لشركة واحدة أو مجموعة شركات ذوي الصلة بحيث يكون الحدّ الأعلى للائتمان المسموح للعميل الواحد في حال كان الائتمان مستعمل في لبنان والخارج: 20 في المائة من الأموال الخاصة الأساسية.
- الحدّ الأعلى للائتمان المسموح للعميل الواحد في حال كان الائتمان مستعمل خارج لبنان: 10 في المائة من الأموال الخاصة الأساسية.
- بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، فقد تم تحديد حدّ أقصى للقروض العقارية التجارية من قيمة المشروع العقاري أو (60 في المائة).
- التسهيلات بالحساب الجاري للشركات: يجب ألا تتجاوز 75 في المائة من رأس المال التشغيلي للشركة.

المملكة المغربية

شهد الائتمان الممنوح للشركات غير المالية في المغرب ارتفاعا خلال عام 2019 بنسبة 5.4 في المائة عما كان عليه في العام الماضي 2018، ليبلغ 47,903 مليون دولار، مشكلاً بذلك نحو 48.6 في المائة من إجمالي الائتمان

الممنوح من القطاع المصرفي. كما بلغ حجم الائتمان الممنوح للشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي 40 في المائة في نهاية عام 2019.

فيما يتعلق بمخاطر هذا القطاع، فقد ارتفع مجموع الديون غير العاملة لقطاع الشركات غير المالية من 4,579 مليون دولار في عام 2018 إلى 4,827 مليون دولار في عام 2019، أي بنحو نسبة زيادة بلغت 5.4 في المائة. مع بقاء نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الائتمان الممنوح للشركات غير المالية حوالي 10.1 في المائة.

تقوم العديد من الوزارات بمتابعة تطورات هذا القطاع ومنح الترخيص لها كل حسب اختصاصه، حيث يتابع بنك المغرب المركزي (ضمن إطار خارطة المخاطر النظامية) بيانات مديونية الشركات غير المالية تجاه القطاع المصرفي بشكل شهري، ونسبة تطور الديون المتعثرة لهذه الشركات، ومتابعة التعرضات الفردية حول الشركات الكبرى، وتقييم المخاطر بشكل نصف سنوي.

أما فيما يخص الضوابط الرقابية والقيود للحد من مخاطر مديونية قطاع الشركات غير المالية لدى بنك المغرب، فهي على النحو التالي:

- السقوف على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذه الشركات، فقد بلغ المعامل الأقصى لتوزيع المخاطر المحدد في نسبة 20 في المائة من الأموال الذاتية لكل مصرف.
- الحدود على التركزات الائتمانية لشركة أو مجموعة شركات فقد بلغ المعامل الأقصى لتوزيع المخاطر المحدد في نسبة 20 في المائة من الأموال الذاتية لكل مصرف.
- لا يوجد سقوف قطاعية، لكن دورية بنك المغرب حول الرقابة الداخلية تنص على عدم تركز القروض في قطاع معين وضرورة توزيع القروض على مختلف القطاعات.
- منح التسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية وفقا لقواعد مكتب الصرف.

الخلاصة

تعتبر متابعة القطاعات الاقتصادية الحاصلة على الائتمان المصرفي أحد دعائم الرقابة الاحترازية الكلية، وإن مخاطر إقراض بعض القطاعات يمكن أن يكون لها بعد نظامي، لهذا الأمر يجب على البنوك المركزية والهيئات التنظيمية متابعة هذه المخاطر عبر آليات محددة للحد من هذه المخاطر. كما أن تقييم مخاطر نمو الائتمان بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي ومخاطر التركز الائتماني في بعض القطاعات الاقتصادية وكذلك مخاطر تعثر الشركات غير المالية يعتبر أمرا ضروريا وهاما.

بناء على ما سبق، تشير البيانات المتوفرة من البلدان العربية إلى أن قطاع الشركات غير المالية في البلدان العربية يمتلك مستوى جيد من الملاءة وبالتالي صلابة قطاع الشركات غير المالية لديهم. كما لا تدل نتائج تحليل حجم التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع ونسب الديون غير العاملة إلى إجمالي الائتمان الممنوح لهذه الشركات على وجود مخاطر نظامية، وهي في حدودها الطبيعية لدى البلدان العربية.

الفصل السادس: اختبارات التحمل (الضغط)، ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية

يقصد باختبارات الضغط استخدام البنك أساليب أو طرق مختلفة، لتقييم مدى قدرته على مواجهة المخاطر في ظل افتراض ظروف اقتصادية ومالية معاكسة ولكن ممكنة الحدوث، وذلك من خلال قياس تأثير هذه المخاطر على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على الربحية ومدى كفاية رأس المال، أي أنها تستخدم في تقييم قدرة البنوك على الصمود والاستمرار في حالة حدوث صدمات اقتصادية ومالية قد تؤدي الي تكون مخاطر مرتفعة.

تعد اختبارات الضغط من العناصر الهامة المستخدمة في الرقابة على البنوك بشكل فردي، وكذلك لتحديد أهم المخاطر النظامية على مستوي القطاع المصرفي ككل، خاصة بعد أن أكدت الأزمات التي شهدتها الأسواق أنه ليس كافياً أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية، نظراً لأن التغيرات الداخلية أو الخارجية المفاجئة في الأسواق قد تعرض البنوك لخسائر كبيرة، والتي قد تأتي بتبعات على النمو الاقتصادي وتؤدي الي خسائر في الموازنة الحكومية حال التدخل لإنقاذ بعض البنوك.

في هذا السياق، أصبحت اختبارات الضغط في السنوات الأخيرة - خاصة بعد الأزمة المالية العالمية - من أهم أدوات السياسة الاحترازية على المستوى الجزئي والكلي في القطاع المصرفي، حيث توفر صورة عما ستكون عليه أوضاع البنوك، وذلك في حالة وضع سيناريوهات بدرجات مختلفة بدءً من السيناريو الأساسي المتوقع حدوثه، ثم سيناريو الأوضاع المتوسطة، وأخيراً سيناريو الأوضاع السيئة. وتقيس هذه الاختبارات مقدرة البنوك على اجتياز هذه السيناريوهات، بما يتيح للسلطات الاحترازية الجزئية والكلية تقييم مؤشرات البنوك التي تمكنها من مقاومة الصدمات الاقتصادية والمالية، واتخاذ التدابير اللازمة كتدعيم رأس المال ورفع مستوي السيولة وتفعيل أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط والضمانات المقبولة، ووضع خطط طوارئ متقدمة لاحتواء تلك المخاطر.

وبجانب ذلك، يمكن استخدام نتائج اختبارات الضغط في عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) لمواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي التي تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، بالإضافة إلى تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة. بالإضافة الي المساهمة في تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي وذلك من خلال نشر نتائج الاختبارات على مستوى القطاع ككل.

هذا وتتعدد أنواع ومنهجيات اختبارات الضغط، والتي يتم تطبيقها لقياس العديد من المخاطر مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر التركز، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل. وتقوم بعض الدول العربية بتطبيق تلك الاختبارات على مستوى القطاع المصرفي بواسطة البنك المركزي (Top-down Approach)، في حين أن هذا الإجراء يتم من خلال البنوك في دول أخرى(Bottom-up Approach) ، وبناء على سيناريوهات موحدة محددة بواسطة البنك المركزي، وقد يكون مزيجاً من المنهجين السابقين في عدد آخر من الدول. وتتدرج درجات الافصاح

عن نتائج تلك الاختبارات في الدول العربية، حيث تقوم بعض الدول بنشر نتائج تلك الاختبارات في تقارير الاستقرار المالي الخاصة بها، بينما يقتصر عدد آخر من الدول بالإفصاح عن المنهجية فقط.

أنواع اختبارات الضغط

يمكن تقسيم اختبارات الضغط إلى نوعين رئيسيين كما يلي:

اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)

يمثل هذا النوع الشكل المبسط من اختبارات الضغط، حيث يتم من خلالها تقييم تأثير أحداث اقتصادية أو مالية غير مواتيه على متغير واحد مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، وذلك بهدف الحكم على مدى حساسية الوضع المالي للبنك لتلك الأحداث، والمقارنة مع حساسية المتغيرات الأخرى، وهو ما يساعد على تحديد المخاطر المختلفة وترتيب تأثيرها على كفاية رأس المال ومستوى السيولة لدي البنك. وتساعد تلك الاختبارات البنك على تحديد عوامل المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي وأسعار العائد وأسعار الصرف، المخاطر المتعلقة بالائتمان، مخاطر التركز، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة. هذا ويتم إجراء اختبارات تحليل الحساسية على عدة مستويات داخل البنك سواء المستوي الفردي أو الكلي.

اختبارات السيناريوهات (Scenario Analysis)

تعد هذه الاختبارات أكثر تعقيداً من اختبارات الحساسية، حيث يتم من خلالها تقييم تأثير أحداث اقتصادية أو مالية غير مواتيه (عدة متغيرات في وقت واحد) بناء على مجموعة من الافتراضات، والتي تشمل انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ارتفاع مستويات البطالة، التغير في معدلات التضخم، التغير في سعر العائد، التغير في أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويمكن وضع الافتراضات سالفة الذكر على أساس تاريخي استناداً على أحداث جوهرية وقعت في الماضي، أو على أساس افتراضي استناداً إلى أحداث ممكنة الحدوث، حتى إذا لم تكن حدثت بالفعل. وبشكل عام فإن اختبارات السيناريوهات تهدف الي قياس التأثير السلبي للتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية على أوضاع البنك مثل ارتفاع نسب الديون المتعثرة، وبالتالي انخفاض ربحية البنك مما قد يؤثر على ملاءته، كما يمكن أن تشمل عوامل أخري قد تؤثر بصورة حادة على سيولة البنك بالعملة المحلية أو الأجنبية.

اختبارات الضغط وفقاً لأنواع المخاطر

بالإضافة الى ما سبق، يمكن تقسيم اختبارات الضغط إلى اختبارات متعلقة بالمخاطر مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ويمكن تطبيق كل نوع من الاختبارات باستخدام عدة منهجيات تبدأ بالأسلوب البسيط إلى النماذج الإحصائية عالية التعقيد، ويختلف التطبيق حسب درجة توافر البيانات والإمكانيات التقنية والبشرية المتاحة.

1. مخاطر الائتمان

تهدف اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر الائتمان إلى قياس تأثير مخاطر الائتمان على كل من الربحية وكفاية رأس المال على مستوى البنك، والقطاع المصرفي، و ذلك باستخدام فرضيات تقيس أثر تدهور جودة محفظة الائتمان من خلال تخفيض درجة التقييم الائتماني للعملاء ببعض القطاعات الاقتصادية المعرضة لمخاطر، أو تخفيض درجة التقييم الائتماني لكافة العملاء بالمحفظة حسب درجة تأثرهم بالظروف الاقتصادية المحيطة، أو زيادة نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي محفظة الائتمان بالبنك، ويتم ترجمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في صورة زيادة للمخصصات المكونة المقابلة لمخاطر الائتمان، والتي يمكن حسابها من خلال المعادلة ($EL= PD\ x\ LGD$[15]) وذلك في حالة توافر بيانات عن تلك المدخلات، والتي تؤثر بدورها على قائمة الدخل ومعيار كفاية رأس المال.

فى إطار اختبارات الضغط الكلية (التي تهتم بتقييم المخاطر النظامية)، يتم قياس مدى تأثر نسبة الديون المتعثرة (كمؤشر لمخاطر الائتمان) ببعض المتغيرات الاقتصادية والمالية مثل معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي، معدل التضخم، العائد على أذون الخزانة، التغير في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل العائد على الإقراض، ويتم ذلك باستخدام نماذج إحصائية، وذلك من خلال تقديرات مرونة النموذج لجميع المتغيرات للتنبؤ بنسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض بعد الضغط.

أما فيما يخص اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر الائتمان السيادية، والتي تهدف إلى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن ارتفاع احتمالية إخفاق الحكومة في سداد المستحقات الخاصة بأدوات الدين في ميزانيات البنوك، والتي تشمل السندات الحكومية وأذون الخزانة في محفظة الأوراق المالية بهدف المتاجرة، والمتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وفى سياق مخاطر الائتمان، يمكن أيضا تقييم مخاطر التركز من خلال اختبارات الضغط الخاصة بقياس تأثير اخفاق توظيفات كبار العملاء في البنك (على سبيل المثال أكبر ثلاثة/خمسة/عشرة عملاء) على صافي الربحية، وعلى نسبة كفاية رأس المال.

2. مخاطر السوق

تقيس اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر السوق مدى صلابة البنوك في مواجهة التغيرات في أسعار العائد وأسعار الصرف، والتي قد ينتج عنها خسائر أو أرباح في القوائم المالية نتيجة لوجود فجوات إعادة التسعير بالنسبة للتغير في سعر العائد، أو لوجود المراكز المفتوحة بالنسبة للتغير في سعر صرف العملات الأجنبية.

3. مخاطر سعر العائد

يتم تقييم مخاطر سعر العائد بصورة مباشرة من خلال استخدام فجوات إعادة التسعير، والتي تشمل مجموعة متجانسة من الأصول أو الالتزامات من حيث الحساسية للتغير في سعر العائد طبقا لفترات الاستحقاق، فعلى سبيل المثال يتم

[15] EL: الخسارة الائتمانية المتوقعة، PD: احتمالية التعثر ، LGD: الخسارة عند التعثر

إدراج قرض ووديعة في الشريحة الزمنية لمدة شهر بحيث يمثل الفرق بينهما فجوة إعادة التسعير. ويُقاس التأثير المباشر لصدمة سعر العائد من خلال قياس الخسائر أو الأرباح المتوقعة [16]، والتي تمثل ناتج ضرب الفجوة والتغير في سعر العائد. ومن ناحية أخرى، يتم قياس تأثير التغير في سعر العائد على اعادة تقييم السندات الحكومية وسندات الشركات[17]. أما عن التأثير غير المباشر لمخاطر سعر العائد، فيتم قياسه من خلال تأثيره على مخاطر الائتمان، حيث أن الارتفاع في سعر العائد على الإقراض يمثل ارتفاعاً في تكلفة الاقتراض التي يتحملها عملاء الائتمان بالبنك، بما يؤثر سلباً على جودة محفظة الائتمان.

4. مخاطر سعر الصرف

أما بالنسبة للصدمات المتعلقة بمخاطر سعر الصرف، فيتم تقييمها من خلال تقدير الخسائر أو الأرباح الناتجة من ضرب صافي المركز المفتوح للعملة الأجنبية، والتغير في سعر الصرف حسب السيناريو المستخدم، فإذا كان هناك فائضاً في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية لدى البنك، فيحقق البنك أرباحاً في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (depreciation)، في حين يتكبد البنك خسائر في حالة ارتفاع سعر الصرف (appreciation)، والعكس صحيح في حالة وجود عجز في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية.

5. مخاطر السيولة

تهدف اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السيولة إلى قياس مقدرة البنوك على مواجهة أزمات السيولة خلال فترات زمنية معينة، وذلك باستخدام المنهجية القائمة على الأرصدة (Stock-based approach)، أو منهجية التدفقات النقدية للسيولة (Cash flow based approach).

تشمل المنهجية القائمة على استخدام الأرصدة تطبيق سيناريوهات صدمات السيولة على نسبة تغطية السيولة (LCR)، أو النسبة التقليدية للسيولة. فباستخدام نسبة تغطية السيولة، تقيس اختبارات الضغط مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة لمقابلة الالتزامات من خلال تحويلها إلى نقدية (على مدى 30 يوم)، وذلك بافتراض سيناريو معاكس لأوضاع السيولة لدى البنك أكثر حدة من تلك المفترضة بواسطة لجنة بازل، مثل حساب نسب خصم أعلى (haircuts) للأصول السائلة، أو نسب سحب أكبر للتدفقات النقدية الخارجة (مثال الودائع). أما باستخدام النسبة التقليدية للسيولة سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية في إعداد تلك الاختبارات، فيتم تطبيق أوزان ترجيحية أقل

---

[16] تحقيق فجوة موجبة لإعادة التسعير تشير إلى إعادة تسعير الأصول بشكل أسرع من الالتزامات، والتي يترتب عليها تحقيق البنوك لزيادة في الربح من صافي الدخل من العائد، وذلك في حالة ارتفاع سعر العائد، وخسارتها في حالة انخفاض سعر العائد، والعكس صحيح بالنسبة للبنوك ذات الفجوة السالبة.

[17] يتم قياس تلك المخاطر من خلال تطبيق الخطوات التالية: يتم أولا حساب المدة الزمنية لكل سند(duration) - وللمحفظة ككل يتم حساب متوسط المدد الزمنية كمتوسط مرجح بقيمة كل سند بالعملة المحلية- ثم يتم تقدير الخسائر أو الأرباح المتوقعة والناتجة عن إعادة التقييم كناتج ضرب قيمة محفظة السندات ومتوسط المدة الزمنية المعدلة (Modified duration) والتغير في سعر العائد، بحيث يؤدى ارتفاع سعر العائد إلى خسائر تقييم في محفظة السندات والعكس صحيح.

لبعض الأصول السائلة في بسط النسبة (مثل السندات الحكومية المحلية)، ثم قياس مدى تغطيتها للالتزامات قصيرة الأجل.

أما بالنسبة لمنهجية التدفقات النقدية للسيولة (Cash-flow based approach)، فيتم قياس مدى مقدرة الأصول السائلة على تغطية الفجوات التراكمية الناتجة عن عدم تطابق آجال استحقاق الأصول والالتزامات باستخدام هيكل آجال الاستحقاق، وذلك من خلال تطبيق نسب افتراضية للبنود التي تمثل تدفقات نقدية داخلة أو خارجة، ثم حساب الفجوة الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى تطبيق نسب خصم للأصول السائلة التي تلجأ البنوك إليها لتغطية تلك الفجوات، حسب السيناريو المستخدم.

هذا ويتناول الفصل اختبارات الضغوط التي تم تطبيقها بواسطة البنوك المركزية في الأنظمة المصرفية العربية، كما يقدم تطبيق بعض اختبارات الضغوط على بعض الأنظمة المصرفية العربية باستخدام سيناريوهات وافتراضات موحدة، وهو ما يتيح إجراء المقارنة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث درجة تحمل الصدمات المختلفة، وتحليل النتائج، كما تساهم هذه الممارسة في تقييم مدى صلابة البنوك العربية في مواجهة الأزمات ومنها جائحة كورونا الحالية.

تطبيقات اختبارات الضغوط بواسطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

تعد اختبارات الضغط إحدى أدوات إدارة المخاطر الهامة المطبقة في الأنظمة المصرفية العربية، خاصةً في ظل تنوع المخاطر التي تواجه العمل المصرفي. وتتمثل أهمية اختبارات الضغط أنها تستخدم كأداة من أدوات الإنذار المبكر لتنبيه البنوك المركزية والبنوك في الدول العربية إلى المخاطر غير المتوقعة والتي ينبغي التحوط ضدها. وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً للأهمية المتزايدة لموضوع اختبارات الضغط على المستوى الدولي، فقد أصدرت اللجنة العربية للرقابة المصرفية المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسات النقد العربية، الذي يتولى فيه صندوق النقد العربي مهام الأمانة الفنية له، مجموعة من المبادئ الخاصة بالبنوك تتضمن كيفية استخدام اختبارات الضغط كجزء من منظومة إدارة المخاطر، والمنهجيات والسيناريوهات التي يمكن استخدامها في إعداد تلك الاختبارات، هذا إلى جانب مجموعة من المبادئ الخاصة بالسلطات الرقابية المعنية بتقييم الفرضيات المستخدمة، وتقييم نتائج الاختبارات، والإجراءات التصحيحية المتخذة.

وتتعدد أنواع اختبارات الضغط المطبقة بالدول العربية ما بين اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق (والتي تشمل مخاطر سعر العائد، سعر الصرف، وحقوق الملكية)، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك. كما تختلف منهجياتها فمنها ما يعتمد على متغير واحد (اختبارات الحساسية)، ومنها ما يقوم على عدة متغيرات (اختبارات السيناريوهات)، ومنها المطبق على مستوى القطاع المصرفي ككل، أو على مستوى كل بنك على حدة، أو المنهجين معاً. وقد أظهرت نتائج الاختبارات مقدرة القواعد الرأسمالية للبنوك على اجتياز أغلب السيناريوهات، باستثناء عدد منفرد من البنوك بحاجة إلى التدعيم، إلى جانب توافر السيولة الكافية بالبنوك لمواجهة أزمات الطوارئ.

ويهدف الجزء التالي إلى استعراض الأنواع الرئيسية لاختبارات الضغوط المطبقة في الدول العربية، والسيناريوهات والافتراضات المستخدمة في التطبيق، إلى جانب المنهجيات والخطوات الأساسية ونتائج الاختبارات.

أ. تطبيقات اختبارات الضغوط في الأنظمة المصرفية للدول المصدرة للنفط

تقوم مجموعة الدول المصدرة للبترول بإجراء اختبارات الضغط لتقييم مدى صلابة الأنظمة المصرفية لديها، وذلك باستخدام سيناريوهات مهددة للاستقرار المالي في تلك الدول والتي تشمل التراجع في أسعار النفط، والانخفاض في أسعار الأصول العقارية، وتخفيض درجة التصنيفات السيادية، حيث يتم قياس مرونة القطاع المصرفي ومقدرته على تحمل حدوث تلك الصدمات السلبية على مستوى الاقتصاد الكلي. هذا وتقوم البنوك المركزية في تلك الدول، بعقد اختبارات ضغط مرتبطة بمخاطر الائتمان من خلال افتراض ارتفاع نسب الديون المتعثرة، كما تقوم بإجراء اختبارات ضغط لمخاطر السوق تقيس تأثير صدمة ارتفاع أسعار العائد بعدد معين من نقاط الأساس، إلى جانب الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تقييم مخاطر السيولة بافتراض نسب سحب مفاجئة للودائع، فضلاً عن ذلك، تقوم بعض البنوك المركزية بقياس مدى الترابط بين البنوك لقياس مخاطر العدوى، وذلك باتباع مقاييس واضحة لهيكل الشبكة بفحص طوبولوجيا الشبكات (Network topology) لسوق ما بين البنوك لليلة واحدة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

يعد الهدف الأساسي من اختبارات الضغط التي تم إجرائها في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2018، تقييم كفاية رأس المال لكل بنك على حدة، والنظام المصرفي ككل، في مواجهة مجموعة من الصدمات السلبية، وذلك من خلال تحديد المخاطر الكلية المحتملة الناجمة عن سيناريوهات افتراضية سلبية في السوق العقارية، وتراجع مستمر في أسعار النفط، ومحاكاة تأثيرها على القطاع المصرفي في الدولة. وإلى جانب اختبار الضغط الذي تجريه البنوك، يقوم البنك المركزي بشكل دوري، بإجراء اختبار ضغط على البنوك. وقد قام البنك المركزي بإجراء اختبار ضغط محدد الموضوع، يركز على انكشاف البنوك على قطاع الكيانات ذات الصلة بالحكومة في عام 2018.

السيناريوهات المستخدمة: اعتمد السيناريو الأساسي على توقعات البنك المركزي للنمو الاقتصادي للسنوات الثلاث التالية، بينما يعبر السيناريو السلبي عن ظروف اقتصادية ومالية ضاغطة، متناولاً المهددات المحتملة التالية للاستقرار المالي في دولة الإمارات:

- مخاطر الانخفاض الكبير في أسعار الأصول العقارية في الإمارات (افتراض تراجع معدلات أسعار العقارات في دبي وأبو ظبي بنسبة 19 في المائة و18 في المائة).
- اعتماد اقتصاد الإمارات على إيرادات النفط في ظل تراجع مستمر في أسعار النفط (يعتبر سعر نفط خام برنت المتغير الرئيسي في السيناريو والذي تم افتراض تراجعه بنسبة 50 في المائة).
- ارتفاع معدلات العائد وارتفاع تكاليف التمويل في القطاع المصرفي مع احتمال انتقال الأثر إلى الاقتصاد الحقيقي.

- إعداد صدمات مخاطر السوق لأسعار الصرف، وأسعار العائد، وحقوق الملكية ضمن إطار السيناريوهات السلبية.
- تم قياس أثر مخاطر السيولة عن طريق تطبيق نسبة تغطية السيولة لبازل3 (تغطي فترة ضغط قدرها 30 يوماً)، تم تمديد فترة الضغط لتغطي فترة قدرها 60 يوماً.
- افتراض حدوث تخفيض بمقدار درجتين في التصنيفات السيادية.

أنواع المخاطر

تلتزم البنوك المشاركة بتغطية المخاطر التالية في اختبارات الضغط :

- مخاطر الائتمان، بما في ذلك التعرضات السيادية والتعرضات للبنوك.
- مخاطر ائتمان الطرف المقابل، والتي تشمل أكبر حالات التخلف عن السداد للمشتقات المالية للطرف المقابل، ونسب التخفيض في سندات الدين.
- مخاطر السوق في دفتر التداول، وسندات الدين المتوفرة للبيع، والترتيبات التحوطية المحددة لها.
- صافي دخل العوائد الناتج عن بيئة ارتفاع في أسعار العائد.
- مخاطر السيولة لخمسة بنوك كبرى في القطاع، من خلال نسب تغطية سيولة مرتفعة وأكثر صرامة.

نتائج اختبارات الضغط

في المجمل، أظهرت نتائج السيناريوهات السلبية انخفاضاً في نسبة حقوق الملكية العادية بواقع 242 نقطة أساس لتصل إلى 11.1 في المائة، وهي نسبة تتجاوز الحد الرقابي الأدنى المطلوب. وقد أظهر اختبار الضغط تمتع النظام المصرفي بالمرونة الكافية لمواجهة الصدمات المعاكسة والمخاطر الحادة التي تم أخذها في الاعتبار في السيناريوهات السلبية. وكانت خسائر مخاطر الائتمان الناجمة عن انخفاض قيمة القروض والسلفيات المساهم الأكبر في تأثير الضغط، حيث خصمت خسائر مخاطر الائتمان للشركات والأفراد 290 نقطة أساس و140 نقطة أساس من نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية كما في نهاية 2020، أما تأثير إعادة قياس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 (IFRS9) فقد كان 50 - نقطة أساس.

وقد كانت المحركات الرئيسية المباشرة الأخرى لاستنزاف رأس مال البنوك هي مخاطر السوق والخسائر الأخرى. أما بالنسبة لاختبار الضغط الخاص بمخاطر السيولة، فقد انخفض متوسط نسبة تغطية السيولة للبنوك الكبرى من 147 في المائة (30 يوماً) إلى 136 في المائة (60 يوماً). وقد كان هذا التراجع مدفوعاً بزيادة كبيرة في التدفق النقدي إلى الخارج بعد فترة 30 يوماً. وأخيراً بالنسبة لاختبار الضغط الذي أجراه البنك المركزي على البنوك، فقد أظهر تمتع البنوك برؤوس أموال كافية للصمود في وجه صدمات افتراضية حادة تتعلق بالكيانات ذات الصلة بالحكومة.

شكل (6-1): نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

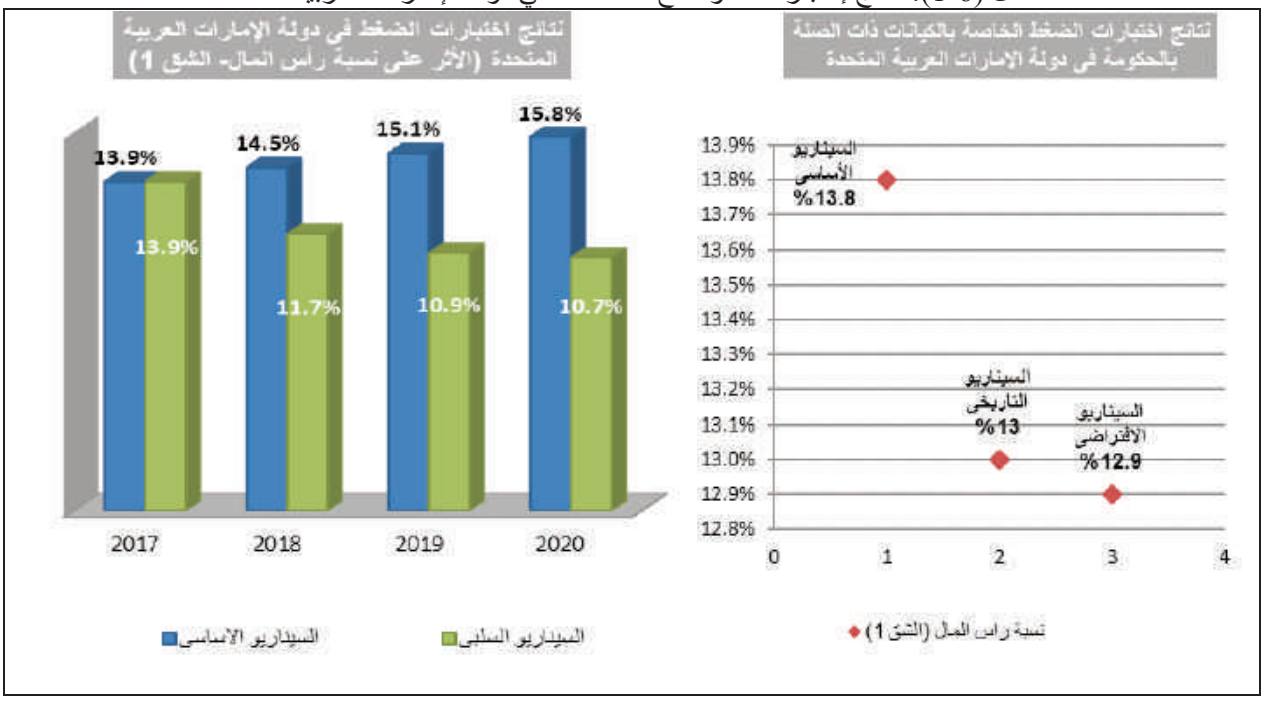

- المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

المملكة العربية السعودية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإجراء اختبارات التحمل الكلي للقطاع المصرفي في المملكة على أساس ربع سنوي، نظراً لكون هذه الاختبارات تمثل إحدى أدوات المؤسسة لتقييم المخاطر، وتُعد اختبارات الضغط التي تجريها المؤسسة (من أعلى إلى أسفل) مكملة للاختبار النصف سنوي الذي تجريه البنوك المحلية. وتهدف هذه الممارسة إلى اختبار قدرة النظام المصرفي على تحمل مخاطر الائتمان. وقد أُجري الاختبار باستخدام بيانات البنوك لنسب الديون المتعثرة، والمخصصات الاحتياطية، ومكونات الدخل، والأصول المرجحة بالمخاطر، وذلك للفترة من عام 2000 إلى عام 2018، كما تم استخدام إجمالي الائتمان ونسب الديون المتعثرة على مستوى القطاعات الفرعية (عدد 11 قطاع فرعي).

افتراضات اختبارات الضغط

يتم تحديد ثلاثة سيناريوهات استناداً إلى نموذج المؤسسة لتوقعات الاقتصاد الكلي وآراء خبرائها، وتفترض السيناريوهات حدوث صدمات في عدة متغيرات في الاقتصاد الكلي، وهي أسعار النفط، نمو الإنفاق الحكومي، وأسعار العائد الضمنية، وأسعار العائد بين المصارف السعودية، ومؤشر السوق المالية السعودية، ثم تم بناء عدة نماذج لتقدير العلاقة الضمنية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي. وبناءً على السيناريوهات المستخدمة، تم توقع التغيرات التي ستطرأ على المتغيرات المصرفية الرئيسية مثل الديون المتعثرة، والمخصصات الاحتياطية، والربحية، واستناداً إلى ذلك تم توقع مستويات تحمل رأس المال المصرفي.

نتائج اختبارات الضغط

أظهرت نتائج اختبار التحمل باستخدام السيناريوهات الثلاثة، أن القطاع المصرفي سيظل متمتعاً برأس مال جيد في حال الصدمات الكبيرة، وأظهرت الاختبارات أيضًا بقاء نسب كفاية رأس المال للبنوك أعلى بقدر كافٍ من الحد الأدنى لبازل البالغ 8 في المائة، وأعلى من الحد الأدنى للمؤسسة البالغ 12 في المائة، حيث انخفضت نسبة متوسط كفاية رأس المال إلى 20 في المائة وفقاً للسيناريو الأساسي، و15.6 في المائة وفقاً لسيناريو الصدمات المتوسطة، و14.7 في المائة وفقاً لسيناريو الصدمات الحادة. ويبين الشكل التالي تطور كل من نسبة الديون المتعثرة، ونسبة التغطية في السيناريوهات الثلاثة.

السيناريو الأساسي

انخفاض نسبة الديون المتعثرة في البداية إلى 1.6% بنهاية عام 2019 ثم ارتفاعها تدريجيا لتصل إلى 1.7% بنهاية فترة التحمل أي بنهاية عام 2021

ارتفاع نسبة تغطية الديون المتعثرة من 168%إلى 195% في الربع الثاني من عام 2019، ومن ثم الانخفاض التدريجي لتصل إلى 175% في الربع الرابع من عام 2021

سيناريو الصدمات المتوسطة

سجلت نسبة الديون المتعثرة المتوقعة مستوى منخفض عند نسبة 1.7 % في الربع الثاني من عام 2019، لترتفع بعد ذلك بشكل طفيف وتصل إلى 1.8% بنهاية فترة التحمل

ارتفاع نسبة تغطية الديون المتعثرة المتوقعة في الربعين الأولين لتصل إلى 191%، لتنخفض بعد ذلك تدريجياً لتصل إلى 175% في نهاية الربع الرابع من عام 2021

سيناريو الصدمات الحادة

انخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى 1.7% خلال الربعين الأولين، لترتفع بعد ذلك تدريجياً لتصل إلى 2% بنهاية فترة الاختبار

سجلت نسبة تغطية الديون المتعثرة أعلى مستوى لها عند 188%في الربع الثاني من عام 2019، لتنخفض بعد ذلك تدريجياً وتصل إلى 165%في الربع الرابع من عام 2021

جمهورية العراق

يتم استخدام اختبارات الضغط في العراق لقياس قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات الخارجية، واكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف، وتحديد هوامش المخاطرة المقبولة ودرجات المرونة المطلوبة، إلى جانب قياس درجة حساسية القطاعين المالي والمصرفي للمتغيرات في الأسواق المالية وفي البيئة الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى قياس وتقدير الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد تنتج عن أحداث نادرة لا تحدث في ظل الظروف الاعتيادية.

منهجية اختبارات الضغط

نظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي، فقد تم اختيار بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي أسعار النفط العالمية لتأثيرها الواضح في الأوضاع المالية في العراق، وفي النمو الاقتصادي، ومن ثم في القطاع المصرفي، ومعدل النمو الاقتصادي الذي يعكس كُل التطورات في الاقتصاد الكلي، وتأثيره على النشاط المصرفي، وخاصةً الديون المتعثرة، فضلًا عن

متغير الانفاق الحكومي الذي يُعد من المؤشرات ذات التأثير الواضح على الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، ومن ثم على قدرة المشروعات والأفراد على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع المصارف .وفي هذا السياق، تم إجراء اختبار لمرونة الجهاز المصرفي العراقي وقدرته على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال بناء نموذج وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)، وتم استخدام نسبة الديون المتعثرة كمقياس للتعثر المالي، ويهدف النموذج إلى تقدير العلاقة بين التعثر المالي للبنوك، وأية صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، ولا سيما المتغيرات المشار إليها.

السيناريوهات المستخدمة

تم اجراء الاختبار وفقا لثلاثة سيناريوهات، تمثل الأول بسيناريو الأساس، وتم بواسطته التنبؤ بقيم المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة في أثناء المدة من الفصل الأول 2019 حتى الفصل الرابع 2019، أما السيناريوهان الآخران فهما السيناريو المتوسط الشدة، والسيناريو العالي الشدة، وقد تم إجراء الاختبارات لكل متغير على حدة، بافتراض ثبات المتغيرات الأُخرى.

وقد تم افتراض السيناريوهات وفقا للمنهجية الآتية:

- **السيناريو متوسط الشدة:** تم تقديره من خلال حساب معدل نمو المتغير للسيناريو الأساس، مطروحًا منه انحراف معياري واحد لسلسلة معدل نمو المتغير خلال المدة (الربع الأول/2013-الربع الرابع/2018).

- **السيناريو الأكثر شدة:** تم تقديره من خلال حساب معدل نمو المتغير للسيناريو الأساس المتوقع، مطروحًا منه انحرافان معياريان لسلسلة معدل نمو المتغير خلال المدة (الربع الأول/2013-الربع الرابع/2018).

نتائج اختبارات الضغط : أظهر تطبيق النموذج الإحصائي عدم وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة الديون المتعثرة، وهو ما يعود الي انخفاض العمق المصرفي في الاقتصاد العراقي، كما أظهر النموذج عدم وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين أسعار النفط ونسبة الديون المتعثرة، وهو ما يرجع إلى قدرة الحكومة على امتصاص صدمة انخفاض أسعار النفط العالمية، والإبقاء على مستوى الإنفاق العام دون تغير كبير، كما أظهرت - على عكس المتوقع- علاقة طردية ومعنوية بين معدل نمو الإنفاق الحكومي ومعدل نمو الديون المتعثرة.

شكل (6-2): نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في جمهورية العراق

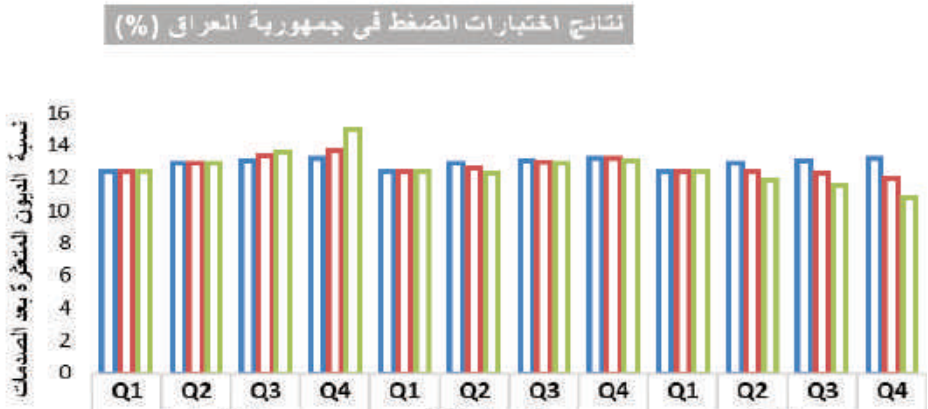

	صدمة الناتج المحلي الإجمالي				صدمة اسعار النفط العالمية				صدمة الانفاق الحكومي			
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
سيناريو الأساس	12.4	12.9	13.1	13.2	12.4	12.9	13.1	13.2	12.4	12.9	13.1	13.2
السيناريو متوسط الشدة	12.4	12.9	13.4	13.7	12.4	12.6	13	13.2	12.4	12.4	12.3	12
السيناريو الأكثر شدة	12.4	12.9	13.6	15	12.4	12.3	12.9	13.1	12.4	11.9	11.6	10.8

- المصدر: البنك المركزي العراقي.

سلطنة عُمان

يقوم البنك المركزي العُماني بإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة البنوك وقدرتها على الصمود في مواجهة تدهور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية بدرجة مقبولة خلال أفق زمني يبلغ عاماً واحداً، وتفترض اختبارات الضغط للملاءة تزامن حدوث مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العدوى، وذلك في ظل كل من سيناريوهات الضغط المعتدلة والشديدة. وقد أظهرت نتائج التقييم الأخير أن البنوك العمانية مرنة وقادرة على الصمود أمام الصدمات الافتراضية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك المركزي العماني باختبار قدرة البنوك على تحمل حدوث مستوى مرتفع من التدفقات النقدية الخارجة خلال مدى زمني قصير بهدف تقييم احتياطيات السيولة في البنوك المحلية، وذلك من خلال افتراض حدوث تراجع كبير في مستويات الثقة.

منهجية اختبارات الضغط

1. اختبارات الضغط للملاءة

❖ **سيناريوهات الضغط المعتدلة**

في ظل سيناريوهات الضغط المعتدلة، تم اختبار فرضية تدهور جودة محفظة الائتمان بالبنوك المحلية بتخفيض تصنيف 50 في المائة من القروض المصنفة ضمن فئة المراقبة الخاصة إلى فئة الديون المتعثرة، وهو ما يزيد من مصروفات المخصصات لدى البنوك. وعلاوة على ذلك، تم افتراض أن تقوم البنوك بالاحتفاظ بمخصصات نسبتها 100 في المائة مقابل الديون المتعثرة الحالية، والسماح بالاستفادة من الضمانات مع خصم 25 في المائة من قيمتها السوقية. وإلى جانب الصدمة الائتمانية، فقد تم أيضاً افتراض مواجهة البنوك لتحركات غير مواتية في مخاطر السوق تشمل زيادة أسعار العائد بمقدار 200 نقطة أساس، وانخفاض قيمة الريال العماني بنسبة 15

في المائة مقابل العملات الأجنبية. وفي النهاية، تم افتراض أن إجمالي الخسائر الناتجة عن هذه الصدمات المفترضة سيتم خصمها من رأس المال التنظيمي والأصول المرجحة بالمخاطر لكل بنك.

❖ **سيناريوهات الضغط الشديدة**

تأخذ سيناريوهات الضغط الشديدة بعين الاعتبار احتمال حدوث زيادة أشد في حالات التخلف عن سداد الائتمان. فبالإضافة إلى الصدمات الرئيسية المفترضة في سيناريوهات التحمل المعتدلة، فقد تم افتراض أن البنوك ستواجه تخلفاً عن السداد بنسبة 5 في المائة من محافظها الائتمانية.

2. اختبار الضغط العكسي للملاءة

في اختبار الضغط العكسي، يتم تقييم مرونة النظام المصرفي وقدرته على الصمود في مواجهة ارتفاع الديون المتعثرة عن طريق حساب مستوى الزيادة في الديون المتعثرة التي يمكن للبنوك تحمله، دون المساس بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال والبالغ 13.5 في المائة ودون أن تصبح متعثرة.

3. اختبارات الضغط للسيولة

وفقاً لاختبارات الضغط للسيولة، يتم توضيح الأثر على كل بنك عن طريق تحديد عدد الأيام التي يستطيع البنك خلالها الصمود أمام سحب السيولة دون أن يلجأ إلى الحصول إلى تعزيز السيولة لديه من مصادر خارجية (أي من بنوك أخرى أو من البنك المركزي).

4. اختبارات الضغط الكلية

تم تصميم اختبارات الضغط الكلية بحيث تركز على المخاطر النظامية، حيث تختبر قدرة النظام المصرفي العماني على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الكلية. ويقدم النموذج الكلي-المالي المستخدم تقديرات للخسائر الائتمانية (يعبر عنها بالمخصصات الجديدة) للبنوك، بالإضافة إلى البحث عن العلاقات التطبيقية بين كل المتغيرات الرئيسية المعبرة عن المخاطر النظامية (كنسبة الديون المتعثرة، واحتمال التخلف عن السداد لمدة 12 شهر كنسبة مئوية من الرصيد المبدئي للقروض منتظمة السداد) والمتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر العائد على الإقراض، ومعدلات التضخم، ومؤشر سوق الأسهم.

الافتراضات/السيناريوهات/التوقعات لاختبارات التحمل الكلية في سلطنة عُمان لعام 2019			
المتغيرات الكلية (%)	*السيناريو الأساسي*	*السيناريو المعتدل*	*السيناريو الشديد*
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	0.3	-3	-7
التضخم	5.1	5	10
أسعار العائد	5.3	8	13
العوائد على الأسهم	-15.2	-25	-50
نسبة التخلف عن السداد	1.1	2.3	4.9
نسبة الديون المتعثرة	2.9	4.8	7.3

وقد تم إعادة حساب نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لكل بنك من البنوك المحلية على حدة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار مصروفات المخصصات الإضافية التي تساوي 50 في المائة من الديون المتعثرة الجديدة إلى جانب الخسائر الناجمة عن الزيادة الحادة في سعر العائد، وانخفاض قيمة الريال العماني مقابل العملات الأجنبية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات البنوك في الأسهم المتداولة.

نتائج اختبارات الضغط

أظهرت نتائج اختبارات الضغط للملاءة أن البنوك العمانية مرنة وقادرة على الصمود أمام الصدمات الافتراضية. فقد أظهرت النتائج أن النسبة الإجمالية لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية ستنخفض من 17.9 في المائة كما في 31 ديسمبر 2018 إلى 15.6 في المائة و14.6 في المائة، في ظل سيناريوهات الضغط المعتدلة والشديدة على التوالي، وهو ما يفوق المتطلبات التنظيمية المحلية لمستوى كفاية رأس المال التنظيمي والبالغة 13.5 في المائة في عام 2019، إلا أن البنوك أكثر عرضة للتأثر بتدهور جودة محافظ قروضه وفقاً للسيناريوهات الشديدة، نظراً للحصة الكبيرة لمحافظ الائتمان في قاعدة الأصول بشكل عام. وفي حالة تحقق السيناريوهات الشديدة المفترضة، فسيبلغ إجمالي رأس المال المطلوب ضخه 1.6 في المائة فقط من المستوى الحالي لرأس المال التنظيمي. على مستوى البنوك المنفردة في إطار اختبارات الضغط للملاءة، بلغ أدنى مستوى لنسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة المعتدلة لأي بنك منفرداً نسبة 13.7 في المائة، في حين ستواجه أربعة بنوك محلية في ظل السيناريوهات الشديدة انخفاضاً في نسبة كفاية راس المال دون المستوى المطلوب من البنك المركزي العُماني والبالغ 13.5 في المائة، ولكنها ستظل مستوفية لمتطلبات رأس المال وفقاً لبازل 3.

يظهر اختبار الضغط العكسي أنه يتعين ارتفاع المستوى الحالي لإجمالي الديون المتعثرة لدى البنوك المحلية بمقدار 200 في المائة على الأقل، حتى يتم الإخلال بالحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية والبالغ 13.5في المائة. ويؤكد اختبار الضغط العكسي على الموقف السليم للبنوك المحلية من حيث

امتصاص صدمة الزيادة الكبيرة في الديون المتعثرة. وعلاوة على ذلك، أظهر الاختبار أن كافة البنوك المحلية قادرة على استيعاب زيادة المستوى الحالي لإجمالي الديون المتعثرة لديها بمعدلات لا تقل عن 600 في المائة قبل أن ينفذ رأس المال لديها بالكامل.

بالنسبة لاختبارات ضغط مخاطر السيولة، تستطيع جميع البنوك المحلية الصمود أمام عمليات السحب المفاجئة المفترضة للودائع للفترة تتجاوز 5 أيام، وذلك وفقاً لبيانات 31 ديسمبر 2018، نظراً لأن البنوك المحلية قامت بزيادة استثماراتها في السندات الحكومية وأذون الخزانة العمانية منذ عام 2015، والتي يمكن استخدامها لتوفير السيولة اللازمة عند الحاجة.

في حالة حدوث الصدمات الكلية المعتدلة، سيتمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على نسبة كفاية راس المال عند 14.6 في المائة أي ما يفوق المستويات المطلوبة لهذه النسبة محلياً وعالمياً، والبالغة نحو 13.5 في المائة، 10.5 في المائة على التوالي. وسيبلغ التمويل اللازم توفيره للبنوك التي تعاني من نقص رأس المال ما يعادل 1.8 في المائة من إجمالي رأس مال البنوك المحلية حالياً. أما في حالة افتراض انكماش الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل 7 في المائة، فستنخفض نسبة كفاية رأس المال من 17.6 في المائة إلى 12.2 في المائة. وتبلغ الأموال اللازمة لإعادة رسملة البنوك في ظل السيناريو الشديد المفترض للتحمل الاقتصادي الكلي 418 مليون ريال عماني، أي ما يعادل حوالي 8.6 في المائة من إجمالي رأس المال التنظيمي الحالي للبنوك.

دولة قطر

تم إجراء اختبار ضغط على محفظة الائتمان في القطاع المصرفي بدولة قطر من خلال افتراض مستويات مرتفعة من الديون المتعثرة للقطاع الخاص، حيث تم افتراض ضغوطاً على ائتمان قطاع الاستهلاك بمعدل أعلى نظراً لأن قطاع الأفراد يمتلك أكثر من نصف إجمالي الديون المتعثرة، وتم افتراض وجود حالة معتدلة من الضغط لجميع القطاعات الأخرى باستثناء القطاع العام.

كما تم إجراء اختبار الأرباح في المخاطرة - والذي يوفر نظرة قصيرة الأجل لمخاطر أسعار العائد - حيث يقيس المدى الذي قد يتغير فيه صافي الدخل في حالة حدوث تغير سلبي في أسعار العائد، وذلك بهدف دراسة تأثير التحركات فى اسعار العائد على إيرادات البنوك، حيث تم افتراض زيادة قدرها 100 نقطة أساس في اسعار العائد على المستوى الكلي، وتم العثور على صافي إيرادات الفوائد للبنوك بمقدار 0.9 مليار ريال. أما بالنسبة لمخاطر السوق، فقد تم افتراض انخفاض 75 في المائة في سوق الأسهم.

بالنسبة لمخاطر السيولة، تم إجراء اختبار ضغط على جانب المطلوبات في الميزانية العمومية للقطاع المصرفي، وذلك لتقييم تأثير مخاطر السحب من المودعين في جميع القطاعات الاقتصادية إلى جانب مخاطر تجديد الودائع من المؤسسات المالية الأجنبية، وتختلف الافتراضات المتعلقة بوزن السحب عبر مستوى آجال الاستحقاق حيث يكون الاستحقاق قصير الأجل ذو وزن مخاطرة أعلى.

وفى سياق المخاطر عبر الحدود (Cross border risk)، فإن أي ضيق في سوق ما بين البنوك الأجنبية ينشأ عن حالات عدم اليقين، بما في ذلك ارتفاع سعر السياسة لدى بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي قد يؤثر سلبا على وضع سيولة الدولار المحلي وكذلك الربحية. ولتخفيف المخاطر الناتجة عن هذه الثغرات، يحتاج القطاع المصرفي إلى تصميم استراتيجيات تمويل مبتكرة لجذب ودائع محلية أعلى. ويدل اختبار الضغط الذي أجري لتقييم قدرة البنوك على تمويل أي سحب من الودائع خارج قطر على أن البنوك لديها مستوى مرتفع لنقطة التعادل.

أما بالنسبة لمخاطر الترابط (Interconnectedness risk) ، فتنعكس في الغالب على القطاع المصرفي من خلال أنشطته في سوق ما بين البنوك المحلية. وقد تم دراسة الترابط في السوق لليلة واحدة باتباع مقاييس واضحة لهيكل الشبكة خلال عام 2018 بفحص طوبولوجيا الشبكات (Network topology) لسوق ما بن البنوك لليلة واحدة، وذلك باستخدام البيانات المتعلقة بمتوسط الاقتراض والإقراض بين البنوك في سوق ما بن البنوك المحلية، وقد تم دراسة التطورات في الترابط والعمق والتركيز والحجم لتحديد المخاطر. ففي ظل الظروف العادية، يعمل الترابط العالي في الشبكة على تحسين أوضاع السيولة، ومع ذلك، ففي حالة الضغط، يؤدى الترابط إلى مضاعفة الصدمات، ووقوع اضطرابات مفاجئة إذا لم تتم مراقبتها وإدارتها بشكل جيد.

نتائج اختبارات الضغط

- أظهرت نتائج اختبار ضغط مخاطر الائتمان، أن نسب رأس المال للبنوك تنخفض بنسبة تتراوح بين 2- 4 في المائة. وبشكل فردي، تحتاج بعض البنوك إلى زيادة مستوى رأس المال لتلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، إلا أن القطاع المصرفي في وضع مريح عموما بسبب توافر رأس المال الكافي.
- يترتب على انخفاض 75 في المائة في سوق الأسهم، انخفاض نسبة كفاية رأس المال للبنوك المحلية بشكل ضئيل لكي يتراجع بين 0.02 في المائة و0.23 في المائة.
- تشير نتائج اختبار ضغط مخاطر السيولة إلى أن جميع البنوك لديها مصادر سيولة كافية لتحمل المخاطر، وتحتاج غالبية البنوك إلى استخدام 25 في المائة إلى 30 في المائة فقط من سندات الخزانة الخاصة بها لتغطية هذه السحوبات، بالنظر إلى أن الموجودات السائلة الخارجية يتم استغلالها بنسب 50 في المائة.
- فيما يخص مخاطر عبر الحدود (Cross-border risk)، فإن أول بنك سيكون لديه عجز في السيولة بالعملات الأجنبية في حالة إذا ما تم سحب ما يزيد عن 40 في المائة من الودائع خارج قطر.
- بالنسبة لمخاطر الترابط (Interconnectedness risk) ، تشير خريطة الشبكة إلى أن سوق ما بين البنوك متنوعاً خلال العام، وقد ارتفع عدد المقرضين الرئيسين خلال عام 2018 مقارنة بالعام الماضي. وقام المقرضين بتوزيع تعرضهم للعديد من البنوك وبالتالي تقليل مخاطر الترابط،

وقامت البنوك المقرضة المهمة الأخرى بتوزيع تعرضها عبر العديد من العقد. وفى المتوسط، تتحمل البنوك التزاماتها/تعرضاتها الناشئة عن حوالي 7 بنوك بما يحد من مخاطر العدوى.

دولة الكويت

حرصاً على ترسيخ الاستقرار المالي، ولمزيد من الاطمئنان إلى قوة القطاع المصرفي، في ظل التحدي المزدوج الناجم عن تداعيات جائحة كورنا على الاقتصاد، وتدهور أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية للدولة، طالب بنك الكويت المركزي البنوك بمراجعة المحفظة الائتمانية لكل عميل على حدة، ومراجعة المحفظة الاستثمارية وإجراء اختبارات ضغط مالي بناءً على سيناريوهات جديدة تتماشى مع انعكاسات الجائحة، وتراعي أثر الإغلاق الاقتصادي على التدفقات النقدية للعملاء مع تبيان الأثر النهائي على أداء البنك، وعلى أهم مؤشرات السلامة المالية من حيث الربحية ومعدلات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول. ومن ثم ناقش بنك الكويت المركزي وحدات القطاع المصرفي حول ما خلصت إليه نتائج اختبارات الضغط التي قامت بها.

وبالتوازي مع ذلك أجرى بنك الكويت المركزي من جانبه، وبالتنسيق مع جهة استشارية عالمية متخصصة اختبارات ضغط بناء على سيناريوهات تم تصميمها تأخذ بالاعتبار تداعيات الجائحة، وانعكاساتها على جانبي العرض والطلب محلياً وعالمياً، وأثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط وانعكاسات ذلك على السياسة المالية للدولة بما في ذلك سياسة الإنفاق العام.

هذا وقد تم دراسة وتحليل كافة السيناريوهات المحتملة للتعافي الاقتصادي والتي تم تحديدها في ضوء عاملين أساسين، يتمثل الأول في انتشار الفايروس واستجابة الجهات الصحية ومدى قدرتها على الحد من انتشاره، فيما يتمثل العامل الثاني في السياسات الاقتصادية المتخذة للحد من تداعيات هذه الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والمصرفية، والآثار المترتبة عليها. وقد خلصت الدراسات إلى تسليط الضوء على سيناريوهين محتملين:

1) سيناريو التعافي المتردد (Muted ‘U’ Recovery)، والذي يستند إلى فرضية عودة الأعمال بشكل تدريجي، وأن الخسائر المتوقعة في إيرادات القطاعات المتضررة قد تنخفض بنحو 30 في المائة، وأن تعافي الاقتصاد سوف يستغرق مدة عام كامل.

2) سيناريو التعافي المتأخر (Extended ‘U’ Recovery) والذي يستند إلى فرضية عودة الأعمال بشكل تدريجي مع إمكانية إعادة الإغلاق في حال ظهور موجة جديدة من انتشار الفايروس، وبالتالي فإن الخسائر المتوقعة في إيرادات القطاعات المتضررة قد تنخفض بنسبة أعلى من السيناريو الأول لتصل إلى نحو 40 في المائة، وأن تعافي الاقتصاد سوف يستغرق عامين كاملين.

ومن الواضح أن الأثر على أداء البنوك سيكون أقوى في حال السيناريو الثاني، في ضوء طول فترة التعافي الاقتصادي.

ويفترض كلا السيناريوهين تعرض القطاع العقاري وسوق الأوراق المالية لصدمات يترتب عليها تراجع مؤثر في جودة أصول البنوك ويشمل ذلك قيم استثماراتها ومحافظها التمويلية وما لديها من ضمانات في صورة أسهم وعقارات مقابل مديونية العملاء المعرضين للتعثر.

نتائج اختبارات الضغط

أظهرت نتائج اختبارات الضغط وفقاً للسيناريو الأشد، ولرؤية مستقبلية حتى نهاية عام 2020، أن متوسط الكفاية الرأسمالية للبنوك الكويتية سوف يبلغ نحو 11.6 في المائة وذلك يفوق بوضوح متطلبات لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال والتي يصل حدها الأدنى إلى 8 في المائة (دون المصدة التحوطية البالغة 2.5 في المائة).

هذا وفي إطار منهجية بنك الكويت المركزي التي تستند إلى السياسات التحوطية الموجهة لتحصين القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات في ضوء سيناريوهات متشددة، فقد تم مطالبة البنوك في ضوء نتائج اختبارات الضغط أن تقدم إلى بنك الكويت المركزي خطة كل بنك لتدعيم قاعدته الرأسمالية في مواجهة أي خسائر ناتجة عن هذه السيناريوهات وذلك من خلال الخيارات والبدائل المناسبة ومنها زيادة رأس المال، وإصدار سندات يتوافر بها شروط ومتطلبات لجنة بازل لاعتبارها ضمن الشريحة الأولى لرأس المال ذات الجودة العالية والمؤهلة لامتصاص الخسائر، بالإضافة إلى إعادة هيكلة محافظها التمويلية والاستثمارية.

ب. تطبيقات اختبارات الضغوط في الأنظمة المصرفية لمجموعة الدول المستوردة للنفط

أما على مستوى الدول المستوردة للنفط، فتستخدم اختبارات ضغط تتراوح بين تلك التي تستخدم متغير واحد والتي تعتمد على أكثر من متغير، وذلك لتقييم أداء البنوك باستخدام سيناريوهات شديدة الحدة وممكنة الحدوث مثل زيادة الديون المتعثرة بنسبة معينة لتقييم صدمة مخاطر الائتمان، وإخفاق التوظيفات الائتمانية الخاصة بأكبر العملاء وأطرافهم المرتبطة لقياس مخاطر التركز الائتمانية، بالإضافة إلى صدمات ترتبط بأسعار العائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم في إطار مخاطر السوق، علاوة على اختبارات قدرة البنوك على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي والأحداث السياسية المؤثرة على تلك المخاطر في بعض دول المنطقة، وذلك من خلال استخدام بعض النماذج الإحصائية، إلى جانب اختبارات مخاطر السيولة باستخدام عدة سيناريوهات ترتبط بسلوكيات المودعين.

المملكة الأردنية الهاشمية

تستخدم اختبارات الضغط في تقييم الوضع المالي للبنوك في الأردن ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، وبالتالي تستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

منهجية اختبارات الضغط

1. اختبارات تحليل الحساسية:

- **مخاطر الائتمان:** تم افتراض حدوث زيادة في الديون المتعثرة بنسبة 100 في المائة، وذلك بسبب تفاقم الظروف السياسية في المنطقة، وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن.

- **مخاطر التركزات الائتمانية:** تعثر أكبر ثلاثة، وأكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، وعلى مستوى القطاع المصرفي.
- **مخاطر السوق:** تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال، وتم اقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات؛ اسعار العائد، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم. فقد تم افتراض ارتفاع اسعار العائد بمقدار 200 نقطة أساس، وانخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 25 في المائة مقابل جميع العملات الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30 في المائة.

2. اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية:

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءتها، ولذلك فقد تم تطبيق نموذج إحصائي للتنبؤ بنسبة الديون المتعثرة للفترة 2019-2021، وذلك بافتراض ثلاثة سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع وهو نسبة الديون المتعثرة (NPLs) ودارسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للأعوام القادمة، وهذه السيناريوهات تتدرج في الشدة، ويتضمن النموذج نسبة الديون المتعثرة كمتغير تابع و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و نسبة البطالة، وأسعار الفوائد الفعلية، ونسبة الديون المتعثرة للعام السابق كمتغيرات مستقلة.

نتائج اختبارات الضغط

1. اختبارات تحليل الحساسية

- ينتج عن اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 16.9 في المائة إلى 15.6 في المائة، بما يعني قدرة القطاع المصرفي بشكل عام على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12 في المائة، وعلى مستوى كل بنك فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 19 بنك، وستنخفض عن 12 في المائة لدى 5 بنوك، ثلاثة منهم ستبقى نسبة الكفاية لديهم أعلى من الحد الأدنى المطبق عالميا والبالغ 10.5 في المائة، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.
- في حالة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12 في المائة لدى 16 بنك وستنخفض عن 12 في المائة لدى 8 بنوك، أما على المستوى إجمالي القطاع المصرفي فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 16.9 في المائة إلى 13.4 في المائة.
- في حالة تعثر أكبر ستة مقترضين فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي ستنخفض عن 12 في المائة، حيث ستنخفض من 16.9 في المائة إلى 11.1 في المائة، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12 في المائة لدى 13 بنك، في حين ستنخفض عن 12 في المائة لدى 11 بنك، بما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركز لديها.
- بالنسبة لمخاطر السوق، لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي حيث تبقى عند مستواها البالغ 16.9 في المائة، بما يعني عدم وجود أثر لصدمات مخاطر السوق المرتبطة بأسعار العائد، وأسعار الصرف،

وأسعار الأسهم على القطاع المصرفي بشكل عام، أما على مستوى البنك الواحد، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى جميع البنوك، بما يدل على قدرة جميع البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

2. اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية [18]

تبين الاشكال التالية نتائج الاختبارات على نسب الديون المتعثرة ومعيار كفاية رأس المال بعد افتراض السيناريوهات الثلاثة:

شكل (6-3): نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في المملكة الأردنية الهاشمية

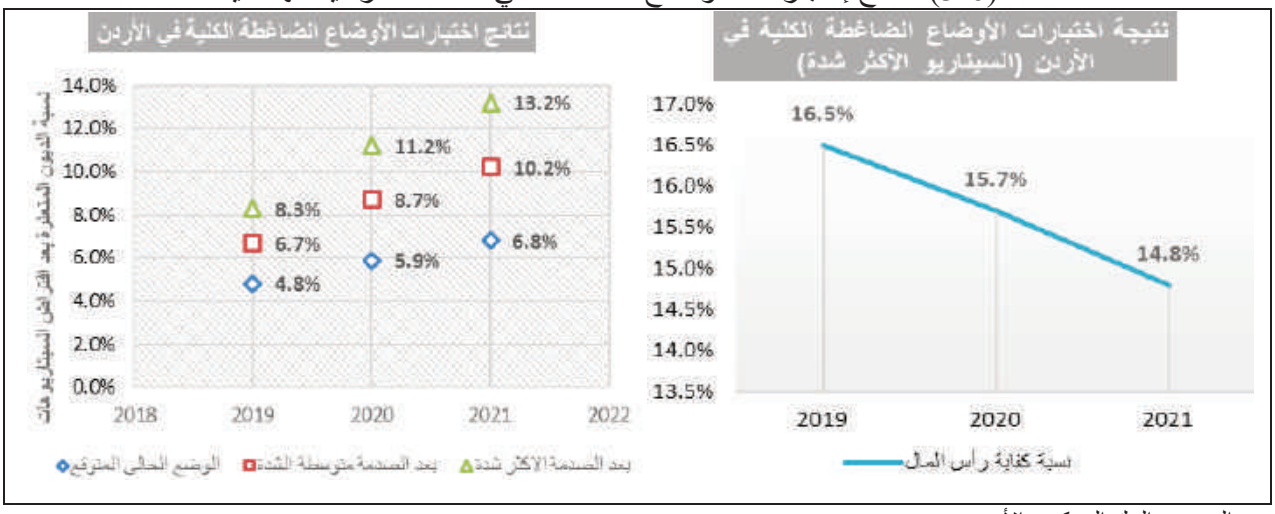

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

بناءً على النتائج للأعوام (2019-2021)، فإن القطاع المصرفي قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة المتمثلة في ارتفاع نسبة الديون المتعثرة نتيجة التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية، واستمرار تفاقم هذه المشكلة حتى عام 2021، وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال وبمستوى مرتفع من الأرباح بما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمات المفترضة دون تأثير كبير على رأس المال.

دولة فلسطين

قامت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2019 تنفيذ اختبارات الضغط المالي على مستوى القطاع المصرفي، لفحص قدرته على تحمل المخاطر والصدمات المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة، لا سيما في ضوء التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني. ويركز هذا النوع من الاختبارات بدرجة أساسية على مدى تأثر نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1 capital/RWA)، والتي ينبغي ألا تقل عن 4 في المائة حسب مقررات بازلII، وعن 6 في المائة بحسب مقررات بازل III، وعن 8 في المائة بحسب تعليمات سلطة النقد السارية.

[18] بناء على الاختبارات الإحصائية التي تم إجرائها فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة ما بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون المتعثرة، وعلاقة طردية مؤثرة ما بين نسبة البطالة ونسبة الديون المتعثرة، وعلاقة طردية مؤثرة ما بين اسعار العائد ونسبة الديون المتعثرة لدى البنوك.

منهجية اختبارات الضغط

1. اختبارات الضغط ذات المتغير الواحد

تم إجراء اختبارات الضغط للمصارف العاملة في فلسطين بافتراض تعرضها لصدمات بمتغير واحد فقط، مع تفاوت في شدتها، وقد أظهرت هذه الاختبارات نتائج متباينة تبعاً لمدى تأثر نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) حسب تعليمات بازل II، وبازل III، وتعليمات سلطة النقد. ويلخص الجدول التالي افتراضات تلك الاختبارات والتي تقوم على زيادة المخصصات الخاصة كما يلي:

الصدمة	حدة الصدمة
زيادة المخصصات الخاصة لتغطي كامل الديون المصنفة، بغض النظر عن الضمانات القائمة مقابل هذه الديون	%100
زيادة المخصصات الخاصة بـ ... من قيمة الائتمان القائم على الحكومة	%25
	%35
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	%25
	%35
انخفاض أسعار الأسهم المستثمر فيها المصرف بـ ...، وبغض النظر عن مكان الاستثمار	%15
	%30
انخفاض أسعار السندات الصادرة عن حكومات وبنوك مركزية في الخارج بـ ...، وبغض النظر عن عملة الإصدار	%10
	%20
انخفاض أسعار السندات غير الحكومية بـ ...، وبغض النظر عن مكان الاستثمار	%15
	%30
تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة لديها تزيد عن 10% من إجمالي أرصدته الموظفة في الخارج	-
انخفاض أو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى بنسبة	%15 ارتفاع
	%15 انخفاض
تغير سعر الفائدة على عملة الدولار بـ ...	200 نقطة زيادة
	200 نقطة انخفاض
زيادة المخصصات الخاصة بقيمة صافي الائتمان القائم على...، (باستثناء تسهيلات الحكومة)	أكبر 3 مقترضين
	أكبر 5 مقترضين
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع قروض الإسكان والرهن العقاري	%25
	%50
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع التجارة	%25
	%50
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع الخدمات	%25
	%50
زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع القروض الاستهلاكية	%25
	%50

2. اختبارات الضغط ذات أكثر من متغير

تم إجراء اختبارات الضغط المالي للمصارف بافتراض حدوث صدمتين رئيسيتين: الأولى ذات طبيعة سياسية؛ والثانية ذات طبيعة اقتصادية، وتضمن كل منهما سيناريوهين (سيناريو مخفف، وسيناريو مشدد)، ويتضمن كل سيناريو أكثر من متغير.

الصدمة الأولى (ذات طبيعة سياسية)	**السيناريو الأول (الخفيف):**	
	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة	%10
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	%5
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية	%5
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء الائتمان القائم على موظفي القطاع العام والائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية	%3
	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	%15
	السيناريو الثاني (الأشد):	
	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة	%20
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	%15
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية	%10
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء الائتمان القائم على موظفي القطاع العام والائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية	%5
	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	%25
الصدمة الثانية (ذات طبيعة اقتصادية)	**السيناريو الأول (الخفيف):**	
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام	%5
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	%3
	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين	%10
	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	%10
	أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الثلاث (USD, JD, NIS):	
	تخفيض سعر الفائدة على السلف والقروض	25 نقطة أساس
	تخفيض سعر الفائدة على الجاري مدين	
	زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير	
	زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل	
	السيناريو الثاني (الأشد):	
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام	%15
	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	%5
	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين	%20
	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	%20
	أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الثلاث (USD, JD, NIS):	
	تخفيض سعر الفائدة على السلف والقروض	50 نقطة أساس
	تخفيض سعر الفائدة على الجاري مدين	
	زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير	25 نقطة أساس
	زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل	

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

نتائج اختبارات الضغط

أظهرت نتائج اختبارات التحمل للعام 2019 ان القطاع المصرفي الفلسطيني سليم ومتين وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والأوضاع الضاغطة، نتيجة احتفاظ المصارف العاملة في فلسطين بمستويات جيدة من رأس المال،

إلى جانب تمتعها بمستويات مريحة من السيولة، حيث أسفرت نتائج محاكاة الصدمات متفاوتة الشدة التي تم وضعها من جانب سلطة النقد، عن نجاح غالبية المصارف العاملة في فلسطين في إجتياز هذه الصدمات والمحافظة على مستويات رسملة أعلى من الحد الأدنى المقرر، باستثناء بعض المصارف التي انخفضت النسبة لديها عن الحد المقرر في سيناريوهات تصنف بأنها عالية الشدة (Severe scenarios).

3. **اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السيولة**

تم إجراء اختبارات الضغط المالي التي تركز على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي، بافتراض أربعة أنواع من الصدمات بنسب معينة، وتحليل مدى تأثيرها على نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل في خلال شهر. وفي جميع الأحوال فإن معظم البنوك العاملة في فلسطين تحافظ على نسبة سيولة أكبر من 25 في المائة (الحد الأدنى للسيولة القانونية حسب تعليمات سلطة النقد).

4. **اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر انتقال العدوى بين البنوك**

تم إجراء اختبارات فحص التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى فيما بين المصارف (Interbank Solvency Contagion)، لمعرفة ما يحدث لنسبة كفاية رأسمال المصارف في حال فشل أحدها عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى. وقد استند هذا الفحص على البيانات الخاصة بسوق ما بين المصارف (الودائع ما بين المصارف) في نهاية العام 2019.

أظهرت النتائج عدم تأثر المصارف على المستوى الكلي بتعثر أو فشل أحدها، إذ تراوحت نسبة كفاية رأس مال المصارف بعد محاكاة الصدمة ما بين 12.6 في المائة في أسوأ النتائج إلى 16.1 في المائة في أقلها تأثيراً، وهي في جميع الحالات أعلى من الحد الأدنى المقرر بحسب تعليمات سلطة النقد (12 في المائة).

5. **اختبارات قدرة البنوك على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي**

بهدف دراسة أثر المخاطر التي تنشأ في القطاع الحقيقي على مؤشرات الجهاز المصرفي، تم إجراء اختبار مدى مرونة المصارف على تحمل حدوث صدمات في بعض مؤشرات القطاع الحقيقي (النمو الاقتصادي، معدل سعر الفائدة على القروض، معدل البطالة)، وأثر هذه الصدمات على القروض المتعثرة (Non-Performing Loans)، باعتبارها مؤشراً على التعثر المالي، إضافة إلى تأثيرها المباشر على قائمة الدخل، وصافي الأرباح للمصارف.

في هذا السياق، تم تحليل آلية انتقال الصدمات من القطاع الحقيقي إلى القطاع المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (Autoregressive Correction Model Vector)، حيث أشارت الاختبارات الإحصائية إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة القروض المتعثرة. وعلاقة طردية بين سعر الفائدة على القروض ونسبة القروض المتعثرة، إضافة إلى العلاقة الطردية بين معدل البطالة ونسبة القروض المتعثرة. ولغايات التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة تم استخدام النموذج التالي:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{1=1}^{4} a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^{4} b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C * \Delta il + D * \Delta UNEMP$$

حيث:

e_t : معامل تصحيح الخطأ

$\Delta L(NPL_{t-i})$: نسبة النمو في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة

$\Delta L(RGDP_{t-i})$: نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة السابقة

Δil: التغير في سعر الفائدة على الاقراض.

$\Delta UNEMP$: التغير في معدل البطالة.

وكان من المفترض استناداً إلى السيناريو الأساس (الذي يعكس الواقع الاقتصادي قبل جائحة كورونا) أن يطرأ تراجع في نسبة القروض المتعثرة في العام 2020 إلى 3.8% مقارنة مع 4.1% في عام 2019. لكن ظهور جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات حكومية أحدث صدمة قوية على مستوى الاقتصاد والقطاع المصرفي. وبهدف تحليل هذه المخاطر تم إعداد السيناريوهات المضادة (Adverse) أو السيناريوهات المتشائمة (سيناريو كورونا 1، وسيناريو كورونا 2)[19]، وهما مشتقان من السيناريوهات التي تم إعدادها في التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2019، حيث يفترض سيناريو (كورونا 1) استمرار تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني لمدة أربعة شهور (آذار-حزيران)، والذي أشارت نتائجه إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 5.7% خلال عام 2020، خاصة وأن إجراءات وتعليمات سلطة النقد (تعليمات رقم2020/02) قد ساهمت في الحد من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة. ومن أهم الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في هذا الإطار: (1) تأجيل الأقساط الشهرية لكافة المقترضين لمدة أربعة شهور، (2) تأجيل الأقساط الشهرية للقروض في قطاع السياحة والفندقة لمدة ستة شهور، (3) استمرار تسديد القروض التجارية مقال شيكات في حالة ورود الدفعات حوالات الحق.

شكل (6-4): التنبؤ في نسبة القروض المتعثرة في دولة فلسطين، 2020

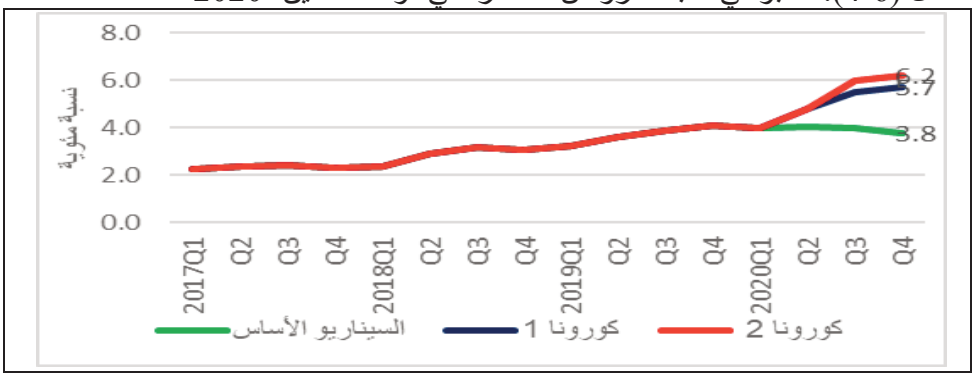

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

[19] للمزيد من المعلومات حول الافتراضات المتعلقة بهذه السيناريوهات، يرجى مراجعة التقرير السنوي لسلطة النقد للعام 2019، الصادر في شهر تموز 2020، والمنشور على موقع سلطة النقد www.pma.ps.

وفي حال تأخر التعافي الاقتصادي، واستمرت الإجراءات والتدابير الحكومية المصاحبة لأزمة كورونا لفترة أطول حتى نهاية شهر آب من عام 2020 (سيناريو أزمة كورونا 2)، فمن المتوقع تعمق وتيرة الانكماش الاقتصادي إلى نحو 8.5 في المائة، واستمرار الارتفاع في معدلات البطالة، والذي من المتوقع أن يتسبب هذا السيناريو في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 6.2 في المائة من إجمالي المحفظة الائتمانية.

التنبؤ بحجم التغير وفقاً للسيناريوهات المختلفة

(نسبة مئوية)

الفترة	السيناريو الأساس				سيناريو كورونا 1				سيناريو كورونا 2			
	التغير في الناتج المحلي	التغير في البطالة	التغير في فائدة الإقراض	التغير في القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض	التغير في الناتج المحلي	التغير في البطالة	التغير في فائدة الإقراض	التغير في القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض	التغير في الناتج المحلي	التغير في البطالة	التغير في فائدة الإقراض	التغير في القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض
الربع الأول	2.1	0.5	0.1-	4.0	5.1-	0.5	0.1-	4.0	5.1-	0.5	0.1-	4.0
الربع الثاني	1.9	0.2-	0.1-	4.1	18.8-	7.0	0.2-	4.8	18.8-	7.0	0.2-	4.8
الربع الثالث	2.8	0.4	0.1-	4.0	1.1	2.0-	0.2-	5.5	13.5-	11.0	0.5-	6.0
الربع الرابع	2.2	0.1-	0.1-	3.3	1.8	2.0-	0.2-	5.7	2.9	5.0	0.4-	6.2
2020	**2.3**	**0.2**	**0.1-**	**3.8**	**5.2-**	**1.8**	**0.2-**	**5.7**	**8.5-**	**3.0**	**0.4-**	**6.2**

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جمهورية مصر العربية

في إطار الجهود المبذولة للحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي المصري، والتأكد من مدي قدرة البنوك العاملة به على استيعاب أية صدمات أو خسائر مستقبلية، يقوم البنك المركزي المصري بدراسة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية بغرض بناء سيناريوهات مختلفة لاختبارات الضغط، والتي تطبق كل فترة زمنية ربع سنوية بالإضافة إلى التقييم السنوي العام، لكل بنك على حدة وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل، وتبين نتائج اختبارات الضغط البنوك ذات الملاءة المالية وتلك التي سوف تحتاج إلى الدعم، وهو ما يساعد في اتخاذ إجراءات استباقية للتحوط ضد المخاطر.

السيناريوهات المستخدمة

تعتمد منهجية الاختبار على استخدام ثلاث سيناريوهات أساسية تتضمن السيناريو الأساسي، والسيناريو متوسط الحدة، والسيناريو الأكثر حدة، وتتضمن اختبارات التحمل كل من محفظة التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات المالية الحكومية بالعملة المحلية، وسعر الصرف، ومخاطر سعر العائد لمحفظة السندات، والسيولة، كما يتم إجراء اختبار ضغط يقوم على دمج أثر الاختبارات السابقة بشكل مجمع، وقياس تأثيرها على صافي الأرباح والقاعدة الرأسمالية لكل بنك والقطاع المصرفي ككل.

منهجية اختبارات الضغط

تضمن اختبار الضغط الخاص بمخاطر الائتمان - التي قد تنشأ عن الاستثمارات المالية في السندات الحكومية - استخدام سيناريو ارتفاع درجة مخاطر الائتمان السيادية من خلال افتراض انخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، والذي اعتمد على مقترحات لجنة بازل الخاصة بمراجعة أوزان المخاطر على المطالبات السيادية وذلك عند تطبيق الأسلوب المعياري. وقد افترض السيناريو الأساسي استقرار التصنيف الائتماني، حيث اعتمد على مقترحات لجنة بازل الخاصة بمراجعة أوزان المخاطر على المطالبات السيادية والتي تنص على تطبيق أوزان مخاطر للجهات السيادية والبنوك المركزية من 0 إلى 9 في المائة طبقاً للتقييم الائتماني وذلك باستخدام الأسلوب المعياري، أما السيناريو الأكثر حدة، فقد افترض انخفاض التصنيف الائتماني، والذي تم تطبيقه من خلال استخدام أوزان مخاطر أعلى.

بالنسبة لاختبار الضغط الخاص بمخاطر سعر الصرف، تم افتراض التغير في قيمة العملة المحلية أمام الدولار، ثم حساب الخسائر الناتجة عن هذا التغير - سواء بالارتفاع أو الانخفاض- وذلك باستخدام صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية وفقا لمركز توازن العملات.

أخيراً، تم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة باستخدام سيناريو افتراض انخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، والتي ينشأ عنها مخاطر سيولة على مستوى القطاع نتيجة تركز توظيفاته السائلة في الأدوات المالية الحكومية، حيث تم افتراض اتجاه عدد كبير من البنوك إلى بيع الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوي في فترة قصيرة، إلى جانب حدوث سحب نسبة ضئيلة من الودائع، وقد تم قياس هذه الافتراضات باستخدام كل من نسبتي السيولة بالعملة المحلية، ونسبة تغطية السيولة (LCR).

كما تم تطبيق اختبار آخر للسيولة، وذلك بقياس مدى مقدرة الأصول السائلة على تغطية الفجوات التراكمية الناتجة عن عدم تطابق آجال استحقاق الأصول والالتزامات باستخدام هيكل آجال الاستحقاق، وذلك من خلال تطبيق نسب افتراضية للبنود التي تمثل تدفقات نقدية داخلة أو خارجة، ثم حساب الفجوة الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى تطبيق نسب خصم للأوراق المالية الحكومية التي تعد مكوناً أساسياً للأصول السائلة التي تلجأ البنوك إليها لتغطية تلك الفجوات.
هذا وتقوم البنوك بإعداد مجموعة متنوعة من اختبارات الضغوط خاصة فيما يتعلق بمخاطر الدعامة الثانية والمخاطر الأخرى مثل السمعة والاستراتيجية - في إطار التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP)- وذلك للوقوف على مدى كفاية رأس المال المحتفظ به وتحديد حجم المتطلبات الإضافية منه بناءً على هذه الاختبارات، والقيام بعملية تخطيط رأس المال وضمان الحفاظ على معدلات مرتفعة.

نتائج اختبارات الضغط

تم تقييم أثر الاختبارات السابقة على معيار كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الرقابية الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل، أخذا في الاعتبار التعليمات الخاصة بمتطلبات رأس المال الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs) ، وآخر المستجدات الصادرة عن لجنة بازل الدولية، كما تم تقييم أثر اختبار الضغط لمخاطر السيولة على النسب الرقابية المقررة للسيولة، إلى جانب

قياس مدى مقدرة الأصول السائلة - ومن بينها الأوراق المالية الحكومية - على مواجهة الصدمات التي قد تنتج عن ارتفاع الفجوات السالبة بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات في الأجل القصير.

وقد أظهرت نتائج اختبارات الضغوط مقدرة القاعدة الرأسمالية للبنوك على اجتياز كافة السيناريوهات، بما يثبت قدرتها على مواجهة أية خسائر غير متوقعة، بالإضافة إلى تجاوز نسب السيولة للحدود الرقابية المقررة، فضلا عن مقدرة الأصول السائلة على مواجهة الصدمات التي قد تنتج عن ارتفاع الفجوات السالبة بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات في الأجل القصير.

المملكة المغربية

يقوم بنك المغرب بإجراء اختبارات الضغط الكلي بانتظام لتقييم تأثير صدمات ظروف الاقتصاد الكلي على القطاع المصرفي، وتنقسم اختبارات الضغط عموماً إلى سيناريوهين، سيناريو أساسي مبني على توقعات الاقتصاد الكلي لبنك المغرب، وسيناريو حاد يفترض صدمات شديدة في الاقتصاد الكلي.

من أجل تحديد أثر الصدمة الاقتصادية التي أحدثها فيروس كورونا المستجد على مرونة البنوك، قام بنك المغرب بإجراء اختبار ضغط كلي على أساس توقعاته الاقتصادية في يونيو 2020، والتي تتوقع حدوث انكماش من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 بنسبة 5.2 في المائة بموجب سيناريو الانتعاش "V". حيث تم حساب تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية على أساس نظام اختبار الضغط الكلي الجديد الذي وضعه البنك في عام 2019 بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي.

في هذا السياق، بينت النتائج أن التدهور في النشاط الاقتصادي إلى انخفاض دخل الأسرة وكسر دورة تشغيل الشركات. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تزداد الديون المتعثرة لهؤلاء الوكلاء مع البنوك، مما يؤدي إلى مخصصات إضافية. في الواقع، كشفت نتائج اختبار الضغط الكلي عن زيادة كبيرة في الديون المتعثرة للبنوك الرئيسية في 2020 و2021. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط معدل التخلف عن السداد من 7.6 في المائة في 2019 إلى 9.9 في المائة في 2020 ثم إلى 10.8 في المائة في عام 2021. وفي الوقت نفسه، يجب أن تنخفض هوامش الفائدة بما يتماشى مع انخفاض دخل الفوائد نفسه، والذي نتج بشكل رئيسي عن تباطؤ الطلب على الائتمان. بشكل عام، يجب أن يكون للزيادة في مخاطر الائتمان والانخفاض في ربحية البنك تأثير سلبي على مستوى رأس المال الاحترازي. بالتالي، يجب أن تؤدي صدمة الوباء إلى انخفاض متوسط نسبة رأس المال الأساسي للبنوك الرئيسية، بحوالي 110 نقاط أساس، من 10.3 في المائة إلى 9.2 في المائة بين 2019 و2021. ستخسر نسبة رأس المال من المستوى 1، 120 نقطة أساس، حيث ستنخفض من 11 في المائة إلى 9.8 في المائة، في حين أن متوسط إجمالي نسبة رأس المال يجب أن يتراكم انخفاضاً بنحو 150 نقطة أساس، ويعود في المتوسط بالنسبة إلى البنوك من 15.1 في المائة في 2019 إلى 13.9 في المائة في 2020 ثم إلى 13.6 في المائة في 2021.

شكل (6-5): نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في المملكة المغربية

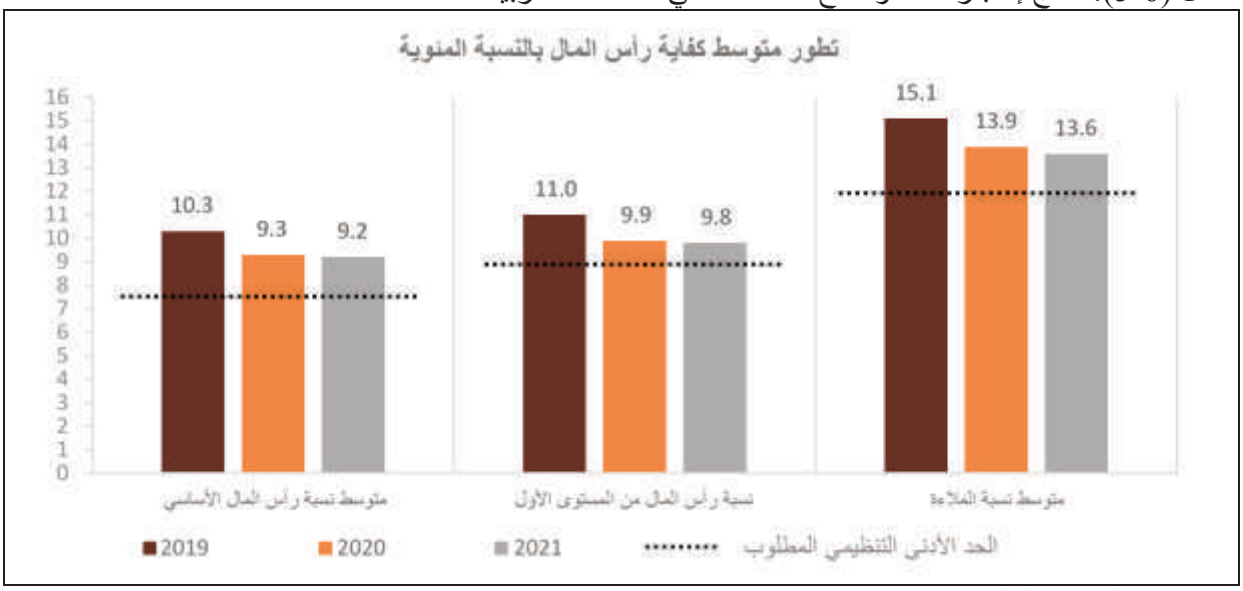

- المصدر: بنك المغرب.

بشكل عام، ومع مراعاة سيناريو الاقتصاد الكلي المعتمد في يونيو 2020، تظهر نتائج الضغط الكلي في ذلك التاريخ قدرة البنوك على الامتثال للمتطلبات التنظيمية. ومع ذلك، فإنهم سيعانون من الانعكاسات السلبية للأزمة الصحية، من خلال تسجيل زيادة في الديون المتعثرة، وانخفاض في النتائج، وانخفاض نسب رأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تمرين اختبار الضغط الكلي هذا لا يأخذ في الاعتبار أي تدابير يتم اتخاذها في المستقبل للتخفيف من تأثير الأزمة على ملاءة البنوك، سواء كانت تدابير المتعلقة بتعزيز رأس المال أو تحسين إدارة المخاطر. ومع مراعاة أوجه عدم اليقين المستمرة التي تحيط بآفاق السيطرة على الوباء على المستويين الوطني والدولي، من المقرر إجراء اختبار ضغط كلي آخر للقطاع المصرفي بحلول نهاية عام 2020، مع أخذ بعين الاعتبار تطور الوضع.

ثانياً: تطبيق اختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية

يهدف هذا الجزء إلى تطبيق اختبارات حساسية للضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية[20]، وباستخدام ذات السيناريوهات والافتراضات، وذلك على مستوى البنوك المنفردة التي تمثل نحو 80 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وعلى مستوى إجمالي القطاع المصرفي في تلك الدول. ويتيح تطبيق الاختبار الموحد إلى إجراء المقارنة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث درجة تحمل الصدمات المختلفة، وتحليل النتائج، كما تساهم هذه الممارسة في تقييم مدى صلابة البنوك العربية في مواجهة الأزمات ومنها جائحة كورونا الحالية.

ويعتمد إجراء هذه الاختبارات على بعض الافتراضات التي تم صياغتها في إطار سيناريوهات مرتبطة بالمستجدات الفعلية المتعلقة بفيروس كورونا، والذي كان له العديد من التداعيات السلبية على الاقتصادات العربية، تبلورت في تراجع الأداء الاقتصادي الكلي في تلك الدول. حيث تأثرت الدول العربية بالتوقف الجزئي للإنتاج المحلي في عدد من

[20] تم إجراء اختبارات الضغط على البيانات التي تم استيفائها من الدول العربية، حيث تشمل البيانات: الأردن، الإمارات، فلسطين، قطر، عمان، الكويت، المغرب، اليمن.

القطاعات الاقتصادية من أهمها قطاعات النقل والسياحة، والتجارة، والصناعة التحويلية، والمسئولة عن توليد جزء كبير من الناتج. هذا فضلاً عن تأثر صادرات الدول العربية بتراجع الطلب العالمي، بما يشمل كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له، الأمر الذي ينعكس سلبياً على مستويات الطلب الخارجي.

كما أن الدول العربية تواجه ضغوطاً على موازناتها، ومن المتوقع أن يتزايد نظراً لتراجع الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط، كما فرض انتشار الفيروس تحديات تتعلق بضرورة استجابة الحكومات بزيادة مستويات الانفاق العام الموجه لدعم القطاعات الصحية، بالإضافة إلى توجيه المزيد من التمويل للحد من الأثر الاقتصادي، ودعم القطاعات والفئات المتضررة، بما ينتج عنه ارتفاع مستوى العجز المالي في كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

وانعكست تلك التطورات على افتراضات الضغط، حيث تم افتراض ارتفاع احتمال اخفاق القطاع الحكومي، وانخفاض درجة التقييم الائتماني للجهات السيادية الحكومية الناشئ بدوره عن تدهور النشاط الاقتصادي بشكل عام، وذلك فى إطار اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية. وعلى جانب مخاطر السوق، تم استخدام سيناريو انخفاض أسعار العائد، وذلك في ظل ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار، واتجاه تلك الدول إلى مواكبة سياسة تخفيض سعر العائد، والتي اتبعها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2019، بالإضافة إلى هيمنة الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في معظم الدول العربية، والتي قامت بخفض أسعار العائد الرسمية لديها بهدف دعم قدرة القطاع المالي على توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحفيز النشاط الاقتصادي. وبالنسبة لمخاطر سعر الصرف، تم افتراض انخفاض قيمة العملات المحلية للدول العربية مقابل الدولار الأمريكي، خاصة في ضوء تأثر الدول العربية المستوردة للنفط من تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي نظراً للانخفاض المحتمل لمستويات التصدير الناتج عن انتشار الفيروس، ولتحويلات العاملين في الخارج، وتضرر قطاع السياحة، وبما يخلق ضغوطاً على العملات المحلية بالنسبة للدول التي ترتبط بنظم أسعار صرف مرنة.

وأخيراً، فمن ناحية مخاطر السيولة، فقد تم استخدام نسبة تغطية السيولة (LCR) لتقييم افتراض انخفاض درجة التقييم الائتماني للدولة، والذى ينعكس في انخفاض الوزن الترجيحي للأوراق المالية الحكومية المحلية كأصل سائل مرتفع الجودة في بسط النسبة، بالإضافة إلى استخدام سيناريو زيادة سحب ودائع الأفراد والمؤسسات غير المالية في مقام النسبة، وذلك في إطار الركود الاقتصادي الذى تشهده الدول، وفقد العديد من العاملين لوظائفهم، واتجاه البعض الآخر إلى الاحتفاظ بالمدخرات النقدية السائلة خارج القطاع المصرفي في ظل ظروف عدم التيقن الناتجة عن انتشار الفيروس، بما يترتب عليه زيادة التدفقات النقدية الخارجة، ويؤثر سلبياً على أوضاع السيولة لدى البنوك.

مخاطر الائتمان

تشمل اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر الائتمان كل من اختبار الضغط الخاص بمخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر التركز. ويقوم الاختبار الخاص بمخاطر الائتمان السيادية على افتراض اخفاق نسبة من القروض الممنوحة للقطاع الحكومي وذلك وفقاً للمركز المجمع للقطاع المصرفي في خمسة دول عربية (المغرب، فلسطين، الإمارات، الكويت،

قطر) في الربع الرابع من عام 2019، وذلك في ضوء ارتفاع احتمالية اخفاق الجهات الحكومية (PD) في سداد جزء من رصيد المديونيات المستحقة عليها للبنوك وانخفاض درجة التقييم الائتماني للدول والناتجة عن عدة عوامل اقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى، خاصةً في ظل أزمة فيروس كورونا وما ترتب عليه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على أنشطة الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، إلى جانب فرض القيود على عدة قطاعات اقتصادية مولدة للدخل وجاذبة للاستثمارات، الأمر الذى ينتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي في عدة دول على مستوى المنطقة العربية. كما يمكن أن تؤدي تلك التطورات الي زيادة معدلات التعثر للتوظيفات الائتمانية الكبيرة، وزيادة مخاطر التركز الائتماني. هذا ويختلف نصيب الائتمان الحكومي من إجمالي التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي في الدول العربية، حيث يمثل نحو 26.1 في المائة، 17.2 في المائة، 14 في المائة في دول الإمارات وفلسطين والمغرب على التوالي، وتنخفض النسبة إلى 8.8 في المائة، 2.8 في المائة في كل من دولتي قطر والكويت، كما يستحوذ على نسبة 14.9 في المائة من إجمالي الأصول في الإمارات، و9.2 في المائة في المغرب، و8.7 في المائة في فلسطين، و5.9 في المائة في قطر، ثم 1.6 في المائة في الكويت. هذا ويفترض السيناريو الأول إخفاق 10 في المائة من قيمة الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي، في حين يفترض السيناريو الثاني الأكثر شدة إخفاق 15 في المائة من هذه القيمة. وقد بلغت قيمة الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال في كل من السيناريو الأول والثاني على التوالي نحو 3.3 في المائة، 4.9 في المائة في قطر، ونسبتي 2 في المائة، 3 في المائة في الإمارات، و1.5 في المائة، 2.2 في المائة في فلسطين، و1.3 في المائة، 2 في المائة في المغرب، وأخيراً نسبتي 0.2 في المائة، 0.3 في المائة في الكويت، لتستمر نسبة (معيار) كفاية رأس المال فوق الحد الأدنى المقرر وفقاً لمقررات بازل في كل الدول محل الاختبار.

أما بالنسبة لاختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز الائتماني، فقد تم استخدام سيناريو اخفاق نسبة 5 في المائة من التوظيفات الخاصة بأكبر (5) عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة في السيناريو الأول، ونسبة 7 في المائة من التوظيفات الخاصة بأكبر (10) عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة في السيناريو الثاني، وذلك لقياس تأثير اخفاق توظيفات كبار العملاء على كل من نسبة كفاية رأس المال، وكفاية رأس المال الأساسي وفقاً للموقف المالي في ديسمبر 2019، وذلك على مستوى إجمالي أكبر البنوك في القطاع المصرفي[21] في ثلاث دول عربية (المغرب، قطر، فلسطين)، وعلى مستوى كل بنك منهم.

وقد أظهر السيناريو الأول[22] انخفاض نسبة كفاية رأس المال في قطر بنسبة 1.8 في المائة لتسجل نحو 121.2 في المائة، يليها المغرب بنسبة 0.4 في المائة ليصل إلى 14.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، تنخفض نسبة كفاية رأس المال في أعلى البنوك تأثراً بالقطاع المصرفي في كل من قطر إلى 15.5 في المائة، والمغرب إلى 12.3 في المائة. ونتج عن السيناريو الثاني انخفاض نسبة كفاية رأس المال في قطر بنسبة 2.8 في المائة، والمغرب بنسبة 0.8 في المائة، ولم يسجل أي بنك نقصاً في رأس المال نتيجة لتطبيق أي سيناريو منهما.

[21] تمثل أصول أكبر (5) بنوك على مستوى القطاع المصرفي في المغرب نحو 78% من إجمالي أصول القطاع، ونسبة 23.8% في اليمن، 52.8% في الأردن، 73.3% في قطر، ونسبة 75% في عمان، وتمثل أصول أكبر (7) بنوك نحو 79.7% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في فلسطين، وأكبر (4) بنوك في الكويت على 80.3% من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكويتي.

[22] أخذاً في الاعتبار عدم توافر بيانات عن توظيفات أكبر (5) عملاء وأطرافهم المرتبطة بدولة فلسطين.

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية

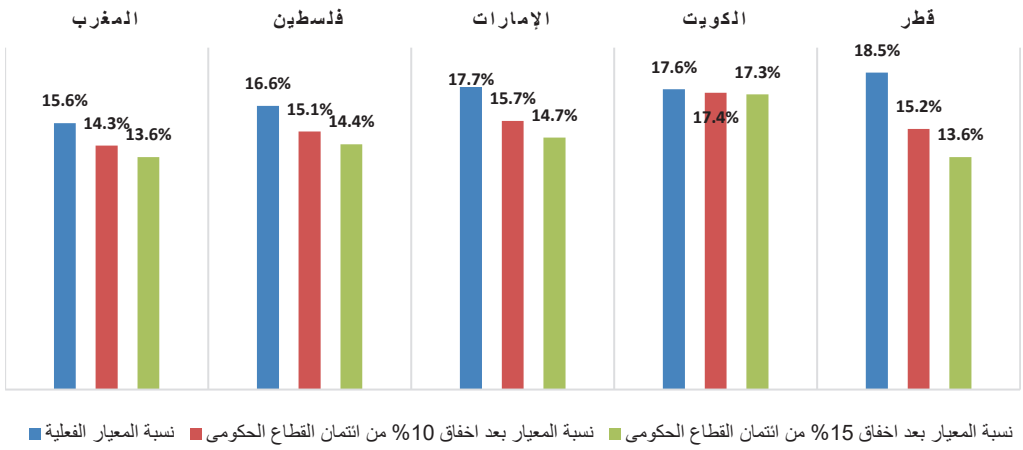

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز على مستوى البنك الواحد فى دولة المغرب

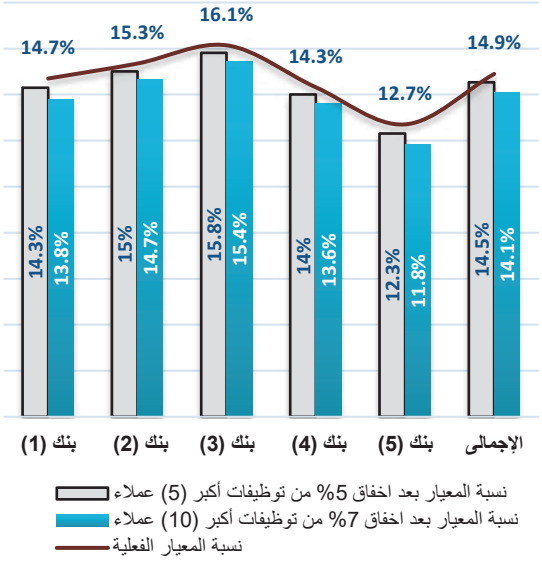

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز فى دولة المغرب

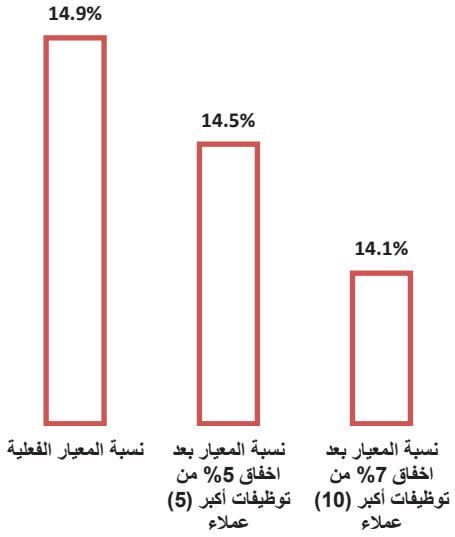

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز فى دولة المغرب (نسبة كفاية رأس المال الأساسى)

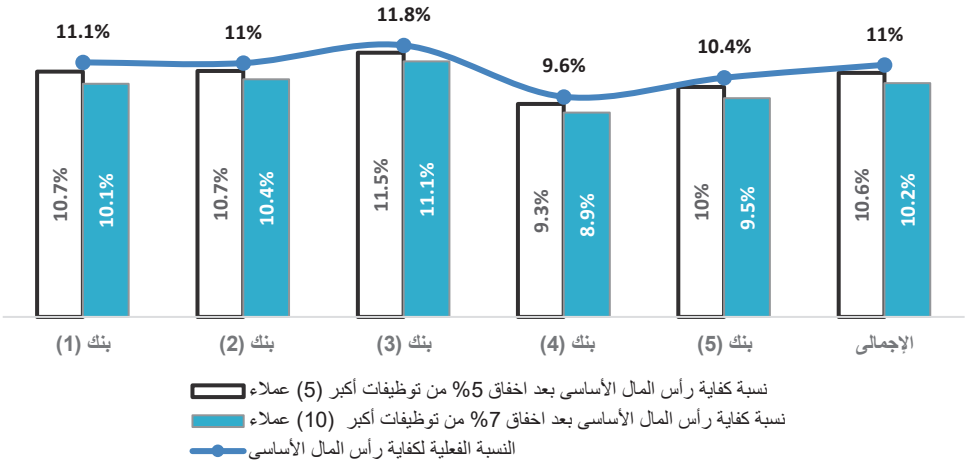

تابع نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان: مخاطر التركز

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز فى دولة قطر

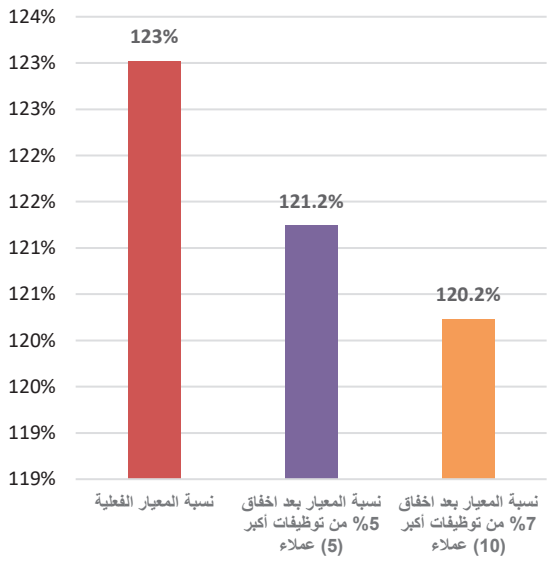

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز على مستوى البنك الواحد فى دولة قطر

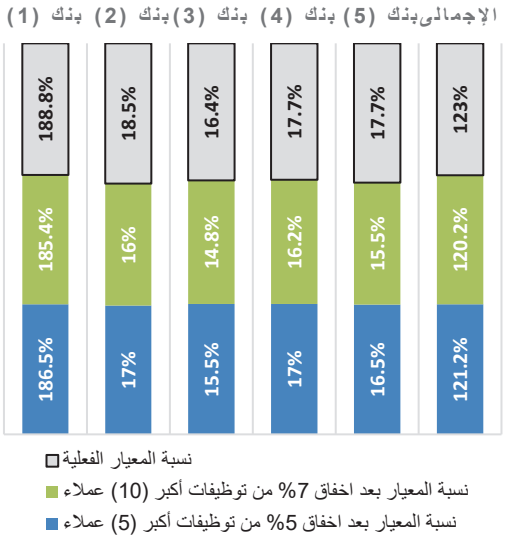

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز فى دولة قطر (نسبة كفاية رأس المال الاساسى)

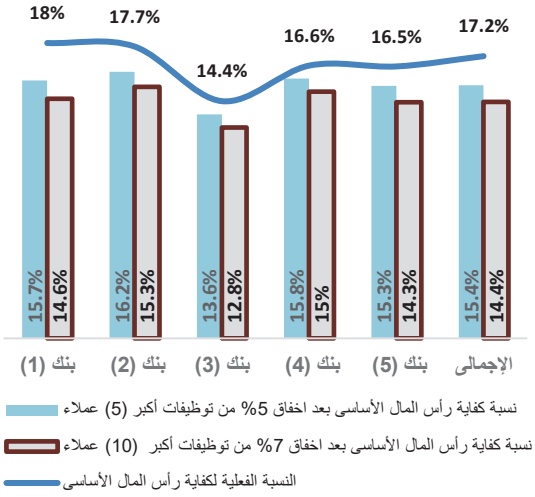

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز فى دولة فلسطين

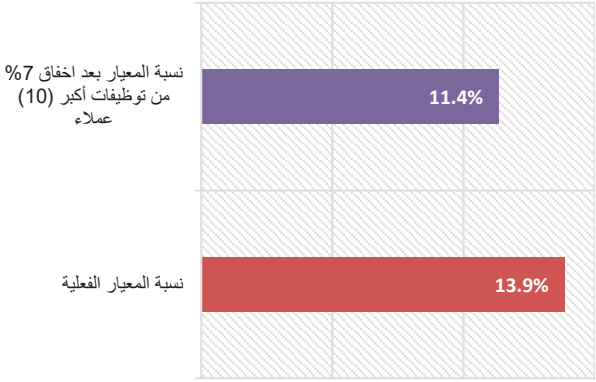

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز على مستوى البنك الواحد فى دولة فلسطين

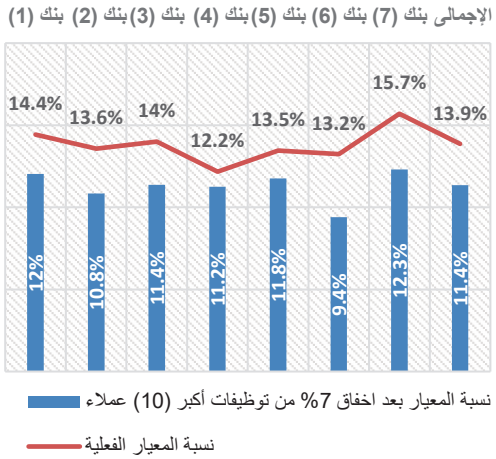

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز فى دولة فلسطين (نسبة كفاية رأس المال الأساسى)

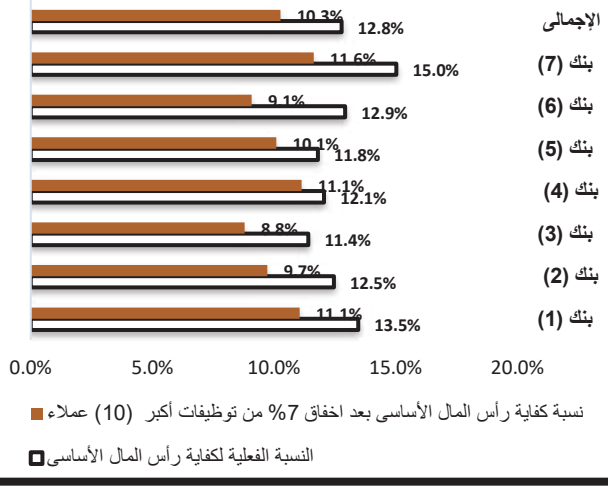

مخاطر السوق

تشمل اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السوق كل من مخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار العائد. وفى إطار اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف[23]، تم افتراض انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 10 في المائة في السيناريو الأول، ونسبة 20 في المائة في السيناريو الثاني الأكثر شدة، وتقييم نتائج التغير في سعر صرف العملة المحلية باستخدام صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية لأكبر البنوك في بعض الدول العربية (المغرب، فلسطين، عمان، الكويت، اليمن، قطر) وذلك في ديسمبر 2019، بالإضافة إلى الأردن، والمتاح لها بيانات في ديسمبر 2017. وقد حققت أكبر البنوك بالقطاع المصرفي في المغرب، فلسطين، الأردن، عمان، والكويت فائضاً في مركز العملات، بما ترتب عليه تحقيقها لأرباح وفقاً لسيناريو انخفاض قيمة العملة المحلية، في حين سجلت البنوك في كل من اليمن، وقطر خسائر طفيفة، حيث أظهرت عجزاً في صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية.

وقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 0.1 في المائة في السيناريو الأول، و0.2 في المائة في السيناريو الثاني في كل من المغرب والكويت، كما ارتفعت النسبة في عمان بنحو 0.2 في المائة، 0.4 في المائة، وبنسبة 0.3 في المائة في الأردن في كل من السيناريو الأول والثاني، ولم تتغير النسبة بعد تطبيق السيناريو الأول والثاني في فلسطين وقطر، وذلك في ضوء أن الربح الناتج عن تغير قيمة العملة في فلسطين يمثل نسبة ضئيلة بلغت 0.2 في المائة من القاعدة الرأسمالية لأكبر (7) بنوك في السيناريو الأول، و0.3 في المائة في السيناريو الثاني، كما أن نسبة الخسارة في قطر تمثل 0.01 في المائة فقط من القاعدة الرأسمالية لأكبر (5) بنوك في كل من السيناريو الأول والثاني. وفى المقابل، انخفضت نسبة كفاية رأس المال في اليمن بنحو 1.6 في المائة في السيناريو الأول، و3.2 في المائة في السيناريو الثاني. وقد سجلت نسب كفاية رأس المال معدلات أعلى من الحد الأدنى المقرر وفقاً لبازل في كافة القطاعات المصرفية التي تم تطبيق الاختبار عليها، سواء وفقاً لسيناريو الضغط الأول أو الثاني.

أما فيما يخص اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد، فقد تم افتراض انخفاض أسعار العائد بواقع 200 نقطة أساس، وقياس تأثير هذا الانخفاض على صافي الدخل من العائد، ونسبة كفاية رأس المال، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بفجوات إعادة التسعير لأكبر البنوك في المغرب، فلسطين، وعمان في ديسمبر 2019، واستناداً إلى الفجوات التراكمية للفترة أقل من سنة، والتي اعتمد حسابها على قيمة الفجوات الجارية لثلاث فترات (أقل من 3 شهور، أقل من 6 شهور، أقل من سنة). وعلى المستوى الكلي، أظهرت أكبر البنوك فجوات سالبة لإعادة التسعير، وبما يشير إلى ارتفاع صافي الدخل من العائد نتيجة لانخفاض أسعار العائد. وقد نتج عن انخفاض سعر العائد ارتفاع صافي الدخل من العائد في المغرب بنحو 63.2 مليون دولار، وفى فلسطين بنحو 60.5 مليون دولار، وعمان بقيمة 25 مليون دولار، وبما يمثل 0.6 في المائة، 5.1 في المائة، و1.6 في المائة من القاعدة الرأسمالية لأكبر البنوك في الدول الثلاثة على التوالي. وقد انعكست الزيادة الخاصة بصافي الدخل من العائد في ارتفاع نسبة كفاية رأس المال إلى 15.3 في المائة (مقابل نسبة فعلية 15.2 في المائة) في المغرب، و14.6 في المائة (مقابل نسبة فعلية 13.9 في المائة) في فلسطين، و18.6 في المائة (مقابل نسبة فعلية 18.3 في المائة) في عُمان.

[23] تم اجراء اختبارات ضغط سعر الصرف على البنوك في جميع الدول المتاح لها بيانات، دون الأخذ في الاعتبار نظام سعر الصرف المتبع (ثابت/ مرن).

وعلى مستوى البنوك المنفردة، أظهر بنك في المغرب، وبنك في عمان فجوات تراكمية موجبة لإعادة التسعير (للفترة أقل من سنة)، وبالتالي انخفض صافي الدخل من العائد بهما بنحو 19.1 مليون دولار للبنك الأول، و0.4 مليون دولار للبنك الثاني، كما انخفضت نسبة كفاية رأس المال للبنك الأول بنحو 0.1 في المائة لتسجل 14.6 في المائة، في حين ظلت النسبة ثابتة عند 15.2 في المائة للبنك الثاني في عُمان نظراً لانخفاض صافي الدخل من العائد بنسبة طفيفة تمثل نحو 0.3 في المائة من القاعدة الرأسمالية للبنك.

شكل (6-6): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السوق: مخاطر سعر الصرف

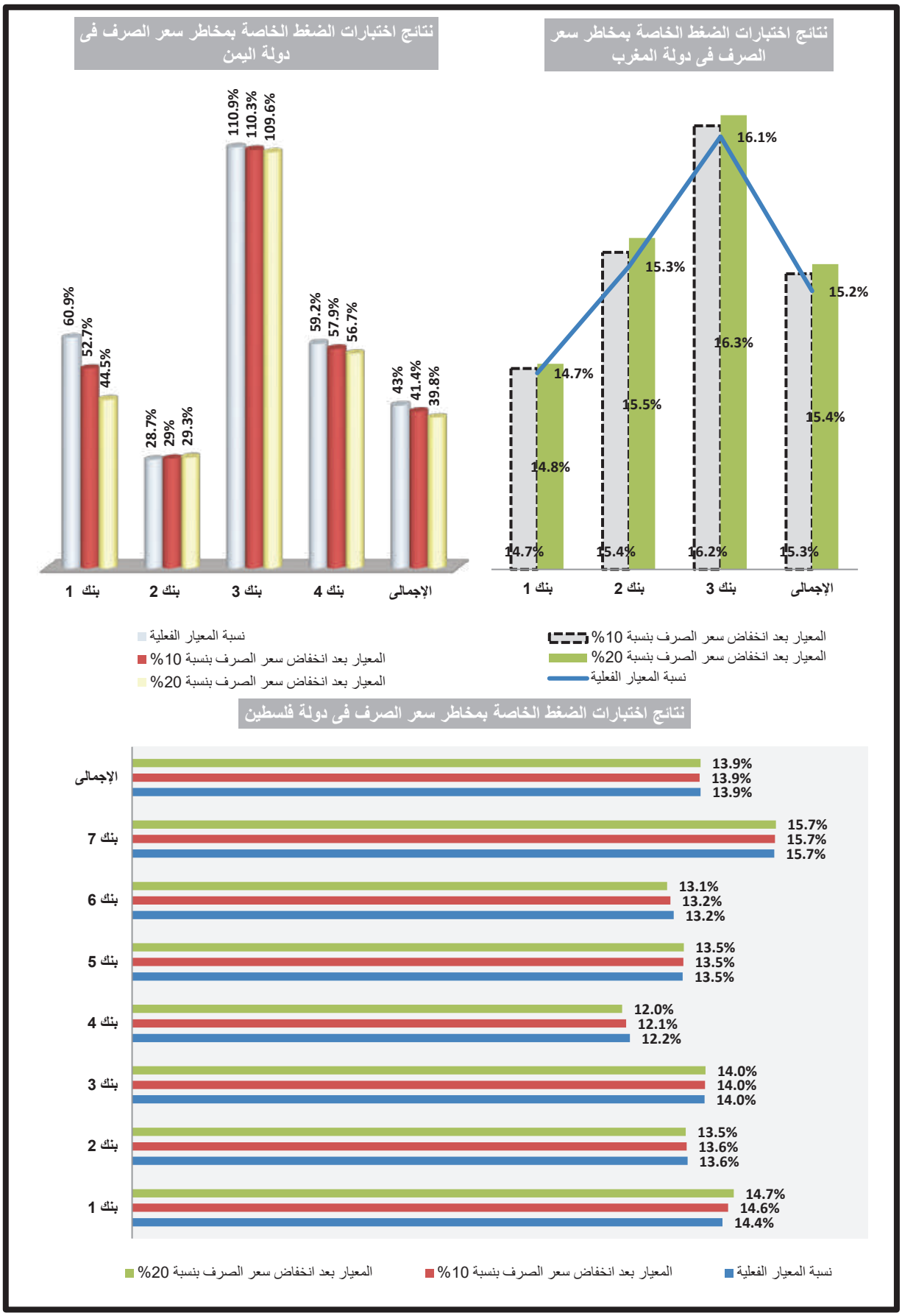

تابع نتائج اختبارات ضغط مخاطر السوق: مخاطر سعر الصرف

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف فى دولة الأردن (ديسمبر 2017)

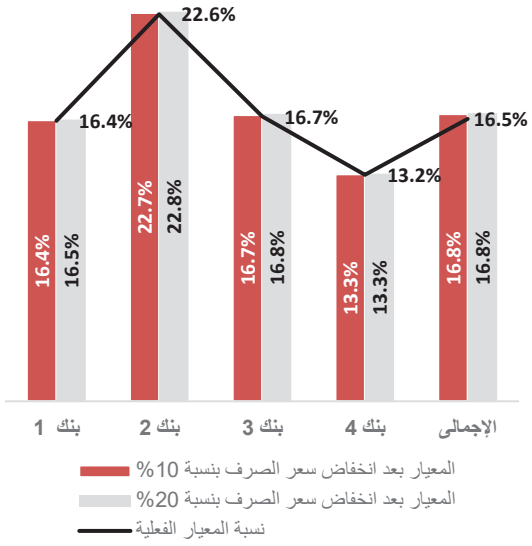

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف فى دولة قطر

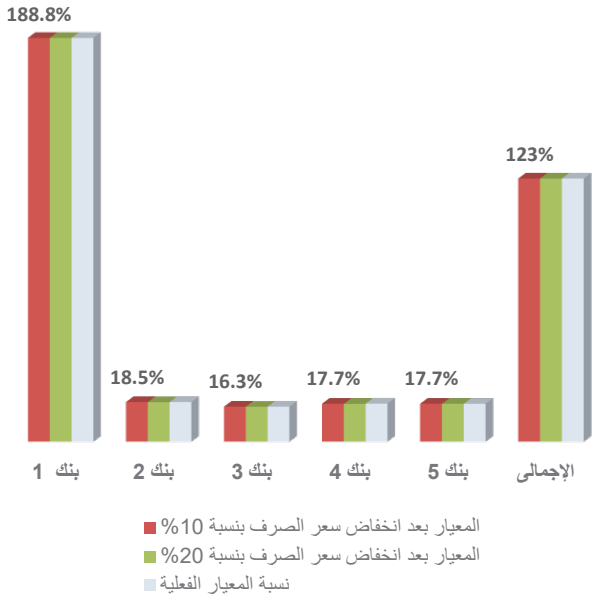

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف فى دولة عمان

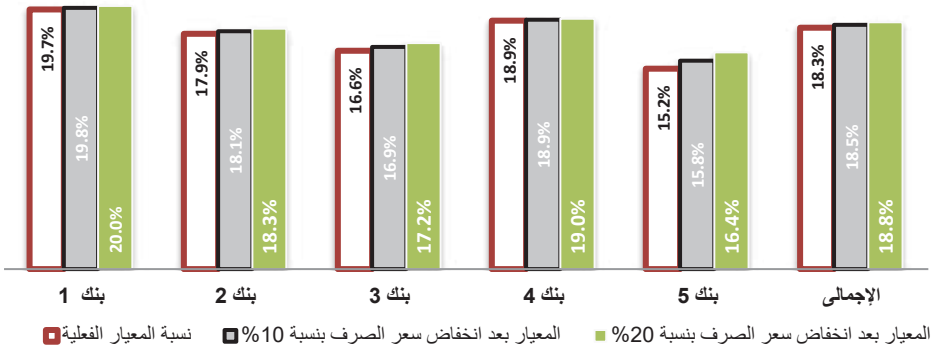

نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف فى دولة الكويت

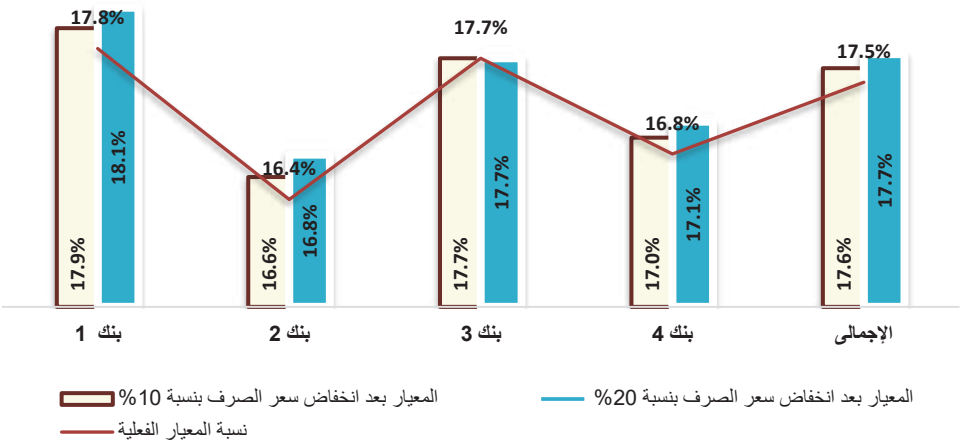

نتائج اختبارات ضغط مخاطر السوق: مخاطر سعر العائد

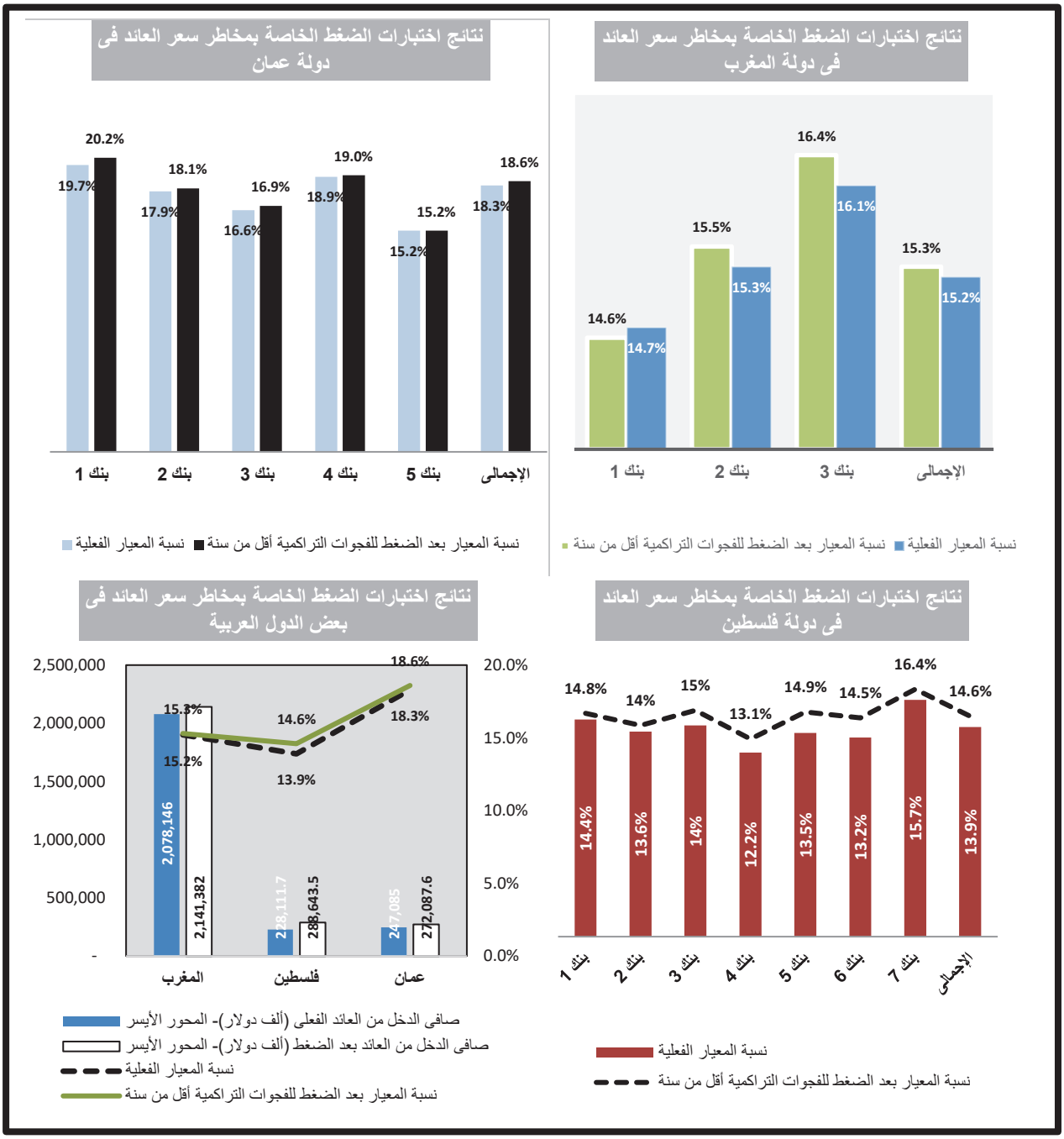

مخاطر السيولة

تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر السيولة باستخدام نسبة تغطية السيولة في أكبر البنوك لدول المغرب، فلسطين، عمان، بافتراض تراجع الأهمية النسبية للأوراق المالية الحكومية المحلية كأصل سائل في بسط النسبة، من خلال تطبيق نسبة خصم 10 في المائة لها، وذلك في ظل افتراض انخفاض درجة التقييم الائتماني للدولة وارتفاع احتمالية اخفاقها، مع زيادة معدلات سحب الودائع بواسطة الأفراد والمؤسسات غير المالية في مقام النسبة، من خلال زيادة نسب السحب المطبقة فعلياً بنسبة 125 في المائة. وتمثل الأوراق المالية الحكومية المرجحة نسبة 57.8 في المائة من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة في بسط النسبة في دولة المغرب، بينما تمثل 29.5 في المائة في دولة عمان.

وتتمثل نتائج هذا الاختبار في انخفاض نسبة تغطية السيولة إلى 122.5 في المائة في المغرب، مقابل نسبة فعلية 153.4 في المائة، وقد شهد أعلى البنوك تأثراً بهذا الاختبار في القطاع المصرفي المغربي تراجع النسبة إلى 101.5 في المائة. كما انخفضت النسبة إلى 142.7 في المائة مقابل نسبة فعلية 208.8 في المائة في عمان، وسجلت النسبة نحو 96.5 في المائة في أعلى البنوك تأثرا بالقطاع المصرفي في عُمان. أما على مستوى أكبر البنوك في فلسطين، فقد انخفضت

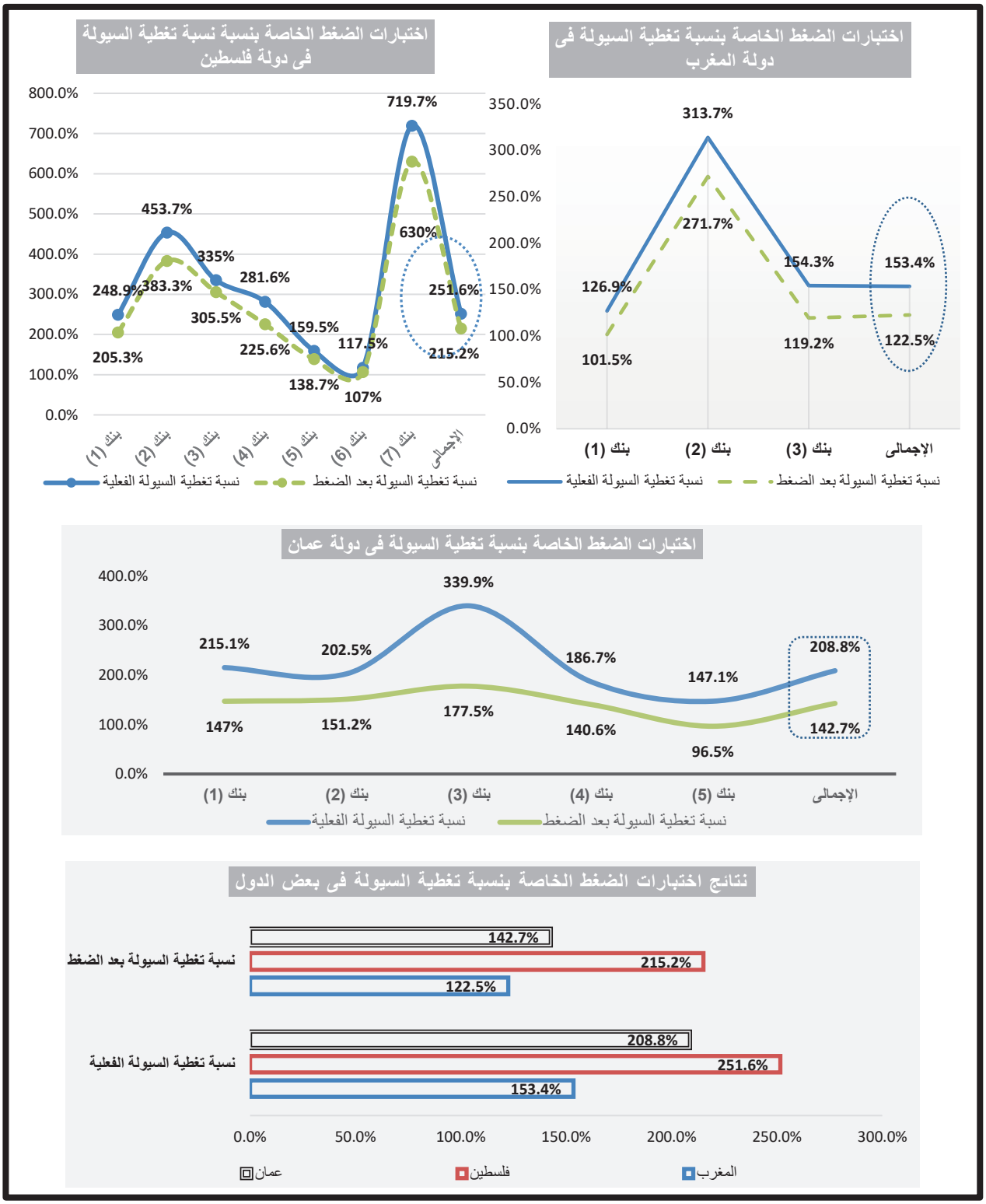

النسبة إلى 215.2 في المائة مقابل نسبة فعلية 251.6 في المائة، وانخفضت النسبة إلى 107 في المائة على مستوى البنك الأكثر تأثراً في القطاع المصرفي بفلسطين بعد تطبيق سيناريو الضغط.ويتبين من نتائج الاختبار تمتع القطاعات المصرفية في الدول العربية الثلاثة بمقدار كافي من الأصول السائلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة في خلال شهر،

ومنها معدلات السحب المرتفعة المفاجئة، وذلك بعد تطبيق نسب خصم للأوراق المالية الحكومية في بسط النسبة، حيث نتج عن الاختبار نسب تغطية للسيولة أعلى من 100 في المائة، وهو الحد الأدنى المقرر وفقاً لبازل III.

الخلاصة

أصبحت اختبارات الضغط من أهم أدوات السياسة الاحترازية على المستوى الكلي والجزئي في القطاع المصرفي، حيث توفر صورة مستقبلية عن أوضاع البنوك في حالة وضع سيناريوهات صعبة لكن محتملة الحدوث. وتهدف تلك الاختبارات إلى تمكين السلطات الرقابية والإشرافية من تقييم التأثير المحتمل لتلك الصدمات على الاستقرار المالي لدولها، ووضع خطط الطوارئ المناسبة، واجراء التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال. هذا وقد أظهرت نتائج اختبارات الضغط التي تم إجرائها بواسطة البنوك المركزية في الدول العربية مقدرة القواعد الرأسمالية للبنوك على اجتياز أغلب السيناريوهات، باستثناء عدد منفرد من البنوك بحاجة إلى التدعيم، إلى جانب توافر السيولة الكافية بالبنوك لمواجهة أزمات الطوارئ.

وفى إطار تطبيق اختبارات موحدة للضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية - وذلك على مستوى البنوك المنفردة التي تمثل نحو 80 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي - وعلى مستوى إجمالي القطاع المصرفي في تلك الدول، تم صياغة السيناريوهات وبناء الافتراضات في ضوء المستجدات الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا، والتي قد ينتج عنها زيادة مخاطر الائتمان السيادية وكذلك مخاطر التركز الائتماني، ومخاطر سعر الصرف وأسعار العائد، والسيولة.

وقد تباينت نتائج اختبارات الضغط المختلفة من دولة إلى أخرى وذلك على مستوى القطاعات المصرفية، وعلى مستوى كل بنك داخل كل قطاع، وذلك من حيث حدة تأثيرها على نسبة كفاية رأس المال، والربحية. وتخلص نتائج الاختبارات إلى كفاية القواعد الرأسمالية للقطاعات المصرفية العربية لتغطية الخسائر غير المتوقعة والتي قد تنتج من الصدمات المختلفة، حيث نتج عن كافة السيناريوهات تحقيق نسب لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المقرر، إلى جانب تمتع البنوك في الدول العربية - التي تم إجراء الاختبارات عليها - بمقدار كافي من الأصول السائلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة في خلال شهر، حيث نتج عن الاختبار نسب تغطية للسيولة أعلى من 100 في المائة، وهو الحد الأدنى المقرر وفقاً لبازل III.

وللحد من تفاقم المخاطر المختلفة التي يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل عام يتعين على البنوك إيلاء أهمية للعمل على تنويع المحفظة الائتمانية للحد من مخاطر الائتمان السيادية الناتجة عن استحواذ الائتمان الحكومي على نسبة كبيرة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك، وكذلك مخاطر التركز الناشئة عن التوظيفات الائتمانية الكبيرة للمقترض الواحد وأطرافه المرتبطة. وللحد من مخاطر السوق، يجب تخفيض صافي المراكز المفتوحة في العملات الأجنبية بحيث لا يتجاوز نسبة معينة من القاعدة الرأسمالية وذلك للحد من مخاطر سعر الصرف في حالة تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وكذلك فجوات إعادة التسعير للحد من مخاطر أسعار العائد. وعلى جانب مخاطر السيولة، يمكن للبنوك الحد من مخاطر ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة -

والتي قد تنتج من زيادة معدلات سحب الودائع - من خلال الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة، مع مراعاة عدم تركزها في أصل واحد مثل الأوراق المالية الحكومية، بالإضافة إلى أهمية الموائمة بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات لتخفيض فجوات السيولة.

الفصل السابع: إطار إدارة الأزمات المصرفية وتقنيات الحل ودور منظومة ضمان الودائع في الدول العربية

كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن وجود نقص حاد في الأدوات المتاحة للتعامل بفعالية مع إخفاقات البنوك. حيث تسببت الظروف والتحديات التي أحاطت بالعديد من المؤسسات المالية الدولية في حدوث صدمات عدة في جميع مكونات النظام المالي، والتي ظهرت آثارها على الاقتصاد الحقيقي. ولم تكن أمام السلطات الرقابية المختصة سوى خيارات محدودة تحت تصرفهم لمنع تعثر بعض المؤسسات المالية، والحد من أثرها في التأثير السلبي على الاستقرار المالي وتعرض النظام المالي بأكمله للمخاطر المرتفعة. هذه التحديات دفعت الدول إلى استخدام أموال دافعي الضرائب لإنقاذ هذه المؤسسات.

بالنظر إلى هذا الدور الأساسي وغياب أنظمة تسوية فعالة، وجدت السلطات المالية نفسها ملزمة في وقت الأزمة إلى استخدام أموال دافعي الضرائب لاستعادة الثقة في النظام المصرفي وتخفيف المخاطر النظامية. كذلك تدخلت الحكومات على نطاق واسع لتعزيز الاستقرار المالي، وذلك بتنفيذ تدابير إضافية للحد من شدة التحديات الناجمة عن فشل المؤسسات المالية العالمية ذات الأهمية النظامية.

لذلك خلصت السلطات الرقابية إلى ضرورة إنشاء نظام لحل الأزمات، يوفر لهم مجموعة من الأدوات المرنة الموثوقة التي تمكنهم من التدخل مبكراً وبسرعة في التعامل مع البنك الضعيف أو المهدد بالفشل، لضمان استمرارية وظائفه المالية والاقتصادية الضرورية، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثير فشلها على الاقتصاد والنظام المالي. الهدف من هذا النظام هو منح دور ريادي لنظام ضمان الودائع في هذا المجال.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم، نظرة عامة عن مفهوم تسوية أو حل الأزمات المصرفية وأهدافه وأدواته، ودور منظومة ضمان الودائع في منظومة إدارة الأزمات، إضافةً إلى تجارب الدول العربية بالخصوص.

إطار حل الأزمات المصرفية: تعريفه وأهدافه وأدواته

عرّف مجلس الاستقرار المالي إطار حل الأزمة بمجموعة من القواعد القانونية التي تعزز من قدرة السلطة المالية الرقابية على اتخاذ تدابير وإجراءات تجاه بنك نظامي في حالة تدهور مركزه المالي، وذلك من أجل ضمان استمرارية الخدمات المصرفية والوظائف المالية الحيوية وتجنب أي تأثير على الاستقرار المالي من خلال آليات الإنقاذ، مع عدم اللجوء أو اللجوء المحدود إلى التمويل العام.

يتطلب نظام حل الأزمة تدخل السلطة الرقابية فوراً في أي بنك أو مؤسسة مالية قبل فشله، وذلك لإعادة هيكلته أو إجراء تصفية منظمة له، بهدف ضمان تعافيه السريع، مع الحد الأدنى من المخاطر على الاستقرار المالي، دون التأثير السلبي على الاقتصاد الحقيقي ودون الحاجة إلى اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب.

إن الإدارة الناجحة لأزمة البنك تحد من احتمالات إخفاق البنك، وكذلك من حدوث الأزمات المصرفية بشكل عام فضلاً عن تقليل تكاليف الحل، وبالتالي فإن وضع إطار شامل وواضح ومبادئ توجيهية للتعامل مع تحديات البنوك هو أمر بالغ الأهمية. بناءً على ذلك فإن معظم السلطات الرقابية بدأت تولي اهتماماً بالغاً لموضوع إدارة

الأزمات وذلك بهدف تحليل إطار وعملية تحديد التحديات التي قد يواجهها البنك بالإضافة إلى توقيت وكيفية التدخل، حيث أثبتت التجارب أهمية وجود إطار قانوني واضح وإطار احترازي للتعامل مع البنوك التي تواجه تحديات بمراحل مبكرة. كذلك أكدت التجارب على أهمية وجود إطار واضح لإدارة الأزمات ونظام لضمان الودائع. في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها. بالتالي، فمن الضروري تبني الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل[24].

في هذا السياق، من الأمور الهامة لإدارة الأزمات وجود منظومة حماية تتألف من:

1. إجراءات احترازية مانعة للأزمات، تتمثل في إجراءات الرقابة الإفرادية والكلية والتي هي من ضمن الأعمال الروتينية لكل من دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي ودائرة الاستقرار المالي في المصارف المركزية.

2. إجراءات تصحيحية للتعامل مع البنوك التي تواجه تحديات أو تعاني من بعض نواحي الضعف.

3. إجراءات علاجية لإدارة الأزمات بما فيها مقرض الملاذ الأخير (Lender of Last Resort) ووجود تقنيات للحل (Resolution Techniques) وذلك للتعامل مع البنوك التي أصبحت غير قادرة على الاستمرار.

4. إجراءات لتخفيف آثار الأزمات مثل ضمان الودائع.

مرحلة التنبؤ بالأزمة

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، طورت السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة، تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر وذلك للتنبؤ المستقبلي بأوضاع البنوك، بالأخص تلك التي قد تعاني من تحديات محتملة بالمستقبل. حيث يُعتبر تحديد التحديات لدى البنك وإيجاد حل لها أمر بالغ الأهمية لضمان سلامة البنك، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل، كون البنوك تعتبر المكون الرئيس للنظام المالي، وبالتالي تعثرها يؤثر سلباً على الاستقرار المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام.

إن بناء أنظمة الإنذار المبكر أمر بالغ الأهمية، كونه يساعد على إمكانية التنبؤ باحتمالات إخفاق البنك، بالتالي تقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية بشكل عام فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها. لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتماماً بالغاً لموضوع بناء أنظمة الإنذار المبكر، وذلك بهدف تحليل إطار وعملية تحديد التحديات التي قد يواجهها البنك بالإضافة إلى توقيت التدخل وكيفيته. أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع البنوك التي تواجه تحديات بمراحل مبكرة، حيث أن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على البنوك، ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الكلي والجزئي وذلك للحفاظ

[24] رامي عبيد، (2019). " تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الأمانة الفنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي.

على الاستقرار المالي، وبالتالي فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها. بالتالي، فمن الضروري تبني الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

تعتمد كافة الطرق المستخدمة في أنظمة الإنذار المبكر على النماذج الإحصائية والقياسية للتنبؤ بأداء القطاع المالي سواءً على المستوى الإفرادي أو على المستوى الكلي. وذلك اعتماداً على متغيرات ومؤشرات مالية واقتصادية جزئية وكلية، يتطلب تطبيق أنظمة الإنذار المبكر، وجود قاعدة بيانات تاريخية شاملة وموثوقة. لوفي صورة عدم توفر قاعدة بيانات تاريخية يمكن استخدام طرق أبسط، فعلى سبيل المثال يُمكن مقارنة أداء بنك معين من خلال مؤشرات معينة مع متوسط قيمة هذه المؤشرات لدى القطاع المصرفي ككل. سنستعرض فيما يلي أهم الطرق المستخدمة في أنظمة الإنذار المبكر:

أ. **المؤشرات الاحترازية الجزئية المجمعة (AMPIs):** اقترح صندوق النقد الدولي على البنوك المركزية ان تقوم بإجراء إطار تحليلي، يتم بموجبه مقارنة المؤشرات على المستوى الجزئي مع المؤشرات الاجمالية وذلك لتحليل سلامة أو ضعف البنوك اتجاهاتها. وتتميز هذه الطريقة بأنها سهلة التطبيق، يُمكن توفير البيانات المستخدمة فيها، تستخدم الإحصاء اللامعلمي (Nonparametric statistics). من شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة تصنيف البنوك في مجموعات متشابهة ومتناسقة، لضمان المقارنة، يُمكن تصنيف البنوك حسب:

1. الأهمية النظامية للبنوك: حيث من الممكن استخدام المنهجية المستخدمة في البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية (D-SIBs).
2. حجم البنك (حجم موجوداته).
3. نوع البنك (تجاري أم إسلامي).
4. ترخيص البنك (محلي أم أجنبي).

تعتبر أداة خارطة المخاطر (Heat Map tool) من الأدوات المهمة لتحديد ومراقبة مواطن الضعف والقوة في القطاع المصرفي من خلال عرضها على شكل خارطة مخاطر، يستخدم فيها التدرج بالألوان للدلالة على مدى جودة أو ضعف المؤشرات المالية المستخدمة لكل بنك.

تمكن هذه الأداة من تحليل ودراسة السلاسل الزمنية (Time series analysis) للمؤشرات المالية للبنوك، بالإضافة إلى تحليل ومقارنة قيمة مؤشر لبنك معين في فترة من الزمن مع قيم هذا المؤشر للبنوك الأخرى خلال نفس الفترة (Cross sectional analysis). لإجراء الإطار التحليلي فإنه يتم احتساب قيم المؤشرات لكل بنك واحتساب الوسط الحسابي لكل مؤشر وكذلك الانحراف المعياري لكل مؤشر، وبعد احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري يتم احتساب العلامة المعيارية لكل بنك. يتم استخدام قانون العلامة المعيارية (Z-Score) حسب المعادلة التالية، وذلك لاحتساب قيمة مؤشر كل بنك ومقارنته ببنوك مجموعته:

$$Z_{i,t} = (X_{it}-\mu_t)/\sigma_t$$

حيث:

X_{it}: النسبة المالية لكل عنصر من عناصر التقييم الخمسة للبنك(i) في السنة (t).

μ_t: معدل النسبة المالية لجميع البنوك الموجودين ضمن نفس المجموعة في العام (t).

σ_t: الانحراف المعياري للنسبة المالية لجميع البنوك الموجودين ضمن نفس المجموعة في العام (t).

بعد احتساب العلامة المعيارية، يتم احتساب مؤشر كلي للبنك بحيث يتم تجميع جميع مؤشراته المستخدمة للحصول على علامة كلية حسب ما هو مبين أدناه:

(Z-Score البنك X)=(Z-Score رأس المال) - (Z-Score جودة الأصول) - (Z-Score الإدارة) + (Z-Scoreالربحية) + (Z-Score السيولة)

كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان أداء البنك أفضل مقارنة مع مجموعته و/أو مع أدائه التاريخي. الشكل رقم (1-7) يُبين مثال افتراضي لخارطة المخاطر، كلما ارتفعت شدة اللون الأحمر كلما ارتفعت مخاطر، وكلما ارتفعت شدة اللون الأخضر، كلما انخفض مستوى المخاطر.

شكل رقم (1-7): مثال افتراضي على خارطة المخاطر لمجموعة متناسقة من البنوك في القطاع المصرفي

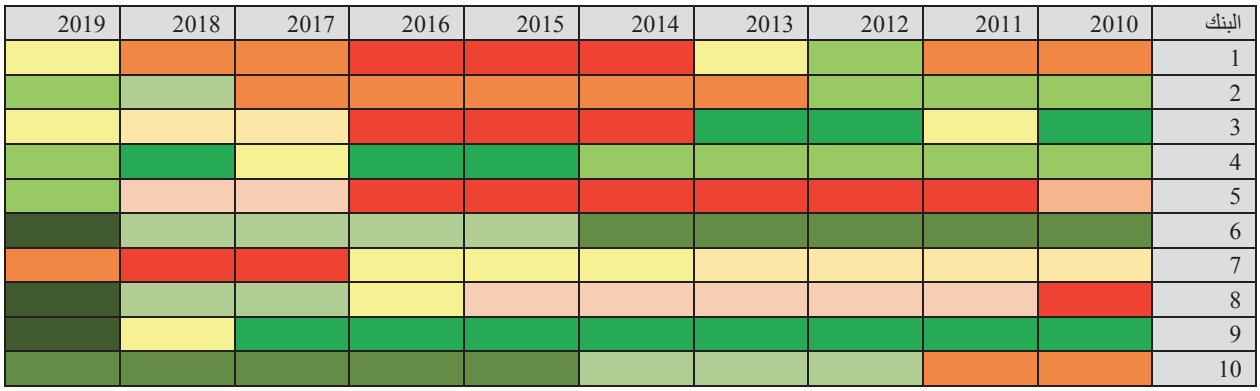

- المصدر: صندوق النقد العربي.

ب. **النماذج الإحصائية (Statistical Models)**: تصميم واستخدام النماذج الإحصائية لعملية التنبؤ بأوضاع البنوك المستقبلية تُعتبر من أهم التطورات بعد الأزمة المالية العالمية. حيث تهدف هذه النماذج لإنشاء أنظمة إنذار مبكر، وذلك اعتماداً على طرق احصائية وكمية متقدمة، باستخدام مؤشرات أداء البنوك للتنبؤ بمخاطرها المستقبلية، وبالتالي تعمل على تمييز البنوك التي قد تواجه في المستقبل مخاطر احتمالية الإفلاس، عن تلك التي قد لا تتعرض لمشاكل الإفلاس. كما تقوم هذه النماذج بتضمين متغيرات اقتصادية في النماذج الاحصائية وذلك للربط بين الدورة الاقتصادية والدورة المالية. سنستعرض فيما يلي أبرز النماذج المستخدمة في أنظمة الإنذار المبكر:

1. **نماذج التنبؤ بكفاية رأس المال والسيولة**: من خلال هذه الطريقة يُمكن بناء نماذج إحصائية باستخدام البرامج الإحصائية، لتوقع نسب كفاية رأس المال والسيولة، وتحديثها كل ثلاثة أعوام على سبيل المثال.

يُمكن اختبار المتغيرات الممكن أن تؤثر على هذه النسب خلال فترة معينة باستخدام السلاسل الزمنية أو السلاسل المقطعية (Panel Data or Time Series)، ومن ثم التنبؤ بهذه النسب. على سبيل المثال، في حال تبين أن المتغيرات المؤثرة في نسب تغطية السيولة بناءً على البيانات الربعية للفترة (2008-2019) هي المتغيرات المبينة بالنموذج القياسي أدناه، فيمكن توقع نسبة تغطية السيولة للبنك (A) للربع القادم بناءً على بيانات الربع الأخير (الربع الرابع من 2019):

$$LCR= \beta_0+\beta_1 LCR(-4)+ \beta_2 CAP(-4) + \beta_3 NIM\ (-4)+ \beta_4 CIR\ (-4)+ \beta_5 NPL(-4)+ \beta_6 LTD(-4) + \beta_7 GDP(-4) + \beta_8 INF(-4) + \beta_9 INTER(-4) + \beta_{10} SCD(-4) + E$$

علماً أن: LCR: نسبة تغطية السيولة، CAP: حقوق المساهمين إلى حجم الموجودات، NIM: هامش سعر الفائدة، CIR: نسبة المصاريف إلى إجمالي الدخل، NPL: نسبة الديون غير العاملة، LTD: نسبة القروض الى التسهيلات، GDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، INF: معدل التضخم، INTER: سعر فائدة إقراض ما بين البنوك، **SCD**: الودائع المستقرة (المضمونة من قبل مؤسسات ضمان الودائع).

2. **اختبارات الأوضاع الضاغطة (النموذج الناقل)**: تعد اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة مهمة من أدوات إدارة المخاطر التي تهدف إلى قياس قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة، وقد ازداد الإهتمام بهذه الاختبارات بعد الأزمة المالية العالمية. تستخدم هذه الإختبارات من قبل البنوك المركزية والبنوك لقياس قدرتها على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة التي من الممكن أن تتعرض لها. تهدف هذه الإختبارات إلى تقييم الأوضاع المالية للبنوك ضمن سيناريوهات صعبة من الممكن حدوثها، وبالتالي يتم استخدام نتائج هذه الإختبارات في تحديد مستويات رأس المال والسيولة الواجب الإحتفاظ بها من قبل البنوك لتعزز قدرتها على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة. لهذه الإختبارات بعد مستقبلي يتم التنبؤ به في تقييم المخاطر باستخدام نماذج إحصائية مبنية على معلومات تاريخية. تساعد هذه الإختبارات إدارات البنوك على فهم وضع البنك في وقت الأزمة.

هذا وتعد هذه الإختبارات أيضاً جزءا أساسي من إدارة المخاطر والتخطيط لرأس المال والسيولة، وتعمل ضمن منظومة متكاملة لإدارة المخاطر وبما يعزز من سلامة ومتانة البنوك، وبالتالي تعزيز متانة النظام المالي ككل. شهد موضوع اختبارات الأوضاع الضاغطة تطورات هامة منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2009 بإصدار مبادئ رئيسة بالجوانب المتعلقة بإختبارات الأوضاع الضاغطة وكيفية الرقابة عليها، كما أصدرت اللجنة في عام 2012 ورقة عمل تطرقت إلى نتائج مراجعة تطبيق

السلطات الرقابية فيما يخص هذه المبادئ، كما أصدرت اللجنة ورقة محدثة في عام 2018 حول مبادئ هذه الاختبارات.

هناك عدة أنواع لهذه الإختبارات منها تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)، التي تهدف إلى قياس أثر الصدمات المالية على متانة البنك مثل ارتفاع نسبة الديون غير العاملة (المخاطر الإئتمانية)، تغير أسعار الفائدة، تغير أسعار الصرف وتغير أسعار الأسهم.

كما هناك أيضاً نوع آخر لهذه الإختبارات، يُسمى اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-Stress Testing)، باستخدام النموذج الناقل. تقوم هذه الطريقة على بناء نموذج احصائي لتوقع قيمة الديون غير العاملة اعتماداً على نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة، ومتغيرات تخص البنك نفسه، ومتغيرات اقتصادية قد يكون لها أثر على زيادة/نقصان نسب التعثر. من ثم يتم قياس الأثر على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك، فعلى سبيل المثال يمكن بناء النموذج التالي:

$$NPL = F[NPL(-1), GDP, RIR, UNEMPL, OILP, D1]$$

حيث NPL(-1): نسبة الديون غير العاملة للعام السابق، GDP: نمو الناتج المحلي الاجمالي، RIR: الفائدة الحقيقية، UNEMPL: البطالة، OILP: نسبة التغير في سعر برميل النفط، D1: متغير وهمي يقيس أثر الأزمة المالية العالمية.

من الممكن بعد مراجعة نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة، قيام السلطة الرقابية بإجراءات عاجلة مثل مطالبة البنك برفع رأسماله فوق الحد الأدنى المقرر، لضمان أن البنك لا يزال يفي بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال حتى في فترات الضغط. كما يمكن للسلطة الرقابية تحديد أوجه القصور في سيولة البنك الأمر الذي يتطلب التأكد من قيام إدارة البنك باتخاذ إجراءات مناسبة بالخصوص مثل: رفع هامش السيولة، خفض مخاطر السيولة، تعزيز خطط التمويل الطارئ لدى البنك.

3. **تحليل التمايز المتعدد** (Multiple Discriminant Analysis)**:** يعمل العديد من الباحثين على التنبؤ بفشل الشركات باستخدام منهجيات مختلفة، من أشهر الباحثين في هذا المجال ألتمان (1968) الذي قام بإجراء تحليل تمايز متعدد (Multiple Discriminant Analysis) على بيانات 66 شركة صناعية من بينها 33 شركة مفلسة، ذلك باستخدام المتغيرات التالية: نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات، ونسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات، ونسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات، ونسبة القيمة الإسمية للأسهم إلى القيمة الدفترية للمطلوبات، ونسبة المبيعات إلى إجمالي الموجودات، أظهرت دراسة ألتمان أن النموذج المستخدم في الدراسة فعال في توقع الإفلاس حتى قبل سنتين من الأزمة، لكن بدقة أقل إذا ما قورنت بزمن أقل (ألتمان، 2000).

كما قام كل من ألتمان وهلدمان ونارايانان عام 1977 بإبتكار نموذج (Zeta) لمخاطر الإئتمان كنموذج تمايز من الجيل الثاني متكون من سبع متغيرات. يبدو أن هذا النموذج دقيق لمدة تصل إلى خمس سنوات قبل الفشل

(ألتمان، 2000). ويتكون النموذج من: العائد على الأصول، والربحية، والدخل من الفوائد، والسيولة (تقاس من خلال قسمة رأس المال العامل على إجمالي الموجودات)، ورأس المال (يقاس من خلال قسمة الأسهم العادية على إجمالي رأس المال)، وحجم الموجودات.

هذا وقد ثبت أن نماذج ألتمان مفيدة للشركات الصناعية لكن لم يتبين أنها تعمل بشكل جيد للشركات المالية مثل البنوك. يُبين الشكل رقم (7-2) خطوات بناء نموذج إحصائي إعتماداً على نموذج ألتمان.

شكل رقم (7-2): خطوات تطبيق نموذج ألتمان للتنبؤ بأداء الشركات المالية

- المصدر: صندوق النقد العربي

في عام 1983 أنشأ تافلر نموذج (UK-based z-score)، الذي تبين في دراسة لاحقة أن له قدرة جيدة على توقع الفشل (أجاروال وتافلر، 2007)، ومنذ عام 1968 تم وضع العديد من النماذج والمنهجيات والنظريات لتحسين نماذج ألتمان (1968، 1977) ونموذج تافلر (1983).

من جانب آخر، قام جوردن وآخرون (2010) باستخدام نموذج تحليل التمايز المتعدد باعتماد بيانات تغطي الفترة الزمنية قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، وذلك باستخدام النسب التالية لعينة كبيرة من البنوك الأمريكية:

1. نسبة الدخل من غير الفوائد إلى الدخل من الفوائد.
2. نسبة مجموع الأصول غير المدرة للدخل والعقارات المستملكة إلى إجمالي الموجوات.
3. نسبة الدخل من الفوائد إلى الأصول المدرة للدخل.
4. نسبة رأس المال (الشريحة الأولى) إلى إجمالي الموجودات.
5. متغير وهمي يقيس فيما إذا كان البنك جزء من شركة قابضة.
6. متغير وهمي يقيس فيما إذا كان البنك بنك إدخاري.
7. متغير وهمي يقيس فيما إذا كان البنك يقع في مدن كبرى.

في هذا الإطار، بحثت الدراسة في أسباب فشل 225 بنك أمريكي خلال الفترة (2007-2010) ومقارنتها مع عينة عشوائية من البنوك التي لم تفشل حتى عام 2010. قام الباحثون بإجراء تحليل التمايز المتعدد على البيانات الربعية للبنوك، للتنبؤ بفشلها بعد فترة زمنية (عام، وعامين، وثلاثة أعوام، وأربعة أعوام)، وذلك لتحديد ما إذا كان يمكن توقع إفلاس (فشل) البنك قبل حدوثه، بينت النتائج وجود قدرة عالية للنموذج على التنبؤ بفشل البنك، كلما كانت الفترة الزمنية أقل (تصل دقة التوقع من 66 في المائة إلى 88 في المائة).

أخيراً، بعد الأزمة الأخيرة التي مرت باسبانيا عام 2014، ركّز البنك المركزي الإسباني على استخدام تحليل التمايز المتعدد للتنبؤ بفشل البنوك، المُسمى(CREWS Camel Rating Early Warning System) . تضمن النموذج المستخدم دراسة العوامل التي سببت الأزمة (الفشل) بشكل مستقل. فعلى سبيل المثال تبين للبنك المركزي الإسباني أن المتغيرات المتعلقة بالكفاءة التشغيلية هي الأكثر تأثيراً على الأزمة في اسبانيا، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي الإسباني لدراسة العوامل المؤثرة على تلك المتغيرات من خلال بناء نماذج احصائية مستقلة، علماً أنه من أكثر النماذج الإحصائية المستخدمة لقياس العوامل المؤثرة في الكفاءة التشغيلية النموذج التالي:

$$NIMit = \beta_0 + \beta_1 SIZit + \beta_2 LOANit + \beta_3 CIRit + \beta_4 CONCt + \beta_5 INTERt + \beta_6 GDPt + \beta_7 INFt + e$$

علماً أن NIM: ناتج طرح الفوائد المدينة من الفوائد الدائنة مقسوماً على إجمالي الدخل، SIZ: اللوغاريتم الطبيعي للموجودات، LOAN: إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، CIR: إجمالي المصاريف الى إجمالي الدخل، CONC: إجمالي موجودات أكبر 5 بنوك إلى إجمالي موجودات كافة البنوك، INTER: سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك، GDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، INF: معدل التضخم.

ج. مؤشرات الاستقرار المالي: هنالك اهتمام متزايد من قبل السلطات الرقابية بموضوع تطوير وإعداد مؤشر للاستقرار المالي، إدراكاً منها بأهمية تقييم المخاطر النظامية أولاً بأول، وبالتالي تقييم حالة النظام المالي بشكل عام. طورت العديد من السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستوى الكلي والجزئي، تمثلت في تطوير مؤشرات للاستقرار المالي، وذلك لتقييم مدى استقرار القطاع المالي. حيث تُعتبر مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الأزمات، فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها. لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتماماً بالغاً لموضوع مؤشرات الاستقرار المالي، وذلك بهدف تحليل إطار وعملية تحديد التحديات التي قد يواجهها القطاع المالي بالإضافة إلى توقيت وكيفية التدخل. أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي، حيث أن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على القطاع المالي و/أو المصرفي هو ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الكلي والجزئي وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي. التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، وبالتالي فمن الضروري تبني الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

أهمية تطوير مؤشر الاستقرار المالي تنبع من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية، ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر حيث ينذر متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية. يمكن توضيح أهمية تطوير مؤشر قياسي للاستقرار المالي من خلال ما يلي:

- تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي.
- تقييم المخاطر النظامية.
- مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول.
- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر).
- يعد مؤشر الاستقرار المالي كأداة أنظمة إنذار مبكر، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.
- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تعكس شفافية البنك المركزي من خلال توضيح أهم التطورات في القطاع المالي ومستوى المخاطر المحتملة.

تتطلب عملية بناء المؤشر توفير قاعدة بيانات شاملة، إذ أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة، ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات، فضلاً عن البيانات التي يتم الحصول عليها من السوق.

بناءً على تجارب الدول، يتم عادةً بناء مؤشرات استقرار مصرفي أو مؤشرات استقرار مالي، حيث يتم استخدام مؤشرات فرعية تشمل مؤشرات مصرفية ومالية، ومؤشرات الأسواق المالية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

فيما يخص المؤشرات المصرفية، فتستند إلى قيم مؤشرات المتانة المالية الرئيسة للبنوك، حيث تم تطبيع البيانات باستخدام المنهجية المعيارية (Standardization) ويتم تجميع المتغيرات مع إعطاء أوزان ترجيحية لكل متغير بناءً على رأي المختصين الذين قاموا بتطوير المؤشر. تشمل المؤشرات المصرفية نسبة كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية (العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية)، والسيولة. أما المؤشرات الاقتصادية فتشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. في حين أن مؤشرات أسواق رأس المال تشمل القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم، والقيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وسيتم التطرق بالتفصيل لمؤشر الاستقرار المالي في الفصل الخاص بذلك.

د. تقييم الفقاعات السعرية للعقارات باستخدام مؤشر أسعار الأصول العقارية: بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، برزت أهمية القيام بتتبع اتجاه أسعار العقارات بهدف تقدير مدى وجود فقاعة سعرية في هذا السوق. ومن ثم تطوير مؤشر يعبر عن تطورات أسعار مختلف أنواع الأصول العقارية عبر الزمن، سواء كان ذلك بقيم فعلية أو بقيم تنبؤية. يدخل مؤشر أسعار الأصول العقارية كمكون أساسي في الدورة المالية، إلى جانب نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمؤشر القياسي لأسعار الأسهم، وذلك حسب طريقتي (Turning-point method) و(Frequency based).

1. أهمية تطبيق مؤشر أسعار الأصول العقارية تكمن فيما يلي:
2. رصد فقاعات أسعار الأصول العقارية.
3. مؤشر اقتصادي يتم استخدامه للتنبؤ بالنمو الاقتصادي من خلال النماذج القياسية.
4. يفيد في السياسة النقدية وخاصة في حال تطبيق سياسة استهداف التضخم.
5. يفيد في تقديرات قيمة المنازل كجزء من قياس الثروة.
6. يعطي فكرة على المتانة المالية والاستقرار المالي ويقيس مقدار المخاطر في السوق.
7. قد يدخل في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.
8. يستخدم في المقارنات الدولية.

فيما يخص المنهجيات الدولية المستخدمة لإعداد مؤشر أسعار الأصول العقارية، فهنالك ثلاثة طرق رئيسة، وهي:

1. **الطريقة البسيطة لإحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية**: تعتمد هذه الطريقة على قياس السعر المتوسط البسيط أو المتوسط المرجح أو الوسيط المتعلق بالمعاملات العقارية المنجزة خلال فترة معينة. تستعمل هذه الطريقة في ألمانيا وإسبانيا وهولندا، وتمتاز ببساطتها، كونها لا تتطلب توفر معطيات تتعلق بمواصفات العقارات. يُستخدم مؤشر لاسبير (Laspeyres Price Index) في هذه الطريقة حسب القانون الرياضي التالي:

$$\text{Laspeyres Price Index} = = \frac{Sum\ of\ (Price\ at\ Observation\ Period\ X\ Base\ Quantity)}{Sum\ of\ (Price\ at\ Base\ Period\ X\ Base\ Quantity)} X100$$

$$\frac{\Sigma(Pi,t)X(Qi,0)}{\Sigma(Pi,0)X(Qi,0)} X100$$

2. **الطريقة الهيدونية (Hedonic Regression Methods)**: ترتكز على مبدأ رصد تغيرات "السعر الحقيقي" التي تعكس تطور شروط العرض والطلب في سوق العقار. وتستند على تحليل تأثير عدد محدود من الخصائص على السعر، عن طريق العلاقات الاقتصادية القياسية المحددة لكل

منطقة أساسية متجانسة نسبياً ولكل فئة من السكن. تتطلب وجود قاعدة بيانات غنية بالمعلومات المتعلقة بمواصفات العقار. تستعمل هذه الطريقة في عدد من الدول منها فرنسا والسويد وسويسرا وهونغ كونغ.

3. **طريقة البيع المتكرر (Repeat Sales Methods):** تستخدم لمعالجة مشكلة عدم تجانس العقارات، من خلال وضع مؤشر لأسعار الأصول العقارية مع الاقتصار فقط على العقارات التي خضعت على الأقل لعمليتي بيع خلال فترة الدراسة. بالتالي، فهي تعتبر أنّ تطور الأسعار يتمثل في التطور المتوسط المسجل على مستوى عمليات البيع المتكررة. تستثني هذه الطريقة سوق العقارات الحديثة وكذلك العقارات التي لم تخضع سوى لعملية بيع واحدة. يتم استخدام النماذج الإحصائية التالية في هذه الطريقة:

$$Log\ (Pit/Pi\tau) = \Sigma\{(\beta s)(Dis)\}+eit,\ \ s=1,\ldots, s$$

$$With\ D_{is} = \begin{cases} 1\ if\ s = t \\ -1\ if\ s = \tau\ with\ t>\tau \\ 0\ else \end{cases}$$

$$I_t = 100exp(\hat{B}_t - \hat{B}_\tau)$$

علماً أن $P_{i\tau}$: سعر العقار في الفترة الزمنية الأولى (τ)، P_{it}: سعر العقار في الفترة الزمنية الثانية (t).

هـ. تقييم الفقاعات السعرية للأسهم باستخدام المؤشر القياسي لأسعار الأسهم

هناك العديد من الطرق التي تقوم بها الدول، فمثلاً لاحتساب الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية والأرقام القياسية القطاعية، تقوم بعض الدول باحتساب هذا الرقم باستخدام الصيغة العامة التالية، من مميزات هذا الرقم القياسي اعتماده أسلوب الترجيح بالقيمة السوقية لشركات العينة، حيث تُعطي كل شركة وزناً بقدر ما تشكل قيمتها السوقية من القيمة السوقية للعينة ككل: -

- عند فترة الأساس (t=1)
  - Index = 1000
  - B1 = M1 أي القيمة السوقية للعينة = القيمة الأساسية
- عند t1>
  - Index (t) = (Mt/Bt)* 1000
  - Bt = Bt-1*(Mt/Mad)

Mad = Mt - It - Nt + Qt -1

حيث :

- ✓ t: الزمن الذي يتم فيه احتساب الرقم القياسي.
- ✓ Index t: الرقم القياسي عند الزمن t.
- ✓ Mt: القيمة السوقية لشركات العينة عند الزمن t، وتساوي مجموع حاصل ضرب أسعار إغلاقات الأسهم المكونة للعينة في الزمن t في عدد الأسهم المكتتب بها في نفس الفترة.
- ✓ Bt: القيمة الأساسية (Base Value) وهي القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها المكونة للعينة في فترة الأساس.
- ✓ Mad: القيمة السوقية المعدلة عند الزمن t، وعن طريق احتسابها يتم إجراء كافة التعديلات على الرقم القياسي من حيث زيادة رؤوس الأموال أو إضافة أو سحب بعض الشركات الى/من العينة.
- ✓ It: القيمة السوقية للإصدارات الجديدة من اسهم الشركات المكونة لعينة الرقم القياسي عند الزمن t.
- ✓ Nt: القيمة السوقية لأي شركة أضيفت الى العينة خلال الزمن t.
- ✓ Qt-1: القيمة السوقية لأي شركة كانت في عينة الرقم القياسي خلال الفترة السابقة (t-1) وتم سحبها خلال الزمن t.

من جانب آخر، تقوم بعض الدول باحتساب الرقم القياسي العام المرجح بالأسهم الحرة حسب الصيغة التالية، من مميزات هذا الرقم القياسي هو إعطاء تمثيل أفضل لتحركات أسعار الأسهم في السوق، بحيث لا يتحيز بشكل كبير للشركات ذات القيمة السوقية العالية، وبذلك يوفر التنويع في مكونات عينة الرقم القياسي من خلال إعطاء فرصة أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة للتأثير على تحركاته:

$$\text{Index}_t = \frac{\sum_{i=1}^{n} (P_{ti} \times S_{ti} \times F_{ti})}{D_t}$$

حيث:

- P_{ti}: سعر إغلاق سهم الشركة i في الزمن اليوم (t).
- S_{ti}: عدد الأسهم المدرجة للشركة i كما هي في الزمن اليوم (t).
- F_{ti}: المعامل للشركة iكما هي في الزمن اليوم (t).
- D_t: مقام الرقم القياسي Divisor في الزمن اليوم (t).

المعامل (F) هو عبارة عن رقم أكبر من صفر وأقل من واحد ويتم احتسابه بناءاً على نسبة الأسهم الحرة في الشركة والتي تمثل الأسهم الكلية للشركة مطروحا منها الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمون الذين يمتلكون (5 في المائة) فأكثر وملكيات الحكومات.

إطار التعامل مع الأزمة المالية

بالرغم من أن وضع إطار جيد لإدارة الأزمات أمر ضروري إلا أن التنفيذ الفعال هو أكثر أهمية، ومن الضروري إجراء محاكاة للأزمة بشكل منتظم من أجل زيادة الاستعداد لإدارة الأزمة. بهذا الخصوص، فإن وجود فريق لإدارة الأزمات محدد الأدوار والصلاحيات وبحيث يكون من ضمن أعضائه أشخاصاً ذوي خبرة أمراً مهماً، وإن بناء القدرات في هذا المجال يعتبر ضرورياً أيضاً. كما يعتبر موضوع التنسيق بين السياسة الإحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، جانب مهم في منظومة إدارة الأزمات الفعالة من خلال وجود لجنة استقرار مالي أو لجنة إدارة أزمات داخل المصارف المركزية[25].

من ناحية أخرى، تُعد التصفية آخر أدوات حل الأزمة التي تلجأ إليها السلطات الرقابية، بهدف تجنب الإفلاس التام للبنك وبالتالي وقف العمليات المصرفية. ينتج عن هذا الفشل التصفية القانونية للبنك مع جميع الآثار المرتبطة به.

في هذا السياق، يجب أن تضمن سلطة التسوية أيضاً أن يكون ما سيخسره الدائن في حالة اتخاذ القرار أقل من الخسائر التي سيتكبدها في حالة التصفية.

لا ينبغي تنفيذ قرار التسوية إلا إذا تطلبت المصلحة العامة ذلك. يجب استخدام أدوات حل للتدخل في بنك فاشل لضمان استمرارية وظائفه المالية والاقتصادية الأساسية، مع التقليل إلى أدنى حد من تأثير التخلف عن السداد على الاقتصاد والنظام المالي. بفضل نظام التسوية، يتحمل المساهمون والدائنون في البنك الفاشل الخسائر بدلاً من دافعي الضرائب.

يتضمن قرار التسوية تدخل ثلاث جهات فاعلة:

- البنوك، وهي تساهم مالياً في تمويل صندوق ضمان الودائع والتي يجب عليها النظر في خطة التصفية الخاصة بها والتخطيط لها من خلال "خطة" معتمدة من الجهة المنظمة لها.
- سلطة التسوية المسؤولة عن إعادة هيكلة البنك قبل فشله أو تنفيذ التصفية المنظمة.
- صندوق ضمان الودائع الذي يعوض المستثمرين في حدود معينة الذي يمكن أن يسهم في القرار.

قبل التطرق لأدوات الحل في منظومة إدارة الأزمات، لا بد من تعريف البنك الضعيف (Problem Bank). بشكل عام لا يوجد تعريف موحد للبنك الضعيف، لكن يُمكن تعريفه بأنه البنك الذي يواجه صعوبات تهدد سيولته

[25] Rami Obeid; Bassam Awad (2018). Interaction of Monetary and Macro -prudential Policies: The Case of Jordan- Credit Gap as an Example. Asian Journal of Economics and Empirical Research, 5(1): 99-111.

أو ملاءته المالية، كما يمكن تعريفه بأنه البنك الذي تكون سيولته أو ملاءته المالية متدنية أو ستشهد تدني ما لم يتم إدخال تحسينات جوهرية في كل من موارده المالية، سياساته التشغيلية، إدارة المخاطر وجودة إدارته.

يركز التعريف على الحالات التي يكون فيها تهديدات محتملة أو فورية على سيولة البنك أو ملاءته المالية وليس على نواحي الضعف العرضية والتي يمكن معالجتها من خلال اتخاذ إجراءات تصحيحية معينة. عادة ما تتصف البنوك الضعيفة بعدة صفات منها (إدارة ضعيفة، عدم كفاية الموارد المالية، عدم وجود استراتيجيات تشغيلية طويلة الأمد، وتدني نوعية الموجودات وضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية).

تنتج تحديات البنك أو فشله من خليط من العوامل المختلفة وتشمل ما يلي:

1. عوامل داخلية: مثل ضعف الإدارة أو الإفراط في المخاطر.
2. عوامل خارجية: مثل البيئة الاقتصادية الكلية.

فيما يخص أدوات الحل، هناك عدة أدوات يمكن استخدامها، علماً أن إختيار الأداة يجب أن يكون مبني على تحليل الكلفة الأقل (Least Cost Analysis). وتحتسب كلفة التصفية بناء على المعادلة التي تظهر كما يلي[26]:

كلفة التصفية	**= الخسائر على المودعين × عامل الخسارة** **= [(الخسارة من الموجودات نتيجة التقييم + التكاليف المباشرة + التكاليف غير المباشرة)- (حقوق المساهمين + الشريحة الثانية من رأس المال (Tier 2 Capital) + العلاوة)] ×(الودائع المضمونة / إجمالي الودائع)**

في هذا الإطار، هنالك أربعة أدوات يتم إستخدامها في منظومة إدارة الأزمات، على النحو التالي:

1. **الشراء والتحمل (Purchase and Assumptions)**: في هذا الإطار يسمح لهيئات التسوية ببيع المنشأة (أو بعض أنشطتها) إلى مشتر واحد أو أكثر دون موافقة المساهمين. سلطة اتخاذ القرار لديها القدرة على نقل الأسهم أو غيرها من أدوات الملكية الصادرة عن مؤسسة بموجب إجراء القرار. يمكن تطبيق أداة تصفية الأعمال بشكل فردي أو مع أدوات أخرى. وبشكل أكثر تفصيلاً، يُقصد بعملية الشراء والتحمل قيام بنك لا يُعاني من أية صعوبات (بنك سليم) بشراء بعض أو كل موجودات البنك الفاشل غير القابل للاستمرار، وكذلك تحمل بعض أو كل التزامات هذا البنك، وتتطلب هذه العملية سحب رخصة البنك الذي يُعاني من صعوبات من قبل السلطة الرقابية، حيث أن البنك المشتري يقوم بشراء موجودات هذا البنك ولا يقوم بشراء رخصته.

[26] المعادلة تطبق من قبل مؤسسة ضمان الودائع الأمريكية (FDIC).

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن أداة الشراء والتحمل تنقسم إلى أربعة أنواع مرتبة حسب الأولوية كما يلي[27]:

- الشراء والتحمل عن طريق بيع كامل البنك (Whole Bank P&A): يقوم البنك المشتري من خلال هذه الطريقة بشراء جميع موجودات البنك المتعثر وبدون أي إمكانية لإعادة جزء من الموجودات إلى البنك المركزي/ مؤسسة ضمان الودائع.
- الشراء والتحمل بطريقة الخيار (P&A with "Put" Option): يمكن للبنك المركزي أن يوفر خيار (put)[28] على بعض الموجودات، بحيث يتيح هذا الخيار للبنك المشتري أن يقوم بعد فترة معينة من الوقت (شهرين) بإعادة الموجودات المحددة في خيار الـ (put) إلى السلطة الرقابية.
- الشراء والتحمل عن طريق بيع الأصول المتجانسة (P&A with Asset Pools): يتم في هذه الطريقة، بيع الأصول بحيث تكون مصنفة إلى مجموعات، حيث يمكن للبنك تصنيف أصول البنك إلى مجموعات حسب التجانس الموجود فيها مثل محفظة قروض الأفراد، محفظة القروض العقارية، محفظة الشركات الكبرى، محفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،...الخ.
- الطريقة الجزئية للشراء والتحمل: يقوم البنك المشتري بشراء أصول محددة فقط من أصول البنك الفاشل وتحمل جزء من الودائع المضمونة.

2. **البنك التجسيري (Bridge Bank)**: تهدف هذه الأداة إلى قيام السلطة الرقابية بإنشاء بنك مؤقت (وبالتالي الحفاظ على الوظائف الحيوية للبنك الفاشل). يمكن استخدام هذه الأداة للحفاظ على الوظائف الهامة للبنك في انتظار البحث عن مشترٍ. أي أن الهدف من إنشائه تقليص الفجوة بين تعثر البنك والوقت اللازم للمصرف المركزي لتقييم وتسويق البنك بطريقة مرضية لأطراف أخرى وللبحث عن مشتري مناسب سواءً من بنوك أخرى أو من قبل مستثمرين جدد، حيث أنه من مزايا هذا الأسلوب أنه يمنح المشترين المحتملين الوقت اللازم لتقييم وضع البنك المتعثر من أجل إرسال عروضهم المتعلقة بهذا البنك، يمكن ترحيل ما يلي إلى البنك التجسيري:

- سندات الملكية الصادرة عن مؤسسة أو أكثر خاضعة لإجراء القرار.
- أي أصل أو حق أو التزام من مؤسسة أو أكثر تخضع لإجراءات التسوية.

كما أشرنا أعلاه، يتم وفق هذه الأداة الحفاظ على الوظائف الهامة لفترة محدودة، حتى إتمام صفقة البيع لمشتري خاص. أما الجزء المتبقي من البنك، والذي لم يتم بيعه، فيتم تصفيته بعد ذلك بطريقة منظمة. إن البنك التجسيري قد تكون، كليًا أو جزئيًا، في ملكية سلطة عامة واحدة أو أكثر.

3. **أداة فصل الأصول**: يتم استخدامها لنقل الأصول والالتزامات لمؤسسة مستقلة لتسيير الأصول، يتم إنشاؤها مؤقتاً لاستلام الأصول والحقوق والالتزامات الخاصة بالمؤسسات الخاضعة لإجراءات الحل أو للبنك

[27] يتم اللجوء إلى عمليات الشراء والتحمل في حال أظهرت نتائج تحليل الكلفة الأقل أنها أفضل طريقة للمعالجة هي الشراء والتحمل.
[28] الخيار يكون على جزء من الموجودات وعادة ما تكون على الديون الموضوعة تحت المراقبة.

التجسيري. هذه الأصول يتم إدارتها بواسطة هذه الهيئة بهدف زيادة قيمتها إلى أقصى حد ممكن للبيع أو للتصفية المنظمة. قد تكون ملكيتها، كلياً أو جزئياً، لسلطة عامة واحدة أو أكثر، بما في ذلك، عند الاقتضاء، سلطة الحل.

يجب أن تعمل هذه المؤسسة تحت سيطرة سلطة الحل والتي:

- تتحقق من صحة محتوى الوثائق المكونة لها.
- تعين أو توافق على هيئة إدارتها.
- توافق على مكافآت أعضاء هيئة الإدارة وتحدد مسؤولياتهم المناسبة.
- توافق على استراتيجيتها وبيان المخاطر.

إن تطبيق أداة فصل الأصول يجب أن يكون دائماً مقترناً مع أداة حل أخرى (نقل الأنشطة أو إنشاء جسر أو إنقاذ داخلي).

وفقًا لصلاحيات الحل العامة، يجوز لسلطة الحل أن تحل محل مساهمي المؤسسة الخاضعة لإجراء الحل أو أي جهة خارجية. في هذه الحالة، يمكن إجراء هذه العملية دون موافقة المساهمين، ودون الامتثال للمتطلبات الإجرائية لقانون الشركة أو قانون الأوراق المالية.

4. **أداة الإنقاذ الداخلية:** بموجب هذه الأداة، يتم تحميل الخسائر لمالكي ودائني البنك المتعثر. يمكن لأداة الإنقاذ الداخلية استيعاب الخسائر، إما عن طريق تحويل الالتزام إلى أداة رأسمالية أساسية، مثل السهم، أو عن طريق خفض القيمة الرئيسة للالتزام. هذه الخطة تسمح بتخفيض الديون المستحقة على البنك لدائنيه أو تحويلها إلى مساهمات.

خطة الإنقاذ تقلل من قيمة التزامات المؤسسة المتعثرة. في الوقت نفسه، تجنب دافعي الضرائب ضرورة توفير الأموال للتعويض عن الخسائر وإعادة رسملة البنك.

يمكن استخدام أداة الإنقاذ الداخلية من أجل:

- إعادة رسملة مؤسسة تستوفي الشروط اللازمة لبدء إجراء القرار الذي سيعيد قدرتها على الامتثال لشروط اعتمادها ومواصلة نشاطها والحفاظ على مستوى كافٍ من الثقة من طرف السوق أو الفاعلين.
- تحويل إلى حقوق ملكية أو تخفيض أصل الذمم المدينة أو أدوات الدين التي قد يتم تحويلها إلى بنك تجسيري (من أجل جلب رأس المال إلى هذا الجسر) أو التي سيتم تحويلها في تطبيق أداة لبيع الأنشطة أو أداة فصل الأصول.

في هذا السياق، تأخذ السلطات الرقابية في الاعتبار أهداف الحل واختيار أدواته والصلاحيات التي تمكن من تحقيقها على أفضل وجه كما يلي:

- ضمان استمرارية الوظائف الهامة، حيث يتم التحقق مما إذا كان البنك يؤدي وظائف هامة قد يكون لتعطلها تأثيراً سلبياً على الاستقرار المالي. ويتم تحديد، عند الضرورة، أي مقياس وأي أداة قادرة على حماية هذه الوظائف.

- تجنب الآثار السلبية الكبيرة على الاستقرار المالي، لا سيما منع انتقال العدوى، بما في ذلك إلى البنى التحتية للسوق، والحفاظ على انضباطه. تشير هذه الآثار بشكل أساسي إلى موقف يتعرض فيه النظام المالي لاضطراب قد يؤدي إلى ضائقة مالية تهدد السير العادي والمنظم للنظام وكذلك كفاءته وسلامته.

- حماية موارد الدولة عن طريق التقليل من استخدام المساعدة المالية العامة الاستثنائية.

- حماية المودعين من خلال إنشاء نظام ضمان الودائع.

من المهام الرئيسة للمشرف على عمليات الحل، التخطيط لهذا القرار لضمان انقاذ البنوك المتعثرة، بحيث يؤدي إلى:

- فهم البنوك بعمق ووظائفها الحاسمة.

- تحديد وعلاج أي عقبة أمام إنقاذها.

- الاستعداد لحل التحدي إذا لزم الأمر.

دور أنظمة ضمان الودائع في حل الأزمات المصرفية:

في 2008، وضعت لجنة بازل بالتعاون مع الجمعية الدولية لمؤسسات ضمان الودائع المبادئ الأساسية في هذا المجال، والتي يبلغ عددها 18 وتصنف في عشر مجموعات. وتعتبر هذه المبادئ كإطار تطوعي لإنشاء ممارسات فعالة لضمان الودائع. ويُترك للسلطات الوطنية الحرية في اتخاذ التدابير الإضافية التي تراها ضرورية لتحقيق ذلك.

في عام 2014، تم تنقيح المبادئ المشار إليها أعلاه، التي تتماشى مع المبادئ الأساسية الـ 29 للإشراف المصرفي الفعال، بحيث أصبحت حالياً 16 مبدأً أساسياً بدلاً من 18 مبدأ.

هناك العديد من الخيارات المتاحة لحماية المودعين والمساهمة في استقرار النظام المالي. تتيح خطة ضمان الودائع ما يلي:

- توضيح التزامات السلطات تجاه المودعين.

- الحد من مدى القرارات التقديرية.
- ضمان ثقة الجمهور والمساعدة في تقليل تكلفة الإفلاس.

يكون نظام ضمان الودائع أكثر فعالية إذا كان النظام المصرفي في أي دولة يتمتع بقوة مراكزه المالية وملاءته وبتوفير بيئة مؤسسية آمنة. ليكون هذا النظام ذو مصداقية، يجب أن يكون نظام ضمان الودائع جزءاً من نظام مالي صلب ومصمم ومنفذ بطريقة جيدة. تتضمن شبكة الأمان المالية عادةً التنظيم والإشراف الاحترازي، ومقرض الملاذ الأخير وضمان الودائع. يعتبر توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات الفاعلة في شبكة الأمان مسألة اختيار أساسية ويعتمد على وضعية كل دولة.

يمكن أن نصنف نظام ضمان الودائع إلى نوعين مختلفين:

- نموذج الضمان ذو السعر الثابت: حيث تقوم البنوك بدفع نفس الأقساط بغض النظر عن جودة إدارتها للمخاطر. من سلبيات هذا النظام عدم أخذ حجم البنك بالإعتبار، حيث يمكن أن تثني المؤسسات عن السيطرة على مخاطرها وإدارتها ويمكن أن تؤدي إلى الحد من المنافسة، من خلال إعطاء إنطباع بأن جميع البنوك لها نفس مستوى المخاطر.
- نظام الضمان المعتمد على المخاطر: يعتبر من الناحية الاقتصادية والاحترازية أكثر كفاءة ولكنه يتطلب سوقًا يتميز بتنافسية مطلقة ومستوى عالٍ من المعلومات، مما يجعله مكلفًا للغاية.

بالرغم من أن أنظمة الضمان المعدلة حسب المخاطر تتطور بشكل كبير، لكن أنظمة الضمان ذات المشاركة الثابتة لا تزال تشكل الأغلبية.

يتم تلخيص المبادئ التوجيهية لإنشاء نظام لضمان الودائع وفقًا للنقاط التالية:

- **تحديد الأهداف**: لاعتماد نظام ضمان الودائع أو إصلاح نظام قائم، يجب كخطوة أولى تحديد الأهداف رسمياً وإدماجها بشكل جيد في تصميم نظام ضمان الودائع. الأهداف الرئيسة لخطط ضمان الودائع هي المساهمة في استقرار النظام المالي وحماية المودعين. للتخفيف من المخاطر المعنوية، يجب أن يكون لنظام ضمان الودائع ميزات تصميم مناسبة واللجوء لعناصر أخرى من شبكة أمان النظام المالي.
- **المهام والصلاحيات**: من الضروري أن تكون مهمة شركة ضمان الودائع واضحة ومحددة رسمياً وأن تكون أهداف السياسة العامة متوافقة مع الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بها. يجب أن يتمتع نظام ضمان الودائع بجميع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهمته ويجب تحديد صلاحياته رسميًا. يجب أن يكون لدى جميع شركات ضمان الودائع المهارات والموارد اللازمة لتمويل عمليات السداد، وإبرام العقود، وتحديد ميزانيات التشغيل، وإجراءات التوقف، والوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب لضمان الوفاء بالتزاماتهم تجاه المودعين.

- **الحوكمة**: يجب أن يكون مؤمّن الودائع مستقلاً من الناحية التشغيلية وشفافًا وخاضعًا للمساءلة ومحمي من أي تدخل مهني أو خارجي غير لائق.

- **الإدارة العابرة للحدود**: يجب إنشاء إطار يضمن التنسيق الوثيق والتبادل المنتظم للمعلومات المتعلقة بالبنوك، بين شركة ضمان الودائع والجهات الفاعلة الأخرى في شبكة أمان النظام المالي. يجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وتقدم في الوقت المناسب. يجب إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقات تبادل المعلومات والتنسيق، مع مراعاة الحفاظ على السرية. ينبغي تبادل جميع المعلومات ذات الصلة بين شركات ضمان الودائع في ولايات مختلفة، وعند الاقتضاء، بين شركات ضمان الودائع والجهات الفاعلة الأجنبية الأخرى في شبكة الأمان. في حالة وجود أكثر من شركة ضمان على الودائع مسؤولة عن تعويض المودعين، من المهم تحديد من سيكون مسؤولاً عن عملية السداد. يجب أن يؤخذ ضمان الودائع في الاعتبار عند تحديد الحقوق والأقساط.

- **العضوية والتغطية**: يجب أن تكون عضوية نظام ضمان الودائع إلزامية لجميع المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الأشخاص الذين يعتبرون في أمسّ الحاجة إلى الحماية (بما في ذلك الأفراد والشركات الصغيرة). يجب على واضعي السياسات أن يحددوا بوضوح ما هي الوديعة القابلة للضمان. يجب أن يكون مستوى التغطية محدوداً ولكن موثوقًا به ويحتمل تحديده سريعًا. ينبغي أن تغطي بشكل كافٍ الغالبية العظمى من المودعين من أجل تحقيق الأهداف العامة للمخطط، وتكون متوافقة داخليًا مع الميزات الأخرى لنظام ضمان الودائع.

- **التمويل**: يجب أن يكون لنظام ضمان الودائع جميع آليات التمويل اللازمة لضمان السداد السريع لمطالب المودعين، بما في ذلك، عند الاقتضاء، ضمان مصادر إضافية للسيولة. يجب على البنوك تحمل تكلفة ضمان الودائع لأنها تستفيد منها وعملائها مباشرة. عندما يتم تمويل خطط ضمان الودائع عن طريق أقساط مرتبطة بالمخاطر، يجب أن تكون المعايير المستخدمة في هذا المؤشر شفافة.

- **التوعية**: لكي يكون نظام ضمان الودائع فعالاً، من الضروري أن يتم إعلام الجمهور بانتظام بفوائده وقيوده.

- **الحماية القانونية**: يجب حماية شركة ضمان الودائع ووكلائها من المقاضاة بسبب القرارات التي يتخذونها والأفعال التي يؤدونها بحسن نية في سياق مهمتهم. مع ذلك، يتعين على هؤلاء العملاء احترام قواعد الأخلاقيات ومنع تضارب المصالح من أجل حماية مسؤوليتهم الخاصة. يجب تعريف الحماية القانونية في التشريعات والإجراءات الإدارية، وعند الضرورة، ينبغي أن تغطي التكاليف القانونية المفروضة عليهم. يجب أن يكون لشركة ضمان الودائع، أو أي جهة مختصة أخرى، الحق في مقاضاة المسؤولين عن الإفلاس بسبب الضرر.

- **تسوية الإفلاس**: يجب على شركة ضمان الودائع المشاركة في إطار شبكة أمان النظام المالي في الكشف المبكر والمعالجة السريعة للبنوك المتعثرة. يجب أن يتم تحديد الوقت الذي يواجه فيه البنك أو يحتمل أن يواجه فيه صعوبات مالية خطيرة مفاجئة، ووفقاً لمعايير محددة جيداً من جانب الجهات الفاعلة في شبكة الأمان.

يجب أن تسهل إجراءات الإفلاس الفعالة الوفاء بالتزاماتها من قبل مؤسسة ضمان الودائع، بما في ذلك السداد الفوري للمودعين، بطريقة دقيقة وعادلة، وتقليل التكاليف المرتبطة بتسوية الإفلاس وتعطيل السوق، وتحسين المبالغ المستردة على الأصول المقدمة وتعزيز الانضباط من خلال الإجراءات القانونية ضد أصحاب الإهمال أو غيرها من الأخطاء.

- **تعويض المودعين والتحصيل**: يجب أن يتيح نظام ضمان الودائع للمودعين الوصول السريعً إلى ودائعهم المضمونة. بالتالي، يجب إخطارهم، وإبلاغهم، مسبقا بالشروط المتعلقة باسترداد الأموال والحصول على المعلومات المتعلقة بكل مودع. يجب أن يكون للمودعين الحق القانوني في التعويض في حدود الودائع المضمونة، كما يجب أن تتم إحاطتهم بالتاريخ والظروف التي ستباشر بموجبها مؤسسة ضمان الودائع عملية التعويض، والإطار الزمني الذي سيتم خلاله هذا التعويض.

يمكن لمؤسسة ضمان الودائع أن تتلقى حصة من العائدات من استرداد موجودات البنك المفلس. يجب على مؤسسة ضمان الودائع في إطار إدارتها لهذه الأصول ولعملية الاسترداد أن تدخل في الحسبان الاعتبارات الاقتصادية والتجارية.

تجارب الدول العربية بخصوص منظومة إدارة الأزمات المصرفية:

دأبت الدول العربية على وضع أدوات يمكن أن تساعد على حل الأزمات أو على الأقل التخفيف من آثارها على الاقتصاد وبما يعزز من الاستقرار المالي، وسنتطرق فيما يلي إلى تجارب بعض الدول العربية بالخصوص:

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إطاراً شاملاً للتأهب وإدارة الأزمات المالية، الهدف منه ضمان معالجة التحديات الخطيرة في النظام المالي، وخاصة في البنوك، بشكل فعال وفوري. بحيث يؤدي رد الفعل السريع إلى التقليل من مخاطر العدوى، وتجفيف السيولة، وتجنب الذعر في الأسواق، وربما تخفيف العبء المالي في ميزانية الدولة.

يهدف إطار التأهب وإدارة الأزمات المالية إلى إزالة حالة عدم اليقين بشأن مسار العمل الذي يتخذه المصرف المركزي لاحتواء المواقف التي قد تهدد الاستقرار المالي في دولة الإمارات فور حدوثها. نظراً لأن تلك الأزمات غالباً ما تحدث فجأة وتختلف عن بعضها البعض، بحيث يجب أن يسمح الإطار باستجابة فعالة وفورية ومتخصصة لكل أزمة.

لهذه الأسباب، يركز الإطار بشكل خاص على الاستعداد لمواجهة الأزمات وتدابير الاستعداد. وفي الوقت نفسه، يسمح بدرجة عالية من المرونة في ردة فعل المصرف المركزي على أحداث الأزمات المحددة التي تتطلب تنسيقاً فورياً.

يتألف إطار الاستعداد لمواجهة الأزمات المالية وإدارتها من أربع ركائز رئيسة وهي:

- حوكمة إدارة الأزمات المالية.
- حوكمة المساعدة في السيولة.
- حوكمة إدارة التأهب للأزمة المالية.
- آلية تحسين تجميع البيانات وتحليلها.

نفذ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إطار حوكمة قوي لإدارة الأزمات، شمل ثلاثة مستويات (1) مجلس الإدارة، و (2) لجنة سياسة الاستقرار المالي على المستوى التنفيذي، و (3) مستوى اللجنة الفنية، ممثلة بفريق عمل الاستعداد للأزمات المالية وإدارتها.

كما نفذ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إطار حوكمة قوي للتأهب للأزمات تشمل (1) تدابير التأهب للأزمات، (2) تمرين محاكاة الأزمات المالية، (3) التشغيل التجريبي للتسهيلات المتاحة للمساعدة في السيولة، (4) تخطيط التواصل في الأزمات، (5) العديد من تدابير التأهب للأزمات الأخرى.

كمثال لما سبق، وفي سياق التأهب للأزمات، أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عام 2019 تمريناً واسع النطاق لمحاكاة الأزمات، تضمن تحليل الفرضيات، والتعاون بين الفرق، وجمع المعلومات، وجوانب الاتصال في الأزمات وتغطية المحاكاة الواسعة بين الإدارات.

لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إطار عمل شامل للمساعدة في السيولة. كما قام بتنفيذ دعائم قوية للتحليل، من خلال جمع البيانات بشكل منتظم، ومراقبة المؤشرات بشكل أسبوعي، وإعداد التقارير المنتظمة الأخرى، مثل تقرير تقييم كفاية العملات الأجنبية.

استجاب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى حالة عدم الاستقرار الأخيرة المتعلقة بوباء (COVID-19) من خلال تفعيل إطار الاستعداد للتأهب للأزمات المالية وإدارتها وتنفيذ خطة الدعم الاقتصادي الشاملة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يتمتع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بسلطات قرار شاملة كما هو منصوص عليه في القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018. تماشياً مع القانون الجديد الذي اعتمد في عام 2018، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتطوير إطار تفصيلي لخطط الإحلال والتعافي وتدابير التدخل المبكر.

تجدر الإشارة، إلى أنه لغاية تاريخه، وفيما يتعلق بنظام ضمان الودائع، لم تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة مثل هذا النظام.

مصرف البحرين المركزي

أ. دليل إدارة الأزمات: يهدف دليل إدارة أزمات القطاع المصرفي، الذي طوّر في عام 2008 أثناء الأزمة المالية العالمية، إلى توفير إطار شامل لتطبيق سلسلة من الإجراءات للإدارة، واحتواء الاضطرابات في النظام المالي. ففي حال وجود أي أزمة مالية، يكون الوقت هو العامل الأهم، حيث أن أي تأخير في اتخاذ القرارات المهمة من المرجح أن يؤدي على المدى الطويل إلى تكاليف باهظة. لذلك، من المهم أن يتم تحديد الإجراءات المناسبة والخيارات الممكنة للتعامل مع تلك الأزمات مسبقاً. وهذا هو الغرض الأساسي من هذا الدليل.

وتتلخص الأهداف الرئيسية للدليل فيما يلي:

1. إنشاء بنية تحتية لإدارة الأزمات المصرفية سواءً كانت الأزمة فردية ومقتصرة على مصرف واحد (Individual) أو متعلقة بالقطاع المصرفي ككل (Systemic crisis).
2. تحديد عدد من المؤشرات الرقابية المختلفة التي تكون بمثابة إنذار مبكر للتدخل ومحاولة احتواء أي أزمة وذلك في إطار فرضيات مختلفة.
3. وضع مجموعة من الخيارات والحلول المحتملة والإجراءات الموجب إتباعها عند تطبيق تلك الحلول بشكل تفصيلي.

ب. لجنة الاستقرار المالي: على صعيد تعزيز حوكمة السياسة الاحترازية الكلية، قام مصرف البحرين المركزي بإصدار قرار رقم 49 لسنة 2017 بشأن لجنة الاستقرار المالي. تشكل لجنة للاستقرار المالي وإدارة الأزمات تتألف من 12 عضواً برئاسة المحافظ المركزي. من مسؤولياتها:

- وضع إطار عام للسياسات الاحترازية الكلية (Macro prudential policy framework).
- النظر في الأدوات المتعلقة بسياسة السلامة الاحترازية الكلية والتدابير الاحترازية التي تقع ضمن اختصاص المصرف لمعالجة المخاطر المالية الكلية (Macro financial risks).
- النظر في المدى الذي يتيح لمصرف البحرين المركزي في تطبيق التدابير الاحترازية الشاملة وإعداد قائمة بالتعديلات على قانون مصرف البحرين المركزي التي تضمن تطبيق هذه التدابير.
- مناقشة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي والمالي بشكل عام.

- تعزيز الأدوات الرقابية المطبقة حاليا ومراجعتها بشكل دوري لضمان تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية المحلية ذات الأهمية النظامية (DSIBs/DSIFS).

- النظر في تعزيز التعاون على المستوى الدولي مع الجهات الرقابية الأخرى لضمان عدم انتقال المخاطر عبر الحدود (Cross-border leakages).

كما تنظر اللجنة في إدارة الأزمات بالنيابة عن مصرف البحرين المركزي، للتعامل مع أي تحدي أو أزمة ناشئة في حال تم خرق أي من المؤشرات الرقابية الموجودة في دليل إدارة الأزمات المالية أو في حال بروز تحديات جديدة يجب معالجتها قبل تفاقمها لتفادي أزمة مالية.

- تتلخص أهداف اللجنة فيما يتعلق بإدارة الأزمات فيما يلي:
  - ضمان توفر المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات المناسبة.
  - اقتراح مسار عمل للتعامل مع التحدي سواءً كانت الأزمة فردية أو متعلقة بالقطاع المصرفي.
  - تحديد مؤشرات الإنذار المبكر للتدخل.

وقد شارف المصرف على الانتهاء من دليل إطار السياسات الاحترازية الكلية والذي يتضمن إطار احترازي منهجي كلي والأدوات المتعلقة بالسياسة الاحترازية.

ج. تطوير النظام الرقابي: يواصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية. وقد تضمن النهج الإشرافي المعمول به في المصرف الاعتماد على تطبيق أفضل المعايير الدولية وإلى انتهاج أسلوب رقابة استباقي لمراقبة المصارف والمؤسسات المالية، مما أدى إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، فضلاً عن توفير ضمانات كافة للعملاء وللسوق لدعم الابتكار في السوق بالإضافة إلى نموه وتطوره.

أجرى مصرف البحرين المركزي تقييم لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية لعامي 2020 و2021 على مرحلتين بناءً على المعايير الصادرة في عام 2018. وقد قام المصرف خلال المرحلة الأولى من التقييم، بتجميع المعلومات المالية من جميع مصارف قطاع التجزئة وتم من خلالها تحديد ثلاثة مصارف ذات أهمية نظامية. في المرحلة الثانية من التقييم، تم تأكيد وتعديل قائمة المصارف ذات الأهمية النظامية من خلال نتائج عملية المراجعة الرقابية والتقييم القائم على المنهجية التابعة للمبادئ الواردة في أوراق لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، وفقاً للمتطلبات المحددة للقطاع المالي في البحرين.

كما قام مصرف البحرين المركزي بهدف تعزيز فعالية الالتزام بين المؤسسات المالية، بإصدار قواعد جديدة لوظيفة الامتثال. وفقاً لذلك، واصلت إدارات الرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي مراقبتها عن

كثب لإطار امتثال المرخص لهم، مع المطالبة بانتظام من المرخص لهم ذات السجلات غير المرضية بضرورة تعزيز وظيفة الامتثال لديهم.

د. **تطوير أنظمة الإنذار المبكر:** تتولى إدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي مسؤولية مراقبة النظام المالي بانتظام ومتابعة القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي والوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تدخل لدعم مصرف البحرين المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يعتبر من أهم أهداف الإدارة تحديد التهديدات المحتملة لسلامة النظام المالي البحريني قبل تفاقمها إلى أزمات مالية نظامية. كما تقوم الإدارة بالوظائف التالية:

- إجراء المراقبة الاحترازية الكلية للنظام المالي.
- وضع مؤشرات السلامة المالية التي تم تطويرها لمراقبة القطاع المالي بشكل مستمر بهدف إيجاد "لوحة تحكم" للمراقبة المستمرة لمخاطر القطاع المالي.
- رصد التطورات الاقتصادية المحلية والدولية من خلال إجراء البحوث والدراسات التحليلية بهدف تقييم المخاطر المحتملة حول الاستقرار المالي.
- تقديم الاقتراحات والسياسات المتعلقة بالحفاظ على استقرار القطاع المالي في البحرين.
- الإشراف على ومراقبة البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات في مملكة البحرين لتقييم أي مخاطر على الاستقرار المالي.

لقد طورت إدارة الاستقرار المالي اختبارات الضغط لتعزيز إدارة المخاطر للقطاع المصرفي وتقدير المخاطر المحتملة. وتجرى اختبارات الضغط على القطاعات المصرفية المختلفة والمصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (DSIBs). وقد طُور الإطار للتنبؤ بالملاءة المالية والسيولة من خلال تقييم قدرة القطاع المصرفي على الصمود أمام الصدمات التي تلحق بالملاءة المالية والسيولة والتي تعد جزء أساسياً من إدارة المخاطر وتشمل:

- اختبارات التحمل (Sensitivity testing) التي تهدف لقياس أثر الصدمات المالية على متانة المصارف من خلال النظر إلى بعض المخاطر.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro stress testing) والمبنية على عدة متغيرات اقتصادية ومالية.

كما تم تطوير أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بأداء القطاع المالي سواءً على المستوى الفردي أو الكلي وتطوير أداة خارطة المخاطر (Heat Map) لتحليل ودراسة السلاسل الزمنية (Time series) للمؤشرات المالية للمصارف ومقارنة المؤشرات في فترة من الزمن (Cross sectional).

هـ. **تعزيز الإطار بين المؤسسات الحكومية:** إدراكاً لأهمية التعاون المشترك خلال الأزمات المالية ولضرورة تبادل المعلومات والتشاور بشأن الاستقرار المالي وإدارة الأزمات، قام مصرف البحرين المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بتوقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى:

- وضع إطار للتعاون المشترك وتسهيل تبادل المعلومات بين الطرفين لأجل لرصد القضايا ذات الصلة بالاستقرار المالي وبإدارة الأزمات في المملكة.
- إرساء المبادئ التوجيهية للتشاور ولتبادل المعلومات بين الطرفين في مجال الاستقرار المالي وإدارة الأزمات.
- التعاون لأجل إدارة الأزمات المالية وتخفيف حدتها وإدارتها على نحو أمثل بتقديم الحلول لتعافي القطاع المصرفي عند الضرورة.

الهدف هو تقديم الخدمات المالية، حيث يتمكن النظام المالي في المملكة من الاحتفاظ بوظائفه الأساسية دون حدوث اضطرابات ذات تكلفه اقتصادية كبيرة وإدارة الأزمات على نحو أمثل عن طريق إجراء تقييم للمخاطر عند الحاجة لأجل اتخاذ التدابير اللازمة عند حدوث تهديد للنظام المالي.

في حال وجود أزمة مالية، يقوم مصرف البحرين بالتنبيه بشأن المهددات المحتملة للاستقرار المالي وتوفير المعلومات ذات الصلة وإبلاغ الوزارة بالإجراءات والحلول التي يقترحها للوضع المعني ويتم تبادل المعلومات ذات الصلة بغرض الاستعداد لمواجهة الأزمات المالية.

و. **نظام ضمان الودائع:** أصدر مصرف البحرين المركزي في 13 يناير 2011، القرار رقم (34) لسنة 2010 بشأن إصدار لائحة "حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة" وفقاً لأحكام المادة 177 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006. كما أنشأ مصرف البحرين في عام 2010 مجلساً يسمى (مجلس حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة) ليكون مسئولاً عن حماية الحسابات المؤهلة، وتشمل تلك المسئولية تحديد ما يلي:

1- المساهمات التي ينبغي على البنوك تقديمها للصندوقين التقليدي والإسلامي على التوالي.

2- مبلغ التعويض الذي ينبغي أن يدفع للمودعين و/ أو المستثمرين المؤهلين وفقاً لهذه اللائحة.

3- أية أحكام إضافية يرى المجلس أنها تنظم عمله.

يضم المجلس من أحد عشر عضواً يعينهم المحافظ وتكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

قام مصرف البحرين المركزي بهذه المبادرة نظراً للحاجة إلى تطوير النظام السابق الذي يستند إلى آلية التمويل اللاحق واستبداله بنظام جديد يستند إلى آلية التمويل المسبق، بما يحقق ضمان أفضل للودائع بشكل متوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ذلك أن معظم النظم المطبقة في الدول المتقدمة في هذا المجال قد تحولت إلى العمل وفق آلية التمويل المسبق والتي يتم بموجبها جمع الأموال ودفعها مقدما لغايات تعويض المودعين.

يتميز النظام بمعالجته سلبيات النظام السابق، وأهمها أن يتم توفير الأموال في النظام بدلا من الاعتماد على سداد الالتزامات التي يصعب تحصيلها خلال فترة زمنية قصيرة، دون أن يترك ذلك أثراً سلبياً على النظام المصرفي والمالي.

لضمان تكافؤ الفرص وتشجيع البيئة التنافسية السليمة بين المصارف التقليدية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يوفر النظام الجديد الحماية لحسابات الاستثمار المطلقة في المصارف الإسلامية كما يوفرها للودائع في البنوك التقليدية. حيث يتطلب النظام الجديد إنشاء صندوقين منفصلين (صندوق البنوك التقليدية وصندوق البنوك الإسلامية) اللذان يتم الاحتفاظ بهما وإدارتهما من قبل مجلس واحد بحيث يتم تجميع الأموال فيهما مقدماً بشكل تراكمي على نحو منفصل من خلال استلام مساهمات منتظمة من قبل البنوك الأعضاء.

يغطي الصندوقان الحسابات المؤهلة، التي تشمل جميع أنواع الودائع في البنوك التقليدية والإسلامية بالإضافة إلى حسابات الاستثمار المطلقة في البنوك الإسلامية.

يضمن النظام الجديد لأصحاب الحسابات المؤهلة للأفراد لغاية 20,000 دينار بحريني من إجمالي الحسابات المؤهلة الخاصة بالفرد مقارنة مع 15,000 دينار بحريني أو 75 في المائة من إجمالي الودائع، أيهما أقل، في النظام السابق.

تتضمن الفصول الخاصة بالتعويض في المجلد الأول للمصارف التقليدية، والمجلد الثاني للمصارف المتوافقة مع الإسلامية، ضمن مجلد التوجيهات الصادر عن المصرف المركزي، تفاصيل كاملة عن النظام. وتم أيضاً نشر اللائحة على الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي باللغتين العربية والإنجليزية.

البنك المركزي التونسي

تهدف منظومة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة إلى استرجاع نشاط هذه المؤسسات، بما يُمكّن من الحفاظ على الاستقرار المالي وتجنب استعمال موارد خزينة الدولة لتغطية تكلفة عملية الإنقاذ، مع تأمين مواصلة تقديم الخدمات البنكية. يعتمد تدخّل البنك المركزي التونسي في هذا المجال على سياسة مرحليّة للمعالجة.

يمنح القانون المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية في المرحلة الأولى للبنك المركزي كسلطة رقابة إمكانية المعالجة الاستباقية بمجرد ظهور صعوبات لدى أحد البنوك، وذلك بهدف اصلاح نقاط الضعف قبل أن تصبح أكثر خطورة. وفي هذه المرحلة يمكن أن يبادر البنك المركزي التونسي بمطالبة البنك بوضع تدابير أو خطة عمل تشمل بالخصوص سياسات التصرف في المخاطر والملائة ومنظومة الحوكمة والرقابة الداخلية. ويُمنح البنك المعني أجل شهر من تاريخ الإعلام ليقدم للبنك المركزي التونسي خطة العمل مرفقة بالجدول الزمني لتنفيذها.

في مرحلة ثانية، وهي مرحلة الإجراءات التصحيحية، وفي حالة لم يلتزم البنك لأمر البنك المركزي التونسي خلال مرحلة التدخل المبكر أو لم يلتزم بتنفيذ التدابير أو الإجراءات المضمنة بخطة العمل، أو أنّ منظومة الحوكمة أو المراقبة الداخلية لديه تشكو من اختلالات جوهرية تهدد نجاعة التصرف المالي للبنك وتؤثر على

توازناته المالية أو أنّ الوضعية المالية للبنك بدأت تشهد تدهوراً من حيث عدم احترام قواعد التصرف الحذر، يمكن للبنك المركزي التونسي أن يبادر بإخضاع البنك إلى برنامج تصحيحي بدعوة المساهمين المرجعيين وأهم المساهمين في البنك إلى تقديم الدعم الضروري للبنك أو إجراء تغييرات على مستوى سياسة إدارة البنك أو مراجعة سياسة المخاطرة أو الدعوة إلى عقد جلسة عامة للمساهمين يحدد البنك المركزي التونسي جدول أعمالها.

ويمكن للبنك المركزي في هذه المرحلة تعيين متصرف وقتي لمدة يمكن أن تصل إلى سنة قابلة للتجديد مرة واحدة. وإذا عاين المتصرف الوقتي وجود عوائق من قبل المساهمين من شأنها أن تحول دون تنفيذ البرنامج التصحيحي، يمكنه بعد موافقة البنك المركزي التونسي الالتجاء للقضاء لطلب تعليق أعمال الجلسة العامة.

في المرحلة الثالثة، تفتح إجراءات إنقاذ البنوك المتعثرة من قبل لجنة الإنقاذ التي يرأسها محافظ البنك المركزي التونسي، وتضمّ قاض من الرتبة الثالثة وممثل عن وزارة المالية والمدير العام لصندوق ضمان الودائع ورئيس هيئة السوق المالية، وتقترح هذه اللجنة برنامج إنقاذ إذا تعذر تطبيق التدابير التصحيحية أو تم إثبات عدم فعاليتها. وبالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية يمكن أن يتمّ البدء بإجراءات الإنقاذ باستخدام إجراء مستعجل.

تفتح لجنة الإنقاذ الإجراءات على أساس تقرير من البنك المركزي التونسي، يؤكد فيه أن التدابير التصحيحية أضحت غير قابلة للتنفيذ أو لم تعد كافية لاستعادة التوازنات المالية للبنك أو أن الوضعية المالية للبنك فيما يتعلق بالملاءة والسيولة تراجعت إلى مستويات دون الحدود الدنيا، تجعل من المرتقب إخلال المؤسسة بالتزاماتها بصفة وشيكة أو على المدى القريب أو أن نسبة كفاية رأس المال انخفضت إلى ما دون النسبة الدنيا للأموال الذاتية الأساسية (حدد البنك المركزي التونسي هذه النسبة بـ50 في المائة) أو لم يعد بالإمكان التعويل على مساهمي البنك لتقديم الدعم اللازم للإنقاذ بما في ذلك انقطاع التواصل معهم).

تجدر الإشارة إلى أن نظام الإنقاذ التونسي يحمّل في المقام الأول مساهمي البنك ودائنيه الخسائر الناجمة عن عملية الانقاذ بدلاً من دافعي الضرائب. يمكن لصندوق ضمان الودائع التدخل في عملية تسوية البنك من خلال منح مساعدة مالية أو شراء حصة من رأس المال إذا كانت هذه الآليّة أقل تكلفة من كلفة تعويض المودعين. في هذه المرحلة يمكن للجنة الانقاذ أن تتخذ إجراءات منفصلة أو مجتمعة بحسب ما تقتضيه وضعية البنك تتضمن بالخصوص:

- بيع جزء من الأعمال أو الأصول دون الحاجة لموافقة المساهمين أو مراجعة سياسة تدخل البنك أو وضع أسقف محددة في مجال التعرض للمخاطر وإدارة الأصول والخصوم.
- منع أو تحديد مستوى توزيع أرباح أو دفع أي تأجير للمساهمين أو لمالكي أي من الأدوات الأخرى للأموال الذاتية أو تكوين مدخرات إضافية أو مخصصات أو الترفيع في رأس المال أو تعبئة أموال ذاتية تكميلية.
- تحويل ديون البنك إلى أسهم أو أية سندات أخرى لرأس المال. ويستثني من الديون الخاضعة لتدابير الإنقاذ الودائع والديون الرقاعيّة غير المشروطة والديون الناجمة عن علاقة شغليّة.

- القيام بتقسيم أو بدمج البنك أو المؤسسة المالية المتعثرة مع بنك أو مؤسسة مالية أخرى.
- إحداث مؤسسة مناوبة بصفة وقتية ولمدّة محدّدة تحال إليها بصفة كلية أو جزئية أسهم البنك المتعثر إلى كيان خاص أو مملوك للدولة يستمر في توفير الخدمات المالية الأساسية.

إلى جانب هذه الاجراءات، يمكن للبنك المركزي بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي، منح مساعدات مالية لفائدة البنوك المليئة التي تأثرت سيولتها بصفة مؤقتة أو للبنك التي تدهورت ملاءته وتمثل إمكانية إفلاسها خطرا على استقرار النظام المالي ويستوجب منح هذه المساعدة الحصول على ضمان الدولة.

تعين لجنة الإنقاذ مفوض انقاذ، يعهد له تنفيذ برنامج الانقاذ الذي تحدده، وتسيير شؤون المؤسسة خلال فترة الإنقاذ.

تعتبر التصفية المرحلة النهائية، حيث يحال البنك المتعثر إلى الحلّ والتصفية إذا تعذر الإنقاذ أو تمّ سحب ترخيص البنك بصفة نهائية او أصبح البنك غير قادر على مجابهة ديونه التي حل أجلها بما لديه من سيولة أو موجودات قابلة للتسييل على المدى القصير وعاجزا عن إيجاد مصادر للتمويل. ويتم تعيين مصفّي للبنك المعني يتولى إنجاز عملية التصفية وذلك في أجل أقصاه شهر من صدور حكم قضائي في الحلّ والتصفية. ويشترط ألا يكون المصفي ممن تربطه علاقة بالبنك موضوع الحل والتصفية أو أجيرا لدى البنك أو أحد الدائنين.

أما بخصوص ضمان الودائع البنكية، فقد تمّ إحداث صندوق ضمان الودائع البنكية التونسي بمقتضى القانون المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية بهدف حماية المودعين وتعويضهم في حالة عدم توفر ودائعهم والمساهمة في الاستقرار المالي، وذلك بالتدخل في منظومة إنقاذ بنك عبر منح مساعدات مالية تكون في شكل تمويلات مضمونة قابلة للاسترجاع أو عبر مسك مساهمات في رأسمال البنك المتعثر.

يعتبر صندوق ضمان الودائع البنكية مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري ويشرف على تسييره هيئة مراقبة تتألف من عضوين مستقلين عن المساهمين والمنخرطين وممثل عن وزارة المالية وممثل عن البنك المركزي وقاض من الدرجة الثالثة ويديرها مدير تنفيذي.

تتولى البنوك دفع مساهمات دورية تحتسب على أساس قائم الودائع لكل بنك ويمكن للصندوق عند الاقتضاء طلب مساهمة استثنائية من البنوك (تطرح من المساهمات المستقبلية) ويمكن له تعبئة موارد اقتراض إذا كانت ضرورية لإنجاز مهامه. كما يمكن للصندوق أن يحصل على مساعدات مالية من قبل البنك المركزي التونسي مقابل ضمان الدولة. ويعمل الصندوق على تحقيق حجم مستهدف من الموارد القارة (لا تقل عن 3 في المائة من مجموع الودائع البنكية) تمكنه من تحقيق أهدافه وانجاز مهامه.

يتولى صندوق ضمان الودائع البنكية تعويض كل مودع في حدود مبلغ أقصى 60 ألف دينار تونسي وتستثنى من التعويض ودائع الدولة والمؤسسات العمومية وودائع البنوك والمؤسسات المالية وفروعها ومؤسسات التأمين ومؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وودائع أعضاء مجلس الإدارة ومجلس المراقبة وهيئة الإدارة

الجماعية والمدير العام والمديرين العامين المساعدين ومراقبي حسابات البنك المعني بالتعويض وكذلك ودائع كل مساهم يمسك خمسة في المائة أو أكثر من رأس مال البنك المعني.

مؤسسة النقد العربي السعودي

إدراكًا للأهمية المتزايدة للاستقرار المالي، خاصة في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، وباعتبار وضع وتنفيذ سياسات الاستقرار المالي أحد المهام المحورية لمؤسسة النقد العربي السعودي، قامت المؤسسة بإنشاء وحدة تعنى بقضايا الاستقرار المالي، حيث تقوم الوحدة بمراقبة الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، واستخدام الأدوات الاحترازية الكلية من أجل تقييم مدى سلامة النظام المالي السعودي وتحديد مواطن الضعف والاختلالات إن وجدت، ومن ذلك متابعة مؤشرات السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، وإجراء اختبارات التحمل الكلية، وغيرها. إضافة إلى إعداد الدراسات والتوصيات المتعلقة بالاستقرار المالي، وإصدار ونشر تقرير الاستقرار المالي الذي يوفر تحليلاً مفصلاً حول وضع النظام المالي السعودي، وأهم المخاطر النظامية التي تواجهها المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى السياسات الاحترازية التي يتم تطبيقها.

فيما يتعلق بتعزيز حوكمة السياسة الاحترازية الكلية، فقد تم تشكيل لجنة الاستقرار المالي داخل المؤسسة في عام 2014، برئاسة المحافظ وعضوية الإدارات المسؤولة عن مراقبة القطاع المالي إضافة لإدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي، وتشمل مهامها مناقشة استراتيجية الاستقرار المالي، ومراقبة وتقييم المخاطر النظامية والهيكلية، وتحليل السياسات الاحترازية للمؤسسة بشكل دوري لضمان الإستقرار المالي، ومناقشة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية وتأثيرها على النظام المالي في المملكة. بالإضافة للجنة الاستقرار المالي الداخلية، فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية للاستقرار المالي في عام 2015، وهي لجنة غير رسمية تضم كلًا من مؤسسة النقد ووزارة المالية وهيئة السوق المالية والمركز الوطني لإدارة الدين. يقوم أعضاء اللجنة بمناقشة المخاطر النظامية والمواضيع ذات العلاقة بالاستقرار المالي كل حسب اختصاصه. وتقوم المؤسسة بمهمة سكرتارية اللجنة، حيث تقوم بالتنسيق بين الجهات الأخرى.

تعتمد مؤسسة النقد مجموعة واسعة من الإجراءات الاحترازية الكلية لضمان الاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية في القطاع المصرفي. فعلى سبيل المثال، يلزم الإطار التنظيمي الاحترازي للمؤسسة المصارف بالحفاظ على مستويات رأس المال (نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) ورأس المال التحوطي ومستويات سيولة بما يتوافق مع متطلبات لجنة بازل. كما تبنت المؤسسة سياسة تفعيل متطلب رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية عند الحاجة، وذلك لضمان تمتع القطاع المصرفي بمتانة أكبر لامتصاص الصدمات في أوقات الأزمات. في ضوء ذلك، تطلب المؤسسة من المصارف زيادة احتياطيات رأس مالها خلال أوقات الانتعاش بحيث يمكن استخدامها خلال أوقات الأزمات الاقتصادية للحد من تأثير الأحداث السلبية.

كما تقوم المؤسسة بإجراء اختبارات تحمل كلي للقطاع المصرفي بشكل ربع سنوي لتقييم مرونته تجاه صدمات اقتصادية كلية افتراضية. من الجدير بالذكر أن المؤسسة تطلب أيضًا من المصارف إجراء اختبارات تحمل بشكل نصف سنوي (وكذلك عند الطلب) وتقديم تقرير عن نتائجها بشكل دوري. تراجع هذه النتائج بشكل منتظم ويتم مطابقتها مع اختبارات التحمل الكلية التي تجريها المؤسسة، ذلك لضمان الاتساق على المستويين الاحترازي الكلي والجزئي.

لزيادة تعزيز الاستقرار المالي وزيادة الثقة في النظام المصرفي، وللحد من الأثر المحتمل الناجم عن تعثر أحد أو بعض المؤسسات المصرفية على باقي القطاع وعلى المودعين، فقد أنشأت مؤسسة النقد **صندوق حماية الودائع** بموجب برنامج تأمين الودائع الصادر في عام 2015. تنطبق أحكام الصندوق على جميع البنوك التجارية العاملة في المملكة بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية المرخصة. ويقوم صندوق حماية الودائع الذي بدأ نشاطه في الأول من شهر يناير 2016، بتغطية الودائع المؤهلة إلى مبلغ مئتي ألف ريال كحد أقصى لكل مودع مؤهل في كل بنك، ويشمل المودعين المؤهلين جميع الشخصيات الحقيقية أو الاعتبارية، ما عدا المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، والبنوك والمؤسسات المالية، ورؤساء مجالس الإدارات في البنوك وكبار التنفيذيين وعوائلهم، وحملة الأسهم الذين تزيد حصتهم عن 5 في المائة من أسهم البنك، أو أي شخص ينوب عن هذه الفئات المذكورة. وتشمل ويغطي الصندوق جميع أنواع الودائع سواءً بالعملة المحلية أو الأجنبية بما في ذلك الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، والودائع لأجل، والحسابات التي لم تتم المطالبة بها، وحسابات الضمان وغيرها، ماعدا ما يلي: أ) الودائع غير مستحقة الدفع في المملكة؛ ب) الودائع بين البنوك؛ ج) أدوات الإيداع القابلة للتداول وأي إيداع لحامله؛ د) اتفاقيات إعادة الشراء. يتم تمويل صندوق حماية الودائع من خلال اشتراكات البنوك والتي تدفع بشكل ربعي من خلال حساب أنشأته المصارف خصيصًا لهذا الغرض، بالإضافة إلى عوائد الصندوق على استثمار تلك الاشتراكات.

إضافة إلى ذلك، فقد أعدت مؤسسة النقد منهجية لتقييم وتعيين المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية في المملكة، وهي منهجية متوافقة مع تلك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. وقد تم اختيار ومعايرة مؤشرات القياس بطريقة تجعلها تعكس الجوانب المختلفة والديناميكية التشغيلية للنظام المصرفي السعودي. كما تدرس منهجية التقييم، خصائص كل مصرف، المرتبطة بأثر تعثره على النظام المالي، مثل حجمه، وترابطه مع غيره من المؤسسات المالية، واستدامته، ودرجة تعقيده، مع مراعاة العوامل الخاصة بكل مصرف. تقوم المؤسسة بعملية تقييم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي وتحديدها في شهر فبراير من كل عام بناءً على بيانات نهاية العام.

بالنظر إلى أهمية توفر العمليات التجارية من قبل المؤسسات المالية في المملكة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، قامت مؤسسة النقد بتطوير **إطار إدارة استمرارية الأعمال** للمؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها. حيث يحدد الإطار متطلبات إدارة استمرارية الأعمال التي تغطي ضوابط إدارة الأزمات للتأكد من أن المؤسسة المالية لديها خطة فعالة ومحدثة للمنتجات والخدمات التي تقدمها، بالإضافة للوظائف والعمليات الحساسة فيها في حالة وقوع أي حدث غير متنبأ به. يجب أن يضمن مدير إدارة استمرارية الأعمال، استمرار توفر خطة

إدارة أزمات شاملة، ومنفذة، ومختبرة، وتحدد الخطوط العريضة لكيفية إدارة المؤسسة المالية للأزمات. كما يضم الإطار ميثاق الحوكمة لإدارة استمرارية الأعمال الذي يتم بموجبه إنشاء لجنة إدارة استمرارية الأعمال داخل المؤسسة المالية، بتمثيل الإدارة العليا والإدارات الأخرى ذات العلاقة. بحيث يوضح الميثاق أهداف اللجنة والأدوار والمسؤوليات المناطة بها والحد الأدنى لعدد المشاركين في اجتماعاتها، ودورية هذه الاجتماعات (بشكل ربع سنوي كحد أدنى). ويحدد الإطار أيضًا استراتيجية استمرارية الأعمال ومواءمتها مع أهداف العمل الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة المالية. كما يحدد سياسة وخطة استمرارية العمل ومراقبة الامتثال لهما وقياس فعالية التنفيذ والتقييم بشكل دوري. بهدف قياس مدى استعداد البنوك في هذا الصدد، تقوم مؤسسة النقد بتكليف البنوك بإجراء اختبارات التعافي من الكوارث (Disaster Recovery Plan) واختبارات استمرارية الأعمال مرة واحدة على الأقل سنويًا. وينبغي أن تأخذ هذه الاختبارات في الاعتبار فرضيات مناسبة وأهداف محددة وواضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار تضمين فرضيات للأمن السيبراني. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل لجنة استمرارية الأعمال بمشاركة ممثلين عن البنوك، والمدفوعات السعودية، ورؤساء استمرارية الأعمال في مؤسسة النقد، ذلك للمساهمة في تعزيز مستوى النضج في استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.

البنك المركزي العراقي

يمتلك البنك المركزي العراقي العديد من الأدوات والإجراءات في إدارة الأزمات المصرفية التي قد تواجهها المصارف والتي وردت في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتعليمات رقم (4) لسنة 2010 ونظام شركة ضمان الودائع رقم (3) لسنة 2016.

حددت المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 الاجراءات العقابية والإدارية لغرض تصحيح أداء المصارف التي لديها مخالفات للقوانين والتعليمات النافذة، يجوز للبنك المركزي أن يفرض عقوبات إدارية ومالية على المصرف على ألا تتجاوز 5 في المائة من مجموع رأس المال.

في الحالات التي يصل فيها المصرف الى عدم قدرته على الايفاء بالتزاماته للزبائن أو إنخفاض رأس المال بنسبة 5 في المائة من الحد الادنى المطلوب أو قامت عليه دعوى افلاس، يحق للبنك المركزي العراقي تعيين وصي على المصرف وحسب المادة (59) من قانون المصارف لغرض إعادة تأهيل المصرف وتعيين الوصي بقرار من البنك المركزي وأما أن يكون شخصاً واحداً او مجموعة أشخاص المؤهلين ولديهم خبرة في العمل المصرفي وتكون مدة تعينهم (18) شهراً قابلة للتمديد، ويمنح الوصي صلاحيات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

في هذا السياق، بينت المادة (62) من قانون المصارف آلية عمل الوصي والخطوات الأساسية التي يجب القيام بها عند استلامه للمصرف وهي: سيطرة الوصي على موجودات المصرف ودفاتره وسجلاته، وتعين محامين واستشاريين، وقيام الوصي من جانب واحد بإلغاء كافة العقود التي تشكل عبء على المصرف.

أما المادة (64) من قانون المصارف، فقد بينت بأن يقوم الوصي بإعداد تقرير وخطة عمل لغرض إعادة تأهيل المصرف وترفع لمجلس إدارة البنك المركزي لمناقشتها والمصادقة عليها وتحدد الخطة مواطن الضعف في

إدارة المصرف أو عملياته وتحديد بالتفاصيل الإجراءات التصحيحية اللازمة ومنها زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة أو طلب تمويل من الدولة بشكل رأس مال أو قروض أو منح أو ضمانات.

أما المادة (67) من قانون المصارف، فقد أتاحت للبنك المركزي وحسب اختياره تأسيس وترخيص لمصرف مرحلي أو (جسري) والذي تعود ملكيته وإدارته الى البنك المركزي العراقي، حيث يتم إستلام موجودات ومطلوبات من واحد أو أكثر من مصرف التي يتم تعين وصي عليها، ويقوم البنك المركزي بتأسيس وترخيص لمصرف مرحلي وتزويده برأس مال من قبل الدولة للحصول على جزء أو كل الموجودات والمطلوبات للمصرف الخاضع لإعادة التأهيل.

يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة لإدارة المصرف وتنفيذ عقد التأسيس، ويمارس المصرف المرحلي الصلاحيات المؤسسية الممنوحة له بموجب قانون باستثناء المادتين (14 و16) المتعلقة برأس المال وكفايته، وقد أعطى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 صلاحيات للبنك المركزي العراقي إعفاء أو تعديل متطلبات المواد (30 و31 و33) للمصرف المرحلي وهي تخص التركزات الائتمانية والائتمان لأشخاص ذوي صلة وقيود الاستثمار وذلك لأجل تمكينه من ممارسة أعماله بشكل واسع والمنافسة في السوق المصرفية، وكذلك إيقاف العمل بأي إجراء قضائي يكون المصرف المرحلي فيه طرفاً، ذلك لحصوله على أي موجودات وتولي مسؤولية اي مطلوبات للمصرف الذي كان يعاني من عجز.

من الاجراءات التي تعتبر ضمن عمليات المحافظة على إستقرار الجهاز المصرفي وسمعته إجراءات تصفية المصارف، حيث أجاز قانون المصارف للبنك المركزي تصفية اي مصرف يعاني من مشاكل كبيرة، قد تؤدي إلى الضرر في سمعة ومتانة الجهاز المصرفي، وتكون التصفية من خلال تعيين وصي من قبل مجلس إدارة البنك، وصدور قرار إلغاء الترخيص للمصرف بالإستناد الى المادة (13) من قانون المصارف، وبصدور قرار التصفية تصبح الاعمال التي يؤديها المصرف أو تؤدى باسمه باطلة قانوناً، وغير قابلة للتطبيق باستثناء الأعمال التي يؤديها الوصي وكذلك ترفع جميع القيود على التصرف في موجودات المصرف والحجوزات المساعدة بالتنفيذ لصالح دائني المصرف، وتكون موجودات المصرف محصنة من الحجز والبيع وفاءً لديونه باستثناء الموجودات المتعلقة برهن عقارات.

كما هنالك إجراءات تتيح للمصرف التصفية الطوعية، حيث بينت المادة (68) من قانون المصارف يجوز تصفية المصرف بقرار من مالكيه بعد موافقة البنك المركزي العراقي على إنهاء عملياته طوعاً وبناءً على طلب المالكين.

أما بخصوص ضمان الودائع، فقد قام البنك المركزي العراقي في بداية عام 2018 بتوقيع عقد تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية مع الهيئة المؤسسة للشركة، التي تضم (44) مصرفاً عراقياً واجنبياً، موزعة على (6) مصارف حكومية (22) مصرف من القطاع الخاص و(16) فرع لمصرف أجنبي. جاء تأسيس هذه الشركة انطلاقا من واجبات وأهداف البنك المركزي العراقي المنصوص عليها في قانونه، لضمان استقرار القطاع المصرفي وزيادة الثقة به وسوف يكون للشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي وتعزيز ثقة

الجمهور به، وتكون أقساط التامين الشهرية (1) دينار لكل (10000) دينار من الودائع، أما عملية دفع التعويضات للمصارف فتكون للودائع التي مبالغها (100) مليون دينار فأقل 51 في المائة، أما الأكثر من (100) مليون دينار فتكون 25 في المائة. وتخضع هذه الشركة لرقابة البنك المركزي الميدانية والمكتبية حيث تزود البنك بالقوائم المالية الفصلية والحسابات الختامية السنوية.

فيما يخص الإجراءات التطبيقية، فمنذ عام 2010 مارس البنك المركزي هذه الإجراءات القانونية لغرض الحفاض على أموال المودعين وحقوق المساهمين ولضمان سلامة المصارف، حيث فرض الوصاية على عدد من المصارف خلال العشرة سنوات الأخيرة بلغت (9) مصارف وقد تم إعادة تأهيل ورفع الوصاية عن (6) مصارف، تعمل حالياً بشكل طبيعي وتخضع لرقابة مستمرة من قبل البنك المركزي العراقي. أما المتبقي من المصارف فقد تم اتخاذ قرار تصفية لأحد هذه المصارف منذ فترة طويلة ولايزال قيد التصفية، وهنالك مصرف واحد تم إنقاذه من خلال تأسيس مصرف جسري، وهنالك مصرف تحت الوصاية بانتظار الانتهاء من الإجراءات القانونية لغرض تصفيته.

البنك المركزي العُماني

أُنشئ مشروع نظام تأمين الودائع المصرفية بموجب المرسوم السلطاني رقم 95 / 9 الصادر بتاريخ 26 مارس 1995، وتم إجراء بعض التعديلات على القانون في عام 2000. في حين أن مجلس محافظي البنك المركزي العُماني هو السلطة المسؤولة عن إصدار اللوائح المنظمة لنظام ضمان الودائع المصرفية، فإن اللجنة الإدارية هي المسؤولة عن إدارة هذا المشروع.

يخضع صندوق نظام تأمين الودائع المصرفية لإدارة ورقابة البنك المركزي العُماني إدارياً ومالياً، ويحدد مجلس المحافظين السياسة العامة لإدارة الصندوق، وتشمل استثمار موارد الصناديق، وللبنك المركزي سلطة تشكيل لجنة لإدارة الصندوق، تتكون من موظفي البنك المركزي وموظفي المصارف الأعضاء. تعقد اجتماعات لجنة الإدارة بدعوة من رئيسها كلما كان ذلك ضرورياً، على ألا تقل عن اجتماعيين في السنة، وتتولى اللجنة استثمار موارد الصندوق وفقا لقانون نظام تأمين الودائع المصرفية واللوائح الصادرة بموجبه.

يعتبر مشروع تأمين الودائع أحد العناصر الرئيسة للمحافظة على الثقة في النظام المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي. وهو جزء لا يتجزأ من شبكة الأمان المالي، حيث يهدف المشروع إلى توفير الحماية للمودعين لتغطية مخاطر محددة مما يساعد على تحقيق السلامة المصرفية والثقة في القطاع المصرفي.

أما فيما يخص منافع التأمين على الودائع المصرفية فتتمثل في:

1. عنصر أساسي وجزء مهم من شبكة الأمان المالي للدولة الذي يقوم على:

- أداء البنك المركزي لمجموعة من الوظائف من أجل تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي من خلال تفعيل اللوائح المصرفية، التعاميم، القواعد والإرشادات، الرقابة والإشراف وغيرها.

- يعتبر نظام تأمين الودائع المصرفية صمام أمان إضافي في حال تعثر أحد المصارف، وبالتالي يعمل على استقرار القطاع المصرفي، ويهدف النظام إلى حماية مصالح فئة "صغار المودعين" أو "ذوي الإيداعات النقدية الصغيرة" التي تعتبر الشريحة الأكثر عرضة للتضرر في حال تعثر المصارف وذلك عبر تأسيس نظام دفع يتميز بالسرعة والفعالية لتجنب حدوث أزمة في السيولة النقدية.

2. يتم توفير التأمين بشكل تلقائي لجميع المودعين لتلك الودائع المستحقة والمؤهلة للتغطية من قبل النظام ودون أية رسوم.

3. يساهم في استقرار النظام المصرفي من خلال تعويض المودعين دون تأخير عند تعثر أحد المصارف.

4. يقلل من خطر إمتداد عدوى تعثر أحد المصارف إلى المصارف الأخرى.

5. يضمن تكافؤ الفرص للمصارف المتفاوتة الأحجام، لتتنافس على الأنواع المختلفة من الودائع، وبالتالي زيادة ثقة الجمهور في المصارف خاصة الصغيرة منها.

6. تحويل عبء تعويض المودعين من الحكومة إلى نظام مستقل قائم على أساس التحصيل المسبق، لكنه لا يمنع من تدخل الحكومة في حالة الأزمة.

من ناحية أخرى، تم إنشاء نظام تامين الودائع المصرفية والضمان الحكومي من أجل تحويل عبء تعويض المودعين من الحكومة إلى نظام مستقل قائم على أساس التحصيل المسبق، إلا أنه بالإمكان تدخل الحكومة – إذا ارتأت ذلك– في حال تعثر مصرف، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في النظام / أو لحماية مصالح المودعين بما لا يتعارض مع ما تتضمنه قوانين ولوائح النظام.

أما فيما يخص النظام التأميني، فتتبع السلطنة نظام مبني على شروط وقوانين واضحة قبل وقوع الحدث، باستخدام قاعدة التحصيل المسبق المبني على معايير محددة. وفي حال عدم مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته المتمثلة في سداد المبالغ المستحقة للمودعين يتم الإيفاء بالمطالبات بواسطة نظام معد لهذا الغرض.

بالنسبة لقانون نظام تأمين الودائع المصرفية، فهو جزء من الأنظمة القانونية بالسلطنة، ويتضمن قوانين متعلقة بالحد الأقصى للتعويضات وأنواع الالتزامات (الودائع) المطلوب تغطيتها وطرق حساب الالتزامات وإجراءات التمويل. كما يعمل على تحويل جزء من تكاليف إفلاس المصارف من القطاع الحكومي إلى القطاع المصرفي.

فيما يخص تحديد الغطاء التأميني للودائع، فقد صدر قانون خاص لنظام تأمين الودائع المصرفية في السلطنة، وتحديد الودائع المستحقة والغير مستحقة للتغطية ومقدار المبالغ المستحقة الدفع لكل مودع وبكل مصرف، وتكون الودائع مؤهلة للتعويض إذا كانت ودائع إدخارية وحسابات جارية وودائع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع حكومية، وصناديق إستثمانية وودائع المعاشات التقاعدية أو ودائع أخرى يمكن أن يحددها البنك المركزي. ويبلغ السقف الأقصى الحالي للسداد 20,000 ريال عُماني.

سلطة النقد الفلسطينية

استجابة للتطورات الرقابية والمستجدات على الساحة المصرفية، قامت سلطة النقد مؤخراً بتأسيس قسم التعافي والاصلاح (Recovery and Resolution Division)، حيث يُعنى هذا القسم بالحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي من خلال ضمان استمراره بتقديم وظائفه وخدماته في أوقات الشدة، وذلك بضمان فعالية خطط التعافي لدى المصارف وتنظيم عملية تطبيق الإجراءات التصحيحية واستخدام أدوات الاصلاحات المصرفية الفعالة وفق الصلاحيات الممنوحة لسلطة النقد بموجب أحكام قانون سلطة النقد وقانون المصارف النافذين. كما يهدف هذا القسم إلى تحقيق ما يلي:

أ- الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي واستمرارية أعماله، وحماية أموال المودعين.

ب- تجنب الآثار السلبية على النظام المالي والاقتصاد في حال فشل أحد المصارف (خصوصاً البنوك المهمة نظامياً).

ج- حماية الأموال العامة بما يشمل تخفيض الاعتماد على الاموال العامة لدى تطبيق الاصلاحات المصرفية.

د- تعزيز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي.

فيما يخص سياسة الإجراءات التصحيحية والاصلاحات المصرفية، فتعتبر السياسة الإطار العام المتبع حالياً لدى سلطة النقد بالتحديد المبكر للمشاكل والصعوبات التي تواجهها المصارف ومعالجتها بما يتوافق مع أهداف سلطة النقد، بالإضافة الى بيان الممارسات المتوقعة عند تطبيق أدوات الاجراءات التصحيحية والاصلاحات المصرفية. تتكون هذه السياسة من ثلاثة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول: اكتشاف المشاكل والصعوبات لدى المصارف والتعرف عليها، حيث يستعرض هذا الفصل سرداً للمحددات والمؤشرات السلبية التي تثير انتباه المراقبين وتساعدهم في الاكتشاف المبكر للمشاكل والصعوبات، بالإضافة الى اجراءات التوثيق والتواصل الفعال بشأن القضايا والمشاكل الرقابية.

- الفصل الثاني: الاجراءات التصحيحية، يتمثل هذا الفصل بالإجراءات بالاستراتيجيات الرقابية لمعالجة المشاكل والصعوبات لدى المصارف من خلال عمليات اختيار واستخدام الاجراءات التصحيحية بما يتناسب مع الصلاحيات الممنوحة لسلطة النقد وفقاً للقانون.

- الفصل الثالث: الإصلاحات المصرفية، حيث يُعنى هذا الفصل بمعالجة المصارف الضعيفة ذات الاحتمالية العالية للانهيار ضمن اجراءات محددة بما يشمل موجبات تطبيق الاصلاحات المصرفية وخطواتها.

تهدف سلطة النقد من تطبيق هذه السياسة إلى المساهمة في الكشف المبكر عن المشاكل والصعوبات والتقليل من احتمالية تكرارها أو تطورها قبل أن تؤثر على استمرارية عمل المصرف. وفي حالة تدهور الوضع بشكل يصل إلى عدم امكانية استمرارية المصرف، تقوم سلطة النقد وبالتعاون مع العديد من الأطراف (كالمؤسسة

الفلسطينية لضمان الودائع مثلاً) بتصفية المصرف بالشكل الذي يضمن حماية أموال المودعين وبأقل تكلفة ممكنة. وفيما يلي ملخصاً عن كل فصل من الفصول المذكورة:

1) اكتشاف المشاكل والصعوبات لدى المصارف والتعرف عليها:

إن عملية تحديد المشاكل والصعوبات في مراحل مبكرة والسيطرة عليها قبل تفاقمها للحد الذي تصبح فيه غير قابلة للإصلاح والمعالجة أوجبت على سلطة النقد تطوير تقنياتها وأدواتها على مدار السنوات السابقة وتبنيها لمنهجيات مراجعة رقابية أكثر تنظيماً مبنية على النظرة المستقبلية (الرقابة المبنية على المخاطر) وتطوير الأدوات الرقابية ومصادر المعلومات التي تزود سلطة النقد بمعلومات ذات صلة في الوقت المناسب وذات جودة عالية وتحتوي على معلومات كمية ونوعية بحيث تقوم سلطة النقد بتحليلها وتفسيرها والخروج بأحكام مهنية.

تتضمن عملية المراجعة الرقابية لدى سلطة النقد على العديد من العناصر المتوافقة مع المبادئ والارشادات الصادرة عن أهم المؤسسات الدولية المعنية بالرقابة والاشراف على المصارف وهي تهدف الى جمع المعلومات النوعية والكمية حول المخاطر التي تواجهها المصارف وتقييم قدرتها على إدارة تلك المخاطر والسيطرة عليها أو حتى تجنبها من خلال الحوكمة وهيكلة الرقابة الداخلية الفعالة واحتفاظ المصارف برأس مال وسيولة كافيين. وفيما يلي قائمة بعناصر عملية المراجعة الرقابية:

- التفتيش الميداني (تقارير الـ CAMELS).
- الرقابة المكتبية (ملف المصرف الرقابي – ملف المخاطر-ومصفوفة المخاطر).
- الرقابة الاحترازية الكلية.
- مصادر المعلومات والتقارير الداخلية والخارجية.
- نظم التقييم الرقابية (عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP).

كما تتبنى سلطة النقد العديد من المؤشرات والمحددات (مؤشرات الإنذار المبكر- Early Warning Indicators) التي تثير انتباه الفرق الرقابية في تحديد مشاكل وصعوبات مصرف ما في وقت مبكر، بالإضافة إلى وصف متطلبات التوثيق والتواصل بشأن المشاكل والصعوبات وبالتالي المساهمة في اختيار الإجراء المناسب للمعالجة. ومن أهم المؤشرات والمحددات ما يلي: استراتيجيات النمو السريع والمفرط، والتدهور الاقتصادي، وجود مواطن الضعف في الرقابة الإدارية، وعدم القدرة على الوصول إلى الملفات والسجلات والموظفين، وجود أوجه القصور في إدارة المخاطر، والتعرضات المهمة في بنود خارج الميزانية، وتدهور جودة الأصول، وشح السيولة، والاحتيال والغش الداخلي.

2) خطط التعافي (Recovery Plans)، والإجراءات التصحيحية (Corrective actions tools):

كجزء من عملية المراجعة الرقابية التي تنفذها سلطة النقد، يتم التأكد من وجود وفعالية خطط التعافي والاستعادة لدى المصارف، وإجراء التقييمات الدورية لها، والتأكد من تحديثها (على الأقل سنوياً) ما لم يطرأ تطورات

ملموسة على نموذج أعمال المصرف وهيكل ملكيته. كما تشمل عملية التحقق (باستخدام أدوات الرقابة الميدانية والمكتبية) التحقق من تدابير التعافي (Recovery measures) الممكنة والتي يمكن تنفيذها في الوقت المناسب (مثل خطط استعادة رأس المال، تعليق بعض خطوط الأعمال، هيكلة الالتزامات، والحفاظ على مصادر تمويل مستقرة...الخ).

في سياق آخر، قامت سلطة النقد بوضع خطة محددة وقابلة للتطبيق للمصارف التي تواجه المشاكل والصعوبات المبينة في الفصل الاول من السياسة ومتابعتها كأساس للإجراءات التصحيحية، حيث تهدف هذه المرحلة الى عودة المصرف الخاضع لهذه الاجراءات للوضع الآمن والسليم. ونظراً لكون الاجراءات التصحيحية عبارة عن جزء مكمل لعملية المراجعة الرقابية فانه لا يمكن البدء بإجراءات تصحيحية سليمة دون الاعتماد على الأدوات المستخدمة في المنهجية الرقابية والتي تسعى الى تحديد المشاكل والصعوبات في مراحلها المبكرة وتقوم بتشخص مسببات المشاكل وتقيم مدى حديتها، ويتم بعد ذلك اختيار الأداة المناسبة لمعالجة المشاكل والصعوبات في الوقت المناسب لتجنب التدهور الخطير في وضع المصرف.

فيما يخص أدوات الاجراءات التصحيحية، فقد أتاحت المادة رقم (53) من قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 العديد من الاجراءات التصحيحية الممكن اتخاذها لمعالجة المشاكل لدى المصارف حيث أن ذلك منح سلطة النقد الصلاحيات الكافية لاستخدام الأداة المناسبة لطبيعة المشاكل وحديتها، كما أن المادة المشار اليها قد سمحت لسلطة النقد استخدام الحكم المهني في تحديد أي من الادوات المستخدمة، الا ان ذلك اوجد الحاجة لتطوير هذه السياسة للتأكد من استمرارية وثبات التطبيق على كافة المصارف.

وفقاً للمادة رقم (53) المشار إليها اعلاه فانه يمكن ترتيب موجبات تطبيق الاجراءات التصحيحية و/أو تطبيق الاصلاحات المصرفية الى ثلاث مستويات وفقاً للتالي:

أ- المستوى الاول: مخالفة أياً من الاحكام الواردة في قانون المصارف أو الانظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه.

ب- المستوى الثاني: ممارسة المصرف لأعمال ونشاطات غير آمنة وغير سليمة.

ج- المستوى الثالث: الأعمال والممارسات التي يقوم بها المصرف أثرت أو ستؤثر بشكل سلبي على اموال المودعين او تشكل تهديداً على القطاع المصرفي.

تُعنى مرحلة تطبيق الإجراءات التصحيحية بشكل أساسي في المستويين الاول والثاني المشار اليهما اعلاه أما المستوى الثالث فهو نتيجة لاستمرار المصرف وممارسته للإعمال والنشاطات في المستويين الاول والثاني ولكن بشكل حاد جداً مما يوجب على سلطة النقد الدخول في مرحلة متقدمة والمتمثلة في الاصلاحات المصرفية.

يجب أن تكون الاداة التصحيحية المختارة مصممة لمعالجة أوجه القصور المكتشفة وتحسين أداء المصرف بالخصوص واعادة المصرف الى الوضع الآمن والسليم بالسرعة الممكنة. يمكن تقسيم الاجراءات الرقابية الى:

أ-الإجراءات الأقل رسمية وحدية (أقل إلزامية).

ب- إجراءات رسمية متصاعدة الحدية (أكثر إلزامية).

ج- إجراءات رسمية حادة (Severe procedures).

3) الاصلاحات المصرفية:

تساهم الاصلاحات المصرفية في خدمة رسالة سلطة النقد من خلال تخفيض الآثار السلبية التي قد تنتج عن المصارف الضعيفة (المتعثرة) على تقديم الخدمات المصرفية للجمهور وعلى الاقتصاد العام بنظرة أشمل حيث يمكن تعريف الاصلاحات المصرفية بأنها الاجراءات المتخذة من الجهات الرقابية للتدخل وادارة حالات التعثر لدى المصارف.

تعمل سلطة النقد على توفير استراتيجيات إصلاحية قابلة للتطبيق وموثوقة على مستوى كل مصرف على حدة (يتم ترتيب الاولويات وفقاً لمعطيات من ضمنها مدى الحاجة لتوفير اصلاحات لمصرف معين بناءً على مستوى المخاطر والاهمية النظامية لذلك المصرف).

هناك شرطين أساسيين من أجل وضع مصرف ما في مرحلة الاصلاح المصرفي، حيث أن الشرط الاول يعنى بتحديد فيما إذا كان المصرف يعاني من شح السيولة أو دخل في مرحلة العسر المالي أو أن المصرف أصبح أكثر عرضة لذلك في القريب العاجل. بعض المحددات والنسب الرقابية التي تشكل الحدود الدنيا المقبولة يمكن استخدامها لتحديد هذا الشرط مثل:

1- متطلبات الاحتفاظ بكميات مناسبة وذات جودة عالية من رأس المال وكذلك السيولة.

2- توفر الموارد المناسبة لقياس ومراقبة وادارة المخاطر.

3- ممارسة الأعمال بشكل آمن وسليم.

الشرط الثاني هو عدم كفاية الاجراءات المتخذة من المصرف أو تلك التي سيتم اتخاذها للحد من احتمالية تعثر المصرف حيث يجب تقييم ذلك وتوثيقه بشكل جيد.

وفي حال اتخذت سلطة النقد القرار بوضع المصرف ضمن الاصلاحات بناءً على الاجراءات آنفة الذكر فإنه يمكن استخدام الأدوات المتاحة في قانون المصارف والبحث في امكانية تطبيق أدوات اخرى متعارف عليها دولياً في حال عدم اتاحتها في القانون الا أن ذلك يشكل تحدي قانوني تجاه تطبيق فعال لنظام الاصلاحات. بالرغم من ذلك، إن الغرض من استخدام أدوات الاصلاحات المصرفية هو تحقيق الاهداف المحددة في هذه السياسة والتي هي نابعة اصلاً من أهداف ورسالة سلطة النقد، حيث أن الهدف الاساسي في هذه المرحلة هو تحقيق استمرارية الاعمال الاقتصادية الضرورية المقدمة من قبل المصرف.

فيما يلي قائمة بالأدوات المتعارف عليها لإصلاح المصارف:

1- توفير مشتري من القطاع الخاص: تستخدم هذه الاداة بهدف تحويل جزء من أو كامل اعمال المصرف الى مشترى تتوفر لديه الرغبة والتأهيل اللازمين ويشمل ذلك شراء أسهم او أصول أو انتقال ودائع أو التزامات اخرى. ويتم تنفيذ هذه الأداة من خلال تقنيات الشراء والضم (P&A).

2- الإنقاذ الداخلي (Bail-in): تستخدم هذه الأداة لامتصاص خسائر المصرف المتعثر واعادة رسملته باستخدام المصادر الذاتية للمصرف. وبناءً عليه يتم شطب أو تخفيض قيمة مساهمة حملة الاسهم و/أو قيمة مطالبات المقرضين غير المضمونة مطالباتهم أو تحويلها الى حقوق ملكية بهدف استعادة اليسر المالي للمصرف أخذاً بعين الاعتبار أولويات التوزيع للمطالبات عند العسر المالي.

3- التدخل الحكومي (Bail-out): وتتمثل هذه الأداة بضخ الاموال الحكومية للمصرف المتعثر بهدف استعادة اليسر المالي. إلا أنه يتم الحرص على عدم استخدام هذه الأداة إلا في حالة المصارف المهمة نظامياً بالإضافة الى عدم استخدامها بهدف تعويض المساهمين.

تضمن الادوات المشار اليها أعلاه في حال إستخدامها بالشكل الأمثل أن تستمر الأنشطة والخدمات المقدمة من المصارف التي لا تزال تتمتع حتى ولو بشكل جزئي بقيمة سوقية. وفي حال إتخاذ سلطة النقد القرار بعدم مكانية إستمرار عمل المصرف واستمراريته مما يعني "التصفية" فانه يتم تحويل ملف المصرف الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للمضي في اجراءات التصفية.

وفي هذا الخصوص، يحق لسلطة النقد تعيين مسؤول مفوض بموجب الفصل العاشر "الوصاية على المصرف" من قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 وذلك لتحقيق الأهداف وتنفيذ الواجبات الواردة في المادتين رقم (56) و (57) من نفس القانون، وبناءً على ذلك تتلخص مهمة المسؤول المفوض بتسهيل أعمال سلطة النقد تجاه الاصلاحات المصرفية ويستعان به في تنفيذ كافة الادوات الاصلاحية الواردة اعلاه وتمارس سلطة النقد صلاحيات ومهام المسؤول المفوض في حال عدم تعيينه.

التخطيط لإصلاح المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBs) تعكف سلطة النقد حالياً على توفير خطط لإصلاح المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي وذلك بهدف ضمان استمرار تقديم المصرف المهم نظامياً لأعماله ووظائفه الاقتصادية وتجنب حدوث فوضى في النظام المالي ككل وتحقيق اهداف سلطة النقد المتمثلة بالحفاظ على الاستقرار المالي.

تأخذ سلطة النقد بعين الاعتبار أن تتم عملية تطوير خطط الاصلاح لهذا النوع من المصارف بشكل واضح وتحديد المهام أو الأنشطة الرئيسية (بما في ذلك الشركات التابعة لها) والتي تعتبر أساسية للحفاظ على استقرار النظام المالي، ومراعاة أن تصف الخطة كافة التدابير التي تعتزم سلطة النقد اتخاذها لضمان استمرار الوظائف أو الأنشطة الاساسية على سبيل المثال من خلال إعادة الرسملة، والبيع لطرف ثالث، أو أي شكل من أشكال الاستحواذ بمساعدة مؤسسة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تراعي سلطة النقد وضع خطط مشتركة لإصلاح المصارف ذات الاهمية النظامية بالتعاون مع الجهات الرقابية الأخرى ذات الصلة خاصة السلطة الرقابية للبلد الام للمصارف الوافدة.

فيما يخص دور المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في تصفية المصرف الضعيف، ففي حال إتخاذ سلطة النقد القرار بعدم إمكانية إستمرار عمل المصرف واستمراريته مما يعني "التصفية" فانه يتم اتخاذ قرار بتصفية المصرف من سلطة النقد وتحويل ملفه الى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للمضي في اجراءات التصفية وفق أحكام القانون.

في هذا الإطار، أنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودِعين في المصارف الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني. وتم مؤخراً رفع سقف التغطية (التعويض الفوري) ليصبح 20 ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى لكل عميل في البنك الواحد في حال تصفية أي مصرف، ليغطي سقف التعويض الجديد ما نسبته 94 في المائة من إجمالي عدد المودعين المشمولة ودائعهم بالضمان وفق أحكام القانون.

كما تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصفٍ للمصارف، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد، وفق آليات محددة تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها. كما تقوم المؤسسة بتنظيم وإجراء تمارين محاكاة أزمات مصرفية للتحقق من مدى جاهزيتها لمواجهة أي إفلاس مصرفي حقيقي.

أورد الفصل التاسع من قانون المؤسسة رقم (7) لسنة 2013، أحكام تصفية المصارف الأعضاء وذلك في حال اتخذت سلطة النقد قراراً بتصفية أي عضو، وتكون المؤسسة هي المصفي الوحيد لأي عضو تحت التصفية. تهدف عملية التصفية إلى تعويض كل مودع عن ودائعه المؤمن عليها وفق أحكام القانون، كما يتم تصفية العضو بطريقة تضمن تحقيق أفضل النتائج لجميع دائنيه وللمؤسسة بالتنسيق مع سلطة النقد، حيث قامت المؤسسة بتشكيل لجنة للتصفية بهدف الاشراف على كافة الإجراءات القانونية والمالية والمحاسبية وفقاً لقواعد وضوابط يحددها مجلس إدارة المؤسسة، وتحديد مهامها ومسؤولياتها ضمن إطار عملية التصفية. كما تحدد أولوية توزيع الحقوق وتسديد الحقوق والالتزامات المستحقة على العضو بين الأطراف المختلفة، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمصارف الاسلامية فيما يخص أولوية التوزيع.

علماً بأن للمؤسسة الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات المصرف ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه التصفية لتتمكن من رد الودائع لأصحابها وإيفاء الديون لمستحقيها.

مصرف ليبيا المركزي

منح القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لعام 2012 مصرف ليبيا المركزي الاستقلالية، والصلاحيات الواسعة في وضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية، والإشراف على أداء النظام المصرفي ومتابعة دوره في النشاط الاقتصادي.

في هذا الإطار، إن ضمان أموال المودعين يعتبر أحد الوسائل التي من شأنها تعزيز الثقة بالنظام المصرفي جنباً الى جنب مع السياسات والوسائل الأخرى، التي من أهمها الرقابة المصرفية التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي.

تم تأسيس صندوق ضمان أموال المودعين وفقاً للقانون رقم (1) للعام 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) للعام 2012 ، وصدر نظامه الاساسي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 513 لعام2009 الصادر في نوفمبر 2009 ، وقد باشر الصندوق مزاولة نشاطه في 1 مارس 2010.

جاء تأسيس الصندوق لإعادة وترسيخ الثقة في القطاع المصرفي ليلعب دوره الحقيقي في خلق اقتصاد قوي يدعمه جهاز مصرفي متين. للصندوق دور وقائي يقوم على الدراسة والبحث والتحليل للمراكز المالية للمصارف الاعضاء، مكملاً للدور الذي يقوم به مصرف ليبيا المركزي بواسطة فريق من المفتشين للوقوف على أوضاع المصارف تفاديا لتعرضها للتعثر او الانهيار، كما للصندوق دور تعويضي وفقا لنظامه الأساسي، حيث يلتزم بتعويض المودعين عند تصفية المصرف العضو، او سحب الاذن الممنوح له بممارسة نشاطه.

تنص المادة (5) من النظام الاساسي للصندوق على أن يدار الصندوق بمجلس ادارة يرأسه نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي، وعضوية كل من وكيل وزارة المالية، وكيل وزارة الاقتصاد، المدير التنفيذي لجمعية المصارف الليبية، بالإضافة الى ثلاثة أعضاء آخرين يعينون بقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تطبيقاً لاحكام المادة (91) من القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف وتعديلاته، وتنفيذاً لأحكام المادة (4) من النظام الأساسي للصندوق والتي تنص على أن " يضم الصندوق في عضويته جميع المصارف والمؤسسات المرخص لها بقبول الودائع العاملة في ليبيا " أي أن العضوية في الصندوق إلزامية، أما فيما يخص المصارف الاسلامية يقتصر نطاق عضويتها بالصندوق على ما يكون لديها من ودائع تحت الطلب مع مراعاة أن يكون توظيف الصندوق لاشتراكات المصارف الاسلامية بشكل منفصل.

أما فيما يخص الودائع المضمونة وغير المضمونة، فبالنسبة للودائع المضمونة فهي: ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، وودائع التوفير (ودائع الادخار)، والودائع الزمنية (ودائع لأجل). أما الودائع غير المضمونة فهي: الودائع بالعملات الأجنبية، إضافةً إلى أية مبالغ وضعها الشحص تأميناً لقروض أو تسهيلات مصرفية حصل عليها شخص آخر إذا تبقى رصيد دائن من تلك المبالغ، بعد سداد الالتزامات التي وضعت ضماناً لهذه القروض.

أما بالنسبة لسقف الضمان فهو على النحو التالي:

- كامل الوديعة، إذا كانت بمقدار عشرة آلاف دينار أو أقل.
- نصف قيمة الوديعة، عما يزيد على عشرة آلاف دينار ولا يتجاوز مائة ألف دينار.
- ربع قيمة الوديعة، عما يزيد على مائة ألف دينار ولا يتجاوز 400 ألف دينار.
- ثمن قيمة الوديعة، عما يزيد على 400 ألف دينار ولا يتجاوز مليون دينار.
- عُشر قيمة الوديعة، عما يزيد على مليون دينار، على أن يكون الحد الاقصى للضمان 250 ألف دينار.

البنك المركزي المصري

تضمن مشروع قانون البنك المركزي الجديد (الذي تم الموافقة عليه من قبل مجلس النواب بجلسته المُنعقدة بتاريخ 20 يوليو 2020 بشكل نهائي، إلا أنه لم يتم اعتماده بعد من قبل رئيس الجمهورية) بعض المواد الإضافية المتعلقة بإدارة الأزمات المصرفية، وذلك على النحو التالي:

1- إلزام البنوك بتقديم خطة إلى البنك المركزي تتضمن مجموعة من الإفتراضات لأحداث جسيمة قد تقع في النظام المصرفي أو تؤثر على المركز المالي للبنك أو معدلات السيولة أو الربحية، والاجراءات التصحيحية اللازمة لاستعادة سلامته المالية حال تحقق أي من تلك الافتراضات، ويلتزم البنك بتعديل تلك الخطة وفقاً لما يراه البنك المركزي.

2- كما يحتوي على فصل متعلق بتدابير التدخل المبكر بما يجيز للبنك المركزي إتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية (على سبيل المثال تعزيز سياسات الحوكمة لدى البنك أو إلزامه بتكوين مخصصات واحتياطيات إضافية أو زيادة رأس ماله أو تخفيض رواتب ومكافآت المديرين وكبار العاملين)، وذلك حال تحقق بعض الحالات التي حددها القانون (مثل قيام البنك بأعمال مصرفية غير سليمة أو انخفاض جودة أصوله، أو وجود قصور في نظم الحوكمة وإدارة المخاطر لدى البنك).

3- كما تضمن فصل خاص بتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، تم بموجبه منح البنك المركزي سلطة تسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وتحديد الحالات التي يعتبر البنك متعثراً حال وقوعها، بالإضافة إلى الضوابط والإجراءات التي يحق للبنك المركزي اتخاذها حال بدء تسوية أوضاع البنك، بالإضافة إلى ترتيب أولوية الدائنين وأسس التعامل معهم.

4- كما تطرق إلى بعض المواد الإضافية التي تتعلق بإدارة أزمات السيولة لدى البنوك من خلال منح تمويل طارئ لأي بنك يعاني نقصاً في السيولة بشروط محددة، كما تضمن الموافقة على تقديم تمويل للبنوك ذات الملاءة المالية المنخفضة أو المرجح تعثرها بصفته وكيلاً عن الحكومة وفقاً لشروط محددة، وذلك في الظروف الاستثنائية.

بنك المغرب

انطلاقاً من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية ومن الإصلاحات التي تم إقرارها على الصعيد الدولي في مجال الإشراف والتنظيم المالي، قام بنك المغرب، وبالتشاور مع كل من وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة سوق الرساميل والهيئة المكلفة بالإشراف على قطاع التأمين والتحوط الاجتماعي، بعمل هام سعياً إلى إحداث أسس إطار للاستقرار المالي ينبني على منظومة مؤسساتية وتشغيلية لتحديد المخاطر النظامية وضبطها.

في هذا السياق، وضع بنك المغرب إطاراً قانونياً تحليلياً لتحديد المخاطر النظامية. فمن الناحية القانونية، قام بمراجعة قانون البنوك الذي دخل حيز التطبيق في يناير 2015. وفي يوليو 2019 تم اصدار القانون الجديد لبنك المغرب والذي نص على توسيع مهام البنك لتشمل مساهمته في الوقاية من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي وتكييف أدوات تدخله مع هذه المهمة الجديدة.

موازاة مع ذلك، تم إصدار القانون القاضي بإحداث الهيئة المغربية لأسواق الرساميل والقانون المحدث لهيئة مراقبة التأمينات والتحوط الاجتماعي. هاتان الهيئتان أصبحتا تتمتعان باستقلالية كاملة في مجال الإشراف والرقابة.

أما على صعيد تعزيز حوكمة السياسة الاحترازية الكلية، فقد تم تشكيل لجنة الاستقرار المالي داخل بنك المغرب في عام 2012. فعلى مستوى ما بين القطاعات، فلجنة التنسيق والرصد من المخاطر النظامية، والتي تضم جميع الهيئات المشرفة على مراقبة القطاع المالي بالإضافة إلى وزارة المالية، تم توسيع مهامها لتشمل مراقبة المخاطر النظامية.

تم أيضاً وضع إطار تحليلي للتعريف بالمخاطر النظامية وتقييمها، يستند إلى خارطة شاملة للمخاطر، تتمثل في أداة لرصد أهم مصادر المخاطر بالنسبة للنظام المالي، إلى جانب منظومة لإنجاز اختبارات الضغط بهدف تحديد حجم المخاطر في حالة تحققها.

إلى جانب هذه الإجراءات الجوهرية لإنشاء إطار فعال للمراقبة الاحترازية الكلية، سعى بنك المغرب، جنبا إلى جنب مع الهيئات التنظيمية المالية الأخرى، إلى وضع إطار لإدارة وحل الأزمات المالية. في هذا الصدد، إتخذ عدة تدابير تتمثل في:

1. **تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي**: نص القانون البنكي على تدابير جديدة لتعزيز آليات حل الأزمة المتاحة لبنك المغرب. هكذا، أصبحت صلاحيات وتركيبة لجنة التنسيق والرصد من المخاطر النظامية موسعة. تشمل من بين مهامها تنسيق أعمال حل الأزمات التي تؤثر على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تكتسي خطراً نظامياً.

أما من حيث تدبير صعوبات مؤسسات الائتمان، فقانون المصارف يعطي لبنك المغرب صلاحيات أوسع، في حالات الطوارئ، وفي ظل وجود ظروف تهدد استقرار النظام المالي. حيث يقوم البنك المركزي باتخاذ إجراءات استثنائية:

- تعيين مدير مؤقت.
- يقرر مباشرة تطبيق واحد أو أكثر من التدابير لحل الأزمة التي ينص عليها القانون.

في عام 2012، تم تعزيز آلية التنسيق بين السلطات المسؤولة عن تدبير الأزمات بتوقيع اتفاقية بين وزارة المالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لأسواق الرساميل. تنصّ الاتفاقية على إحداث لجنة للأزمات يرأسها وزير المالية وتتألف من بنك المغرب، والهيئة المغربية لأسواق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والتحوط الاجتماعي. تتمثل مهمتها في تنسيق الإجراءات التي تتخذها السلطات حين تستوجب معالجة الأزمة التدخل المالي للدولة. تجتمع اللجنة بناءً على مبادرة من وزير المالية بصفته الرئيس، حين تقر لجنة التنسيق بأن معالجة الأزمة التي تكتسي طابعا نظاميا باتت تتطلب تدخلاً مالياً للدولة. هذه الاتفاقية تحدد مبادئ لإدارة أزمة مالية:

- تبادل بين أعضائها وبسرعة، المعلومات والتحليلات الكاملة المنتظمة عن التهديدات التي تمس الاستقرار المالي، بغض النظر عن أصل هذه التهديدات.
- تنسيق الاختيارات في السياسات الأنسب والأقل كلفة بالنسبة للمالية العامة.
- إعطاء الأولوية في تحميل التكاليف الناجمة عن تدبير الأزمة إلى المديرين التنفيذيين للمؤسسات الفاشلة.
- تناسق التدابير المتخذة لإدارة الأزمات المالية من خلال ضمان المساواة في معاملة المساهمين والمودعين والدائنين الآخرين.
- الحاجة لضمان الدعم المالي مقابل توفير الظروف المناسبة ووضع استراتيجية للخروج من الأزمة.

2. **تقوية التنسيق بين مختلف مكونات السلطات المالية**: يعتبر التبادل الملائم للمعلومات بين السلطات المالية أعضاء لجنة التنسيق ولجنة الأزمات الركيزة الأساسية لمراقبة المخاطر التي تحدق بقطاع الاستقرار المالي في الحالات العادية، ولضمان التدبير الأمثل للأزمات المالية.

في هذا الإطار، تم في عام 2014 إرساء إطار لتبادل المعلومات بين السلطات المالية، يحدد البيانات التي ينبغي على سلطات الإشراف على القطاع المالي تبادلها في الحالات العادية وتلك التي يتعين تبادلها عند وقوع أزمة ما . يهدف إطار التبادل الذي اعتمدته هيئات تنظيم القطاع المالي إلى تكوين قاعدة بيانات عن هذا القطاع، استجابة لحاجيات الاستقرار المالي من الدراسات والتحاليل، ولضرورة تبادل المعلومات في وقت الأزمات.

3. **العمل على وضع إطار رقابي خاص بالبنوك ذات الأهمية النظامية:** نص القانون المصرفي على أن البنوك ذات الأهمية النظامية يجب أن تستجيب لقواعد احترازية أكثر صرامة وتقوم بتقديم خطة داخلية للتعافي من الأزمة. في هذا الصدد، وتماشيا مع توصيات لجنة بازل الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، شرع بنك المغرب في دراسة قواعد لتنظيم هذه المؤسسات.

إن البنوك ذات الأهمية النظامية تخضع لمتطلبات احترازية أكثر شدة خاصة من حيث نسب رأس المال. العمل جار داخل بنك المغرب لمعايرة هذه المتطلبات.

من ناحية أخرى، قام بنك المغرب بوضع قواعد لتنظيم خطط الانتعاش من الأزمة الداخلية المهيأ مسبقاً من قبل البنوك، خاصة تلك التي تتسم بأهمية نظامية. ترمي خطط الخروج من الأزمة الداخلية إلى تشجيع البنوك على تحديد الوظائف الحيوية للمؤسسة والمصادر الجديدة التي من شأنها زيادة مستويات رأس المال والسيولة، وعلى توقع وتسهيل البيع السريع للأصول أو خطوط العمل وتحديد استراتيجية الانتعاش في حالة الفشل، بما في ذلك العقبات الممكنة أمام تنفيذ هذه الاستراتيجية.

4. **وضع سياسة السيولة الطارئة**: نص القانون الجديد على امكانية منح بنك المغرب لقروض طارئة وفي ظروف استثنائية من أجل منع أو تصحيح أي وضع يمكن أن يشكل خطرا على الاستقرار المالي، إلى البنوك التي تتلقي ودائع تحت الطلب من الجمهور والتي تتميز بجدارة ائتمانية قوية، لكنها تمر بصعوبات مؤقتة.

5. **اعتماد دليل داخلي لتدبير أزمات البنوك:** اعتمد بنك المغرب، وفقاً للمعايير الدولية، دليلاً داخلياً لمعالجة البنوك. هذا الدليل يبين القواعد التطبيقية للإطار القانوني والتعاقدي الذي يحكم معالجة صعوبات البنك وإدارة الأزمات. ويصف الإجراءات التي يمكن تنفيذها وفقا لهذا الإطار، ولا سيما فيما يتعلق بترتيبات بداية وإعداد وتقييم الخيارات الممكنة وشروط خطوات التنفيذ الفعلي للقرار والخيارات الاستراتيجية الموضوعة. تنص هاته المقتضيات بالخصوص على تفويت المصرف كلياً أو جزئياً لمؤسسة أخرى أو تفويت أصول المؤسسة التي تعتبر مختلة إلى كيان خاص معتمد بقوة القانون باعتباره مؤسسة ائتمان أو انفصالها والتي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء بنك تجسيري (Bridge Bank) أو بنك سيء (Bad Bank) تبعاً للقرارات الاستراتيجية المختارة.

6. **إجراء تمارين محاكاة الأزمات:** يهدف تمرين محاكات الأزمات إلى اختبار، من خلال فرضية الأزمة، مدى جاهزية النظم التشغيلية والقانونية القائمة، وآليات تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف السلطات التنظيمية في القطاع المالي. بمساعدة من البنك الدولي، قامت السلطات المالية في المغرب بتمرينين لمحاكاة الأزمة: الأول في عام 2009 والثاني في عام 2014.

في عام 2009، كان الهدف من هذا التمرين اختبار فعالية ترتيبات إدارة الأزمات وتحديد مجالات التحسين من أجل إقامة التنسيق بين مختلف مكونات السلطات المالية على أسس صلبة.

هذا التمرين ساعد على تسليط الضوء على جوانب نظام إدارة الأزمات التي ينبغي تحسينها سواءً على المستوى القانوني والتنظيمي والتشغيلي .

أما التمرين الثاني، فقد جرى وفقا لمقتضيات القانون المصرفي الجديد. أظهرت هذه العملية أن معالجة المعلومات، وتشغيل أدوات القرار واتخاذها من قبل السلطات كان مناسبا. مع ذلك، كانت هناك بعض النقائص التي يجب إصلاحها خاصة على مستوى التواصل في أوقات الأزمات ووضع إطار لتسوية الأزمات عبر الحدود.

7. **نظام ضمان الودائع**: يلعب نظام ضمان الودائع دوراً رئيساً في منظومة حل الأزمات، حيث عمل بنك المغرب على تعزيز حوكمة آلية ضمان الودائع وتكليف الشركة الجديدة التي تقوم بإدارة صندوق ضمان الودائع بمسؤوليات أوسع في مجال تدبير الأزمات. فبالإضافة إلى المساهمة في عملية تدبير الأزمة، بتحملها منصب مدير مؤقت، تقوم هذه المؤسسة بأخذ حصة من الرأسمال أو منح قروض إلى البنك قابلة للإرجاع.

إن الهدف الرئيس من نظام ضمان الودائع هو حماية مصالح المودعين في حال فشل البنك والمشاركة بشكل استثنائي في عملية حل مؤسسة الائتمان التي توجد في وضعية صعبة. يشكل هذا النظام إحدى العوامل الأساسية التي تسهم في الاستقرار المالي. في المغرب، تم تأسيس صندوق ضمان الودائع في عام 1993 ودخل حيز التنفيذ في عام 1996. كما تجدر الاشارة، أنه يمكن للبنك المركزي، في حالات استثنائية منح تسبيقات لصندوق الودائع من أجل تمكينه من تعويض المودعين وفقاً لما ينص عليه القانون الأساسي لبنك المغرب.

يتم تغطية الودائع والأموال التي جمعتها مؤسسات الائتمان من المودعين من قبل الصندوق الجماعي لضمان الودائع في حالة إفلاس أو تصفية مؤسسة الائتمان العضو. يخصص الصندوق لتعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم أو جميع الأموال الأخرى القابلة للإرجاع. وتتم هذه التغطية في حد أقصى قدره 80,000 درهم مغربي لكل مودع في المؤسسة. ولقد تم استبعاد من هذا الضمان ودائع المؤسسات الائتمانية الأخرى، فروعها، وأعضاؤها الادارية، جمعيات القروض الصغرى، والبنوك الخارجية، وشركات التأمين وغيرها.

إن الانضمام إلى هذا النظام، والذي يسير بهيئة إدارية مستقلة، يتم بطريقة إلزامية لمؤسسات الائتمان التي تتلقى الأموال من العموم. يتم تمويل نظام ضمان الودائع بطريقة مسبقة من خلال جمع اشتراكات سنوية من مؤسسات الائتمان. كما تم إحداث "صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية " لتعويض المودعين لدى البنوك التشاركية وذلك في حالة عدم توفر ودائعهم أو جميع الأموال الأخرى القابلة للإرجاع.

الخلاصة

يعتبر تحديد وجود تحديات لدى البنك وإيجاد حل لها أمر هام لضمان سلامة البنك، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل، كون البنوك تعتبر المكون الرئيس للنظام المالي، وإن تعثر أي بنك تكون آثاره السلبية كبيرة على الاقتصاد بشكل عام، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المالي. في هذا السياق، بادرت العديد من الدول العربية إلى وضع أدوات يمكن أن تساعد على حل الأزمات أو على الأقل التخفيف من آثارها على الاقتصاد، حيث إستعرض الفصل تجارب العديد من الدول العربية بهذا الخصوص، وقد عكست تجارب الدول العربية وجود اهتمام واضح بمنظومة إدارة الأزمات في المصارف المركزية، بما في ذلك الاهتمام بوجود نظام ضمان ودائع وفق أفضل الممارسات، وعليه قد يكون من المناسب قيام المصارف المركزية بما يلي:

1. أهمية وجود لجنة إدارة أزمات مصرفية في المصارف المركزية لضمان التنسيق في حال وقوع أزمة مستقبلاً -لا قدر الله- وذلك للخروج منها بأقل الكلف والخسائر المالية وحماية أموال دافعي الضرائب.
2. مواصلة تعزيز منظومة ضمان الودائع في الدول العربية، وتعزيز وعي الجمهور العربي بدور مؤسسات ضمان الودائع.
3. تبادل الخبرات والزيارات بين الدول العربية، وعقد المؤتمرات وورش العمل بالخصوص.
4. تهيئة البيئة التشريعية لمنظومة إدارة الأزمات لضمان تقديم الحلول المناسبة في التوقيت المناسب بسلاسة.
5. إصدار دليل إدارة أزمات في المصارف المركزية معتمد من مجلس الإدارة.
6. إمكانية إنشاء قسم داخل دوائر الاستقرار المالي في المصارف المركزية، وتعزيزها بالخبرات والكوادر المؤهلة والمدربة.

الفصل الثامن: الأمن السيبراني والتهديدات الإلكترونية وآثارها على الاستقرار المالي

تمهيد [29]

لقد أدى التطور الملحوظ في التقنيات المالية في السنوات القليلة الماضية إلى قيام العديد من المؤسسات المالية بتعزيز مستوى الخدمات المقدمة من خلال قنوات جديدة تستبدل القنوات التقليدية التي اعتادت عليها. ومع تزايد أهمية استخدام التقنيات الحديثة تواجه المؤسسات المالية لمخاطر جديدة بسبب التهديدات الالكترونية والهجمات السيبرانية. ومع النمو الكبير الذي تشهده التقنيات والخدمات المرتبطة فإنه لا يمكن السير في الابتكار على حساب سلامة ومتانة المؤسسات المالية وتعطيل الخدمات المالية الضرورية للأنظمة المالية وكذلك على حساب حماية المستهلك.

يمكن تعريف الأمن السيبراني بممارسة حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية والتي تهدف عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو إتلافها أو ابتزاز المال من المستخدمين. ويعتبر الأمن السيبراني مفهوم أوسع من أمن المعلومات حيث يتضمن تأمين البيانات والمعلومات التي تتداول عبر الشبكات الداخلية أو الخارجية والتي يتم حمايتها من الاختراقات. كما يتضمن مفهوم الأمن السيبراني الوسائل التقنية والتنظيمية والادارية التي يتم استخدامها لضمان توافر واستمرارية عمل نظم المعلومات وتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات الشخصية ومنع استخدام غير المصرح بهم من استغلال المعلومات الالكترونية.

وإدراكاً لتزايد أهمية الامن السيبراني في القطاع المالي والمصرفي ومواجهة التهديدات الالكترونية في الدول العربية، والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة الامن السيبراني والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، تضمن الاستبيان الخاص بتقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2020 لصندوق النقد العربي جزء يتعلق بالأمن السيبراني والتهديدات الإلكترونية وآثارها على الاستقرار المالي في الوطن العربي لإلقاء الضوء على أهمية الأمن السيبراني في القطاع المالي. وتهدف هذه الدراسة إلى دعم الجهود المستمرة لتطوير النظام المالي في مجال الأمن السيبراني والتهديدات الإلكترونية ومعرفة التحديات في المنطقة ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من هذه التقنية الناشئة.

التشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني

أدى تطور المخاطر السيبرانية إلى قيام العديد من المصارف المركزية والسلطات الرقابية إلى أخذ خطوات تنظيمية وإشرافية تهدف إلى تجنب أثر المخاطر السيبرانية على القطاع المصرفي والمالي وتحفيز المؤسسات المالية لتعزيز قدراتها لمواجهة تلك المخاطر. ويجب على المصارف المركزية تعزيز إجراءات حماية أمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع، والسعي المتواصل للاستفادة من مزايا التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي. ولهذا تقوم العديد من المصارف المركزية بوضع إطار للتعامل مع المخاطر السيبرانية.

[29] مصدر بيانات هذا البند: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2020.

ويوضح الرسم البياني والجدول أدناه، أن غالبية المصارف المركزية للدول التي شاركت في الاستبيان لديها نوع من التشريعات التنظيمية والإشرافية المتعلقة بالأمن السيبراني وإدارة المخاطر السيبرانية كجزء من مراقبة المؤسسات المصرفية المالية المرخصة. ومن أصل 15 دولة مشاركة في المسح، يوجد لدى 13 دولة تشريعات متعلقة بالأمن السيبراني تستخدم من قبل المصارف المركزية والجهات الرقابية مما يدل على مدى أهمية التشريعات في تعزيز قدرة الأجهزة المصرفية على تحمل هذه المخاطر والتحوط منها من خلال اتخاذ خطوات تهدف إلى تجنب أثر المخاطر السيبرانية على القطاع المصرفي والمالي.

شكل (8-1): مدى وجود تشريعات أو لوائح متعلقة بالأمن السيبراني من قبل المصرف المركزي كجزء من مراقبة المؤسسات المالية

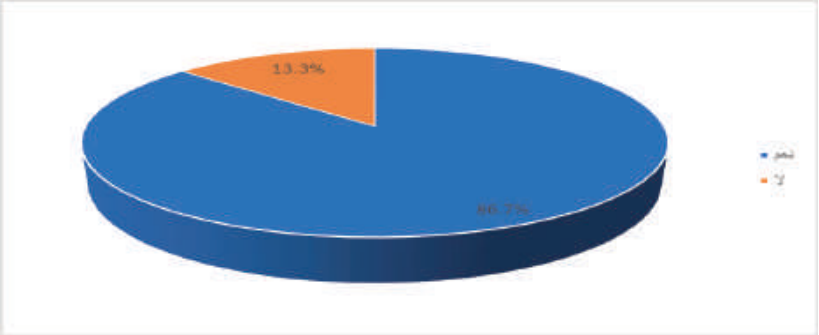

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-1: مدى وجود تشريعات أو لوائح متعلقة بالأمن السيبراني من قبل المصرف المركزي كجزء من مراقبة المؤسسات المالية

الدولة	نعم	لا	إذا كانت الإجابة "لا" الرجاء ذكر إذا كان المصرف في صدد العمل على لوائح او تشريعات متعلقة بالأمن السيبراني والمخاطر الإلكترونية.
الإمارات	✓		
البحرين	✓		
السعودية	✓		
السودان		✓	
المغرب	✓		هناك تعليمة حول القواعد الدنيا التي يجب مراعاتها من قبل البنوك لإجراء اختبار الاختراق لنظم المعلومات وكذا خارطة طريق للأمن السيبريانى
تونس	✓		هناك قواعد الدنيا التي يتعين مراعاتها من قبل البنوك للتحوط نت المخاطر السيبرانية
قطر	✓		
فلسطين		✓	حالياً يقوم قسم الرقابة التكنولوجية بإعداد مسودة تعليمات للأمن السيبراني ومن المتوقع الانتهاء منها نهاية الربع الثاني 2020
لبنان	✓		
ليبيا	✓		
مصر	✓		أصدر البنك المركزي قانون رقم 33 لسنة 88 علاوة على مجموعة من الضوابط الخاصة بالعمليات المصرفية، كما تم إصدار تعليمات بخصوص الأمن السيبراني إلى جانب التعليمات الحالية الخاصة بالإنترنت والهاتف النقال.
الأردن	✓		
عمان	✓		
الكويت	✓		
العراق	✓		

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

في هذا السياق، وتعتبر المخاطر الناشئة عن تعطل أو فشل الأنظمة أو عدم توفر الأنظمة وأي عطل أو خلل في الأنظمة بسبب التهديدات الالكترونية كجزء من المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية لدى بعض الدول. وقد أشارت غالبية الدول العربية التي شاركت في الاستبيان إلى أن هذه التشريعات أو اللوائح المتعلقة بالأمن السيبراني تندرج تحت إطار المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية بنسبة تصل إلى 71.4 في المائة. في حين قامت السعودية وقطر وتونس بإدراج تشريعات مستقلة مختصة بالأمن السيبراني خارج إطار المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية.

جدول8-2: مدى إدراج التشريعات المرتبطة بالأمن السيبراني تحت إطار المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية.

الدولة	نعم	لا	إذا كانت الإجابة "لا" الرجاء ذكر إذا كان تندرج تحت وحدة إدارة مخاطر Risk Management Module مستقلة.
الإمارات	✓		
البحرين	✓		
السعودية		✓	هي تشريعات مستقلة مختصة بالأمن السيبراني
المغرب	✓		من خلال الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الاحترازية الجديدة من حيث إدارة المخاطر السيبرانية، على سبيل المثال القواعد التي يجب مراعاتها من قبل البنوك لإجراء اختبار الاختراق لنظم المعلومات، مسودة تعليمة حول حوسبة سحابية
تونس		✓	هي تشريعات مستقلة مختصة بالأمن السيبراني
قطر		✓	
فلسطين	✓		
لبنان	✓		
ليبيا	✓		
مصر	✓		
الأردن	✓		
عمان	✓		
الكويت		✓	التشريعات هي "الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي بدولة الكويت" (صدرت في فبراير 2020) وتعتبر هذه التعليمات متخصصة بالأمن السيبراني، ولا تندرج تحت Operational Risk كما في الممارسات التقليدية.
العراق	✓		

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-2): مدى إدراج التشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني تحت إطار المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية

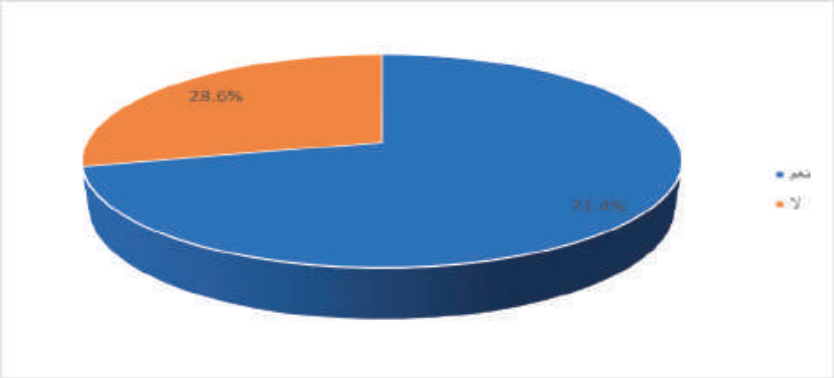

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

كما يظهر الاستبيان أن غالبية المصارف المركزية تضع المسؤولية الأساسية لوضع سياسة الأمن السيبراني تحت الجهات الرقابية (12 دولة) أو وحدات متخصصة أخرى كوحدة السياسة التنظيمية في البحرين أو إدارة أمن

المعلومات في قطر وعمان أو وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية في الأردن والمسؤولة عن متابعة الأمن السيبراني في القطاع المصرفي.

جدول 8-3: الجهة/الجهات المسؤولة في المصرف المركزي عن متابعة الأمن السيبراني في القطاع المالي

الدولة	إدارة الاستقرار المالي	إدارة تقنية المعلومات	الجهات الرقابية	إدارات أو جهات أخرى
الإمارات			✓	
البحرين	✓	✓	✓	✓ Regulatory Policy Unit
السعودية			✓ إدارة الإشراف على مخاطر تقنية معلومات القطاع التابعة لوكالة الرقابة	
السودان			✓	
المغرب	✓	✓	✓	
تونس		✓	✓	✓إدارة الرقابة على أنظمة الدفع
قطر				✓ إدارة أمن المعلومات
فلسطين			✓ قسم الرقابة لتكنولوجية / دائرة الرقابة المصرفية	
لبنان		✓	✓	
ليبيا			✓	✓
مصر		✓	✓ تم إنشاء EG-FinCIRT لمراقبة الأمن السيبراني في القطاع المالي.	
الأردن			✓ الوحدات التنظيمية الرقابية في البنك المركزي الأردني (دائرة أمن المعلومات والأمن السيبراني)	✓وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية مسؤولة عن متابعة الأمن السيبراني في القطاع المصرفي
عمان				✓ دائرة إدارة أمن المعلومات
الكويت				✓ وحدة أمن المعلومات، وهي وحدة مستقلة تابعة لقطاع تقنية المعلومات (الوحدة ليست تابعة لإدارة تقنية المعلومات IT Operations من أجل تحقيق الاستقلالية عن عمليات تقنية المعلومات)
العراق		✓	✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-3): الجهة/الجهات المسؤولة في المصرف المركزي عن متابعة الأمن السيبراني في القطاع المالي

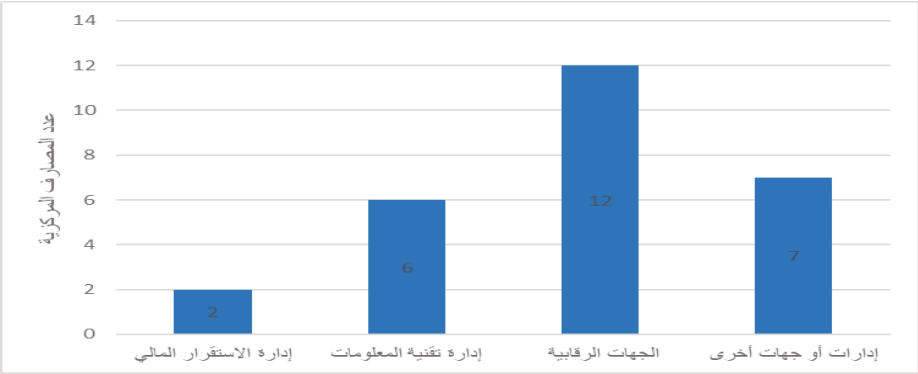

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

كما يوضح الرسم البياني أدناه أن غالبية الدول (6 دول) تستخدم جهة واحدة في المصرف لمتابعة الأمور المتعلقة بالأمن السيبراني في القطاع المالي، في حين تقوم أربع دول باستخدام جهتان، وثلاثة دول باستخدام 3 جهات أو أكثر.

شكل (8-4): عدد الجهات المسؤولة عن متابعة الأمن السيبراني في القطاع المالي في المصارف المركزية

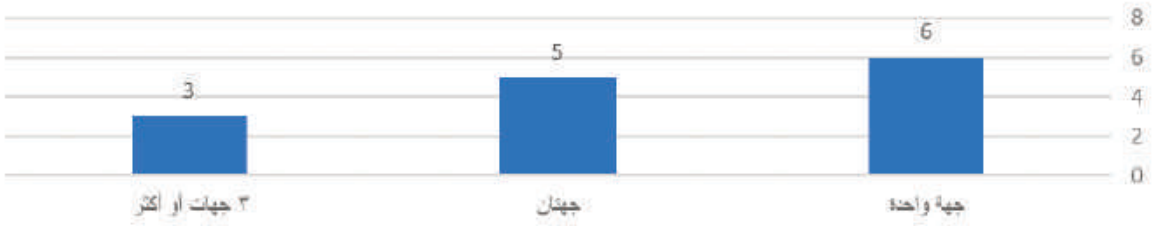

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

من جانب آخر، تشريعات الأمن السيبراني من عناصر مختلفة. وتهدف تلك العناصر إلى تمكين المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المصارف المركزية من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ عملياتها بشكل آمن وتحسين ضوابطها الأمنية ووضع الاجراءات والتدابير المناسبة لتطوير الآليات الفعالة لمواجهة التهديدات السيبرانية التي قد تعترضها. كما توفر تلك العناصر تأمين الحماية اللازمة ضد محاولات الاختراق السيبراني للأنظمة والمعلومات وعمليات القرصنة الالكترونية، بالإضافة إلى تعزيز منظومتها الأمنية للتأهب والاستجابة للحوادث والمخاطر الناشئة والمحتملة.

والجدير بالذكر أن أغلبية المصارف المركزية العربية والتي لديها تشريعات خاصة بالأمن السيبراني تشمل تشريعاتها مختلف العناصر كالتدريب ودور الإدارة العليا وعمليات خرق الأمن واستمرارية العمل واختبار الخرق وذلك لمواكبة التطورات الخاصة بالتكنولوجيا المالية. كما يوضح الاستبيان أن التشريعات الرقابية الصادرة من المصارف المركزية في الدول العربية والخاصة بإطار المخاطر التشغيلية تتضمن المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات والتهديدات الإلكترونية مع تحديد المعايير اللازمة توافرها من قبل المؤسسات المصرفية والمالية لضمان أمن المعلومات المصرفية والتعليمات التي تلزم المؤسسات بتضمين استراتيجيات خاصة للمخاطر السيبرانية.

وتعتبر هذه العناصر الحد الأدنى لمتطلبات الأمن السيبراني والممارسات التي يجب أن تستند عليها المؤسسات المالية لتساعد على تقليل مخاطر الأمن السيبراني التي تنشأ من التهديدات الداخلية والخارجية. ويشير الجدول أدناه إلى العناصر التي تشملها تشريعات المصارف المركزية والمتعلقة بالأمن السيبراني.

جدول 8-4: العناصر التي تشملها تشريعات المصرف المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني

الدولة	التدريب Training	دور مجلس الإدارة والإدارة العليا Role of Institution's Board and Senior Management	عمليات خرق الأمن واستمرارية العمل، Security Breach Process Recovery and	اختبار الاختراق Independent Testing	عناصر أخرى
الإمارات[30]	✓	✓	✓	✓	✓
البحرين [31]	✓	✓	✓	✓	✓
السعودية[32]	✓	✓	✓	✓	✓
المغرب			✓	✓	
تونس			✓	✓	
قطر	✓	✓	✓	✓	
فلسطين[33]	✓	✓	✓	✓	✓
لبنان	✓	✓	✓	✓	
ليبيا	✓		✓	✓	
مصر	✓	✓	✓	✓	
الأردن[34]	✓	✓	✓	✓	✓
عمان	✓	✓	✓		
الكويت[35]	✓	✓	✓	✓	✓
العراق	✓	✓	✓	✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-5): العناصر التي تشملها تشريعات المصرف المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني

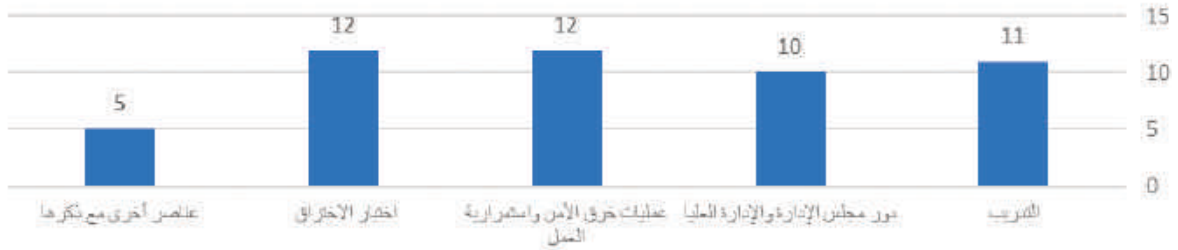

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

30 **الإمارات - عناصر أخرى:** الضوابط الفنية.
31 **البحرين- عناصر أخرى:** الاستجابة للحوادث، هويات الدخول والصلاحيات.
32 **السعودية- عناصر أخرى:** تقييم حوكمة الامن السيبراني، إدارة مخاطر الأمن السيبراني، الرقابة والاستجابة للحوادث.

33 **فلسطين - عناصر أخرى:** إدارة النسخ الاحتياطية، الثغرات إدارة، إدارة سجلات الاحداث، إدارة حوادث وتهديدات الامن السيبراني، الامن المادي، إدارة استمرارية الاعمال، إدارة مخاطر الامن السيبراني، إدارة الامن السيبراني، إدارة هويات الدخول والصلاحيات، حماية الانظمة وأجهزة معالجة المعلومات، حماية البريد الالكتروني، إدارة أمن الشبكات، أمن الاجهزة المحمولة، إدارة الاصول.

34 **الأردن- عناصر أخرى:** ضوابط الحماية، إدارة المخاطر السيبرانية' الاسناد الخارجي، الكشف عن الحوادث السيبرانية، الاستجابة للحوادث السيبرانية الطارئة والتعافي منها، تبادل معلومات الحوادث السيبرانية مع الجهات المعنية.

35 **الكويت-عناصر أخرى:** تأمين نظم الدفع الإلكتروني GRC.

جدول 8-5: القطاعات المالية التي تشملها تشريعات المصرف المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني

الدولة	قطاع المصارف	قطاع التأمين	القطاع المالي الغير مصرفي	قطاعات أخرى
الإمارات	✓		✓	✓ بيوت الصرافة
البحرين	✓	✓	✓	✓ Specialized Licenses (Fintech/crypto asset companies)
السعودية			✓	القطاع غير المصرفي يشمل الآتي: - شركات التمويل، شركات الائتمان، شركات التقنيات المالية (FinTech)
المغرب	✓		✓	
تونس	✓			
قطر	✓	✓	✓	✓ محال الصرافة - شركات الاستثمار - شركات التمويل
فلسطين	✓		✓	✓ شركات خدمات الدفع
لبنان	✓		✓	
ليبيا	✓		✓	
مصر	✓			
الأردن	✓		✓	
عمان	✓			
الكويت	✓			✓شركات الصرافة وشركات الاستثمار (التمويل) وشركات التقنيات المالية
العراق	✓		✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-6): القطاعات المالية التي تشملها تشريعات المصرف المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني

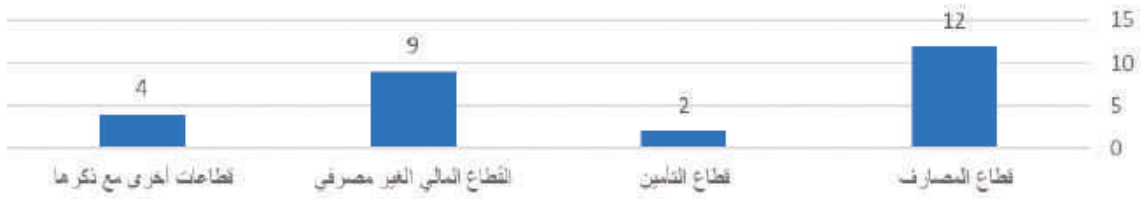

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

التدريب وبرامج التوعية

أصبحت التقنيات المالية الحديثة عاملاً رئيسياً في القطاع المالي مما جعل من المخاطر السيبرانية مصدر قلق كبير. ولهذا أصبحت برامج التدريب والتوعية أمراً ضرورياً لدى المصارف المركزية العربية حيث تقوم بتوجيه المصارف والمؤسسات المالية إلى تكثيف الجهود لتهيئة وتعزيز القدرات البشرية. وتعتبر الثقافة الأمنية من التهديدات الإلكترونية من أهم المبادرات الاحترازية التي تقوم بها المؤسسات المالية من خلال وضع برامج متعددة كما يلي:

- تزويد العاملين في القطاع المالي بالمهارات والمؤهلات اللازمة من خلال الدورات التدريبية المطلوبة في مجال الأمن السيبراني.
- تعزيز الوعي والثقافة بأمن المعلومات والمخاطر المحتملة وضمان أن العاملين لديهم التوعية اللازمة وعلى دراية بمسؤولياتهم في مجال الآمن السيبراني.
- تطوير واعتماد برامج للتوعية بالأمن السيبراني من خلال قنوات متعددة.

- التعرف على أفضل الممارسات الأمنية لتجنب هذه المخاطر والتقليل من أثارها لضمان استمرارية الأعمال وتقليل الخسائر المصاحبة لهذه المخاطر.

وبناءً على الاستبيان تقوم أغلب المصارف المركزية المشاركة (بنسبة تصل الى 93 في المائة) بما يلي:

- تزويد موظفيها بالتدريب بشكل دوري ويشمل تدريب الموظفين عن الأمن السيبراني والسياسات وتوفير دورات متخصصة والمشاركة في ندوات ومؤتمرات متعلقة بالأمن السيبراني.
- أنشطة توعية متعلقة بالمخاطر السيبرانية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

شكل (8-7): مدى تزويد موظفي المصرف المركزي بتدريب عن الأمن السيبراني

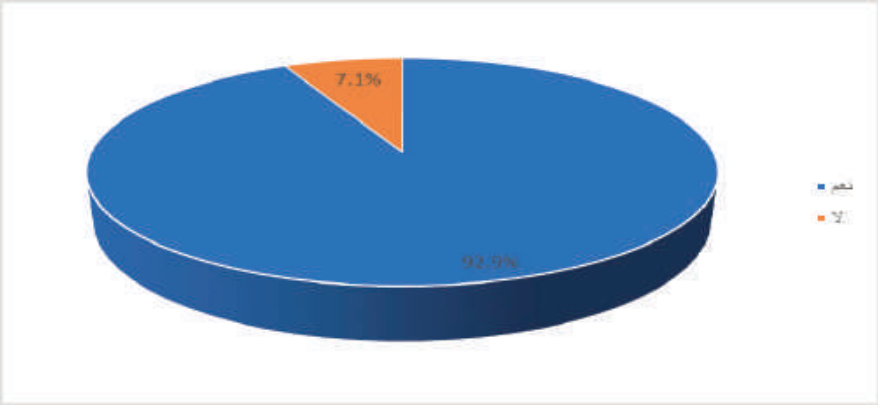

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

تشير الجداول أدناها إلى جميع التدريبات المختلفة التي تقدمها المصارف المركزية لموظفيها وبرامج التوعية داخل وخارج المصارف المتعلقة بالمخاطر السيبرانية.

جدول 8-6: مدى تزويد موظفي المصرف المركزي بتدريب عن الأمن السيبراني

الدولة	نعم	لا	ملاحظات
الإمارات	✓		
البحرين	✓		
السعودية	✓		
المغرب	✓		
تونس	✓		
قطر	✓		
فلسطين	✓		هناك ضرورة لوجود تدريب متخصص في الية وكيفية وإجراءات التفتيش على الامن السيبراني
لبنان	✓		
ليبيا		✓	ليس بعد
مصر	✓		
الأردن	✓		
عمان	✓		
الكويت	✓		
العراق	✓		التوعية بأمن المعلومات

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-7: نوع/أنواع التدريب المقدم لموظفي المصرف المركزي بخصوص الأمن السيبراني

الدولة	أنواع التدريب
الإمارات	تدريب الموظفين الجدد عن الامن السيبراني تدريب جميع الموظفين بشكل دوري بسياسات آمن المعلومات استضافة خبراء للحديث عن امن المعلومات تدريب موظفي امن المعلومات والتكنولوجيا بدورات متخصصة في مجال عملهم المشاركة في ندوات ومؤتمرات خارج الدولة
البحرين	يقوم المصرف المركزي البحريني ببرنامج للتوعية بالأمن السيبراني حيث يطلب من الموظفين المختارين المشاركة شهرياً في الوحدات ذات الصلة بمجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بقضايا الأمن السيبراني. كما يقوم المصرف بتدريب الموظفين عن الامن السيبراني بشكل دوري واستضافة خبراء للحديث عن امن المعلومات وتدريب موظفي قسم تقية المعلومات بدورات تدريبية في مجال أن المعلوماتية. كما يرسل مصرف البحرين المركزي باستمرار رسائل البريد الإلكتروني إلى جميع الموظفين فيما يتعلق بأفضل الممارسات، والأمن المعلوماتي، وقضايا الأمن السيبراني مثل هجمات التصيد والهندسة الاجتماعية. يذكّر مصرف البحرين المركزي موظفيه بالتحقق من مصدر أي بريد إلكتروني قادم قبل فتح أي مرف والحذر من رسائل البريد الإلكتروني التي تطلب كلمة المرور الخاصة من خلال التأكد من الآتي: مصدر البريد الإلكتروني حتى وإن تبين أن عنوان المرسل حقيقي ويتضمن مواضيع خاصة بالعمل، مثال: التأكد شخصياً عن طريق الهاتف وأن البريد الإلكتروني متوقع استلامه من مصدر محدد عدم فتح أي ملف مرفق أو الضغط على أي رابط مشبوه إلا بعد التأكد من النقاط السابقة.
السعودية	-حضور دورات تدريبية بشكل سنوي للمختصين في مجال الامن السيبراني بمختلف المجالات ومن مراكز تدريب معتمدة ومتخصصة
المغرب	تداريب حول المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني وكيفية الحد منها
تونس	تحديد والتحوط من المخاطر المرتبطة بالأمن السيبرياني و حماية المعطيات حضور دورات تدريبية للمختصين في مجال الامن السيبراني بمختلف المجالات ومن مراكز تدريب معتمدة ومتخصصة على غرار ""ISO 27032 Lead Cyber Security Manager"" ""Network Disaster Recovery and IP Network / Cybersecurity for Senior Policy Makers"""
قطر	ارسال نشرات توعية بالإضافة الى عمل عرض تقديمي للموظفين الجدد بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية
فلسطين	ورشات عمل / مؤتمرات
لبنان	المشاركة في دورات تدريبية معدّة من جهات متخصصة.
مصر	تدريبات فنية متخصصة / مؤتمرات متخصصة
الأردن	يتم ايفاد الموظفين المعنيين بدورات تدريبية متخصصة في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني يقوم المعنيين من دائرة أمن المعلومات والأمن السيبراني بتقديم جلسات توعوية لكافة الموظفين في البنك المركزي
عمان	برامج توعوية بالأمن السيبراني ونظام إدارة التعلم (Management System Learning)
الكويت	SANS - CEH- ISO27001 Audit
العراق	التوعية بأمن المعلومات

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-8: مدى تنظيم المصرف المركزي لأنشطة توعية متعلقة بالمخاطر السيبرانية

الدولة	نعم	لا	ملاحظات
الإمارات	✓		
البحرين	✓		
السعودية	✓		
المغرب	✓		
تونس	✓		
قطر	✓		
فلسطين	✓		
لبنان	✓		
ليبيا		✓	ليس بعد
مصر	✓		
الأردن	✓		جاري العمل من قبل وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية على اعداد برنامج شامل للتوعية بالمخاطر السيبرانية لموظفي القطاع المصرفي.
الكويت	✓		
عمان	✓		

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-8): مدى تنظيم المصرف المركزي لأنشطة توعية متعلقة بالمخاطر السيبرانية

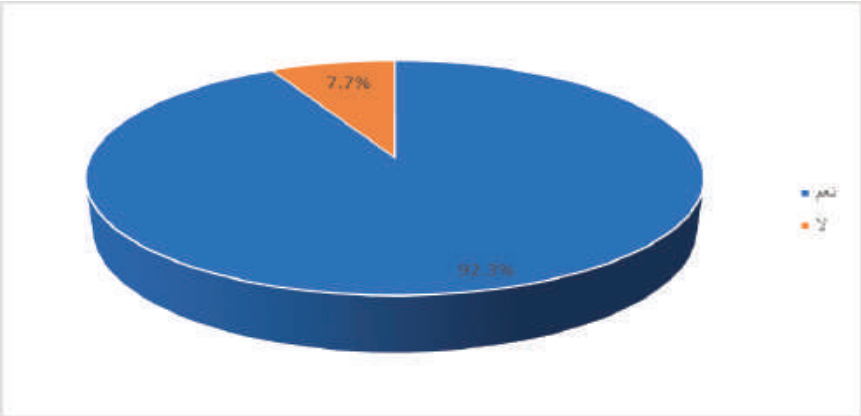

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-9: أهم الأنشطة التوعوية اللازمة التي تم عقدها من قبل المصرف المركزي بخصوص المخاطر السيبرانية

الدولة	أنواع الأنشطة
الإمارات	عقد المؤتمرات الدورية بمشاركة القطاع المصرفي في دولة الإمارات حملات التوعية المستمرة من خلال وسائل الاعلام المختلفة
البحرين	أيقوم المصرف بعقد المؤتمرات والاجتماعات الدورية مع المصارف والقطاع المالي ويقوم المصرف بحملات التوعية المستمرة من خلال وسائل الاعلام المختلفة او موقع المصرف او من خلال وسائل التواصل الاجتماعي
السعودية	تقوم المؤسسة بعمل العديد من الأنشطة التي تخص التوعية للأمن السيبراني ومنها: 1- تم وضع ضوابط معينة بالدليل التنظيمي بخصوص التوعية والتي تجبر الشركات التي تشرف عليها المؤسسة على القيام بالأنشطة التوعوية. 2- يوجد لجنه إعلامية خاصة بالتوعية والتي تستهدف عملاء البنوك، ويتم العمل العديد من الأنشطة التوعوية في اللجنة على سبيل المثال، مقاطع ورسائل توعوية وغيرها. 3- تنظم المؤسسة لجنة خاصة بمدراء أمن المعلومات، والتي تضمنت التوعية بين مدراء أمن المعلومات، وذلك بمشاركة جميع التهديدات السيبرانية وتوعية القطاع بالمخاطر المتعلقة بذلك. 4- قامت المؤسسة بالعمل على العديد من ورش العمل، وتقوم المؤسسة بشكل دوري بمراجعة المخاطر السيبرانية وفي حال تطلب ذلك يتم عمل ورشة عمل توعوية عن المخاطر الحديثة ويتم دعوة جميع المختصين بالشركات التي تعمل في القطاع المالي.
المغرب	تنظيم جلسات توعية، تدريب على التعلم الإلكتروني e-learning، ومسابقات quiz لموظفي البنك المركزي
تونس	قام البنك المركزي التونسي بتنظيم دورات تكوينية وورشات في مجال المخاطر السيبرانية Improving Critical Infrastructure Cybersecurity كما يتم اعلام جميع الموظفين في صورة حدوث تهديدات سيبرانية على الصعيد الوطني والعالمي مع افادتهم بكيفية التحوط من هذه المخاطر
قطر	اجراء اختبارات للموظفين وتوعيتهم في حال فشلوا في الاختبار
فلسطين	حاليا بشكل داخلي وسيتم تشكيل (فريق استجابة الطوارئ للأحداث المتعلقة بالأمن السيبراني– مع الجهاز المصرفي وغير المصرفي) ومن بين المهام المنوطة بها سيكون وضع إجراءات للتوعية المتعلقة بالمخاطر السيبرانية
لبنان	مشاركة الموظفين في دورات تدريبية كما ذكرنا أعلاه.
مصر	اصدار الضوابط الرقابية الخاصة بالأنظمة التكنولوجية المستخدمة إصدار نشرات دورية تنظيم دورات تدريبية متخصصة
الأردن	يقوم المعنيين داخل البنك المركزي بالقيام الاجراءات التوعية المناسبة بشكل الكتروني لموظفي البنك المركزي بشكل مستمر من خلال الرسائل الالكترونية الامنية لأجهزة الكترونية الخاصة بالموظفين (PC, Mobile)
الكويت	التوعية الداخلية لموظفي المصرف المركزي، وتوجيه البنوك (واتحاد المصارف الكويتية) للقيام بحملات التوعية.
عمان	نظام إدارة التعلم Learning Management System

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-10: مدى وجود فريق عمل أو لجنة في المصرف المركزي تجتمع بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية والعمل على تحصين المؤسسات المالية

الدولة	نعم	لا	ملاحظات
الإمارات	✓		
البحرين	✓		
السعودية	✓		
المغرب	✓		
تونس	✓		
قطر	✓		
فلسطين		✓	
لبنان		✓	
ليبيا		✓	
مصر	✓		
الأردن	✓		
عمان		✓	
الكويت	✓		
العراق		✓	بصدد تشكيل فريق بهذا الغرض

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-9): مدى وجود فريق عمل أو لجنة في المصرف المركزي تجتمع بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية والعمل على تحصين المؤسسات المالية

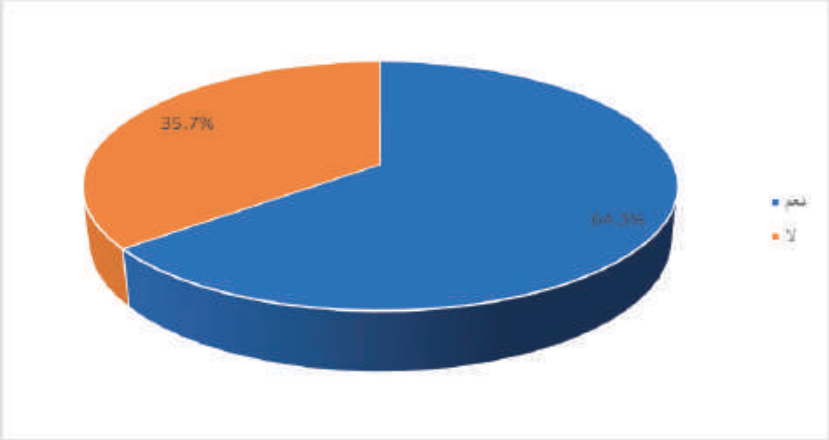

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-11: نبذة عن اللجنة/اللجان أو فريق العمل/فرق العمل المُناط بها التعامل مع المخاطر والأمن السيبراني

الدولة	اللجنة
الإمارات	لجنة المخاطر لجنة الرقابة على البنوك لجنة امن المعلومات التابعة لاتحاد المصارف في دولة الإمارات
البحرين	Technology Risk Management Security Team
السعودية	- يوجد لجنة مختصة ومشكلة من مدراء أمن المعلومات في البنوك العاملة بالسعودية مع المختصين من المؤسسة، ويتم الاجتماع بشكل دوري. - يوجد لجنة مختصة ومشكلة من بعض مدراء أمن المعلومات في شركات التمويل العاملة بالسعودية مع المختصين بالمؤسسة، ويتم الاجتماع بشكل دوري.
المغرب	تتكلف لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، التي تم إنشاؤها بموجب القانون المصرفي، بالرصد الاحترازي الكلي والوقاية من المخاطر، بما في ذلك المخاطر السيبرانية
تونس	-الادارة العامة لأنظمة المعلوماتيات والمخاطر والتنظيم
قطر	لجنة مع البنوك لرفع التوعية لدى البنوك
مصر	متابعة ومناقشة قضايا المخاطر السيبرانية من أهم مهام مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المصرفي.
الكويت	فريق (مجموعة عمل) أمن المعلومات في القطاع المصرفي (Information Security Working Group) تم إنشاؤه سنة 2016 ويشمل جميع البنوك الكويتية.
الأردن	اللجنة التنفيذية للاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

تحديد والإبلاغ عن التهديدات الالكترونية

تستهدف الجرائم الإلكترونية الضحايا من الأفراد والشركات وذلك عبر طرق مختلفة. كما تشهد الهجمات الرقمية تزايداً في استخدام الأدوات المتطورة الأمر الذي يؤدي إلى تكبد خسائر مالية كبيرة. ولهذا من الضروري التصدي لتلك الهجمات ووضع خيارات وحلول لمعالجتها من خلال إنشاء جهة مركزية تهدف إلى جمع التقارير والبيانات التي تغطي الحوادث السيبرانية وتقديمها إلى السلطات المختصة والإبلاغ عنها ومراقبة المخاطر للتصدي لها بشكل أسرع وأكثر كفاءة على المستوى الوطني.

وبناءً على الاستبيان فإن لجميع الدول المشاركة ما عدا ليبيا والعراق جهة للاستجابة للحوادث الحاسوبية في القطاع المالي، وذلك لكافة حالات الاختراق من أجل ضمان قدرة المؤسسات المالية على الإبلاغ بسرعة وفعالية عن الحوادث السيبرانية. أما بالنسبة لليبيا فيتم الإبلاغ عن الحوادث السيبرانية والتعامل معها بشكل فردي مع كل مصرف على حدة.

جدول 8-12: جهة الإستجابة للحوادث الحاسوبية في القطاع المالي وذلك لكافة حالات الاختراق

الدولة	نعم	لا	الجهة المسؤولة
الإمارات	✓		الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
البحرين	✓		
السعودية	✓		مؤسسة النقد العربي السعودي هي المسؤولة عن الإبلاغ ومتابعة الحوادث السيبرانية في القطاع المالي. وكذلك تقوم بالتعاون مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني بالمساعدة في حال اكتشاف أي مخاطر في جميع القطاعات بالتواصل مع المشرعين والمراقبين ليتم التأكد من اغلاق المخاطر، ويتم التواصل بين الهيئة والمؤسسة بشكل مباشر وتقوم المؤسسة بدورها بإبلاغ القطاع المالي.
المغرب	✓		المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لوزارة الدفاع
تونس	✓		
قطر	✓		
فلسطين	✓		قسم الرقابة التكنولوجية/ مجموعة الرقابة في سلطة النقد الفلسطينية
لبنان	✓		على المصارف والمؤسسات المالية استناداً إلى تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 272 تاريخ 27/10/2011 إبلاغ اللجنة بكافة الحوادث بما فيها كافة حالات الاختراق. وتقوم دائرة الرقابة المعلوماتية في اللجنة بمتابعة حوادث الخرق هذه مع المصرف/المؤسسة المعنية.
ليبيا		✓	يتم ذلك بشكل فردي كل مصرف على حدة
مصر	✓		مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المصرفي
الأردن	✓		
عمان	✓		
الكويت	✓		فريق (مجموعة عمل) أمن المعلومات في القطاع المصرفي
العراق		✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-10): مدى وجود جهة للاستجابة للحوادث الحاسوبية في القطاع المالي وذلك لكافة حالات الاختراق

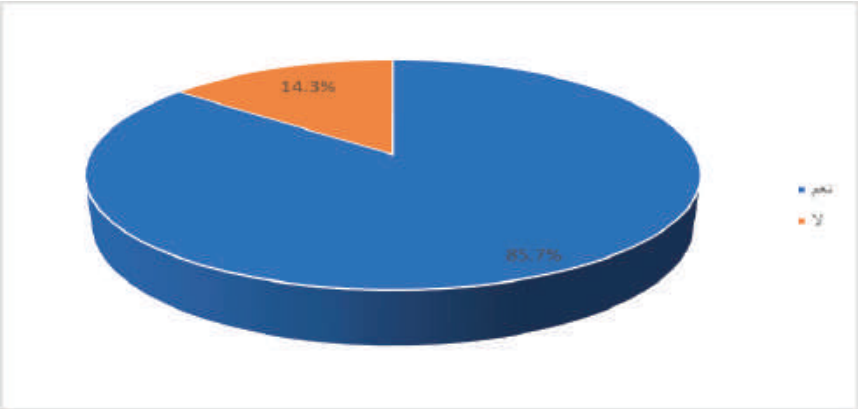

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-13: مدى وجود مقاييس لقياس تطور الأمن السيبراني على مستوى المصرف المركزي، مثال: معايير متعلقة بإدارة أمن المعلومات (Key Performance Indicator)

الدولة	نعم	لا	ملاحظات
الإمارات	✓		
البحرين	✓		جاري العمل عليها
السعودية	✓		الدليل التنظيمي لأمن المعلومات مبني على درجات نضوج وهي تبدأ من الصفر إلى نضوج رقم 5، ويمكنكم الاطلاع عليه بالدليل التنظيمي لأمن المعلومات في الصفحة رقم 10. وطلب المؤسسة من الشركات العاملة في القطاع بالوصول إلى مستوى النضج محدد خلال فتره زمنية محددة ويتم تزويد المؤسسة تقييم ذاتي دوري عن وضع الشركات تنظيم لأمن المعلومات يوضح مستوى النضج لدى الجهات المالية، وحيث يتم متابعة التطورات بالقطاع بشكل دوري ويتم الطلب مره أخرى من بعض القطاعات بالوصول إلى مستوى نضج اعلى في وقت محدد.
المغرب	✓		NIST Framework
قطر	✓		
فلسطين		✓	
لبنان		✓	
ليبيا		✓	جاري العمل عليها
الأردن	✓		معايير مؤشرات الأداء (Key Performance Indicator) لأمن المعلومات في البنك المركزي
عمان	✓		
الكويت	✓		يوجد معيار لقياس إمتثال ونضج المؤسسات المصرفية فيما يتعلق بتطبيق ضوابط الأمن السيبراني (Maturity Assessment)
العراق		✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جمع البيانات المتعلقة بالتهديدات الالكترونية والأمن السيبراني

من الأهمية تقييم مدى استعداد المؤسسات المالية للتهديدات الأمنية السيبرانية وقدرتها على التعافي من أية هجوم. لذلك يعد إجراء المسوحات وجمع البيانات أمراً بالغ الأهمية. حيث يتيح جمع البيانات معرفة مرونة ومدى تأهب المؤسسات المالية للتهديدات الإلكترونية والهجمات السيبرانية.

في هذا الصدد، سيسمح جمع البيانات بمعرفة ما يلي:

1) نوع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات المصرفية والمالية.

2) وقدرتها على إدارة المخاطر وما إذا كانت مناسبة للتصدي للتهديدات التي تواجهها أم لا.

3) الممارسات المستخدمة من قبل المؤسسات المالية لتحديد والاستجابة للحوادث/المخاطر السيبرانية واستعادة أي إمكانات أو خدمات تأثرت بسببها.

ويشير الاستبيان إلى قيام 12 مصرف مركزي بجمع البيانات حول الأمن السيبراني وتقوم حوالي 33 في المائة من هذه المصارف بنشر البيانات والتي تركز على القطاع المصرفي وأنظمة الدفع والتسوية.

جدول 8-14: مدى القيام بجمع البيانات حول الأمن السيبراني في القطاع المالي والمصرفي (مثال: عن طريق مسح/استبيان أو من ضمن عملية الإشراف المنتظمة)

الدولة	نعم	لا	ملاحظات
الإمارات	✓		
البحرين	✓		
السعودية	✓		
المغرب	✓		
تونس	✓		يتم جمع معلومات عن النظام المعلوماتي والأمن السيبراني للبنوك والمؤسسات المالية
قطر	✓		
فلسطين	✓		
لبنان		✓	
ليبيا	✓		
الأردن	✓		
عمان	✓		
الكويت	✓		
العراق	✓		

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-11): مدى القيام بجمع البيانات حول الأمن السيبراني في القطاع المالي والمصرفي

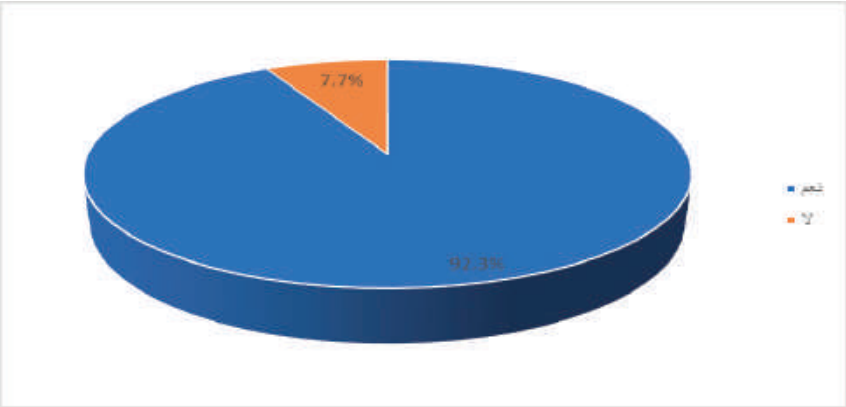

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-15: مدى نشر المعلومات/ المسح المتعلقة بالأمن السيبراني في القطاع المالي والمصرفي

الدولة	نعم	لا	ملاحظات
الإمارات		✓	
البحرين	✓		
السعودية		✓	
المغرب		✓	
تونس	✓		
قطر	✓		
فلسطين		✓	
ليبيا		✓	**لم يتم النشر حتى الان**
الأردن	✓		**حسب الحاجة**
عمان		✓	
الكويت		✓	
العراق		✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-12): مدى نشر المعلومات/ المسح المتعلقة بالأمن السيبراني في القطاع المالي والمصرفي

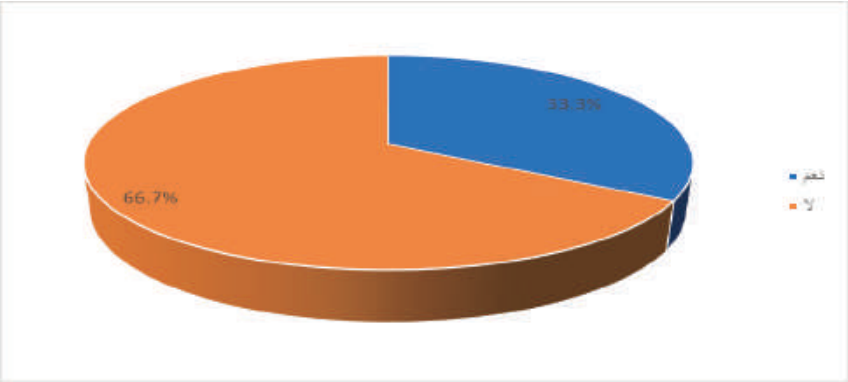

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-16: دورية جمع البيانات المتعلقة بالأمن السيبراني

الدولة	نصف سنوية	سنوية	أخرى	ملاحظات
الإمارات		✓		
البحرين	✓			
السعودية			✓	ربع سنوية يتم اجراء تقييم ذاتي للالتزام بالأدلة التنظيمية التالية بشكل دوري: - الدليل التنظيمي لأمن المعلومات. - الدليل التنظيمي لإدارة استمرارية الأعمال.
المغرب		✓		البيانات السنوية للقطاع المصرفي. قامت هيئة مراقبة التأمينات بإرسال استبيان إلى شركات التأمين من أجل تقييم مبدئي للتدابير المتخذة للتحوط والحد من المخاطر السيبرانية. بالنسبة للبنك المركزي، تم تكوين فريق عمل يضم ممثلي القطاع المصرفي ومديرية الرقابة المصرفية لتبادل المعلومات المستجدة في مجال الأمن السيبراني، ويعقد هذا الفريق اجتماعات دورية وكلما دعت الضرورة.
تونس	✓			
قطر		✓	✓	ربع سنوية
فلسطين		✓		حاليا بشكل سنوي وستتم بشكل نصف سنوي بعد اصدار التعليمات
ليبيا	✓			
الأردن			✓	أخرى في حالة حدوث حدث سيبراني
عمان			✓	حسب الحاجة
الكويت			✓	بصدد تحديد ذلك
العراق		✓		

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل 8-13: دورية جمع البيانات المتعلقة بالأمن السيبراني

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-14): القطاعات المالية التي يشمل جمع البيانات المتعلقة بالأمن السيبراني

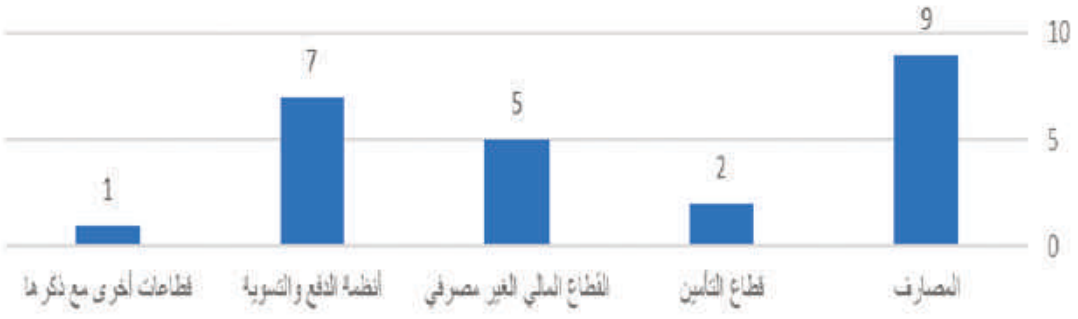

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-17: القطاعات المالية التي يشمل جمع البيانات المتعلقة بالأمن السيبراني

الدولة	المصارف	قطاع التأمين	القطاع المالي الغير مصرفي	أنظمة الدفع والتسوية	قطاعات أخرى
الإمارات	✓				
البحرين	✓		✓	✓	
السعودية					✓القطاع الغير مصرفي يشمل الآتي: - شركات التمويل - شركات الائتمان - شركات التقنيات المالية FinTech
المغرب	✓	✓			
تونس	✓				
قطر	✓	✓	✓	✓	
فلسطين	✓			✓ شركات خدمات الدفع تحت التأسيس حاليا	
ليبيا	✓		✓	✓	
الأردن			✓	✓	
عمان	✓			✓	
الكويت	✓			✓	
العراق	✓		✓	✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-18: مدى شمولية البيانات لبعض الضوابط الرقابية

الدولة	الرقابة والحوكمة Governance & Leadership	تحديد المخاطر Identification	حماية المستهلك والأنظمة بوضع الأجهزة الرقابية Protection software and) hardware)	كشف المخاطر Detection	إدارة النسخ الاحتياطية Response & Recovery Plans	ضوابط أخرى
الإمارات	✓	✓	✓	✓	✓	
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	
السعودية[36]						✓
المغرب	✓	✓	✓	✓	✓	
تونس	✓	✓	✓	✓	✓	
قطر	✓	✓		✓	✓	
فلسطين[37]	✓		✓	✓	✓	✓
ليبيا	✓	✓		✓	✓	
الأردن[38]	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عمان			✓	✓	✓	
الكويت	✓	✓	✓	✓	✓	
العراق	✓		✓		✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-15): مدى شمولية البيانات لبعض الضوابط الرقابية

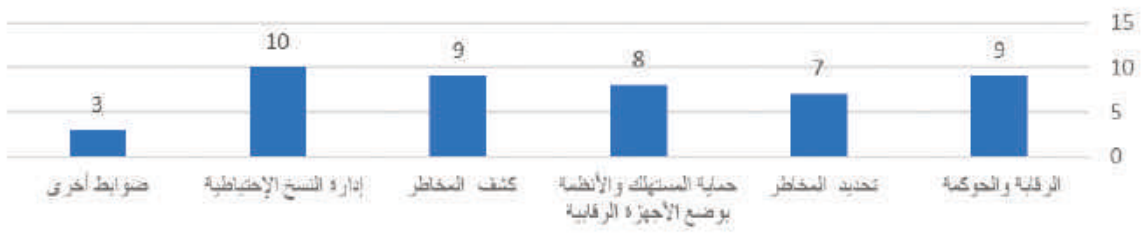

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

هجمات الأمن السيبراني وتعزيز القطاع المالي

بناءً على المسح الذي تم إجراؤه والرسم البياني أدناه، فقد اختار 13 مصرف مركزي هجمات التصيّد والهندسة الاجتماعية كواحدة من أكثر هجمات الأمن السيبراني التي تشكل تهديداً على القطاع المالي تليها البرمجيات الخبيثة (9 مصارف مركزية) وهجمات حجب الخدمة (7 مصارف مركزية)

وتعتبر هجمات التصيّد والهندسة الاجتماعية في القطاع المالي من أكثر الهجمات الالكترونية شيوعاً وتعتمد بالأساس على نقاط الضعف في الموارد البشرية. غالباً ما تبعث رسائل التصيّد عن طريق مراسلات الكترونية كرسائل نصية أو البريد الالكتروني وتبدو أنها من شركة شرعية كسلسلة من المصارف تحذر المستخدمين من أن

[36] **السعودية- ضوابط أخرى:** يوجد 249 ضابطا في الدليل التنظيمي لأمن المعلومات "Framework SAMA Cyber Security"

[37] **فلسطين- ضوابط أخرى:** Patch Management , System Secure Configuration, Application Secure Configuration, Host Based Security Controls, Network Devices Secure Configuration , Vulnerability Assessment and Management, Malware Defenses, Application Control, Data Backup & Recovery, Secure Network Design.

[38] **الأردن- ضوابط أخرى:** الحوادث السيبرانية

حساباتهم إما تحتاج إلى تحديث أو أظهرت نشاطاً غير عادي مما يتطلب منهم تقديم معلومات شخصية كطريقة لتأكيد من هويتهم ويقوم بعض الأشخاص بالنقر على الروابط والانتقال إلى موقع مزيف من أجل توفير البيانات المطلوبة. وتحاول هجمات التصيّد في القطاع المصرفي والمالي جذب المستخدمين إلى إعطاء:

- معلومات شخصية قد تشمل بيانات اعتماد الدخول إلى الحسابات المالية.
- تفاصيل بطاقات الدفع.

أما البرمجيات الخبيثة فهي أداة من أدوات الجرائم الرقمية لسرقة الأموال حيث تسعى هذه البرمجيات عادةً إلى سرقة بيانات دخول المستخدمين إلى المنصات المختلفة كالدفع الإلكتروني أو أنظمة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت آو أرقام حسابات أو بطاقات مصرفية. أما هجمات حجب الخدمة فهي هجمات عن طريق القرصنة الإلكترونية تمنع المستخدمين من الدخول إلى الأنظمة لفترة من الزمن مما يؤدى إلى خسائر مالية كبيرة، والإضرار بسمعة الشركات لعدم توفير الخدمات.

جدول 8-19: أكثر هجمات الأمن السيبراني التي تشكل تهديداً على القطاع المالي

الدولة	سرقة الهوية Identity Theft	هجمات التصيد والهندسة الاجتماعية Phishing and Social Engineering	البرمجيات الخبيثة Malware/Ransomware and Targeted Virus attacks	خدمات الجهات الخارجية غير الآمنة Unsecure Third Party Services	هجوم حجب الخدمة Denial-of-Service
الإمارات		✓		✓	
البحرين		✓	✓		✓
السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
المغرب		✓			✓
تونس	✓	✓	✓		
قطر		✓	✓		✓
فلسطين	✓	✓	✓		
لبنان	✓	✓	✓		
ليبيا	✓	✓	✓	✓	
مصر		✓			✓
الأردن		✓	✓		✓
عمان		✓	✓	✓	✓
الكويت	✓	✓	✓	✓	✓
العراق		✓	✓		

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-16): أكثر هجمات الأمن السيبراني التي تشكل تهديداً على القطاع المالي

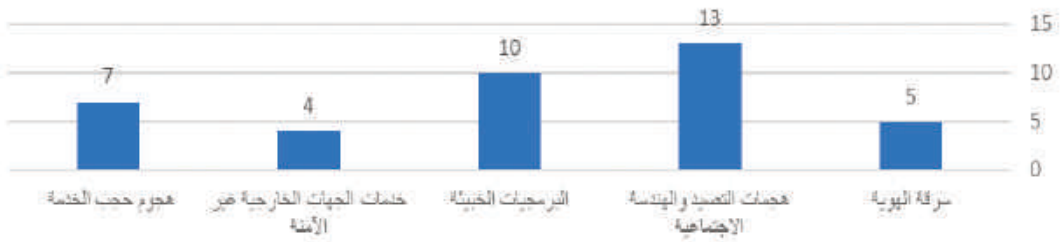

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

وقد تتراوح عواقب مثل هذه الهجمات بين خسارة الأموال واختراق شبكة المؤسسات بأكملها. وقد تحاول رسائل التصيّد تفعيل فيروسات يمكنها سرقة كلمات السر وغيرها من البيانات ذات القيمة العالية. ولهذا يجب تدريب الموظفين على عدم الكشف البيانات المالية أو معلومات الشركة مع المتصلين الذين لم يتم التحقق منهم وتوعية عملاء المصارف على عدم من إعطاء معلوماتهم الشخصية أو بياناتهم لأي مصدر كان وأن المصارف لا تطلب من العملاء الكشف عن حساباتهم، أو أرقام التعريف الشخصي، أو البيانات البنكية عبر الهاتف أو الرسائل القصيرة.

وبالنسبة للعوامل والتي يعتمد عليها نجاح الأمن السيبراني للمؤسسات المالية اختلفت العوامل بين بلد وآخر من حيث الأهمية. فبالنسبة للعوامل التي شكلت الأكثر أهمية فكانت الاستراتيجية (حيث قامت عشرة مصارف مركزية باختيارها بدرجة 1 من الأهمية ومصرفان بدرجة 2 من الأهمية) تلتها الأشخاص (حيث قامت ستة مصارف مركزية باختيارها بدرجة 1 من الأهمية ومصرفان باختيارها بدرجة 2 من الأهمية). والجدير بالذكر آن العوامل الأخرى تفاوتت أهميتها عند المصارف المركزية المشاركة. وتساهم تلك العوامل لتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بتحسين الأمن السيبراني وتطويره داخل الجهة وعلى تطبيق الأهداف المتعلقة بالأمن السيبراني كسرية المعلومات (Confidentiality) سلامة المعلومات (Integrity) وتوافر المعلومات (Availability).

جدول 8-20: ترتيب العوامل التي يعتمد عليها نجاح الأمن السيبراني للمؤسسات المالية من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية وفقاً لوجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (حيث 1 الأكثر أهمية و4 الأقل أهمية).

الدولة	الاستراتيجية Strategy	الأشخاص People	الإجراء Process	التقنية Technology	أخرى
الإمارات	1	2	3	4	
البحرين	1	4	3	2	
السعودية	1	1	1	1	جميع النقاط المذكورة مهمة
المغرب	1	1	2	2	2جهات و هيئات
تونس	1	4	2	3	
قطر	1	3	2	4	
فلسطين	1	3	2	4	
لبنان	1	2	4	3	
ليبيا	2	1	3	4	
مصر	1	3	2	4	
الأردن	3	1	2	4	
عمان	2	1	4	3	
الكويت	1	2	3	4	
العراق	1	2	4	3	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-17): العوامل التي يعتمد عليها نجاح الأمن السيبراني للمؤسسات المالية من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية (حيث 1 الأكثر أهمية و4 الأقل أهمية)

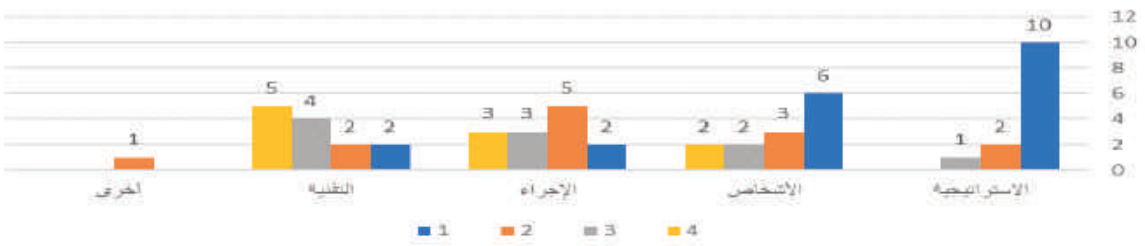

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

في هذا الإطار، تهدف الضوابط الأساسية التي يتركز عليها نظام الأمن السيبراني إلى توفير المتطلبات الأساسية للأمن السيبراني المبنية على أفضل الممارسات والمعايير لتقليل المخاطر السيبرانية على الأصول المعلوماتية والتقنية من التهديدات الداخلية والخارجية بحيث تضع كل مؤسسة مالية استراتيجية للأمن السيبراني الخاصة بها وفقاً لممارسات إدارة المخاطر والحوكمة الإلكترونية ومفاهيم إدارة المخاطر واختبارها وكيفية التغلب على الانتهاكات، والتواصل وتبادل المعلومات، وتعهيد أمن نظم المعلومات والأنظمة الإلكترونية إلى جهة ثالثة (أجنبية أو محلية) و استخدام خدماتها.

ووفقاً للجدول والرسم البياني أدناه، تعتبر الدول المشاركة تقريباً جميع الضوابط المذكورة كضوابط يتركز عليها نظام الأمن السيبراني. فقد حازت كلاً من حوكمة الأمن السيبراني (Cybersecurity Governance) وتعزيز الأمن السيبراني (حماية الأنظمة والمعلومات) (Cybersecurity Defense) وصمود الأمن السيبراني (الاستمرارية) (Resilience Cybersecurity) على اختيار ثمانية دول في حين اختارت سبعة دول الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية (Third Party Cybersecurity) كأحد أهم الضوابط الأساسية. وقد اختارت دولتان (الامارات والسعودية) ضوابط أخرى كـ: (User Control Access) وخصوصية البيانات (Data Privacy) والأمن السيبراني المتعلق بالحوسبة السحابية (Cloud Computing).

جدول 8-21: أهم الضوابط الأساسية (Controls) التي يرتكز عليها نظام الأمن السيبراني من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

الدولة	حوكمة الأمن السيبراني Cybersecurity Governance	تعزيز الأمن السيبراني (حماية الأنظمة والمعلومات) Cybersecurity Defense	صمود الأمن السيبراني (الاستمرارية) Cybersecurity Resilience	الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية Third Party Cybersecurity	ضوابط أخرى
الإمارات[39]	✓	✓	✓	✓	✓
البحرين	✓	✓		✓	
السعودية[40]					✓
المغرب	✓	✓	✓	✓	
تونس	✓	✓	✓		
قطر	✓	✓	✓	✓	
فلسطين	✓	✓	✓	✓	
لبنان	✓	✓	✓	✓	
ليبيا	✓	✓	✓		
مصر	✓	✓	✓	✓	
الأردن			✓		
عمان	✓	✓	✓	✓	
الكويت	✓	✓	✓	✓	
العراق	✓	✓	✓	✓	

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

في هذا الإطار، يجب على المصارف المركزية تحديث ومراجعة الضوابط الأساسية للأمن السيبراني بشكل دوري حسب المستجدات ووفقاً لاختصاصها بوضع السياسات وآليات الحوكمة والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن

[39] **الإمارات- ضوابط أخرى:** User Control Access.

[40] **السعودية- ضوابط أخرى:** الأمن السيبراني المتعلق بخصوصية البيانات (Data Privacy) والأمن السيبراني المتعلق بالحوسبة السحابية (Cloud Computing).

السيبراني لحماية الشبكات والأنظمة والبيانات الإلكترونية، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الالتزام بها.

شكل (8-18): أهم الضوابط الأساسية (controls)التي يتركز عليها نظام الأمن السيبراني من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

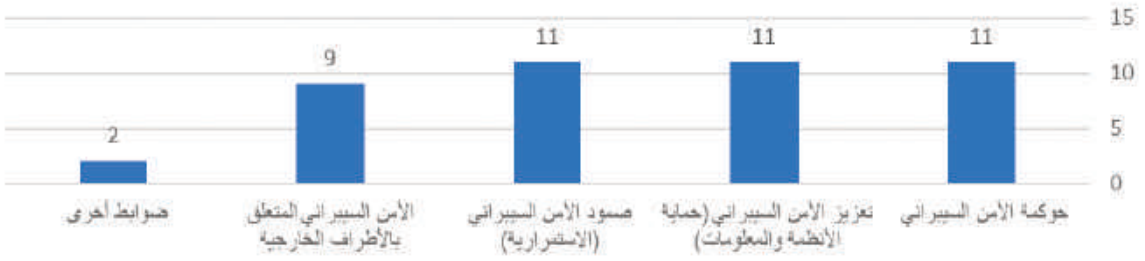

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

وفقاً لدراسة قام بها صندوق النقد العربي تتعلق بمخاطر الهجمات السيبرانية في القطاعات المالية، تتمثل أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في هذا الشأن في:

- الارتفاع في تكلفة تطبيق تقنيات أمن نظم المعلومات والفضاء السيبراني بصورة ملحوظة.
- صعوبة تطبيق ضوابط أمن نظم المعلومات والفضاء لضعف ثقافة الأمن السيبراني نظراً لدى بعض العاملين في القطاع المالي والمصرفي.
- التطور السريع في مجال تقنية المعلومات والاعتماد المتزايد على التقنيات للقيام بمعظم العمليات المالية، مما يؤدي إلى زيادة التعرض للتهديدات والحوادث الإلكترونية مع حداثة مفهوم الأمن السيبراني على مستوى الدول العربية والحاجة إلى تقوية الخبرات المصرفية في هذا المجال ببعض الدول العربية.
- الحاجة إلى وجود آلية رقابة واضحة على المصارف والمؤسسات المالية للتأكد من وجود ضوابط وسياسات لتحقيق الأمن السيبراني.
- الهجمات والقرصنة الإلكترونية الدولية التي تتعرض لها المصارف ببعض الدول العربية وآليه البنوك في التصدي لها ومدى فعالية الجدار الأمني في هذا الشأن.

ووفقاً للاستبيان فقد اختارت تسعة مصارف مركزية عربية كلاً من السبب الثاني (التطور السريع في مجال تقنية المعلومات وعدم القدرة على مواكبتها) والخامس (التصدي للهجمات والقرصنة الإلكترونية ومدى فعالية النظام الأمني) كأهم التحديات التي يواجهها القطاع المالي في تعزيز الأمن السيبراني. كما اختارت ثمانية دول كلاً من السبب الأول (الارتفاع في تكلفة تطبيق تقنيات أمن نظم المعلومات) والثاني (صعوبة تطبيق ضوابط أمن نظم المعلومات لضعف ثقافة الأمن السيبراني).

جدول 8-22: أهم الصعوبات أو التحديات التي يواجها القطاع المالي في تعزيز الأمن السيبراني من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

الدولة	الارتفاع في تكلفة تقنيات أمن نظم المعلومات	صعوبة تطبيق الضوابط لضعف ثقافة "الأمن السيبراني" لدى العاملين في القطاع المالي لحداثة الموضوع	التطور السريع في مجال تقنية المعلومات وعدم القدرة على مواكبتها	عدم وجود آلية رقابة واضحة وكافية للتأكد من وجود ضوابط وسياسات لتحقيق الأمن السيبراني	التصدي للهجمات والقرصنة الإلكترونية ومدى فعالية النظام الأمني	صعوبات أخرى
الإمارات	✓	✓	✓	✓	✓	
البحرين		✓	✓	✓	✓	
السعودية[41]	✓					✓
المغرب			✓		✓	
تونس		✓		✓	✓	
قطر			✓		✓	
فلسطين	✓	✓	✓	✓		
لبنان	✓		✓		✓	
ليبيا	✓	✓		✓	✓	
مصر	✓	✓	✓	✓	✓	
الأردن		✓			✓	
عمان	✓	✓	✓			
الكويت	✓	✓	✓	✓	✓	✓
العراق	✓		✓			

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-19): أهم الصعوبات أو التحديات التي يواجها القطاع المالي في تعزيز الأمن السيبراني من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

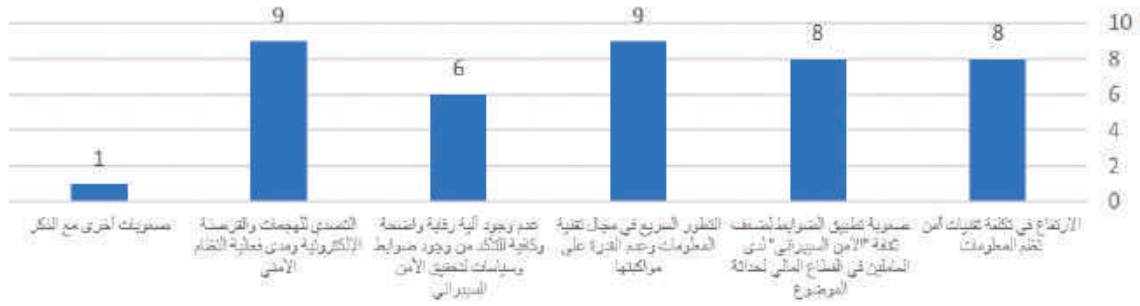

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

الأمن السيبراني والاستقرار المالي

تزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي بعد الأزمة المالية العالمية من قبل المصارف المركزية من حيث ضمان استمرار سلامة واستقرار المؤسسات والأسواق المالية بتقديم الخدمات المالية بمختلف الظروف والتقلبات المالية والاقتصادية. وتتعرض المؤسسات المالية لهجمات سيبرانية من جراء استخدام التقنيات الحديثة وقد تكون التكلفة

41 **السعودية:** الارتفاع في تكلفة تقنيات أمن نظم المعلومات- إلى حد ما في القطاع الغير مصرفي. صعوبات أخرى مع الذكر- ندرة الخبراء المتخصصين في الأمور المتعلقة بالأمن والاختراقات السيبرانية.

الناتجة عن تلك الهجمات السيبرانية في القطاعات المالية كبيرة من واقع الخسائر المحققة جراء هجمات فعلية وتعريض الاستقرار المالي للخطر.

تشكل المخاطر السيبرانية تهديداً رئيسياً على الاستقرار لأنها قد تشكل تهديداً للنظام المالي بأكمله والذي يتضمن البنية التحتية والوسطاء والأسواق المالية. فالمؤسسات المالية معرضة للمخاطر لأنها تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات وبسبب روابطها العديدة مع بعضها البعض، والأسواق المالية، وأجزاء أخرى من الاقتصاد. وتؤثر المخاطر السيبرانية على الاستقرار المالي من خلال تطورها إلى مخاطر نظامية قد تؤثر على:

- الاستدامة: تعتمد صناعة الخدمات المالية على بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات لإتمام العمليات المصرفية. وسيكون من الصعب استبدال الخدمات في حالة فقدانها أو انقطاعها. وتشمل هذه المحاور المصارف المركزية والمصارف وأنظمة الدفع والتسوية.
- الأمن والثقة: تستهدف التهديدات الإلكترونية معلومات العملاء والأصول المالية. ومع تكرار الهجمات السيبرانية يمكن أن تتسبب بفقدان للثقة في المؤسسات المالية.
- سلامة البيانات: تعتبر سلامة البيانات المالية أمراً بالغ الأهمية فأي احتراق أو تلف للبيانات قد يؤدي إلى تعطيل نشاط السوق أو التعافي بعد وقت قصير من الهجمات السيبرانية.

وبالنسبة للمخاطر السيبرانية التي تشكل تحدياً على الاستقرار المالي للدول العربية، اختلفت المخاطر بين بلد وآخر من حيث الأهمية بناءً على الاستبيان. فكانت المخاطر المتعلقة بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية (حيث قامت ستة دول باختيارها ما بين درجة 1 و2 من الأهمية) والمخاطر المتعلقة وبحماية البيانات والمعلومات (حيث قامت سبعة دول باختيارها ما بين درجة 1 و2 من الأهمية).

جدول 8-23: المخاطر السيبرانية التي قد تشكل تحدياً على الاستقرار المالي من وجهة نر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (حيث 1 الأكثر أهمية و6 الأقل أهمية)

الدولة	المخاطر المتعلقة بأخطاء الموارد البشرية التي تؤدي إلى خروقات أمنية Human errors leading to data breaches	المخاطر المتعلقة بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية Third-Party and Cloud Computing Cybersecurity	المخاطر المتعلقة بإدارة أمن الشبكات والأنظمة Networks and Information System Security Management	المخاطر المتعلقة وبحماية البيانات والمعلومات Data and Information Integrity	المخاطر السيبرانية الناجمة عن التقنيات المالية الحديثة
الإمارات	4	3	5	1	2
البحرين	2	1	4	3	5
السعودية	2	1	1	2	2
المغرب	3	2	2	2	3
تونس	3	1	1	1	1
تونس	4	5	2	1	3
فلسطين	5	1	3	4	2
لبنان	2	1	3	5	4
ليبيا	3	4	2	1	5
الأردن	1	5	4	2	3
عمان	1	4	2	3	5
الكويت	1	1	1	1	1
العراق	1	2	4	3	5

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-20): المخاطر السيبرانية التي قد تشكل تحدياً على الاستقرار المالي من وجهة نر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (حيث 1 الأكثر أهمية و6 الأقل أهمية)

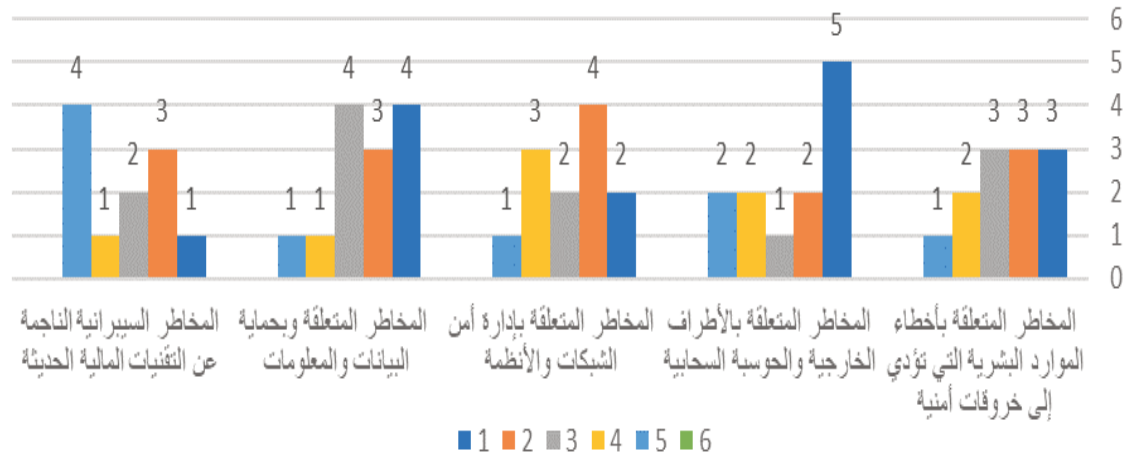

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

في ظل وجود خطط للتحول الإلكتروني نحو العالم الرقمي وتنمية البنية التحتية الرقمية على جميع الأصعدة، يستوجب أن يكون هناك جهاز متخصص لحماية الأمن السيبراني، كما يجب أن يكون هناك جهود على مستوى مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية للمحافظة على المعلومات الإلكترونية وتقليل هامش التعرض للهجمات الإلكترونية عبر توحيد آليات التعامل مع المعلومات الإلكترونية والتصدي للهجمات الإلكترونية والتثقيف الإلكتروني. تناقش الأقسام المتبقية الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة التهديدات السيبرانية على المستوى الوطني وذكر التجارب والخبرات بين الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب السيبراني، وطرق الحماية منه.

جدول 8-24: مدى وجود جهة/ جهات أو وكالة وطنية مسؤولة عن الأمن السيبراني

الدولة	نعم	لا	الجهة المسؤولة
الإمارات	✓		الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات
البحرين	✓		الكيان الوطني للأمن السيبراني وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية: تولي مملكة البحرين اهتماماً كبيراً بالأمن السيبراني كأحد الركائز الرئيسية في المنظومة التقنية بالمملكة، ومن ذلك تميزها بوجود منظومة واضحة لحوكمة الأمن السيبراني أو الأمن الإلكتروني متمثلة بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني المنضوية تحت مظلة وزارة الداخلية، وتعنى بالأمن الإلكتروني في مختلف القطاعات بالمملكة بما يشمل قطاع الطاقة، والقطاع المالي والمصرفي، والقطاع الصحي، والقطاع التعليمي وغيرها من القطاعات.
السعودية	✓		الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. اختصاصات ومهام الهيئة: 1. إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، واقتراح تحديثها. 2. وضع السياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها. 3. تصنيف وتحديد البنى التحتية الحساسة والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات والجهات ذات الأولوية بالأمن السيبراني. 4. وضع أطر إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها. 5. إشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات ذات العلاقة بالأمن السيبراني. 6. وضع أطر الاستجابة للحوادث المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها. 7. بناء مراكز العمليات الوطنية الخاصة بالأمن السيبراني – وما في حكمها – بكافة أنواعها، بما في ذلك مراكز التحكم والسيطرة والاستطلاع والرصد وتبادل وتحليل المعلومات، وكذلك بناء مراكز العمليات القطاعية الخاصة بالأمن السيبراني – عند الحاجة -، وبناء المنصات ذات العلاقة، والإشراف عليها، وتشغيلها. 8. رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني. 9. تحفيز نمو قطاع الأمن السيبراني في المملكة، وتشجيع الابتكار والاستثمار فيه. 10. تطوير مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالأمن السيبراني، وإعداد التقارير الدورية حول حالة الأمن السيبراني في المملكة على المستويين الوطني والقطاعي. 11. اقتراح إصدار وتعديل الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة بالأمن السيبراني.
المغرب	✓		المديرية العامة لأمن نظم المعلومات
تونس	✓		الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية
قطر	✓		وزارة الداخلية واللجنة الوطنية لأمن المعلومات
فلسطين	✓		فريق فلسطين للاستجابة لطوارئ الحاسوب Palestine Computer Emergency Response Team (SECURITY AWARENESS RAISING, INCIDENT HANDLING, INCIDENT ANALYSIS, TRAINING AND EDUCATION, INCIDENT MITIGATION AND RECOVERY, ORGANIZATIONAL METRICS) About PALCERT: Team responds to computer security and cybersecurity incidents by providing necessary services to a defined constituency to effectively identify and coordinate threats at governmental levels. Information dissemination and focal point for the CERT primarily focuses on the constituency in matters related to cybersecurity. response to ICT related security incidents on behalf of one or more stakeholders .in order to provide an overarching cybersecurity services to a constituency
لبنان		✓	
ليبيا		✓	
مصر	✓		تم تأسيس مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المصرفي EG- FinCIRT والمركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكاتEG-CERT
الأردن	✓		المركز الوطني للأمن السيبراني
عمان	✓		وزارة التقنية والاتصالات: هي الجهة المسئولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الالكترونية حيث تقوم بتنفيذ مشاريع البنية الأساسية والإشراف على جميع المشاريع ذات العلاقة بعمان الرقمية. كما تعمل الوزارة كمركز كفاءة لأفضل التطبيقات للإدارة الإلكترونية، عبر تسخير تقنيات المعلومات والاتصال لتوفير خدمات فاعلة، وتحقيق التكامل بين كافة القطاعات، ورفع كفاءة منافذ توصيل الخدمات الإلكترونية.
الكويت	✓		الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
العراق	✓		فريق الاستجابة الالكترونية (CERT)

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-21): مدى وجود جهة/ جهات أو وكالة وطنية مسؤولة عن الأمن السيبراني

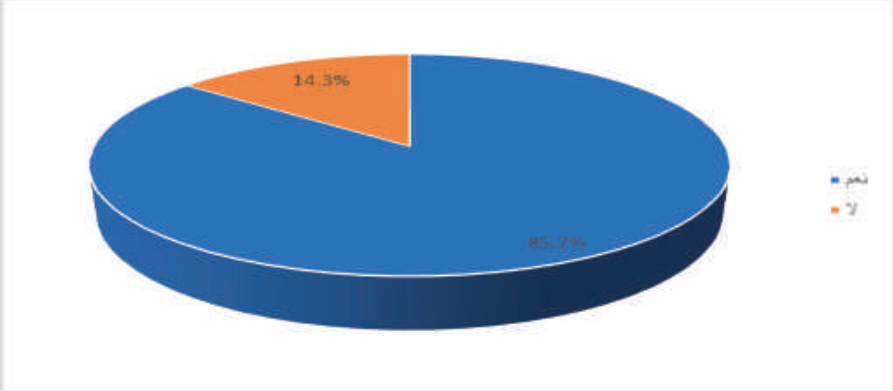

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

جدول 8-25: مدى وجود استراتيجية وطنية للأمن السيبراني

الدولة	نعم	لا	الجهة المسؤولة
الإمارات	✓		الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات
البحرين	✓		الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني من أجل مواجهة التهديدات والمخاطر الإلكترونية المتزايدة، فإن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني تمثل التزاماً نحو حماية مصالح المملكة في الفضاء الإلكتروني، كما أنها تحدد رؤية الدولة لأمن المعلومات والأمن الإلكتروني، وتلتزم الاستراتيجية بشكل عام بالقواعد التي تحافظ على حقوق وقيم الأفراد.
السعودية	✓		تتكفل الهيئة الوطنية للأمن السيبراني بإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، واقتراح تحديثها.
المغرب	✓		تدور الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، التي تم اعتمادها في 05 ديسمبر 2012 ، حول أربعة محاور استراتيجية: تقييم المخاطر التي تتعرض لها أنظمة المعلومات داخل الإدارات والهيئات العامة والبنية التحتية الحيوية حماية والدفاع عن نظم المعلومات للإدارات والهيئات العامة والبنى التحتية ذات الأهمية الحيوية تعزيز أسس أمن تكنولوجيا المعلومات تعزيز التعاون الوطني والدولي
تونس	✓		"تعمل الهيئة على تطوير مناخ من الثقة في تقنيات المعلومات لطمأنه المستخدمين والدولة والمستثمرين وحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة من أي تهديد إلكتروني. تعتمد استراتيجيتها على خمسة محاور استراتيجية: تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني الوطني ضد المخاطر والتهديدات السيبرانية. تعزيز حماية أنظمة المعلومات الوطنية. تعزيز تطوير إطار قانوني وتنظيمي مناسب. تأسيس ثقافة عالية المستوى للأمن السيبراني. إقامة شراكة مع هياكل البحث الأكاديمي والقطاع الخاص
قطر	✓		
فلسطين	✓		
لبنان		✓	
ليبيا		✓	
مصر	✓		تم تأسيس المجلس الأعلى للأمن السيبراني برئاسة السيد رئيس الجمهورية لرسم رؤية واستراتيجيات تأمين المعلومات والبيانات بقطاعات الدولة، ومتابعة التنفيذ والاستجابة لجميع التطورات المرتبطة بالأمن السيبراني
الأردن	✓		
عمان	✓		
الكويت	✓		الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة الكويت الصادرة في سنة 2017

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

شكل (8-22): مدى وجود استراتيجية وطنية للأمن السيبراني

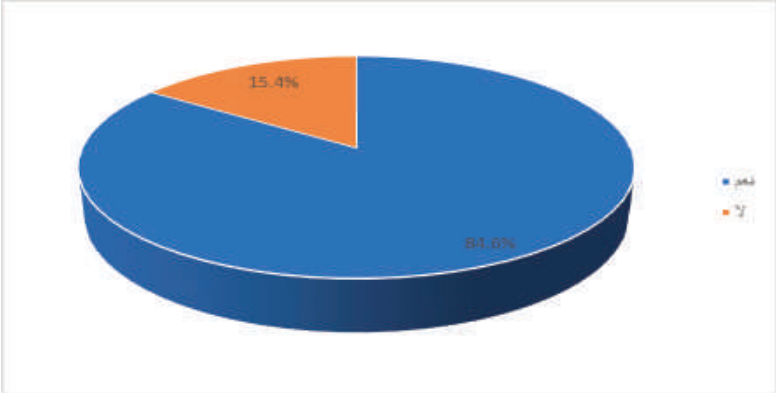

- المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي العربي 2020، صندوق النقد العربي.

تطور الأمن السيبراني في البحرين

تولي مملكة البحرين اهتماماً كبيراً بالأمن السيبراني كأحد الركائز الرئيسية في المنظومة التقنية بالمملكة، ومن ذلك تميزها بوجود منظومة واضحة لحوكمة الأمن السيبراني أو الأمن الإلكتروني متمثلة بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني المنضوية تحت مظلة وزارة الداخلية، وتعنى بالأمن الإلكتروني في مختلف القطاعات بالمملكة بما يشمل قطاع الطاقة، والقطاع المالي والمصرفي، والقطاع الصحي، والقطاع التعليمي وغيرها من القطاعات. يضاف إلى ذلك، تعد هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية الجهة المسئولة عن حماية وأمن المعلومات في شبكة البيانات الحكومية في مملكة البحرين، عبر تطبيقها لأحدث التقنيات، وضمانها لجودة أمن المعلومات لجميع المؤسسات الحكومية وإطلاقها العديد من البرامج وورش العمل المعنية بأمن المعلومات، إلى جانب توفيرها خدمات الدعم والاستجابة لحوادث أمن المعلومات في المؤسسات الحكومية.

وقد حققت مملكة البحرين مرتبة متقدمة في مؤشر نضوج جاهزية الأمن السيبراني بحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، إذ بذلت هيئة تنظيم الاتصالات بالمملكة جهوداً بارزة في تحقيق هذا الإنجاز، بقيامها بالعديد من المبادرات الهامة لمعالجة بعض النواقص، بهدف رفع مستوى الاستعداد والجاهزية في مجال الأمن السيبراني لقطاع الاتصالات، وتنسيق الجهود وفقاً لأفضل الممارسات المحلية والعالمية، كما أصدرت الهيئة اللائحة التنظيمية لإدارة مخاطر البنية التحتية الأساسية للاتصالات الذي ساهم كثيراً في تعزيز جاهزية مؤشر الأمن السيبراني للبحرين.

وتهدف هيئة تنظيم الاتصالات كذلك إلى التنفيذ المستمر للمبادرات الرامية نحو تحقيق مزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان استعدادهما بشكل مناسب لمواجهة تهديدات الأمن السيبراني المتزايدة، واستدامة خدمات تقنية المعلومات والاتصالات وتوفيرها بشكل آمن يدعم بشكل أساسي تحقيق اقتصاد رقمي قوي.

الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني

تشهد مملكة البحرين نقلة نوعية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وتمتاز ببنية تقنية تمكنها من الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي، ولا شك بأن هذا التحول الرقمي قد يترتب عليه آثار وتبعات أخرى. وتولي الحكومة والمؤسسات بمملكة البحرين اهتماماً كبيراً لتكامل منظومة أمن المعلومات والبنية التحتية والأنظمة والبيانات الداعمة، إذ أن غياب أمن المعلومات يشكل خطراً وتهديداً على الثورة التكنولوجية والنمو الاقتصادي للمملكة، ولا شك بأن أي ثغرات أمنية في الأجهزة والبرامج التي يتم تطويرها بهدف تسهيل تقديم الخدمات، قد يفتح المجال للمخترقين والقراصنة والمجرمين المنظمين لاستغلال هذه الثغرات والإضرار بالمصالح العامة. ولذلك، توجد حاجة ملحة لوجود استراتيجية وطنية شاملة للتصدي للتهديدات الإلكترونية الحالية والناشئة، والحد من المخاطر المرتبطة بها.

ومن أجل مواجهة التهديدات والمخاطر الإلكترونية المتزايدة، فإن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني تمثل التزاماً نحو حماية مصالح المملكة في الفضاء الإلكتروني، كما أنها تحدد رؤية الدولة لأمن المعلومات والأمن الإلكتروني، وتحدد الأهداف التي يمكن من خلالها تنفيذ الرؤية، من خلال المبادئ الرئيسية والمسؤولية المشتركة بين جميع الأطراف المعنية، إلى جانب القيم والعوامل الأخلاقية، التي تعتمد على مدى الصلاحيات المتوافرة والاستراتيجيات الوطنية الأخرى وأفضل الممارسات الدولية، وتلتزم الاستراتيجية بشكل عام بالقواعد التي تحافظ على حقوق وقيم الأفراد.

ويعتبر أمن المعلومات مطلباً لا غنى عنه لمواجهة الجرائم الإلكترونية المتزايدة في جميع أنحاء العالم، الناتجة عن التطورات التقنية وزيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية. وتعتبر مملكة البحرين إحدى الدول الرائدة في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يزيد من التوقعات حول التهديدات الإلكترونية التي قد تشكل خطراً كبيراً على المصالح العامة، ولذلك فقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة للتصدي لهذه المخاطر من أجل تحسين جاهزية أمن المعلومات في الجهات الحكومية وفي مملكة البحرين بشكل عام.

وأطلقت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية عددًا من البرامج والمبادرات المتعلقة بأمن المعلومات، مثل برنامج التوعية الأمنية لموظفي الحكومة الذي أُطلق في 2016 بهدف زيادة الوعي بأهمية حماية المعلومات، وإعداد الأجهزة المختلفة بالأنظمة ذات المستويات الأمنية المطلوبة، واستخدام التكنولوجيا بشكل آمن. كما تنظم الهيئة دورات تدريبية أسبوعية يقدمها فريق مؤهل من الإدارة العامة لأمن المعلومات والاتصالات الراديوية حول أمن المعلومات، ويشمل البرنامج جلسات نظرية وعملية ومناقشات مصممة لتناسب جميع التخصصات والمستويات الوظيفية لموظفي حكومة البحرين، إذ يتم التحدث بمستوى مبسط من اللغة عن أمن المعلومات.

الرؤية

إنشاء فضاء إلكتروني آمن لحماية المصالح الوطنية وحماية مملكة البحرين من التهديدات الإلكترونية للحد من المخاطر.

الأهداف:

- **حماية الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية:** حماية المؤسسات الحكومية المعنية بقطاعات رئيسية مثل النفط والكهرباء والماء والخدمات الحكومية والمالية.
- **الاستجابة بشكل حاسم لتهديدات أمن المعلومات:** وضع نهج شامل للحوادث التي تواجه كل من القطاعين العام والخاص.
- **إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي:** وضع قانون للفضاء الإلكتروني يتبع المعايير الدولية الخاصة بمكافحة مجرمي الإنترنت.
- **تطوير منظومة حيوية للأمن السيبراني:** ضمان وجود مصدر دائم للخبرة وتقديم الحلول لدعم خطط البنية التحتية المرنة والفضاء الإلكتروني الأكثر أمانًا.
- **إنشاء فضاء إلكتروني أكثر أماناً:** الاحتفاظ بثقة المواطنين في الأنظمة العامة المقدمة عبر الإنترنت، وبالتالي تشجيع الاستخدام العام للخدمات المقدمة عبر الإنترنت.
- **التعاون الدولي:** إقامة تعاون على الصعيد الدولي لمواجهة تهديدات الأمن السيبراني، وموائمة مبادرات بناء القدرات وتسهيل تبادل قوانين ولوائح الإنترنت.

إنشاء لجنة وطنية للأمن السيبراني

مسؤوليات اللجنة:

- توفير كيان حكومي لمعالجة قضية الأمن السيبراني بشكل مشترك على أعلى مستوى في الحكومة.
- رصد وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني .
- تنسيق وتطوير سياسات التوعية وتقييم المخاطر والجهود الإدارية لمعالجتها.
- قيادة الأنشطة المرتبطة بتطوير وإدارة جهود الأمن السيبراني الوطنية.
- ضمان التطبيق السليم لأجندة الأمن السيبراني لدى جميع مكونات القطاعين العام والخاص.
- إعداد تقارير سنوية حول حالة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ومتابعة وتقديم الملاحظات لمزيد من التطوير.

إنترنت آمن بالبحرين

إنترنت آمن هي مبادرة أطلقتها هيئة تنظيم الاتصالات في البحرين، تهدف لتزويد المواطنين والمقيمين في البحرين وعائلاتهم بالمعرفة اللازمة والمعلومات حول استخدام التقنية من أجل بيئة إلكترونية آمنة.

وقد تم تصميم الموقع الإلكتروني للمبادرة https://safesurf.bh على شبكة الإنترنت، مع التركيز على الأسر، لتعريفهم بالموارد المفيدة للمساعدة في حماية كل أسرة في مملكة البحرين. وتلتزم مملكة البحرين من خلال سياسة الحوسبة السحابية أولاً بتسريع الانتقال إلى الحوسبة السحابية، وهذا بحد ذاته يعتبر فرصة للشركات التقنية التي تقدم حلول أمن المعلومات لطرح منتجات تقنية تضمن حماية أمن المعلومات على الحوسبة السحابية.

حماية البيانات الشخصية

من منطلق حرص مملكة البحرين على تقنين الأمن السيبراني ووضع الأطر القانونية التي تنظم أمن المعلومات والأمن الإلكتروني في البحرين، فقد أصدرت الحكومة عدد من القوانين والتشريعات ذات الصلة ومنها:

مشاريع وبرامج

- **برنامج "ثقة" لأمن المعلومات:** يعتبر برنامج "ثقة" لأمن المعلومات مبادرة حكومية تبنتها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف رفع مستوى أمن المعلومات بالجهات الحكومية وشبه الحكومية من خلال دعم وتعزيز الجوانب الفنية لدى الجهات لتحقيق الريادة الإقليمية والعالمية، إلى جانب تحقيق الاستدامة في البيئة الحكومية الإلكترونية. ويعتبر البرنامج منصة تحفيزية للجهات الراغبة للانضمام بشكل اختياري في الوقت الحالي. ويضم البرنامج ثلاث مستويات هي: مبادر، متقدم ومميز، كل منها يتطلب استكمال المعايير اللازمة للنضوج، من أجل الارتقاء إلى مستوى أعلى.
- **صقور أمن المعلومات:** صقور أمن المعلومات هي مبادرة تجمع مجموعة من متخصصي الأمن الإلكتروني من مختلف الجهات الحكومية في البحرين؛ وذلك بهدف التواصل المستمر والتعاون المشترك بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بأمن المعلومات لاكتشاف والحد من أي تهديدات الأمن السيبراني.
- **خدمات استشارية حول التهديدات:** الخدمات الاستشارية حول التهديدات هي وثيقة مُقدمة من فريق الاستجابة لطوارئ الحاسوب التابع لمملكة البحرين، بهدف تزويد العملاء بالتفاصيل حول البرمجيات الخبيثة والتهديدات الجديدة مع التوصيات، ويتم دعم الوثيقة بالرسوم البيانية لتوضيح وتلخيص تفاصيل التهديد.
- **تقييم مستوى الأمن لخدمات ومواقع الحكومة الإلكترونية:** يتم فحص جميع قنوات الحكومة الإلكترونية باستخدام أدوات وبرامج فحص أمنية مختلفة، وهذا يساعد على رفع مستوى أمن المعلومات لهذه القنوات، والحفاظ على سريتها وحمايتها من القرصنة. وتهدف هذه الجهود لإدارة مخاطر أمن المعلومات للتخفيف من تأثير التهديدات الأمنية وتحديد نقاط الضعف الأمنية التي قد تشكل تهديدات لمعلومات المستخدم وإصلاح الاختراقات الأمنية للتخفيف من المخاطر.

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها. كما أن مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسة التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها. لذلك برزت الحاجة إلى بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي في الدول العربية من خلال مجموعة من المتغيرات يمكن من خلالها تحديد التحديات التي تواجه هذا النظام.

في هذا الإطار، طورت السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستوى الكلي والجزئي، تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات الاستقرار المالي، وذلك لتقييم مدى استقرار القطاع المالي. حيث تُعتبر مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الأزمات، فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها. لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتماماً بالغاً لموضوع مؤشرات الاستقرار المالي، بهدف التعرف على التحديات التي قد يواجهها القطاع المالي، إضافة إلى تحديد توقيت وكيفية التدخل المناسبين.

أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي، حيث أن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على القطاع المالي و/أو المصرفي، هو ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الكلي والجزئي، وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي. بالتالي، فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، ومن ثم تبني الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

الهدف من تطوير مؤشر الاستقرار المالي

تنبع أهمية تطوير مؤشر الاستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث ينذر متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية. تبرز أهمية تطوير مؤشر قياسي للاستقرار المالي من خلال ما يلي:

- يسمح بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي.
- توجيه الانتباه للظواهر المختلفة (لا سيما النظامية).
- مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول.
- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر).
- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.
- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تعكس أهم التطورات في القطاع المالي ومستوى المخاطر المحتملة.

تتطلب عملية بناء المؤشر توفر قاعدة بيانات شاملة، حيث أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات، فضلاً عن البيانات التي يتم الحصول عليها من السوق، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع البيانات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة، تمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والاقتصاد، والخبرة الإشرافية، فضلاً عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات المالية.

الدراسات والتجارب الدولية بخصوص مؤشر الإستقرار المالي

هنالك العديد من الدراسات التي حاولت إيجاد مؤشر يقيس الاستقرار المالي، فقد قام جيرسل وهيرمانك (2006) ببناء مؤشر إجمالي للاستقرار المالي في جمهورية التشيك، استناداً إلى قيم مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك، حيث تم تطبيع البيانات باستخدام المنهجية المعيارية[42] (Standardization) وتجميع المتغيرات التي تم الاعتماد في اختيارها على أفضل الممارسات الدولية الحديثة، كما تم تعيين أوزان ترجيحية لكل متغير، بناءً على اجتهاد وخبرة الذين قاموا بتطوير المؤشر كما يلي:

1. نسبة كفاية رأس المال: أُعطيت وزن ترجيحي 5 في المائة [43]، وتأثيرها إيجابي (علاقة طردية) على مؤشر الاستقرار المصرفي.
2. جودة الاصول: ممثلة بنسبة التسهيلات الغير عاملة إلى اجمالي التسهيلات، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر (علاقة عكسية) .
3. الربحية: ممثلة بنسبتي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وقد أُعطي معامل الربحية وزن ترجيحي 25 في المائة، وتأثيره ايجابي على المؤشر.
4. السيولة: ممثلة بنسبتي الاصول عالية السيولة إلى اجمالي الأصول، ونسبة الاصول عالية السيولة إلى ودائع العملاء، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة، وتأثيرها ايجابي على المؤشر.
5. مخاطر سعر الفائدة: ممثلة بنسبة صافي مراكز إجمالي الميزانية العمومية لثلاثة أشهر إلى إجمالي الأصول، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها ايجابي على المؤشر.
6. مخاطر سعر الصرف: ممثلة بنسبتي القيمة المطلقة لصافي إجمالي المراكز بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (TIER 1 capital)، والقيمة المطلقة لصافي مراكز الميزانية العمومية بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (TIER 1 capital)، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر.

---

[42] تم تطبيع المؤشرات الفرعية (di)عن طريق طرح قيمة الوسط الحسابي (μ) من قيمة المؤشر(A_i) ومن ثم قسمة قيمة الناتج على الانحراف المعياري (σ) لكل مؤشر وفق المعادلة $di = \frac{A_i - \mu}{\sigma}$

[43] يشير الباحث بأن السبب وراء إعطاء نسبة كفاية رأس المال وزن قليل هو لتخفيف أثرها على المؤشر وذلك لأن القيم كانت عالية جداً خلال الفترة (2000-2003) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة المتوسط الحسابي للقيم والذي قد يخلق تشوهاً في المؤشر.

من جانب آخر، قام البنك المركزي التركي (2006) ببناء مؤشر القوة المالية، حيث استخدم ست مؤشرات فرعية تغطي: كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والسيولة، والربحية، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، إلا أنه تم اعطاء المتغيرات أوزان ترجيحية متساوية.

من جانب آخر، خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، عمل كارداريلي، إلكداغ، ولال ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (2008-2011)، على بناء مؤشر الإجهاد المالي، للإشارة إلى نوبات التوتر المالي، واعتمدوا متوسطاً مرجحاً متكافئاً لسبع متغيرات مرتبطة بعائدات سوق الأوراق المالية، والعملات الأجنبية، والديون الحكومية، والاحتياطيات الدولية، والمخاطر، والسيولة، والربحية المصرفية، تم تقسيم هذه المتغيرات إلى 3 فئات وهي: قطاع البنوك، وسوق الأوراق المالية، والصرف الخارجي. وقد تم تطبيق منهجية التطبيع باستخدام الطريقة المعيارية للمتغيرات، ومن ثم تجميع المتغيرات الفردية، باستخدام المتوسطات المرجحة للوصول إلى مؤشر الإجهاد المالي الكلي.

كذلك وضع ألبليسكو (2010) مؤشراً للاستقرار الكلي للنظام المالي الروماني، يتكون من 20 متغير تتعلق بنمو وضعف وسلامة النظام المالي بالإضافة إلى الاقتصاد الدولي، حيث تم إعطاء وزن أكبر للقطاع المصرفي، من خلال استخدام معظم المتغيرات من واقع مؤشرات البنوك، نظراً إلى أن القطاع المصرفي يتسم بأهمية كبيرة في النظام المالي الروماني، حيث تم استخدام عملية تطبيع البيانات تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي[44] (Empirical Normalization) وفق الآتي:

1. تم تجميع المؤشرات الفردية في أربعة مؤشرات مركبة وهي:
   أ. مؤشر التنمية المالية (يتكون من أربع مؤشرات فردية).
   ب. مؤشر الضعف المالي (يتكون من ثماني مؤشرات فردية).
   ج. مؤشر السلامة المالية (يتكون من خمس مؤشرات فردية).
   د. مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (يتكون من ثلاث مؤشرات فردية).
2. بعد تطبيع قيمة المؤشرات، تم حساب المؤشر النهائي، وذلك بالوسط الحسابي الترجيحي للمؤشرات المركبة الأربع.

من جانبه، عمل تشينغ وتشوي (2011) على تطوير مؤشر تجميعي لقطاع ماكاو المصرفي، لتقييم حالة استقراره في إطار نظام الإنذار المبكر، حيث تم تطوير المؤشر كمتوسط مرجح لمجموعة من المؤشرات المختارة التي تغطي جوانب مختلفة من الاستقرار المالي كما يلي:

1. تم تطبيع البيانات باستخدام منهجيتين مختلفتين، وهما: المنهجية المعيارية ومنهجية التطبيع التجريبي، وتم استخدام البيانات المطبعة الناتجة من كل منهجية على حده في استكمال بناء مؤشر الاستقرار المالي (وقد كانت نتائج المؤشر متناسقة بشكل كبير عند تطبيق أي من المنهجيتين)

[44] تم تطبيع المؤشرات الفرعية (di) عن طريق طرح القيمة الصغرى (min) للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر (A_i) ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة $di = \frac{Ai-min}{Max-min}$

2. تم جمع البيانات المطبعة في مؤشر واحد باستخدام الوسط الحسابي، علماً أنه تم اعطاء وزن موحد لجميع البيانات ضمن المؤشرات الفرعية.
3. تم احتساب المتوسط الترجيحي للمؤشرات الفرعية الثلاث (مؤشر المتانة المالية، مؤشر الهشاشة المالية ومؤشر البيئة الاقتصادية الاقليمية)، لحساب مؤشر تجميعي للاستقرار المالي، بحيث تم اعطاء مؤشر المتانة المالية وزن ترجيحي 60 في المائة بناءً على اجتهاد الباحث، والذي يوضح مدى أهميته بتأثيره على الاستقرار المالي، وتم اعطاء وزن ترجيحي 40 في المائة للمؤشرين المتبقيين.

أما البنك المركزي النيجيري، فقد قام بتطوير مؤشر استقرار القطاع المصرفي، بحيث استخدم منهجية تجمع بين السلامة المصرفية ونقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتأثير البيئة المالية الخارجية كالتالي:

1. في عملية تطبيع البيانات تم استخدام المنهجية المعيارية.
2. تم تقسيم البيانات إلى مؤشرات فرعية وهي مؤشر المتانة المصرفية، مؤشر الهشاشة المصرفية ومؤشر البيئة الاقتصادية.
3. تم احتساب المؤشر الفرعي بجمع البيانات المطبعة على عددها (الوسط الحسابي).
4. تم جمع المؤشرات الفرعية الثلاث مضروبة بالوزن الترجيحي لكل منها.

كما قام بنك جامايكا بتطوير مؤشر استقرار مالي كلي، باستخدام بيانات القطاع المصرفي خلال الفترة (1997-2010) بالإضافة إلى تجميع العوامل الاقتصادية الجزئية، والكلية، والدولية في مقياس واحد للاستقرار المالي. حيث تم اختيار 19 متغيراً ضمن أربع مؤشراتٍ فرعية، بحيث تغطي جميع جوانب الاستقرار المالي، وهي: مؤشر التطور المالي، مؤشر الضعف المالي، مؤشر المتانة المالية ومؤشر الحالة الاقتصادية العالمية؛ لبناء مؤشر استقرار مالي كلي حسب الخطوات التالية:

1. تم تعديل البيانات حسب تأثيرها على الاستقرار المالي (إيجابي أم سلبي).
2. تم تطبيع البيانات حسب منهجية التطبيع التجريبي.
3. تم احتساب المؤشرات الفرعية كمتوسط بسيط لمجموع البيانات على عددها، وذلك للمؤشرات الفرعية الأربعة.
4. تم احتساب مؤشر الاستقرار المالي كمتوسط مرجح للمؤشرات الفرعية، وقد تم تحديد أوزان هذه المؤشرات حسب عدد المتغيرات الخاصة بكل مؤشر، حيث تم إعطاء مؤشر الضعف المالي أعلى وزن كونه يتضمن 8 متغيرات، بينما أقل وزن كان من نصيب مؤشر الحالة الاقتصادية العالمية كونه يتضمن 3 متغيرات فقط.
5. هذا بالإضافة إلى التنبؤ بقيمة المؤشر لمدة سنة مستقبلية وفق منهجية (Monte Carlo Simulation).

أولاً: مؤشر الاستقرار المالي العربي

إعداد مؤشر الاستقرار المالي العربي [The Arab Financial Stability Index (AFSI)]

هنالك اهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته، كمؤشر الاستقرار المالي الكلي، بما يسهل عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن، علماً أنه من الممكن أن تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لتلك الدول. في ضوء أن عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قامت بتطوير مؤشر استقرار مالي يُراعي خصوصية أنظمتها المالية والاقتصادية، فمن الصعوبة بمكان استخدام منهجية بمتغيرات موحدة على مستوى كل دولة عربية. في ضوء ذلك، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي العربي، يهدف إلى قياس مستوى الاستقرار المالي على صعيد المنطقة العربية ككل. يسعى صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي باستمرار إلى مراجعة وتطوير المؤشر بصفة دورية، أخذاً بالاعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والاستثمارية.

مكونات مؤشر الاستقرار المالي العربي (AFSI)

أ. **المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي العربي:** يتكون المؤشر من أربعة مؤشرات رئيسة على النحو التالي، مفصلة في الجدول رقم (9-1):

1. مؤشر القطاع المصرفي: يتكون من 10 مؤشرات فرعية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة إلى قاعدة رأس المال، ونسبة تغطية مخصصات القروض، ونسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

2. مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية، ومعدل التضخم، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

4. مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان، أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين اتجاه هذه النسبة على المدى الطويل باستخدام هودريك-بريسكوت فلتر (The Hodrick–Prescott filter).

الجدول رقم (9-1): المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي العربي (AFSI)

المؤشر الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية
مؤشر القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال
		نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة
	الربحية	نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي ودائع العملاء
		نسبة العائد على الأصول (ROA)
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)
		اجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى اجمالي الدخل
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل
مؤشر الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
		معدل نمو الإيرادات الحكومية
		معدل التضخم
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر سوق رأس المال		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي
		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر الدورة المالية		فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة على المدى الطويل)

ب. **طريقة إحتساب المتغيرات المستخدمة في المؤشر ودلالتها:** نستعرض فيما يلي طريقة احتساب مؤشرات ودلالتها:

1. **نسبة كفاية رأس المال:** وفقاً لمعيار بازل، فإن نسبة كفاية رأس المال تشمل جميع عناصر رأس المال (Tier1+Teir2) بعد استبعاد التعديلات الرقابية (الطروحات) إلى الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات. ولعل أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل في تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال بجودة ونوعية

عالية، تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وحسب هذا المعيار، فإن تعريف رأس المال يرتكز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى "حقوق حملة الأسهم العادية"، علماً أنه بموجب مقررات بازل III، فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

في هذا الإطار، تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين. وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

2. **نسبة الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون:** تعكس هذه النسبة جودة أصول القطاع المصرفي، فكلما انخفضت، كلما زاد مستوى الإستقرار المالي. تُعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول.

3. **نسبة صافي الديون غير العاملة (بعد طرح المخصصات) إلى قاعدة رأس المال:** إن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي، وبالتالي مستوى استقرار مالي أعلى.

4. **نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة):** تشمل هذه النسبة جميع المخصصات أخذاً بالاعتبار المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، حيث إن حجم المخصصات يُعبر بشكل أكبر عن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الائتمان. إن تطبيق معيار (IFRS9) وبناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، وبحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان، سيُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان.

5. **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الإلتزامات السائلة:** تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة (حسب التعريف المستخدم في الدولة). ويُمكن قياسها بإستخدام معيار تغطية السيولة (LCR).

6. **نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي ودائع العملاء:** تُعتبر نسبة القروض إلى الودائع أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي لتحديات إضافة لقياس قدرته على تغطية القروض بتمويل مستقر، غالباً يتكون من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية. فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة كلما زادت إحتمالية تعرض البنوك لمخاطر السيولة، لكن في المقابل، فإن هذه النسبة لا تراعِ هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع.

7. **نسبة العائد على الأصول (ROA):** يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.

8. **نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):** إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفاعليتها في استخدام رأسمالها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

9. **نسبة اجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى اجمالي الدخل:** تعتبر نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية (CIR) للبنوك، فارتفاع النسبة يدل على وجود ضعف لدى القطاع المصرفي في التحكم في مصاريفه.

10. **نسبة هامش الفائدة إلى اجمالي الدخل:** يقيس هذا المؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسة المتمثلة في دورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

11. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** من المعروف أن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس حالة الاقتصاد وقوته. كما أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

12. **نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا كان هنالك خللاً في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

13. **نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن ارتفاع الدين الحكومي بشكل كبير قد يكون له أثر سلبي على الاستقرار المالي.

14. **معدل نمو الإيرادات الحكومية:** إن ارتفاع معدل نمو الإيرادات الحكومية (من غير المنح) وتنوعها له أثر إيجابي على الاستقرار المالي.

15. **معدل التضخم:** إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة، مما يحدث أثر سلبي على الاستقرار المالي.

16. **نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** كلما زادت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي كلما تعزز استقرار العملة المحلية، مما ينعكس ايجاباً على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي.

17. **المؤشر المركب لصندوق النقد العربي:** يقوم الصندوق باحتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش المتسلسل. وتحتسب الأسعار بالدولار

الأمريكي في نهاية الفترة. ويتم قياس التغير في قيمة المكونات، معدلة لاستيعاب التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أسهم من المؤشر. يقيس المؤشر المركب أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة.

18. **القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي:** بحسب معايير المؤسسات المالية العالمية، فإن مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة بأسواق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من أهم المؤشرات التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقارير التنافسية للدول على المستوى الدولي. في كثير من الأحيان يكون النمو في القيمة السوقية سببه عدة عوامل إيجابية، بما يشمل تحسن أسعار أسهم الشركات المتداولة في الأسواق، وإدراج شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات مدرجة، وتدفق استثمارات أجنبية جديدة، وثقة المستثمرين.

تبرز أهمية البحث مستقبلاً في تضمين المؤشر القياسي لأسعار الأسهم والمؤشر القياسي لأسعار العقارات ضمن مؤشر الاستقرار المالي، فهي المعايير الأنسب لقياس فقاعات الأسهم والعقارات. تقوم بعض الدول بمقارنة المؤشرين من منظورين، الأول، يتمثل في مقارنة ارتفاع المؤشرين مع سنة الأساس، والثاني، يتم فيه مقارنة النمو السنوي للمؤشرين مع معدل نمو التضخم لمعرفة مدى الانسجام. ومن المعلوم أن هذين المؤشرين أساسيين لاحتساب الدورة المالية (Financial Cycle). علماً أنه لم يتم الأخذ بهما – بالرغم من أهميتهما- ضمن المنهجية، نظراً لعدم احتسابهما في العديد من الدول العربية.

19. **فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل):** فيما يخص منهجية احتساب فجوة الائتمان فسيتم استخدام المنهجية التالية:

- إيجاد ناتج جمع الائتمان الخاص لجميع الدول في بسط النسبة. وكذلك إيجاد ناتج جمع الناتج المحلي الاجمالي في مقام النسبة.

- تم احتساب الاتجاه باستخدام (Hodrick–Prescott filter) والفجوة لهذه النسبة.

سيتم في السنوات القادمة، الأخذ بالاعتبار ما ورد في تقرير فريق عمل مركز التنمية العالمية (Making Basel III Work for Emerging Markets and Developing Countries) الذي انتقد إحتساب (CCyB) بناءً على الاتجاه طويل الأجل لنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أوصى التقرير أن يكون الاتجاه قصير الأجل وليس طويل الأجل (وعليه تم اعتماد اتجاه النسبة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لاختبار وجود نمو مفرط للائتمان الخاص من عدمه). تُعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل، ان زيادة الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي، تدل على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية غير منتجة، قد تؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي في حال كانت التسهيلات موجهة نحو شراء السلع المستوردة، بما ينعكس سلباً على الميزان التجاري والاستقرار المالي.

أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية

تم احتساب الأوزان من خلال إيجاد معدل الأوزان الترجيحية التي قامت المصارف المركزية بتزويدنا بها من خلال أعضاء فريق الاستقرار المالي في الدول العربية، بعد استبعاد أعلى وأدنى قيمة، وذلك لتجنب ادخال القيم المتطرفة (Outliers)، والجدول رقم (9-2) يبين تفاصيل هذه الأوزان، علماً أنه تم اختيار الأوزان بناءً على آراء الخبراء (Expert Judgment):

الجدول رقم (9-2):المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي العربي (AFSI)

المتغير الرئيس	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	الوزن الترجيحي w (بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى)	وزن المؤشر الرئيس (w)	الصيغة المستخدمة
مؤشر القطاع المصرفي (BI)	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	13.0%	53.0%	$BI = \sum_{n=1}^{10}(d_n w_n)$
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون	5.0%		
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	5.0%		
		نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)	5.0%		
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	6.0%		
	الربحية	نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي ودائع العملاء	6.0%		
		نسبة العائد على الأصول (ROA)	3.0%		
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	3.0%		
		اجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى اجمالي الدخل	4.0%		
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	3.0%		
مؤشر الاقتصاد الكلي (EI)		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.0%	24.0%	$EI = \sum_{n=1}^{6}(d_n w_n)$
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.0%		
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.0%		
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	4.0%		
		معدل التضخم	4.0%		
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.0%		
مؤشر سوق رأس المال (CI)		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	7.5%	15.0%	$CI = \sum_{n=1}^{2}(d_n w_n)$
		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.5%		
مؤشر الدورة المالية (FI)		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	8.0%	8%	$FI = d_n w_n$
المجموع			100.0%	100.0%	d* تمثل قيمة المتغير بعد التطبيع حسب ما يتم توضيحه لاحقاً

علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية بمؤشر الاستقرار المالي

يُبين الجدول (9-3) أثر المتغيرات المستخدمة في المنهجية على مؤشر (AFSI)، **علماً أن المتغيرات التي لها علاقة عكسية سيتم إعطائها إشارة سالبة قبل تطبيع البيانات:**

الجدول رقم (9-3): علاقة المتغيرات المستخدمة بمؤشر الاستقرار المالي العربي (AFSI)

المتغير الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر AFSI
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردية
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون	عكسية
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	عكسية
		نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)	طردية
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	طردية
	الربحية	نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي ودائع العملاء	عكسية
		نسبة العائد على الأصول (ROA)	طردية
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	طردية
		اجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى اجمالي الدخل	عكسية
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	طردية
مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طردية
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	طردية
		معدل التضخم	عكسية
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية
مؤشر سوق رأس المال CI		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	طردية
		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية
مؤشر الدورة المالية FI		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	عكسية

منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي العربي (AFSI)

وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، سيتم إحتساب المؤشر سنوياً حسب المنهجية التالية:

1- تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية وفقاً للطريقة التجريبية (Empirical Normalization) التالية:

$$d_{jt} = \frac{x_{jt} - x_{j_{min}}}{x_{jMax} - x_{j_{min}}}$$

حيث:

d_{jt}= القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t).

x_{jt} : يمثل قيمة المتغير (j) في الفترة (t).

Min= أقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

Max = أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

2- ترجيح المؤشرات الفرعية sub-index وفق الصيغة التالية:

$$I_t = \sum_{j=1}^{n} \omega_j d_{jt}$$

حيث أن:

I_t: يمثل قيمة المؤشر الفرعي.

n : يمثل عدد المتغيرات.

: يمثل الوزن الممنوح للمتغير. ω_j

3- حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفق الصيغة التالية:

$$AFSI_t = \sum_{j=1}^{n} \omega_{jBI} d_{jt} + \sum_{j=1}^{n} \omega_{jEI} d_{jt} + \sum_{j=1}^{n} \omega_{jCI} d_{jt} + \omega_{jFI} d_{jt}$$

$$= BI + EI + CI + FI$$

AFSI مؤشر الاستقرار المالي العربي.

ω_i : الأوزان الترجيحية.

BI : مؤشر القطاع المصرفي.

EI : مؤشر الاقتصاد الكلي.

CI: مؤشر سوق رأس المال.

FI : مؤشر الدورة المالية.

t: العام الذي يتم فيه الاحتساب.

كلما اقتربت قيمة المؤشر (AFSI) من (1) كلما زاد مستوى الاستقرار المالي (انخفاض المخاطر).

تحليل نتائج إحتساب مؤشر الاستقرار المالي العربي

أطلق صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية مؤشر الإستقرار المالي العربي (The Arab Financial Stability Index AFSI) للفترة (2015-2019). يأتي إطلاق هذا المؤشر السنوي، في ضوء أهمية وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث ينبّه متخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية وإستباقية. كما يسمح المؤشر بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بشكل مبني على مقاييس كمية وموضوعية، ويساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي، مع توجيه الانتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي ككل، إضافةً إلى مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر). حيث يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر وإختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.

في هذا الإطار، بلغت قيمة مؤشر الاستقرار المالي العربي في نهاية عام 2019 حوالي 56.4 في المائة، مقابل 54.8 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن قيمة المؤشر بلغت 52.7 في المائة، و40.6 في المائة و32.1 في المائة في نهاية الأعوام 2017 و2016 و2015 على التوالي (شكل 9-1). بيّنت نتائج تحليل المؤشر وجود توجه عام في الدول العربية نحو تبني سياسات إحترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي. كما عكست نتائج المؤشر متانة ومرونة القطاع المصرفي العربي وقدرته على إستيعاب الصدمات المالية المحتملة، بالرغم من عدد من المخاطر والتحديات. إضافةً إلى تحسن الكفاءة التشغيلية لدى القطاع المصرفي من خلال تحقيق ربحية جيدة والإعتماد على أعمال البنك الرئيسة، وذلك في ضوء تحسن نسب المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الدخل وصافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل ونسبتي العائد على الموجودات وحقوق الملكية.

شكل (9-1): نتائج إحتساب مؤشر الاستقرار المالي العربي للفترة (2015-2019)

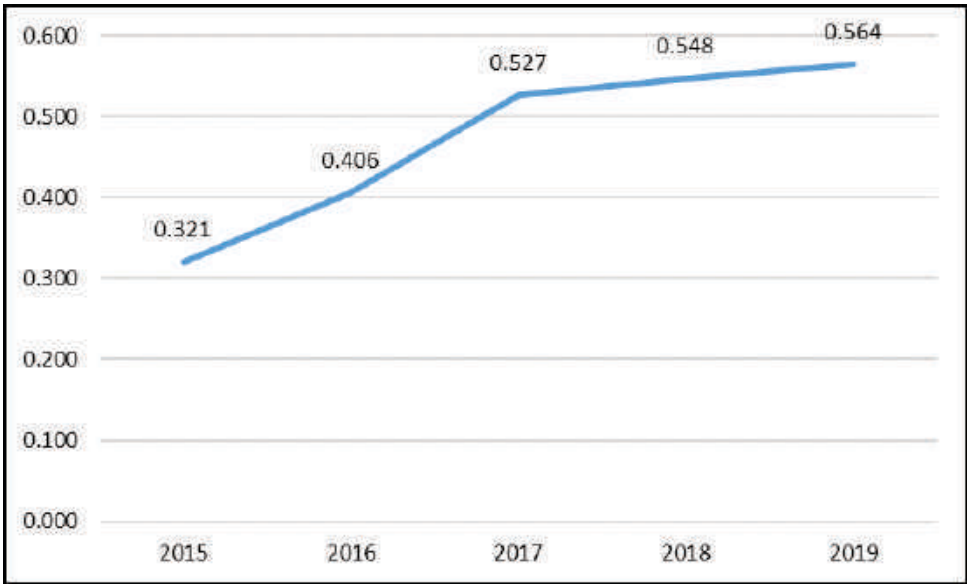

المصدر: صندوق النقد العربي

يوضح الشكل (9-2) خارطة الاستقرار المالي، وتحليل إتجاه المؤشرات الفرعية المجمعة بناءً على بيانات كل عام، حيث يتضح من الشكل أن مؤشر الاستقرار المصرفي، كان له الأثر الأكبر في إرتفاع مؤشر الاستقرار المالي العربي، إذ شهد هذا المؤشر تحسن في عام 2019 الأمر الذي يعكس متانة القطاع المصرفي العربي. إذ إرتفع مؤشر القطاع المصرفي (أكبر مكون لمؤشر الاستقرار المالي العربي) من 26.0 في المائة في عام 2018 إلى 29.4 في المائة في عام 2019 (شكل 9-3).

شكل (9-2): خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية

المصدر: صندوق النقد العربي

شكل (9-3): خارطة الاستقرار المصرفي في الدول العربية

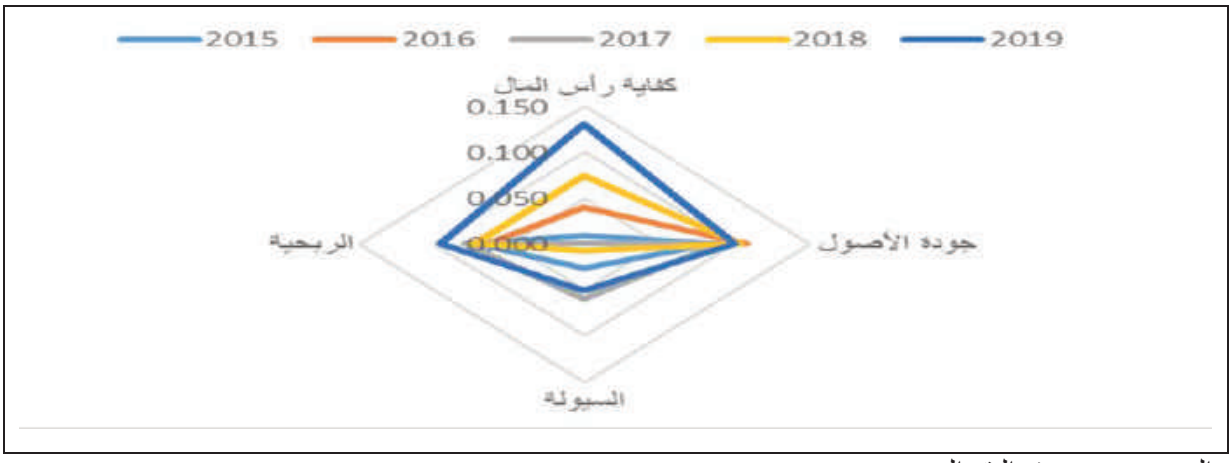

المصدر: صندوق النقد العربي

جدول (9-4): نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي العربي

السنوات / المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر التجميعي للإستقرار المالي العربي	0.321	0.406	0.527	0.548	0.564
مؤشر القطاع المصرفي	0.192	0.211	0.290	0.260	0.294
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.081	0.101	0.133	0.120	0.138
مؤشر سوق رأس المال	0.018	0.059	0.059	0.087	0.071
مؤشر الدورة المالية	0.011	0.000	0.045	0.080	0.061

- المصدر: صندوق النقد العربي.

في السياق نفسه، يأتي ارتفاع المؤشر خلال عام 2019 نتيجة أيضاً لتطبيق القطاع المصرفي العربي لمتطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، التي إنعكست إيجاباً على مؤشرات القطاع المصرفي، حيث ساهمت برفع قيمة مؤشر الاستقرار المالي العربي خلال عامي 2018 و2019، وذلك في ضوء أن متطلبات رأس المال والسيولة وفق معيار بازل III تُعد أداتين هامتين تعززان من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها. عكس الارتفاع، الاهتمام بالملاءة المالية من قبل السلطات الإشرافية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. كما تقيس متطلبات رأس المال والسيولة، قدرة البنك على استيعاب الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك. يذكر في هذا الصدد، أن من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر.

من جانب آخر، أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان للقطاع المصرفي العربي توجيه التسهيلات الإئتمانية إلى القطاعات الإقتصادية الإنتاجية بشكل أكبر من الإستهلاكية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي. كما بيّنت نتائج تحليل المؤشر وجود أثر إيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وتراجع طفيف لمؤشرات سوق رأس المال على مؤشر الاستقرار المالي في عام 2019 مقارنةً في عام 2018، لكنه أفضل بشكل واضح من الفترة (2015-2017)، يعكس ذلك وجود إستقرار إقتصادي وتحسن في الأنشطة الإقتصادية، وزيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة في أسواق رأس المال، وتدفق إستثمارات أجنبية جديدة، وتعزيز ثقة المستثمرين.

تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية سيواصلان تقييم ومراجعة منهجية مؤشر الاستقرار المالي العربي أخذاً بالإعتبار المستجدات والتطورات التي قد تطرأ في هذا الخصوص. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة لتداعيات جائحة كورونا وإنعكاساتها على الاستقرار المالي، مما قد يؤثر على أداء المؤشر عن عام 2020، إلا أن مقومات الاستقرار المالي في الدول العربية، تُنبئ بقدرة القطاع المصرفي على إمتصاص صدمات هذه التداعيات.

ثانياً: تجارب الدول العربية في مؤشرات الاستقرار المالي

منهجيات إحتساب مؤشر الاستقرار المالي لدى الدول العربية على الاستقرار المالي

في الدول العربية، هنالك اهتمام متزايد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بموضوع تطوير وإعداد مؤشر للإستقرار المالي، إدراكاً منها بأهمية تقييم المخاطر النظامية أولاً بأول وبالتالي تقييم حالة النظام المالي بشكل عام، حيث قامت العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطوير وإعداد مؤشر للإستقرار المالي، وهي البنك المركزي الأردني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومصرف البحرين المركزي، والبنك المركزي العراقي، والبنك المركزي التونسي، والبنك المركزي المصري، وبنك المغرب.
سنستعرض فيما يلي تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إحتساب مؤشر الاستقرار المالي[45].

في **المملكة الأردنية الهاشمية**، تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات المختارة والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية كمؤشر تجميعي مكون من ثلاث مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي: مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بعشرة متغيرات، مؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بسبعة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون هذا المؤشر من 19 متغير فرعي تم احتسابها وتحليلها بصورة تاريخية من سنة 2007، وهنا لا بد من التنويه عن هذا المؤشر أن عملية اختيار متغيرات مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال وتحليل التطورات فيهما تمت ضمن إطار علاقتهما بالاستقرار المالي.

1.مؤشر القطاع المصرفي

يتكون مؤشر القطاع المصرفي من عشر مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك (Financial Soundness Indicators) التي تعبر عن الجوانب الرئيسية في أداء البنوك المتمثلة بكفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية، وعلى النحو التالي:

كفاية رأس المال

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وبالتالي فإنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي. تم إضافة نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) لبيانات مؤشر الاستقرار المصرفي وتحديداً ضمن كفاية راس المال بجانب نسبة كفاية راس المال.

[45] مصدر بيانات هذا الفصل: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الاستقرار المالي 2019.

جودة الأصول

تم استخدام نسبتين للتعبير عن جودة الأصول لدى البنوك وهما نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلى رأس المال، حيث تؤثر هاتان النسبتان عكسياً على الاستقرار المالي فكلما قلتا زادت جودة أصول القطاع المصرفي.

السيولة

بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن هناك ضعف واضح في إدارة مخاطر السيولة لدى بعض البنوك في العالم مما يتطلب مراقبة مستوى السيولة لدى البنوك من خلال تطبيق بعض النسب المعيارية. وللتعبير عن مستوى سيولة البنوك في الأردن فقد تم استخدام كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات حيث أنه كلما زادت نسب السيولة ضمن حدود معينة دل ذلك على تحسن حالة الاستقرار المالي في المملكة.

الربحية

يمكن الدلالة عليها من خلال كل من نسبتي العائد على الموجودات والعائد على رأس المال ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل كما تم استخدام نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) والتي تعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة عن 55 في المائة دل ذلك على كفاءة تشغيلية أعلى.

2.مؤشر الاقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من سبع مؤشرات فرعية تمثل أهم النسب التي تقيس استقرار الاقتصاد الوطني والذي ينعكس على الاستقرار المالي بشكل عام كما يلي:

نمو الناتج المحلي الاجمالي

تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي

تم احتسابها بالفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين المعدل طويل الأجل لهذه النسبة، وهي من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل إذ أنه كلما زادت الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول خاصةً العقارات والأسهم وبالتالي احتمالية تشكل فقاعات سعرية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا هنالك خللاً في الاقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

مديونية الأفراد بالنسبة إلى دخلهم

ارتفاع هذه النسبة له آثار سلبية على قدرة الأفراد على الإنفاق والادخار والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات

كلما ارتفعت نسبة نمو الرقم القياسي لأسعار العقارات بشكل كبير ومستمر دل ذلك على احتمالية نشوء فقاعة سعرية في السوق العقاري الأمر الذي يعتبر مصدر للمخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي.

معدل التضخم

إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثر سلبي على الاستقرار المالي.

الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي

حيث أنه كلما زادت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي دَل ذلك على استقرار اكثر للدينار الأردني والذي ينعكس ايجاباً على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي في المملكة.

3.مؤشر سوق رأس المال

القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان (Price -to- Earnings Ratio (P/E

يقوم هذا المتغير بمقارنة سعر السهم نسبةً إلى العائد الذي يمكن الحصول عليه من امتلاك هذا السهم حيث أنه كلما زادت قيمة السهم نسبةً إلى العائد المتحقق منه دل ذلك على تسعير السهم بأعلى من قيمته مما قد يؤدي إلى تشكل فقاعة سعرية في سوق الأسهم في حال استمرار ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير.

القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تقيس حجم السوق المالي نسبةً للاقتصاد، مما يساعد في تحديد أثر التطورات في السوق المالي على الاستقرار المالي والاقتصادي.

أما فيما يخص منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن فهي كما يلي:

1. تطبيع البيانات (Normalization):

تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1).

$$di = \frac{Ai-min}{Max-min} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل كل من min و Max القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di.

2. حساب المؤشرات الفرعية:

تم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي جدول (9-5).

جدول (9-5): الأوزان الترجيحية للمتغيرات المستخدمة في مؤشر الاستقرار المالي في الأردن

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	28.3%
جودة الأصول	28.3%
السيولة	28.3%
الربحية	15%
المجموع	100%

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$Bsi = \frac{\sum_1^{10} W_b d_b}{10} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

مؤشر الاقتصاد الكلي:

$$Esi = \frac{\sum_1^{7} d_E}{7} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$Msi = \frac{\sum_1^{2} d_M}{2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

3. حساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي:

تم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$JFSI=((10/19)*Bsi)+((7/19)*Esi)+((2/19)*Msi)) \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

فيما يخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن، فقد بدأت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.64 في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة المالية ثم انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0.50 في نهاية عام 2008، ثم ارتفع المؤشر ليصل 0.64 في نهاية 2009 ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2010-2012)، حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصةً في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0.49 ثم تراجع بشكل بسيط في عام 2017 إلى 0.46 ليستقر عند نفس النتيجة للعام 2018. وهنا نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة، أخذاً بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الاستقرار المالي، مما يؤكد أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة (شكل 9-4).

شكل (9-4): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن خلال الفترة (2015-2018)

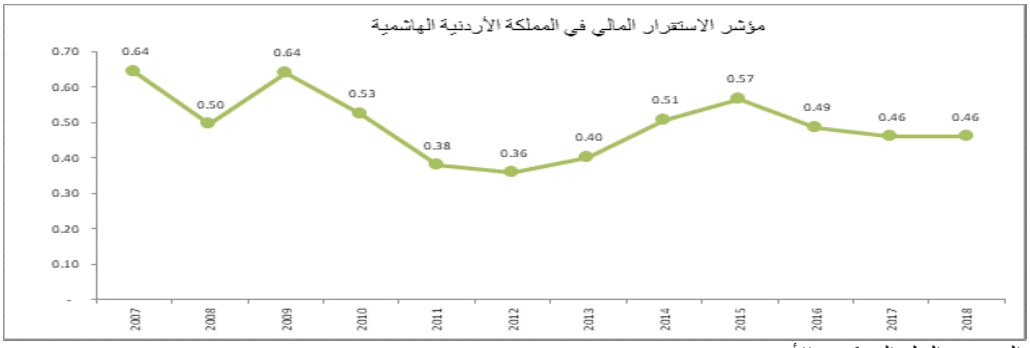

المصدر: البنك المركزي الأردني

في **دولة الإمارات العربية المتحدة**، يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي بشكل سنوي اعتماداً على 18 متغير، منها 10 مؤشرات تخص القطاع المصرفي، و5 مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي، و3 مؤشرات تخص سوق رأس المال (جدول 9-6).

جدول (9-6): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي
- نسبة كفاية رأس المال - نسبة المخصصات الى الأصول - نسبة القروض المتعثرة - نسبة الإقراض البنكي للخارج الى إجمالي القروض - نسبة الأصول السائلة الى أجمالي الأصول - نسبة اجمالي الديون/ اجمالي ودائع العملاء - نسبة العائد على الأصول - نسبة اجمالي المصروفات من غير الفوائد/ اجمالي الدخل - نسبة إحتمالية تعثر القطاع المصرفي (Bloomberg) - نسبة تقلب أسعار أسهم البنوك المدرجة	%55.6	- فجوه أسعار الأصول العقارية لدبي - فجوه أسعار الأصول العقارية لأبو ظبي - نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي - نسبة نمو أسعار النفط - أسعار الأسعار الآجلة لصرف الدرهم الاماراتي على الدولار الأمريكي (للسنة).	%27.8	- نسبة السعر الى الإيرادات لمؤشر MXAE - نسبة تقلب الأسعار لمؤشر MXAE - نسبة مبادلة مخاطر الائتمان لكل من سندات حكومة أبو ظبي ودبي	%16.6

فيما يخص منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فيتم معالجة (تسوية) المؤشرات عن طريق التسوية الإحصائية بطرحها من متوسطها، ومن ثم قسمتها على انحرافها المعياري ومن ثم جمعها كل حسب تأثيره (سلبي أم إيجابي). وللعام الخامس على التوالي، تحسن المؤشر العام للإستقرار المالي في الإمارات، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.41 في عام 2019، مقابل 0.16 في عام 2018 (شكل 9-5).

شكل (9-5): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2015-2019)

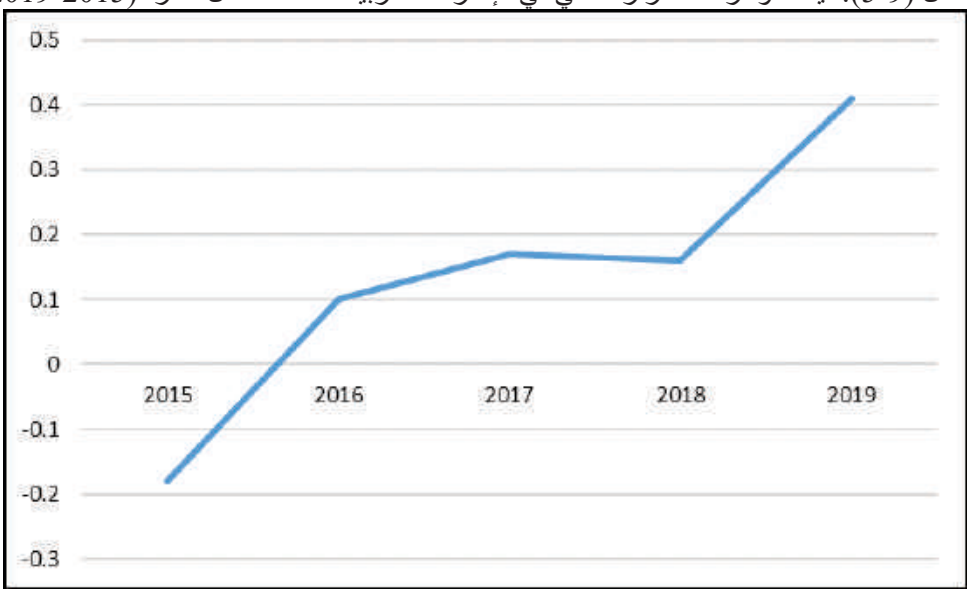

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

في **مملكة البحرين**، يقوم مصرف البحرين المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي ونشره سنوياً، ويعتمد المؤشر على متغيرات تخص القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق رأس المال، والجدول (9-7) يبين المؤشرات الفرعية المستخدمة في مؤشر الاستقرار المالي في البحرين، حيث يتكون المؤشر من مجموعة من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الاستقرار المصرفي (تم تمثيله بثمانية متغيرات)، ومؤشر الاستقرار الاقتصادي (تم تمثيله بستة متغيرات)، ومؤشر سوق رأس المال(تم تمثيله بمتغيرين)، أي أن المؤشر الرئيسي يتكون من 16 متغير فرعي، تم احتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال الفترة من 2008 إلى 2019.

يهدف مؤشر الاستقرار المصرفي إلى تقييم المخاطر على استقرار القطاع المصرفي، من خلال التركيز على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية الرئيسية لمصارف التجزئة في البحرين. يتكون المؤشر الاقتصادي أيضاً من مجموعة من المتغيرات التي قد يكون لها تأثير على الاستقرار المالي، ويستخدم مؤشر سوق رأس المال متغيرات يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان الاستقرار المالي في البحرين.

أما فيما يخص منهجية إحتساب المؤشر، فقد تم استخدام التطبيع التجريبي (Empirical normalization)، من خلال تحويل المتغيرات ووزن كل مؤشر فرعي، حيث تم إحتساب مؤشر الاستقرار المالي بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث: وزن مؤشر الاستقرار المصرفي 50 في المائة، وزن مؤشر الاستقرار الاقتصادي 37.5 في المائة، ووزن مؤشر سوق رأس المال 12.5 في المائة.

جدول (9-7): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف البحرين المركزي.

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي
- كفاية راس المال - نسبة كفاية رأس المال الأساسي. -نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات - نسبة القروض إلى الودائع. - نسبة العائد على حقوق المساهمين. - معدل نمو القروض المتعثرة - نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة.	%50	-نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. -الحساب الجادي (فائض/عجز) كنسبة من الناتج القومي. - الائتمان/القروض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. -عرض النقد بمفهومه المتوسط ن٢ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. - التضخم. القروض للقطاع العقاري كنسبة من اجمالي القروض.	%37.5	-نسبة سعر الأسهم إلى العائد عليها (Price to Earnings Ratio). - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	%12.5

فيما يخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في البحرين، فقد حافظ المؤشر على قيمته في عام 2019، إذ بلغت قيمة المؤشر 0.56 في عامي 2018 و2019، علماً أن قيمة المؤشر بلغت 0.58 و0.52 و0.48 في الأعوام 2017 و2016 و2015 على التوالي (شكل 9-6).

شكل (9-6): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في البحرين خلال الفترة (2015-2019)

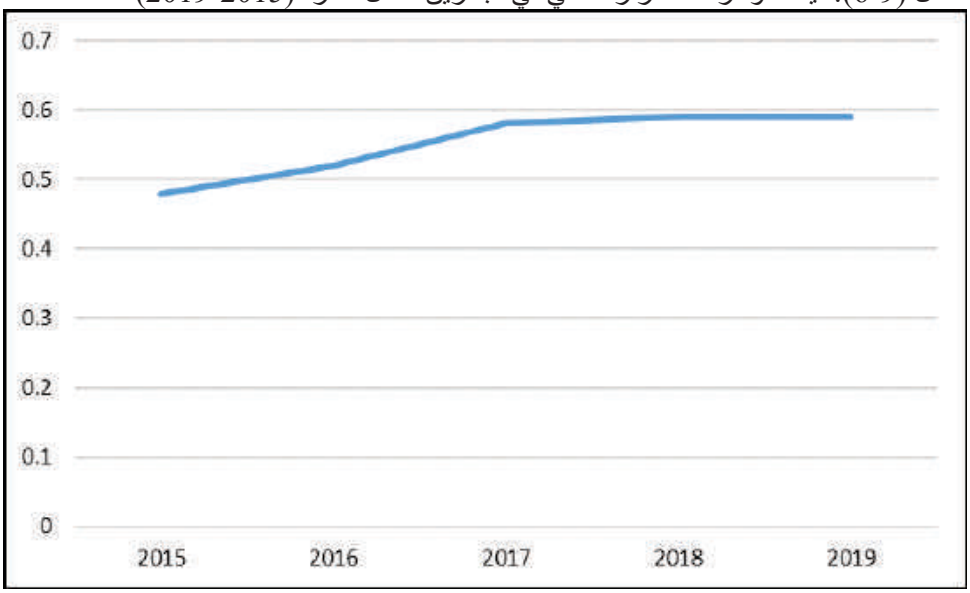

المصدر: مصرف البحرين المركزي

في **الجمهورية التونسية**، يقوم البنك المركزي التونسي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي دون نشره، اعتماداً على المتغيرات المبينة بالجدول (9-8).

جدول (9-8): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى البنك المركزي التونسي.

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
-مؤشر متانة القطاع المصرفي - مؤشر مخاطر النمو المفرط للائتمانات -مؤشر مخاطر السيولة - مؤشر مخاطر التركّز - مؤشر المخاطر المعنوية	%77	-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية -عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -سعر الصرف الفعلي الاسمي -تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -الادخار الوطني كنسبة من الدخل المتاح -الأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -الدين العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -توظيفات الشركات العمومية كنسبة من الائتمان	%10	-مؤشر متانة السوق المالي -مؤشر نمو قطاع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية -مؤشر مخاطر السيولة في السوق المالية -مؤشر مخاطر تركّز أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	%6	- مؤشر قطاع الايجار المالي - مؤشر قطاع التأمين - مؤشر قطاع التمويل الصغير	%7

أما منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي في تونس، فيقوم البنك المركزي التونسي بإستخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية، وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة التالية:

$$I^n=(I-Min(I))/(Max(I)-Min(I))$$

حيث تمثل كل من min و Max القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي I و يمثل I^n قيمة المؤشر المطبع.

في **المملكة العربية السعودية**، يضم مؤشر الاستقرار المالي 25 مؤشرًا تم تجميعها تحت ثلاث مؤشرات فرعية (مؤشر القطاع المصرفي، ومؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر السوق المالية). يُعطى كل مؤشر فرعي وزناً يتناسب مع حجم مساهمته في استقرار النظام المالي. بينما في داخل كل مؤشر فرعي يتم توزيع الأوزان بالتساوي على كل المتغيرات. يتم جمع نتائج الثلاث مؤشرات الفرعية للتوصل إلى نتيجة المؤشر الكلي. عندما يكون المؤشر الكلي للاستقرار المالي أعلى من الصفر، فهذا يدل على استقرار النظام المالي، والعكس صحيح إذا انخفض المؤشر إلى ما دون الصفر.

في هذا الإطار، يتكون مؤشر الاستقرار المالي من 25 مؤشر فرعي على النحو التالي:

- مؤشر القطاع المصرفي (الوزن الترجيحي 45 في المائة): معدل كفاية رأس المال، ونسبة القروض المتعثرة، والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي رأس المال المستقر، والعائد على الأصول، والمصاريف غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، وهامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، ونسبة القروض إلى الودائع، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس وأذونات ساما.
- مؤشر الاقتصاد الكلي (الوزن الترجيحي 35 في المائة): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي إجمالي الأصول، ومبادلة مخاطر الائتمان (Credit default swap)، ومعدل التضخم في أسعار المستهلك، وسعر الصرف الآجل (Forward)، وسعر الصرف الفوري (Spot)، ومعدل نمو عرض النقود (ن3)، وائتمان القطاع العقاري إلى إجمالي الائتمان.
- مؤشر سوق رأس المال (الوزن الترجيحي 15 في المائة): نسبة ملكية الأجانب، ونسبة التغير في مؤشر السوق السعودية (TASI)، ونسبة السعر إلى العائد، والقيمة السوقية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، وتذبذب مؤشر السوق.
- مؤشرات أخرى (الوزن الترجيحي 5 في المائة): فجوة الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

في **جمهورية العراق**، يقوم البنك المركزي العراقي بإحتساب مؤشر الاستقرار المالي سنوياً بناء على مؤشرات مصرفية فقط، وهذه المؤشرات هي نسبة كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والربحية، وجودة السيولة، ومخاطر الصرف الأجنبي، والتركزات المصرفية. وتعتمد منهجية الإحتساب على تحويل بيانات المتغيرات الى قيم معيارية بواسطة الصيغة الآتية:

$$Z=\frac{A-Min}{S.D.}$$

علماً أن: (A): تمثل القيم الحقيقية لبيانات المؤشر الفرعي، و(Min): تمثل القيمة الصغرى للبيانات، و(S.D.): تمثل قيمة الانحراف المعياري، و(Z): تمثل القيمة المعيارية للمتغير.

إستناداً الى هذه الطريقة فإن قيمة المؤشر التجميعي ستتراوح بين الصفر وما لانهاية (0 - ∞)، كلما اقتربت قيمة المؤشر التجميعي من الصفر، يعني ذلك مخاطر أكبر واستقرار أقل، في حين ابتعاد تلك القيمة من الصفر يشير الى مخاطر أقل وزيادة في مستوى الاستقرار المصرفي. وقد تم تحديد أوزان متساوية للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات الفرعية الست المذكورة سابقاً، إذ أن استخدام هذه الطريقة في منح الأوزان يعكس الأهمية المتساوية لجميع المؤشرات الفرعية الداخلة في قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، علماً أنه يوجد أساليب مختلفة في منح الأوزان مثل تقديرات الخبراء.

بعد الخطوة السابقة، يتم جمع القيم المعيارية الموزونة (Weighted) للمتغيرات لغرض الحصول على قيم للمؤشرات الفرعية (Sub-Index)، على سبيل المثال يتم جمع نسبة (صافي القروض المتعثرة / رأس المال) ونسبة (القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات) للحصول على المؤشر الفرعي لجودة الموجودات.

أخيراً يتم حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية لغرض الحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق وفق الصيغة الآتية:

$$\text{BSI} = \frac{\sum_1^1 Z1 + \sum_1^2 Z2 + \sum_1^2 Z3 + \sum_1^2 Z4 + \sum_1^3 Z5 + \sum_1^2 Z6}{N}$$

علماً أن:

BSI: تمثل المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق Banking Stability Index.

Z1-Z6 : تمثل قيم المؤشرات الفرعية Sub-Index.

N: تمثل عدد المتغيرات المستخدمة.

فيما يخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في العراق، فقد تحسنت في عامي 2018 و2017 إذ بلغت 0.34 و0.27 على التوالي، مقابل 0.24 في عام 2016، وذلك بعد أن شهد المؤشر تراجعاً ملموساً في عام 2016 مقارنةً مع عام 2015 (شكل 9-7).

شكل (9-7): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في العراق خلال الفترة (2015-2018)

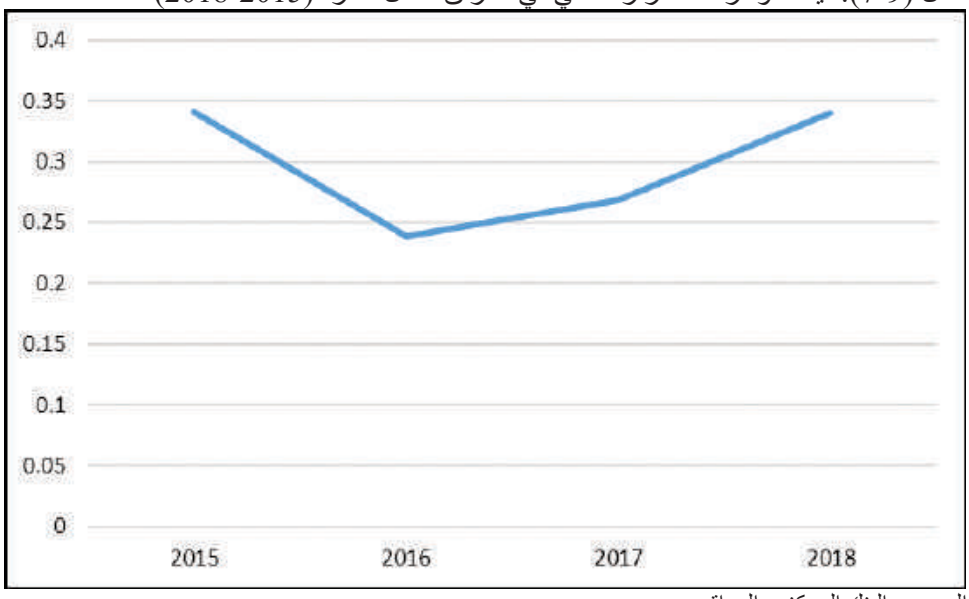

المصدر: البنك المركزي العراقي

في **دولة فلسطين**، يتم إحتساب مؤشر الاستقرار المالي ويتم حالياً التخطيط لنشره ربعياً، حيث تم تعديل المتغيرات بما يضمن أن الزيادة (أعلى قيمة) لجميع المتغيرات تعكس تحسناً في الاستقرار المالي، في حين أن النقص يعني تراجعاً في الاستقرار المالي، ومن أجل تجميع البيانات في مؤشر واحد تم تطبيع البيانات باستخدام طريقتين: التطبيع التجريبي (Empirical Normalization) والتطبيع الإحصائي (Statistical Normalization). بعد ذلك يتم احتساب قيمة المؤشرات الفرعية، باستخدام المعدل المرجح للمتغيرات التي تم تطبيعها، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية. وقد أظهرت البيانات تراجع قيمة مؤشر الاستقرار المالي

في فلسطين من 0.50 نقطة في العام 2018، إلى 0.19 نقطة في العام 2019، على خلفية التراجعات التي أصابت كافة المؤشرات الفرعية، وخاصة مؤشري القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي، خاصة في ظل التطورات السياسية والظروف الصعبة التي شهدها العام 2019، من وقف لتحويل إيرادات المقاصة (المصدر الرئيس لتمويل مالية الحكومة) وتراجع المنح والمساعدات الخارجية بالإضافة الى سياسات الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة والتي تهدف في مجملها إلى عرقلة الحركة الاقتصادية في فلسطين والتي أدت إلى تباطوء النمو الاقتصادي ليبلغ نحو 0.9 في المائة خلال العام 2019، مقارنة بنحو 1.2 في المائة خلال العام السابق.

وبالرغم من التراجع الذي أصاب المؤشر خلال العام 2019، إلا أنه لا يزال يعكس درجة جيدة من الاستقرار للنظام المالي في فلسطين، آخذين بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني والتطورات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار المالي. وبالمقارنة مع بعض الدول الأخرى التي طورت مثل هذا المؤشر، فإن فلسطين لا تزال تتميز بقطاع مالي سليم ومستقر.

جدول (9-9): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

مؤشرات أداء القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
- معدل كفاية رأس المال. - نسبة إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة التغطية. - نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. - العائد على الموجودات. - العائد على حقوق الملكية. - الرافعة المالية. - المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الدخل.	%55.6	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. -نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة العجز في الحسالب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	%27.8	- تطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. -نسبة التقلبات في البورصة.	%11.1	-مؤشر قطاع التأمين (نسبة رأس المال على إجمالي الموجودات).	%5.5

شكل (9-8): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في فلسطين خلال الفترة (2015-2019)

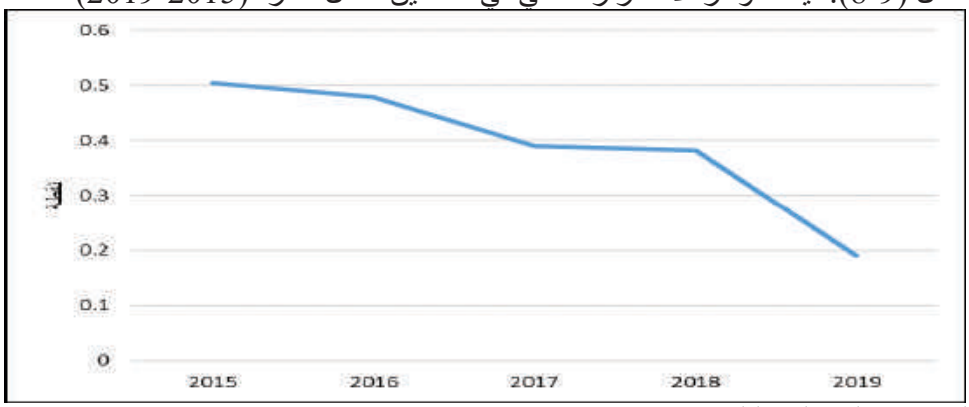

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

في **دولة قطر**، لا يوجد مؤشر إستقرار مالي، إنما يتم إعداد مؤشر الاستقرار المصرفي ونشره من خلال تقاريرالاستقرار المالي السنوية، ومؤشر الاستقرار المالي المصرفي هو مؤشر مركب أُعد على أساس خمسة

مؤشرات فرعية وهي: مؤشر الهشاشة، ومؤشر عدم الكفاءة، ومؤشر الصلابة، ومؤشر السيولة، ومؤشر الربحية. علماً أن هذه المؤشرات هي: نسبة صافي القروض غير العاملة، ورأس المال إلى الموجودات، والموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، والعائد على متوسط الموجودات، ونسبة التكلفة إلى الدخل.

في **جمهورية مصر العربية**، يقوم البنك المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي باستخدام منهجية التطبيع التجريبي، ونشره بشكل سنوي، ويتم الإعتماد على 4 مؤشرات فرعية لاحتساب المؤشر حسب ما هو موضح بالجدول (9-10)، وقد بلغت قيمة المؤشر العام للإستقرار المالي في مصر 0.51 في عامي 2018 و2017.

جدول (9-10): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى البنك المركزي المصري.

مؤشرات أداء القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
-معدل كفاية رأس المال. - نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض. - نسبة التغطية. - نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. - نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط. - نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين . - نسبة التركز في جانب الأصول لأكبر 5 بنوك.	%38	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. -نسبة الائتمان الخاص. -نسبة عجز الموازنة. - نسبة الدين العام المحلي. -ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. -نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية إلى الدين الخارجي قصير الأجل.	%33	- تطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. -نسبة التقلبات في البورصة المصرية. - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم. -مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان.	%19	- مناخ الاقتصاد العالمي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي). - معدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الإمارات العربية المتحدة، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والسعودية، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا وروسيا).	%10

في المملكة المغربية، تم احتساب مؤشر الاستقرار المالي للمغرب على أساس سنوي للفترة 2007-2018. يتكون هذا المؤشر من 30 متغير (انظر الجدول أدناه) تغطي ست مكونات رئيسية (1) تطور الأسواق المالية (2) تطورات الاقتصاد الكلي (3) نقاط ضعف المؤسسات المالية (4) نقاط ضعف الوكلاء غير الماليين (5) سوق العقارات (6) نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية (جدول 9-11).

جدول (9-11): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى بنك المغرب.

تطور الأسواق المالية	تطورات الاقتصاد الكلي	نقاط الضعف في المؤسسات المالية	نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين	سوق العقارات	نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية
- القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة الدار البيضاء - فرق سعر الفائدة (الدائن / المدين) - تذبذب سعر الصرف - تذبذب سعر الفائدة على سندات الخزينة (عشر سنوات)	- نمو الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي - معدل التضخم - عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - الاحتياطيات الاجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**القطاع المصرفي** - نسبة كفاية رأس المال - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض - الأصول السائلة / الالتزامات قصيرة الأجل - العائد على الأصول - نسبة القروض إلى الودائع **قطاع التأمين** - صافي الدخل / رأس المال الخاص - صافي مبلغ المطالبات / الأقساط - تغطية الالتزامات الفنية حسب الأصول التمثيلية - المكاسب غير المحققة / الأصول التمثيلية - معدل تغطية هامش الملاءة المالية	– فجوة نسبة ديون الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة الدين إلى الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة ديون الخزينة إلى الناتج المحلي الإجمالي	- معدل نمو مؤشر أسعار العقارات - القروض العقارية كنسبة من إجمالي القروض - معدل نمو الائتمان العقاري	- نسبة التعويض - معدل التركيز - معامل تدفق السيولة - معدل توفر النظام الفني

من جانب آخر، بعد تحديد المتغيرات التي سيتم إدراجها في مؤشر الاستقرار المالي العام، تم عكس علامات سلسلة البيانات التي تشير قيمتها السلبية إلى إرتفاع لخطر نظامي ما (مثال: رصيد الميزانية، الرصيد الجاري). بعد ذلك تم توحيد المؤشرات من أجل إعادة القيم إلى فاصل [0،1] وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر من قيمة المؤشر في كل سنة وتقسيمها على مدى المؤشر.

في هذا الإطار، يُعطى نفس الوزن للمؤشرات مع مراعاة عدد المؤشرات المدمجة في كل مؤشر فرعي. على سبيل المثال، يحتوي مؤشر تطور الأسواق المالية على 4 مؤشرات، وبالتالي فإن الوزن المخصص لها يساوي 30/4. بالإضافة إلى ذلك، يتم حساب مؤشر نقاط الضعف في القطاع المالي من خلال تجميع المؤشرات الفرعية "القطاع المصرفي" و "قطاع التأمين" عن طريق تعيين الأوزان وفقًا لحصتها في إجمالي أصول النظام المالي، أي 86 في المائة و 14 في المائة على التوالي.

يتم تجميع المؤشرات، بعد المعالجة الإحصائية، كما يلي:

تطور الأسواق المالية	$ISFemf = \sum_1^4 Yk/4$
تطورات الاقتصاد الكلي	$ISFdme = \sum_1^6 Yk/6$
نقاط الضعف في المؤسسات المالية	$ISFvif = 0{,}86 * \frac{\sum_1^5 Yk}{5} + 0{,}14 * \frac{\sum_1^5 Yk}{5}$
نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين	$ISFvanf = \sum_1^3 Yk/3$
سوق العقارات	$ISFmi = \sum_1^3 Yk/3$
نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية	$ISFimf = \sum_1^4 Yk/4$

$$ISF = \frac{(4 * ISFemf + 6 * ISFdme + 10 * ISFvif + 3 * ISFvanf + 3 * ISFmi + 4 * ISFimf)}{30}$$

تختلف الأوزان النهائية المنسوبة إلى المؤشرات الفرعية عن بعضها البعض، إذ أن أهم الأوزان نسبت إلى مؤشر " نقاط ضعف المؤسسات المالية" ومؤشر "التطورات الاقتصاد الكلي" حيث أن كل منها يغطي عددًا كبيرًا من مؤشرات المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

$$ISF=0{,}13*ISF_{emf} +0{,}20* ISF_{dme}+ 0{,}33*ISF_{vlf}+0{,}10*ISF_{vanf} +0{,}10*ISF_{mi} +0{,}13*ISF_{imf}$$

يعتمد تفسير تطور مؤشر الاستقرار المالي كمؤشر مبكر للمخاطر النظامية على القيمة التي يسجلها في كل فترة. كلما اقترب المؤشر إلى 0، يعتبر النظام المالي مرنًا، في حين يتم اعتبار أن المخاطر النظامية تتراكم وتهدد الاستقرار المالي عندما تقترب قيمة المؤشر من 1.

فيما يخص نتائج الإحتساب، فقد كشف هذا المؤشر أن المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي كانت معتدلة خلال الفترة 2007-2018، بمتوسط قيمة 0.47. تتماشى هذه النتائج مع تقييم الاستقرار المالي المحصل عليه بواسطة خريطة المخاطر النظامية، إذ تعكس غياب أزمة مالية في المغرب خلال السنوات الأخيرة. لوحظ أيضًا أن هناك بعض التوترات التي نشأت بين عامي 2010 و2012، بما في ذلك ارتفاع أسعار العقارات والتضخم وتوسع عجز الحساب الجاري مما أدى إلى ارتفاع المؤشر إلى 0.53 في المتوسط. تباطأ المؤشر قليلاً بين عامي 2017 و2018

نظرا لتراجع المخاطر المتعلقة بسوق العقارات وبمواطن الضعف لدى الوكلاء غير الماليين، وكذلك التطور الإيجابي في الأسواق المالية.

شكل (9-9): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في المغرب خلال الفترة (2007-2018)

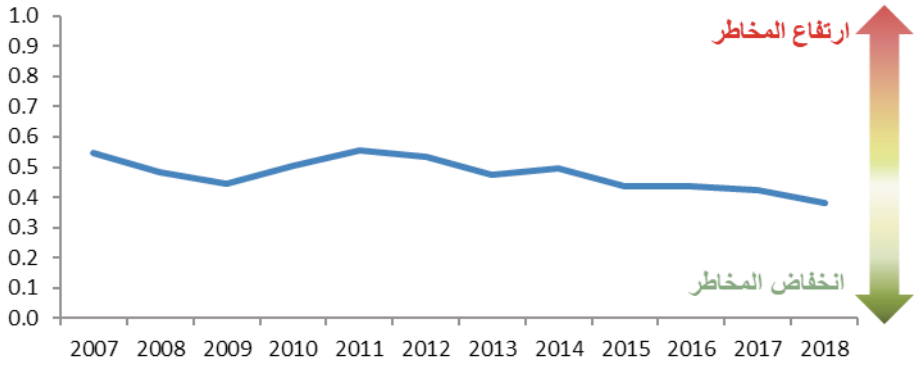

المصدر: بنك المغرب

الخلاصة

في ضوء ما تقدم، يتبين من خلال نتائج تحليل مؤشر الاستقرار المالي العربي، وجود توجه عام في الدول العربية نحو تبني سياسات إحترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي. كما عكست نتائج المؤشر متانة ومرونة القطاع المصرفي العربي وقدرته على إستيعاب الصدمات المالية المحتملة، بالرغم من عدد من المخاطر والتحديات. إضافةً إلى تحسن الكفاءة التشغيلية لدى القطاع المصرفي من خلال تحقيق ربحية جيدة والإعتماد على أعمال البنك الرئيسة. كما أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان للقطاع المصرفي العربي توجيه التسهيلات الإئتمانية إلى القطاعات الإقتصادية الإنتاجية بشكل أكبر من الإستهلاكية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي. كذلك فإن هنالك أثر إيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي.

من جانب آخر، تبين من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل، وجود اهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته كمؤشر الاستقرار المالي الكلي وبما يسهل من عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن، علماً انه من الممكن ان تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لتلك الدول. وبالرغم من التحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية، إلا أن مؤشر الاستقرار المالي لديها حافظ على مستويات جيدة، حيث بينت نتائج التحليل أن القطاع المالي بشكل عام في الدول العربية سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة. من جانب آخر تبرز أهمية قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي لم تقم بعد بتطوير منهجية احتساب لمؤشر الاستقرار المالي في دولها، بأن تحذو حذو المصارف المركزية الأخرى، حيث إن مؤشر الاستقرار المالي يعبر عن واقع الاستقرار المالي في أي دولة بشكل يربط بين المخاطر المالية والإقتصادية. أما فيما يخص المصارف المركزية التي قامت

بتطبيق منهجية إحتساب لمؤشر الاستقرار المالي، فيجب أن تسعى إلى تطوير المؤشر باستمرار وتقييم المتغيرات الفرعية المحتسبة فيه بين الحين والآخر، أخذاً بالإعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والإستثمارية.

الفصل العاشر: تداعيات فيروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي في الدول العربية

يشهد العالم تطورات تداعيات فيروس كورونا المستجد على إقتصادات الدول وأسواقها المالية، من خلال التأثيرات على عدد من القطاعات الاقتصادية، من أهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية والداخلية والنقل والصحة والتعليم، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات في مواصلة دفع عجلة التنمية في دولهم.

كما شكل الفيروس تحدياً للإستقرار، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلباً، من خلال إحتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، من قطاعي الشركات على اختلاف أحجامها والأفراد على حد سواء، مما يتطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراريته وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظاً على تصنيفهم الإئتماني.

استناداً إلى ما سبق، قامت العديد من المصارف المركزية بإتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية في دولهم، بما يشمل ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والإحتياطي النقدي الإلزامي. كما قامت بتعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساعد القطاع المصرفي على تأجيل قروض الأفراد والشركات. إضافةً لذلك، تبنت المصارف المركزية برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف استدامتها. أما فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية الكلية، فقد أقدم عدد من المصارف المركزية على تحرير أو تخفيف بعض منها. فعلى مستوى أدوات رأس المال، فقد تم تحرير هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) إضافة إلى خفض أوزان المخاطر ضمن كفاية رأس المال لبعض القطاعات. أما فيما يخص أدوات السيولة، فقد قام عدد من الدول بتخفيض نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة (100 في المائة)، كما قامت بعض الدول بوضع سقوف على نسبة الدين إلى الدخل (DTI) أو نسبة القرض إلى القيمة (LTV)، إضافةً لذلك، تم إتخاذ إجراءات أخرى، تمثلت في منع توزيع الأرباح السنوية والمكافآت. أما على صعيد السياسة المالية، فقد قامت وزارات المالية باتخاذ إجراءات متعددة لدعم الاقتصاد الحقيقي.

في هذا السياق، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتأجيل تطبيق متطلبات بازل III. كما حاولت بعض المؤسسات الدولية إصدار مبادئ توجيهية عامة حول تعامل المصارف المركزية مع فيروس كورونا المستجد، حيث قام بنك التسويات الدولية بوضع ثلاثة مبادئ أساسية على النحو التالي:

- أن تكون الإجراءات فعالة في دعم النشاط الاقتصادي، وأن تنطبق على الأقل في فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لانتعاش قوي.
- أن تحافظ الخطوات والإجراءات المتخذة على سلامة وكفاءة معاملات النظام المالي والمصرفي، بحيث تبقى المراكز المالية للبنوك جيدة من ناحية رأس المال والسيولة والربحية بما يكفي لدعم النمو المستدام.

- ولكي لا تؤدي الإجراءات إلى تقويض مصداقية سياسات المصرف المركزي على المدى الطويل، ينبغي أن تكون مؤقتة، والشفافية هي مفتاح الوفاء بهذا المبدأ.

في ضوء ما تقدم، وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على المساهمة في الجهود الدولية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي، وكذلك تقديم الدعم لدوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، وعلى ضوء المناقشات التي تمت في الاجتماعات التشاورية العديدة التي نظمها الصندوق على مستوى محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وأعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق عمل الاستقرار المالي وفريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تم إصدار المبادئ الإرشادية العامة التالية حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على مقومات الاستقرار المالي، ملحق (1) يوضح هذه المبادئ.

من جانب آخر، سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتنسيق مع الحكومات في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي. نستعرض فيما يلي ملخصاً حول هذه الجهود:

أولاً: تقييم أثر فيروس كورونا على الاستقرار المالي في الدول العربية والإجراءات الفورية المتخذة من قبل المصرف المركزي لتقليل هذا الأثر

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يتمتع النظام المصرفي الإماراتي بقاعدة قوية يمكن ملاحظتها من نسب كفاية رأس المال والسيولة ومؤشرات الاستقرار المالي الأخرى. يواجه الاقتصاد الوطني تحديات لأنه اقتصاد مفتوح يستفيد من التجارة والاستثمارات الخارجية والسياحة. لذلك، من المتوقع أن تكون القطاعات التي تركز على السفر والخدمات ذات الصلة، وتجارة التجزئة، النقل والخدمات اللوجستية، والبناء والعقارات، هي الأكثر تضرراً بما يؤثر سلباً على بقية الاقتصاد. حيث سيتأثر النظام المصرفي من خلال إحتمالية تعثر القطاعات المذكورة، الأمر الذي سينعكس سلباً على جودة الأصول .

لذلك، تم حث البنوك على تأجيل الأقساط الشهرية للمقترضين في الفترة الحالية، وبالتالي التخفيف من ضغوط نقص السيولة للمقترضين وحمايتهم الإفلاس، وهو ما سيكون عليه الحال بدون هذا الإعفاء المؤقت.

في هذا الإطار، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتحديث مراقبته للوضع الاقتصادي وحالة السوق والسيولة، وأعد خطة إغاثة اقتصادية موجهة مستهدفة بالتنسيق مع القطاع المصرفي. (من الممكن الرجوع للموقع الإلكتروني لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للإطلاع على تفاصيل التدابير المتخذة بهذا الخصوص)

مصرف البحرين المركزي

في ضوء تداعيات فيروس كورونا (COVID-19)على المستوى العالمي وضمن الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتخذها مملكة البحرين، أصدر مصرف البحرين المركزي عدداً من التوجيهات للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين والعاملين في القطاع المالي على حد سواء كما تم إصدار حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية للتخفيف من آثار التداعيات المالية على مستهلكي الخدمات المالية المتضررين من الفيروس وكذلك المؤسسات المالية والتجار ومساعدتهم على إستيعاب تلك التداعيات بالإضافة لحماية استقرار القطاع المالي بمملكة البحرين على النحو التالي:

- تم توجيه جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل والشركات المالية وغير المالية المقيمة بتأجيل أقساط الديون بدون رسوم لمدة ستة أشهر، وبدون دفع فوائد تأخير، ولا زيادة في سعر الربح/الفائدة. ويشمل التوجيه الرصيد المستحق لبطاقات الائتمان الذي تم خصمه بالفعل من حد بطاقة الائتمان اعتباراً من 19 مارس 2020.

- قرر مصرف البحرين المركزي خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.74 في المائة إلى 1 في المائة. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50 في المائة إلى 0.75 في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.20 في المائة إلى 1.45 في المائة. بالإضافة إلى خفض سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.45 في المائة إلى 1.70 في المائة. يأتي تعديل المصرف على أسعار الفائدة مقابل تسهيلات الإيداع والإقراض، في سياق الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي لضمان انسيابية واستقرار أداء أسواق النقد في مملكة البحرين. هذا، ويتابع المصرف المركزي رصده لكافة التطورات في السوق الدولية والمحلية، ذلك لاتخاذ أي تدابير إضافية لازمة.

- في ضوء التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها مملكة البحرين لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وجهود مصرف البحرين المركزي للحفاظ على صحة وسلامة العاملين في قطاع الصرافة من المواطنين والمقيمين، وجه المصرف شركات الصرافة لإتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للتعامل مع العملات الورقية والعملات المستوردة من خارج البحرين. وتتمثل إجراءات الوقاية في تعريض العملات النقدية للأشعة الفوق البنفسجية (Ultraviolet germicidal irradiation)، أو تعريضها لدرجات الحرارة المرتفعة، أو عزلها لمدة لا تقل عن 72 ساعة. كما أصدر المصرف توجيهات لجميع شركات الصرافة تؤكد على ضرورة قيام الموظفين العاملين باستلام ونقل العملات النقدية بارتداء معدات الحماية الشخصية وفقاً للتوجيهات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص من وزارة الصحة.

- قام المصرف بحث المرخص لهم المزودين لنقاط البيع على ضرورة التواصل مع التجار لتعقيم تلك الآلات بانتظام ومطالبة العملاء بإدخال بطاقاتهم وسحبها من أجهزة نقاط البيع بأنفسهم. كما حث المصرف جميع المرخص لهم إتباع تعليمات التطهير والتعقيم الصادرة عن وزارة الصحة وتنفيذها وتقديم تقرير بشأن ذلك.

- كما أصدر المصرف تعليمات للمرخص لهم بخصوص التواصل مع الجمهور من خلال تغطية التدابير المتخذة لضمان سلامة موظفيهم وعملائهم في الصحافة أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. كذلك تم زيادة حد حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللا تلامسية (Contactless) على نقاط البيع إلى 50 دينار دون الحاجة إلى استخدام الرمز السري. كذلك أصدر المصرف تعليماته للمرخص لهم بضرورة الالتزام بمتطلبات استمرارية الخدمات.

- كما قام المصرف بإجراء حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية لاحتواء أي تداعيات مالية يتم مراجعتها من قبل المصرف بالتشاور مع القطاع المصرفي. تهدف هذه الإجراءات في مجملها إلى توفير مزيد من السيولة والمرونة التي تمكن البنوك من الاستمرار في عملية تمويل عملائها ومنها تخفيض متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة وتخفيض نسبة التمويل إلى القيمة (LTV) عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج مزايا.

- فيما يخص العملاء، فقد شملت تلك التدابير وجوب قيام بنوك التجزئة وشركات التمويل ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر تلبية طلب تأجيل الأقساط من أي مقترض أو حامل لبطاقة ائتمان، المتأثرين من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، بدون رسوم أو فوائد لمدة 6 أشهر، ما لم يوافق المقترض على الدفع خلال فترة أقصر. كما تم وضع حد أقصى بنسبة 0.8 في المائة على رسوم التحصيل التي تفرضها البنوك المحلية وشركات التمويل على معاملات بطاقات الخصم للتخفيف من تكاليف التجار والشركات.

- حث العملاء على التواصل عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل" أو عبر الموقع الإلكتروني للمصرف (https://www.cbb.gov.bh/complaint-form/) بدلاً من الحضور الشخصي لمكتب حماية المستهلك لدى المصرف.

البنك المركزي التونسي

في سياق الأزمة الصحية العالمية، ينتظر أن يتقلّص نمو الاقتصاد التونسي سنة 2020 نتيجة لتراجع أداء كلّ من القطاع السياحي وقطاع النقل إضافة إلى القطاع الصناعي، تبعاً لإنخفاض نسق التصدير وتراجع الطلب من البلدان الشريكة المتضررة.

في هذا الإطار، وبهدف الحد من انتشار الوباء والتخفيف من تداعياته على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي، قام البنك المركزي التونسي باتخاذ حزمة من الإجراءات الاستثنائية، تمثلت بالخصوص في منح المؤسسات الاقتصاديّة إمكانية تأجيل أقساط القروض الّتي يحل أجلها خلال الفترة الممتدة من مارس إلى سبتمبر 2020. يشمل هذا الإجراء القروض المهنية الممنوحة للعملاء المصنفين 0 و1 ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات كذلك العملاء المصنفين 2 و3 وذلك حسب تقييم البنك لوضعية العميل حالة بحالة. كما تم تعديل القواعد الاحترازية لكي لا يكون لهذا الاجراء أثر على تصنيف عملاء البنوك.

أمّا فيما يتعلق بالأفراد، فقد اعتمد البنك المركزي إجراءات الإستثنائية بالنسبة للأشخاص الّذين يقل دخلهم الشهري الصافي عن ألف دينار، حيث تمّ تأجيل آلي لأقساط القروض الّتي يحل أجلها بداية من مارس 2020 وإلى غاية سبتمبر 2020. وتم تعميم هذا الإجراء على باقي العملاء من الأشخاص الطبيعيين لمدة ثلاثة أشهر.

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي باتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها الحد من أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد، كحزم الدعم المعلنة وتأجيل دفعات قروض الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب خفض سعر الفائدة تماشياً مع الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

البنك المركزي العراقي

هدد فيروس كورونا النشاط الاقتصادي بشكل عام من خلال الإنغلاق العام للأنشطة الاقتصادية المختلفة لمنع انتشار الفيروس بين العاملين، وشكل كذلك أثراً سلبياً على الاستقرار المالي من خلال إغلاق المصارف لفترة وجيزة وتوقف المعاملات المالية والمصرفية وعدم قدرة المودعين على سحب ودائعهم وخوفهم عليها. ولغرض المحافظة على متانة وسلامة المؤسسات المالية المختلفة اتخذ البنك المركزي العراقي العديد من الإجراءات الفورية أثناء فترة حظر التجول الذي امتد من مارس ولغاية أبريل، حيث تم رفع الحظر الجزئي والسماح بنسبة 25 في المائة من موظفي المؤسسات العامة بالدوام، وكذلك التوجيهات للقطاع الخاص بالعمل بأقل عدد ممكن من العمال ومنها:

أ) خفض الاحتياطي القانوني بنسبة 2 في المائة لمدة 6 أشهر لتوفير السيولة اللازمة للمصارف لمواجهة سحب الودائع والاستمرار بمنح الائتمان.

ب) تأجيل تسديد قروض مبادرة البنك المركزي العراقي لمدة 3 أشهر لتخفيف العبء على المقترضين، أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الذين تأثر نشاطهم بشكل سلبي وتوقف لفترة من الزمن، بدون أي غرامات.

ج) استمرار عمل نظام المدفوعات بشكل يومي ولجميع فعالياته.

د) تأجيل العقوبات والغرامات المترتبة على المصارف لمدة 3 أشهر إبتداءً من 1 أبريل 2020 ولغاية 30 يونيو 2020.

هـ) استئناف العمل بالنافذة الاستثمارية للمصارف المفتوحة في البنك المركزي العراقي.

البنك المركزي العُماني

تسبب انتشار فيروس كورونا (Covid-19) والهبوط الحاد في أسعار النفط في عدة تحديات اقتصادية نستعرضها فيما يلي:

- تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي: تتخطى الآثار السلبية المترتبة على انتشار هذه الجائحة الخسائر البشرية، لتشمل العديد من الآثار الاقتصادية الوخيمة بسبب إجراءات غير مسبوقة، كإغلاق الحدود والمطارات وكذلك فرض حظر التجول في بعض المدن، وذلك في محاولة للحد من انتشار الفيروس، والتي تنذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياتها في هذه اللحظة. علاوة على الآثار الاقتصادية المباشرة المتوقعة نتيجة إجراءات التباعد المجتمعي، فإنّه من المتوقع تأثر الاقتصادات العربية بشكل عام سلباً جراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. سلطنة عُمان مثل العديد من الدول العربية منفتحة اقتصاديًا، وترتبط بالاقتصاد العالمي من خلال العديد من القنوات، أهمها السياحة، والنقل، والتجارة الداخلية والخارجية. وبالتالي، بما تسبب في تراجع الصادرات النفطية وغير النفطية.

- انهيار أسعار النفط بشكل لم يسبق له مثيل، يترتب عليه أضرار مالية عالية لجميع الدول المصدرة للنفط ومنها السّلطنة، ووفقاً لمسح المخاطر النظامية الذي يقوم به البنك المركزي العماني سنوياً، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط هو مصدر المخاطر النظامية الأشد وطأة على القطاع المالي بالسلطنة والاقتصاد العماني بشكل عام. وتعتبر صعوبة توقع مسار أسعار النفط خلال النصف الثاني من 2020، والعامين القادمين، أهم مصادر المخاطر النظامية التي يواجهها الاقتصاد العماني واقتصادات الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في الوقت الراهن، وسيتسبب في وضع ضغوط كبيرة على موازنات الدول المصدرة للنفط التي يعاني بعضها من ارتفاع مستويات المديونية، الأمر الذي قد يعرقل الجهود في تعزيز العمل بالاصلاحات الاقتصادية وزيادة ضخ السيولة في القطاعات المدرة للدخل والخالقة لفرص العمل.

- يترتب على مخاطر انهيار أسعار النفط حالياً (واحتمال استمرار هذا الانهيار لفترة مستقبلية) تولد مخاطر أخرى فيما يتعلق بالتوازن المالي والخارجي. فارتفاع العجز المالي وتدهور أوضاع الحسابات الجارية بموازين مدفوعات هذه الدول يمثل خطراً كبيراً على الاقتصاد.

- يترتب على تدهور أوضاع التوازن الداخلي والخارجي تزايد الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، مما يدفع إلى التوسع في الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو كليهما معاً، أو السحب من احتياطيات البنك المركزي العُماني أو صندوق الاحتياطي العام للدولة. وفي كل الأحوال، وأياً ما كانت طريقة تمويل العجز المالي والخارجي أو تلبية الاحتياجات التمويلية، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع الدين العام (سواءً كان المحلي أم الخارجي أم كليهما) مصحوباً بانخفاض الاحتياطيات الخارجية (external buffers) أو مزاحمة القطاع الخاص على التمويل المحلي، وهو ما يزيد من معاناة القطاع الخاص في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة.

- ارتفاع في عدد الباحثين عن العمل وخاصة على ضوء تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية الموفرة لفرص العمل جراء التدابير المتخذة.

- تأثر نشاط المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسبب الظروف الحالية.

كمحصلة لمجموعة العوامل المذكورة، تكونت عدد من الضغوطات والتحديات، في طريق السعي لإصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي من خلال مراجعة العديد من بنود الإنفاق وتعزيز التنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد على مصادر إيرادات محدودة.

تواجه السلطنة كغيرها من الدول تحدي المفاضلة بين أولوية إنقاذ الاقتصاد من خلال العودة إلى العمل بصورة طبيعية أو إنقاذ حياة العاملين، ومن هنا فإنه يتعين توفير الظروف الملائمة للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لانتشار فيروس كورونا .

في محاولة لمواجهة التحديات السابقة، عمل البنك المركزي العُماني على تطبيق تدابير وإجراءات فورية للحفاظ على ملاءة ومستوى سيولة القطاع المصرفي واحتواء تداعيات الأوضاع الراهنة، وهي:

- تخفيض متطلبات رأس المال الوقائي بنسبة 50 في المائة وذلك من 2.5 في المائة إلى 1.25 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- رفع سقف نسبة التسليف بمقدار 5 نقاط مئوية من 87.5 في المائة إلى 92.5 في المائة من قاعدة الودائع وتسهيل الإقراض للقطاعات الإنتاجية بما فيها خدمات الرعاية الصحية.
- خفض سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس إلى 0.05 في المائة مع رفع المدة القصوى لهذه العمليات إلى ثلاثة أشهر.
- خفض سعر الفائدة على عمليات إعادة خصم أذون الخزانة الحكومية بواقع 100 نقطة أساس إلى 1 في المائة.
- خفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس مع رفع المدة القصوى لهذه العمليات إلى ستة أشهر.
- رفع الحدود القصوى للاستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45 في المائة إلى 50 في المائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك.
- الاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد/أرباح القروض المتأثرة بتداعيات الوضع الراهن، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لفترة ستة أشهر بأثر فوري وعدم تأثير ذلك على التصنيف الائتماني لها.
- إعفاء القروض المرتبطة بتمويل مشاريع حكومية لعام 2020 من التصنيف الائتماني لمدة ستة أشهر وذلك بما يتوافق مع التعليمات الواردة للبنك المركزي في التعاميم الصادرة سابقاً في هذا الشأن.

سلطة النقد الفلسطينية

كان للأزمة الصحية الناتجة عن تفشي فايروس كورونا في العالم آثار متعددة كان أولها الأثر الصحي والذي تبعه آثار أخرى مالية واقتصادية عانى منها الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي ، مما خلق أوضاع مختله لدى كافة

الاطراف الاساسية اللاعبة والمؤثرة في الدورة الاقتصادية مما تسبب تقريباً في وقف عجلة الانتاج وتباطؤ النمو الاقتصادي بحيث أصبح من المؤكد أن نسب النمو الاقتصادي في فلسطين للعام 2020 ستكون منخفضة بشكل ملحوظ مما يعني انكماش اقتصادي له آثار كبيرة خصوصاً على الفئات الاقتصادية الاكثر ضعفاً وهشاشة وسينعكس ذلك على نسب البطالة والفقر، وحيث أن الاقتصاد الفلسطيني في اغلبه اقتصاد يتكون من مشاريع عائلية صغيرة وصغيرة جداً وهي مقصاة أصلاً من النظام المالي الرسمي بدرجات متفاوتة، ولا يتوفر لها مظلة حماية سواء مالية أو اجتماعية وبالتالي ستكون الاكثر عرضة للآثار السلبية للأزمة وهي بذات الوقت تحمل بارقة أمل كبيرة في تخطي آثار الازمة بالنظر إلى حجمها الكبير من الاقتصاد وحجم الايدي العاملة فيها وذلك إذا ما تم انعاشها ودعمها والتعامل معها بطريقة فعّالة وكفؤة وبأهداف محددة.

وقد تعددت الجوانب والمحاور التي تأثرت بالأزمة سواء على الافراد أو على المشاريع كما يلي:

- النقص في المبيعات: خصوصاً للشركات التي لم تكن تعتمد أسلوب البيع عن بعد من خلال الانترنت.
- تراجع الاسواق: ويعود ذلك لإجراءات الحجر والتي حدت من حركة المستهلكين والوصول للأسواق.
- عدم توفر الكوادر البشرية الكافية: بسبب اجراءات الحجر التي حالت دون وصول العاملين لأماكن عملهم وخصوصاً للأعمال التي لم يتمكن العاملين فيها من العمل من منازلهم.
- الاختلال في سلسلة الامدادات: والتي تسببت فيها اجراءات الحجر بحيث أوقفت سلاسل الانتاج بفعل عدم وصول المواد الخام.
- الاختلال في التمويل: خصوصاً للمشاريع التي لم تكن تحتفظ باحتياطي مالي كافي فقد تأثرت كثيراً بالأزمة بفعل نقص السيولة الناتجة عن النقص في المبيعات واستنزاف أية مبالغ مالية متوفرة.

وحيث أن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تفشي فايروس كورونا لها ابعادها طويلة الاجل فإن التعامل مع الازمة يجب أن يأخذ بعدين رئيسيين أحدهما خاص بإجراءات التعامل مع الازمة في الاجل القصير بهدف تخفيف آثارها بينما البعد الاخر طويل الاجل يركز على الاستشفاء والتعافي من آثارها والعودة للوضع الطبيعي، كما يجب العمل على وضع الجوانب والمحاور التي تأثرت بالأزمة بعين الاعتبار أثناء تحديد الاجراءات اللازم اتخاذها كاستجابة للأزمة.

وفي هذا المضمار، وبالإضافة لاتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لحماية الكادر الوظيفي لدى مؤسسات الإقراض فقد عملت سلطة النقد على اتخاذ العديد من الإجراءات للتعامل مع الأزمة الصحية كان بعضها بهدف تخفيف آثارها في الأجل القصير فيما الجزء الآخر متعلق بالاستشفاء والتعافي منها على الأجل المتوسط والطويل كما تم وضع الجوانب والمحاور التي تأثرت بعين الاعتبار أثناء تحديد إجراءات الاستجابة للأزمة، وقد كانت الاجراءات كما يلي:

أولاً: الاجراءات التي تم اتخاذها لتخفيف آثار الازمة:

أ. الاجراءات الهادفة للتخفيف عن المقترضين: اتخذت سلطة النقد العديد من الاجراءات الهادفة لتخفيف آثار الازمة على المقترضين سواء من القطاع المصرفي أو من قطاع الإقراض المتخصص كما يلي:

1. تأجيل الاقساط لكافة المقترضين لمدة أربع شهور بدون رسوم او عمولات او فوائد إضافية باستثناء الفائدة التعاقدية، كما وعملت على توفير امكانية قيام المقترضين بسداد تلك الاقساط بشكل مبكر أو توزيعها على عمر القرض المتبقي لمن يرغب من المقترضين.
2. تأجيل أقساط المقترضين من أصحاب المشاريع السياحية لمدة ست شهور بدون رسوم او عمولات أو فوائد اضافية، كما وعملت على توفير امكانية قيام المقترضين بسداد تلك الاقساط بشكل مبكر أو توزيعها على عمر القرض المتبقي لمن يرغب من المقترضين.
3. تمديد سقوف بطاقات الائتمان والسقوف الممنوحة للعملاء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الافراد المتضررين من الاوضاع الاقتصادية.
4. توجيه الائتمان الجديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ومنح سقوف ائتمانية مؤقتة للعملاء بما يسهم في الحفاظ على الدورة الاقتصادية.
5. الإجراءات بشأن الشيكات المعادة للمقترضين، حيث تم إيقاف تصنيف العملاء على نظام الشيكات المعادة والسماح بإجراء التسويات الرضائية للشيكات المعادة خلال فترة الطوارئ، وإيقاف استيفاء عمولة إرجاع شيك.

ب. حزمة الإجراءات الإضافية الهادفة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة ومعالجة نقص السيولة من خلال توسيع معايير الاختيار للفئات المستهدفة، ومراقبة جودة الائتمان، وتتلخص هذه الإجراءات بما يلي:

1. حث المصارف على تحديد العملاء المدينين (أفراد وشركات) ممن تأثر دخلهم أو تدفقاتهم النقدية وأعمالهم وانشطتهم التجارية نتيجة للأزمة.
2. الاستناد الى حجم الضرر الذي لحق بالعميل ومراعاة اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينه من تجاوز الازمة، وذلك من خلال الآتي:
   - إعادة هيكلة أو جدولة التسهيلات القائمة.
   - منح المقترض سقف جاري مدين مؤقت.
   - منح المقترض من المصارف الإسلامية سقف تورق، أو إعادة هيكلة الاجارة المنتهية بالتمليك.
3. عدم زيادة أسعار الفائدة أو الربح عن الفائدة أو الربح التعاقدي عند توقيع اتفاقية إعادة هيكلة الائتمان.
4. عدم استيفاء أية عمولات أو رسوم على اتفاقية إعادة هيكلة الائتمان.
5. إعفاء المقرض من الدفعة المقدمة لدى جدولة الائتمان الممنوح له.
6. فيما يخص جودة الائتمان، فيجب على المصارف الالتزام بما يلي:

- إجراء تقييم دوري لمدى توفر مؤشرات على الارتفاع الجوهري في المخاطر الائتمانية عند القيام بهيكلة أو جدولة الائتمان وربط ذلك مع المؤشرات القطاعية والاقتصادية.
- تضمين المتغيرات الحالية والمستقبلية للأوضاع الاقتصادية في سيناريوهات نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة إعطاء وزن ترجيحي مناسب للسيناريو الأسوأ.
- مراعاة الانتقال التدريجي بين المراحل الثلاث (Stage 1, Stage 2, Stage 3) للتسهيلات غير المنتظمة نتيجة للأزمة، وكذلك بالنسبة للتسهيلات التي يتم جدولتها وذلك لدى نقلها عكسياً.

- تنفيذ فحص الاختبار للأوضاع الضاغطة والناتجة عن الازمة وتضمين خطط المصرف بالإجراءات الواجب اتخاذها للحد من المخاطر المصاحبة وعكس أثر ذلك على منهجيات احتساب الخسائر الائتمانية.

ج. الإجراءات الهادفة لدعم القطاع الصحي: تم وضع العديد من الاجراءات الهادفة لدعم القطاع الصحي في مواجهة الازمة كما يلي:

1. توفير الائتمان المباشر لقطاع الخدمات الصحية بما يمكنه من مواجهة الازمة.
2. توجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم القطاع الصحي.

د. الإجراءات الهادفة لدعم مؤسسات الاقراض نفسها: وضعت سلطة النقد العديد من الاجراءات الهادفة لدعم مؤسسات الاقراض في مواجهة هذه الازمة كما يلي:

1. توفير التمويل اللازم لمؤسسات الاقراض من خلال البنوك وذلك لاستمرار عملياتها.
2. السماح لمؤسسات الاقراض بفتح أبوابها وممارسة أعمالها خلال فترات محددة أثناء الازمة وبما يسهم في إستمرار أعمالها التشغيلية.
3. تشجيع المؤسسات على استخدام المنصات الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني وإجراء الإستعلام الائتماني للعملاء خلال فترة الطوارئ بالإضافة لمنح موافقات لتشجيع وسائل الدفع الالكتروني والمحافظ الالكترونية.

هـ. الاجراءات الهادفة للتخفيف عن موظفي القطاع المصرفي: لقد طالبت سلطة النقد بدفع رواتب موظفين المصارف ومؤسسات الاقراض بشكل كامل خلال فترة الازمة بغض النظر عن موضوع التعطل الناتج عن الاغلاق وهو ما ساهم في استقرار أوضاع الموظفين وأسرهم.

ثانياً: الاجراءات الهادفة للتعافي من الازمة: عملت سلطة النقد على وضع العديد من الاجراءات الهادفة لضمان التعافي من آثار الأزمة والنهوض من جديد، وتأتي تلك الاجراءات بشكل مكمل وداعم للإجراءات الهادفة لمواجهة الازمة، كما يلي:

أ. فيما يخص المقترضين: تم إطلاق برنامج استدامة الهادف لتوفير التمويل اللازم للمشاريع المتضررة من الأزمة بهدف تمكينها من الإستمرار بعملياتها التشغيلية ودفع أجور العاملين وهو ما سيسهم في إستدامة تلك المشاريع واستقرار الأسر المستفيدة منها.

ب. فيما يخص مؤسسات الإقراض:

1. نظراً لنقص التمويل لدى مؤسسات الإقراض في ضوء الاوضاع الناتجة عن الجائحة، وفي ضوء إحجام المؤسسات الدولية عن تقديم التمويل للمؤسسات، فقد تم العمل على توفير التمويل لمؤسسات الاقراض من خلال برنامج استدامة بحيث تحصل المؤسسات على التمويل اللازم لها من خلال البنوك التي بدورها تستفيد من المبالغ المخصصة للبرنامج من قبل سلطة النقد.
2. حث البنوك على توفير القروض لمؤسسات الاقراض بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها والاستمرار بعملياتها التشغيلية.
3. حث المؤسسات الضعيفة على تسوية وتصويب اوضاعها وتقوية مراكزها المالية من خلال تعويض النقص الحاصل برأس المال لديها سواء بزيادة راس المال أو بالاندماج فيما بينها.

مصرف قطر المركزي

لا يزال تأثير فيروس كورونا مستحكماً، في الوقت الذي تعمل الحكومة والجهات التنظيمية للقطاع المالي بمراقبته عن كثب. على الرغم من أن البيانات المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على القطاع المالي ليست متاحة بعد، فقد اتخذ مصرف قطر المركزي تدابير استباقية لتعويض الآثار السلبية المحتملة. حيث تم تخفيض معدلات السياسة بشكل كبير. كما تم توجيه القطاع المصرفي بتأجيل أقساط القروض للقطاعات المتضررة بناءً على طلبها لتسهيل التدفقات النقدية لمدة 6 أشهر. ويأتي مبلغ الثلاثة مليارات ريال ضمن حزمة الدعم لمنح قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية للبنوك العاملة في الدولة. كما يجري الترويج للمعاملات الرقمية لتسهيل البعد أو المسافة الاجتماعية في ظل انتشار الوباء. أعلن مصرف قطر المركزي عن تخصيص نافذة إعادة شراء (الريبو) تكون بسعر فائدة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية بسعر فائدة 1 في المائة. يقوم مصرف قطر المركزي بمراقبة الوضع المتطور وسيتخذ مبادرات سياسية مناسبة إذا لزم الأمر.

بنك الكويت المركزي

يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بمتانة عالية تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية التي تتخطى المعدلات العالمية، بفضل السياسات التحوطية الحصيفة التي تبناها بنك الكويت المركزي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 تحسبًا لمواجهة مثل هذه الظروف، مما أدى إلى بناء رصيد قوي ومتين من القواعد الرأسمالية والمخصصات الاحترازية والمصدات التحوطية، وبما يؤهل القطاع المصرفي اليوم للاستمرار في أداء دور فعال لدعم الاقتصاد الوطني في الظروف الراهنة.

وإن كان القطاع المصرفي في الوضع الراهن يتمتع بالاستقرار والمتانة، إلا أن امتداد الأزمة لفترة طويلة سيكون له انعكاسات سلبية على النظام المصرفي، مما قد يتطلب تدخل بنك الكويت المركزي لضمان الاستقرار النقدي والمالي. و قد قام بنك الكويت المركزي مؤخراً بتخفيض سعر الخصم إلى مستوى هو الأدنى تاريخياً بالإضافة إلى تعديل بعض تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي ويساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة، الذين هم بحاجة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف في ظل هذه الظروف، تجنباً لتحول الصعوبات التي يواجهها العملاء من نقص مؤقت في السيولة إلى تحديات طويلة الأجل تؤثر على ملاءتهم المالية.

هذا ويواصل بنك الكويت المركزي متابعته الحثيثة للقطاع المصرفي للتأكد من سلامته واستقراره وقيامه بدور فعال في هذه الظروف الضاغطة لتوفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المنتجة، ولن يتوانى عن اتخاذ مزيد من الإجراءات بما يلبي المصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

البنك المركزي المصري

يتمتع القطاع المصرفي المصري الذي يمثل نحو 90 في المائة من النظام المالي، بدرجة عالية من الاستقرار، حيث يتميز بوفرة السيولة والملاءة المالية المرتفعة، مما جعله قادر على مساندة الاقتصاد المحلي في امتصاص العديد من الصدمات في الآونة الأخيرة مع الاستمرار في دوره الأساسي في الوساطة المالية وتمويل النمو الاقتصادي، وهو ما يظهر مدى صلابته وقدرته على مواجهة الأزمات, الا أن بعض التحديات قد ظهرت في ظل مستجدات فيروس كورونا، حيث ارتفعت التدفقات الخارجة من استثمارات المحافظ المالية، بالإضافة إلى تراجع اداء البورصة المصرية تأثراً بما أصاب اسواق المال حول العالم، ايضا هناك قطاعات اقتصادية تضررت بشدة وبشكل مباشر بسبب أزمة فيروس كورونا وخاصةً قطاع السياحة والطيران والشحن كما انه من المتوقع انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة ما سيؤثر بدوره على النمو الاقتصادي.

هذا وقد قام البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من السياسات والاجراءات الفورية التي من شأنها تخفيف حدة تأثير فيروس كورونا على الاستقرار المالي والاقتصاد المحلي، تمثلت فيما يلي:

- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 في ضوء الأزمة الحالية على النحو التالي:

- السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ـ ربع سنوية ـ مختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (30)، على أن تلتزم البنوك بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية العام المالي لكل بنك.
- كما يتم استبعاد فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة 6 أشهر لدى حساب فترة التوقف عن السداد ولا يتم اعتبارها مؤشراً من مؤشرات الارتفاع الجوهري في مستوى مخاطر الائتمان.

- إطلاق "مبادرة السداد الإلكتروني" لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية حيث من المستهدف نشر عدد 100 ألف نقطة بيع الكترونية يتحمل تكلفتها البنك المركزي المصري فضلاً عن نشر عدد 200 ألف رمز استجابة سريع لدى التجار والشركات.

- إطلاق مبادرة لنشر ماكينات الصراف الآلي تستهدف زيادة أعداد الماكينات بنحو 6500 ماكينة كمرحلة أولي مقسمة على عدد من البنوك بناء على عدد عملاء كل بنك.

- قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.

- تعديل سعر العائد الخاص بمبادرات البنك المركزي الصادرة لدعم قطاع السياحة بمبلغ 50 مليار جنيه، والقطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات بمبلغ 100 مليار جنيه، ومبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ 50 مليار جنيه ليصبح 8 في المائة (بدلاً من 10 في المئة).

- كذلك تم إتخاذ جملة من التدابير الاحترازية الصادرة عن البنك المركزي لمواجهة آثار فيروس كورونا:

- قيام البنوك بإتاحة الحدود الائتمانية لتمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية، والاستراتيجية، والسلع الغذائية، وتمويل رأس المال العامل، وصرف رواتب العاملين بالشركات.
- متابعة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ووضع خطط الدعم اللازمة لها.
- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر.
- إلغاء الرسوم والعمولات على نقاط البيع والسحب من الصرفات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر.
- إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري لمدة ستة أشهر (حيث تم مد فترة الإعفاء لثلاثة أشهر اخرى تنتهي في سبتمبر 2020) من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها.
- استمرار عمل مراكز الاتصال لدى البنوك للرد على استفسارات العملاء.
- إصدار استثناءات لاستخدام وسائل الدفع الالكترونية:

1. تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً.
2. فتح حسابات الهاتف المحمول لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقاً لدى البنك.
3. تطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء بطريقة إلكترونية لعملاء البنك الجدد.
4. إصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدماً مجاناً لمدة 6 أشهر.

- المشاركة في اجتماعات مجالس إدارات البنوك عبر الفيديو أو الهاتف خلال العام 2020، وعدم التقيد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف، وعدم اشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً، وذلك حتى نهاية العام الحالي.
- تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي:

  - إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية.
  - تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد.
  - إطلاق حرية التعامل مع العملاء (من فئات تصنيف محددة) وإلغاء حظر التعامل معهم.

- قام البنك المركزي بإعفاء البنوك لمدة عام من حساب وزن المخاطر الترجيحي الإضافي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر 50 عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك عن نسبة 50 في المائة من محفظة البنك الائتمانية.

هذا وقد قام البنك المركزي خلال شهر مارس 2020 باستخدام حوالي 5.4 مليار دولار امريكي من الاحتياطي النقدي الدولي لتغطية احتياجات السوق المصري من النقد الاجنبي وتغطية تراجع استثمارات الاجانب والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد سلع استراتيجية، بالإضافة الى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة، وعلى الرغم من هذا التغير في الاحتياطي النقدي, فانه ما زال قادراً على تغطية واردات لمدة 8 أشهر متخطياً بذلك المعدلات الدولية التي لا تزيد في بعض الدول عن 3 شهور فقط.

بنك المغرب

يتوقع أن تكون لجائحة فيروس كورونا المستجد التي يشهدها العالم اليوم تداعيات كبرى على الاقتصاد العالمي، مع احتمال حدوث ركود اقتصادي في معظم البلدان الشريكة للمغرب. على الصعيد الوطني وبسبب انخفاض الطلب الأجنبي وقيود الاحتواء والحجر الصحي المفروضة منذ 20 مارس وتوقف النقل الجوي، برزت الآثار السلبية لفيروس كورونا واضحة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية بشكل متفاوت، القطاعات الرئيسية الأكثر حتى الآن تضرراً هي السياحة، المنسوجات، صناعة السيارات، النقل، العقار والبناء، بالإضافة إلى القطاع غير المهيكل، الذي يشكل مصدر دخل لشريحة عريضة من السكان.

نظرا لتأثير ذلك على القطاع المصرفي والاستقرار المالي، يتابع بنك المغرب عن كثب تطور الأوضاع واتخذ مجموعة من التدابير الفورية سواءً في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي لدعم النشاط الاقتصادي الوطني وولوج الأسر والمقاولات إلى القروض البنكية في هذه الظروف الاستثنائية:

- أصدر البنك المركزي في 16مارس بلاغاً يشير فيه إلى توفير ما يكفي من العملة الائتمانية لتغطية كافة الاحتياجات على الصعيد الوطني .كما قام بالتنسيق مع القطاع البنكي حتى يتم تزويد الشبابيك البنكية الأوتوماتيكية بالعملة الائتمانية بشكل مستمر بما يستجيب لحاجيات المواطنين.
- خفض مجلس البنك المركزي في17 مارس سعر الفائدة الرئيس بمقدار 25 نقطة أساس لتصبح 2 في المائة، كما تم لاحقاً خفض معدل الفائدة الرئيسي بنسبة 50 نقطة أساس الى أدنى مستوى تاريخي في 1.5 في المائة، والتحرير الكلي للاحتياطي للإلزامي.
- أعلن البنك المركزي في 29 مارس عن تدابير إضافية سواءً في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي وهي:

1. إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية.
2. توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة.
3. تمديد آجال عمليات إعادة التمويل.

4. تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها.

5. الإجراءات الاحترازية الميسرة، تشمل المتطلبات من السيولة -نسبة تغطية السيولة -والأموال الذاتية ومخصصات الديون وذلك من أجل تعزيز قدرة هاته المؤسسات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية. كما طلب بنك المغرب من مؤسسات الائتمان الحفاظ على أموال ذاتية كافية. حيث دعاها إلى تعليق توزيع الارباح برسم سنة 2019. كما طلب منها تبني سياسة لتدبير المخاطر أكثر احترازاً.

6. في مجال حماية مستهلكي الخدمات المصرفية، قام بنك المغرب بحث المجموعة المهنية للبنوك من أجل:

- تنسيق وتوحيد استمارة طلب تأجيل سداد القروض، المعتمدة من طرف البنوك.
- اعتماد الشفافية تجاه العملاء، من خلال إمدادهم بمعلومات كاملة ودقيقة عن الشروط المطبقة للتأجيل وطرق إرسال جداول استهلاك قيمة القرض الجديدة.
- حث البنوك على الإجابة على جميع شكاوى العملاء، المتعلقة بتأجيل سداد القروض في آجال لا يتعدى 72 ساعة، نظراً للتوابع الاجتماعية المحتملة.

البنك المركزي اليمني

أشار البنك المركزي اليمني إلى أن آثار فيروس كورونا الأولية سوف تؤدي الى رفع معدل الانفاق على الصحة بشكل عام (شراء أدوات صحية وادوية وتجهيزات ونفقات مالية للطواقم الصحية) مما سوف يؤدي الى حدوث خلل في ميزان المدفوعات، لذلك فقد تقدم البنك المركزي اليمني ووزارة المالية بطلب الى صندوق النقد الدولي للتخفيف الفوري لعبء ديون اليمن لصالح الصندوق، حيث تم الموافقة على هذا الطلب مؤخراً مما سيساعد على توجيه المزيد من الموارد المالية نحو جهود الطوارئ الطبية المذكورة أعلاه.

هناك أيضا تواصل بين البنك المركزي اليمني والبنك الدولي وذلك للحصول على مساعدة مالية لحساب منظمة الصحة العالمية، لتمويل برامج المنظمة المذكورة لمكافحة تداعيات جائحة كورونا في اليمن.

ثانياً: التنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى لمواجهة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني

مصرف البحرين المركزي

تم وضع خطط لمواجهة تداعيات الآثار الاقتصادية والمالية الكلية لفيروس كورونا. تأتي هذه الجهود المتواصلة وفقاً للتوجيهات الملكية من أجل توحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات الانتشار العالمي لفيروس كورونا وتأثيره على المستوى الاقتصادي، وتوفير الدعم اللازم للقطاع الخاص للتعامل مع آثاره.

وقد تم الإعلان عن حزمة مالية واقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني، وذلك من خلال مؤتمراً صحفياً عقدته الحكومة للإعلان عن الحزمة وتفاصيلها عبر القرارات والإجراءات التالية:

- قيام الحكومة بإحالة مشروع قانون بصفة الاستعجال وفق المادة رقم (87) من الدستور، وذلك من أجل دفع رواتب المواطنين البحرينيين بالقطاع الخاص من خلال صندوق التعطل للأشهر (أبريل ومايو ويونيو) لعام 2020 وفق الحد الأقصى للرواتب المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي، وذلك بقيمة إجمالية تقدر بـ 215 مليون دينار بحريني.

- تكفل الحكومة بفواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لكل من أشهر أبريل ومايو ويونيو من العام الجاري بما لا يتجاوز فواتير نفس الفترة من العام الماضي لكل مشترك بقيمة إجمالية تقدر بـ 150 مليون دينار بحريني على أن تقوم الحكومة بإعادة هيكلة المصاريف الإدارية للأجهزة الحكومية بما لا يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

- إعفاء المؤسسات التجارية من الرسوم البلدية لكل من أشهر أبريل ومايو ويونيو من العام الجاري وذلك بقيمة إجمالية تقدر بـ 25 مليون دينار بحريني.

- إعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من الرسوم المستحقة على استئجار الأراضي الصناعية الحكومية لكل من أشهر أبريل ومايو ويونيو من العام الجاري.

- إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لكل من شهر أبريل ومايو ويونيو من العام الجاري.

- مضاعفة حجم صندوق السيولة بقيمة 100 مليون دينار بحريني ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني.

- إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" للشركات المتأثرة من الأوضاع الراهنة لمواجهة فيروس كورونا مع إعادة هيكلة القروض بالتعاون مع البنوك بقيمة إجمالية تقدر بـ 60 مليون دينار بحريني.

- استمرارية مساعي الحكومة للحفاظ على النمو المستدام، مؤكدين بأن صحة وسلامة المواطنين والمقيمين أولوية قصوى.

البنك المركزي التونسي

يتم التنسيق بين البنك المركزي والمؤسسات الحكومية الأخرى لمواجهة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني في إطار أعمال هيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية، حيث تم عقد اجتماع إستثنائي لهيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية في شهر أبريل، تم خلاله استعراض الإجراءات المتخذة من قبل الهيئات التعديلية للقطاع المالي لضمان تواصل توفير الخدمات المالية والحد من تبعات الأزمة الصحة العالمية على المؤسسات الإقتصادية والأفراد. كما تم التداول في سبل تنسيق الجهود لإنجاح الإجراءات المعتمدة على مستوى المؤسسات الناشطة في القطاع البنكي والمؤسسات الناشطة بالسوق المالية ومؤسسات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر وآليات رفع الحواجز التي تحول دون تنفيذ هذه الإجراءات ويضمن سلامة المؤسسات المالية ومتانتها ويُجنّب المخاطر النظاميّة.

كما تم إنشاء خلية إحاطة ودعم على مستوى رئاسة الحكومة تعنى بالمؤسسات الأكثر تضرراً من تداعيات وباء كورونا، تعمل على المحافظة على مواطن الشغل وضمان حقوق العاملين بها. وتتكون هذه الخليّة من ممثلين عن وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والبنك المركزي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة والإتحاد العام التونسي للشغل والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

مؤسسة النقد العربي السعودي

تقوم المؤسسة بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة السوق المالية بالإضافة الى المركز الوطني لإدارة الدين من خلال اللجنة الوطنية للإستقرار المالي، حيث يتم بحث سبل دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة والإجراءات اللازمة لذلك.

البنك المركزي العراقي

كانت هنالك اجتماعات مكثفة للمحافظ مع الوزارات ذات العلاقة مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة التجارة وغيرها للتباحث وإتخاذ القرارت المناسبة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وتم إتخاذ بعض القرارت مثل إعطاء منحة مالية للفقراء والمتضررين من حظر التجول من خلال إنشاء استمارة الكترونية للتسجيل. سمح البنك المركزي العراقي لنافذة بيع العملة الاجنبية بالعمل أثناء مدة حظر التجول لتوفير التمويل اللازم لإستيراد المواد الغذائية والطبية حصراً لأهميتها. قام البنك المركزي العراقي بجمع تبرعات مقدارها (44) مليار دينار عراقي منها 30 مليار دينار من البنك المركزي والباقي من المصارف وشركات الصرافة. كما تم اتخاذ بعض الاجراءات لتقليل الانفاق العام وزيادة الايرادات غير النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية.

البنك المركزي العُماني

أقرت حكومة السلطنة العديد من الاجراءات والتسهيلات لمواجهة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، أبرزها ما يلي:

- تشكيل لجنة عليا تتولى بحث آلية التعامل مع التطورات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد. حيث تتولى اللجنة رصد تطورات الفيروس، والجهود المبذولة إقليمياً وعالمياً للتصدي له، ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأن ذلك، ووضع الحلول والمقترحات والتوصيات المناسبة بناء على نتائج التقييم الصحي العام.
- توفير مخزون احتياطي إضافي من السلع الغذائية الأساسية.
- إعفاء مؤسسات القطاع الخاص من العديد من الضرائب الحكومية مثل الضريبة السياحية وضريبة البلدية حتى نهاية أغسطس 2020.
- تأجيل أقساط قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة الدفع لبنك التنمية العُماني وصندوق الرفد خلال الستة أشهر القادمة.
- إعفاء من الإيجارات المستحقة على المصانع في المدن الصناعية لمدة ثلاثة أشهر.

- ألزمت الحكومة مؤسسات وشركات القطاع الخاص بالمحافظة على استمرار عمل القوى العاملة العُمانية وعدم انهاء خدماتها، كما تم تقديم عدد من التسهيلات التي تدعم استدامة اعمال القطاع الخاص وتعزز قدرتها على التكيف مع الاوضاع الاستثنائية.
- دعوة أصحاب المراكز التجارية وملاك العقارات التجارية للعمل على مراعاة الاوضاع الحالية للمحلات المستأجرة والمتأثرة.

مصرف قطر المركزي

يتم التنسيق المنظم والمنتظم بين الجهات التنظيمية للقطاع المالي من خلال لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر. حيث هناك تنسيق وثيق للغاية بين الجهات التنظيمية للقطاع المالي ووزارة المالية حول مختلف قضايا القطاع المالي الهامة. بالإضافة إلى ذلك، في أوقات الطوارئ، ينسق القائمون على تنظيم القطاع المالي مع مختلف أجهزة الحكومة.

من جانب آخر، جاءت حزمة الدعم التي أعلن عنها مصرف قطر المركزي ضمن حزمة قطر التي تبلغ قيمتها 75 مليار ريال قطري التي أعلنت عنها الحكومة في 16 مارس 2020. يهدف البرنامج إلى دعم الشركات الصغيرة والقطاعات التي تضررت بشدة (مثل قطاع الضيافة والسياحة والتجزئة والمجمعات التجارية والخدمات اللوجستية)، كما شملت تقديم إعفاءات لمدة ستة أشهر على مدفوعات المرافق (الماء والكهرباء). وكذلك إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر.

بنك الكويت المركزي

أوصى مجلس الوزراء بتشكيل لجنة توجيهية عليا للتحفيز الاقتصادي برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي وعضوية (وكيل وزارة المالية، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بالإضافة الى ثلاث أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص) لتنفيذ حزمة التدابير التي أقرها مجلس الوزراء، واقتراح التدابير اللازمة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فايروس كورونا المستجد، وتقديم ما تراه اللجنة من تصورات لمواجهة تلك التداعيات. تتمثل أهداف اللجنة في منع تفاقم الأوضاع من أزمة سيولة قصيرة الأمد إلى أزمة ملاءة ماليه بالإضافة إلى منع تداعيات الأزمة من أن تطال استمرارية الأعمال على مستوى جميع شرائح الشركات والقطاعات.

البنك المركزي المصري

هناك العديد من القرارات الرئاسية والإجراءات الحكومية التي تم إتخاذها، نذكر منها:

- تخصيص 100 مليار جنيه من خلال الاحتياطات العامة للدولة للتعامل مع الظروف الاستثنائية.
- توجيه مبلغ 200 مليار جنيه من البنك المركزي المصري من خلال المبادرات الصادرة لدعم قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة (مبلغ 50 مليار جنيه لمبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، مبلغ 50 مليار جنيه لمبادرة دعم قطاع السياحة، مبلغ 100 مليار لمبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي، وفقا لما تم الاشارة اليه سابقاً).

- توجيه 20 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم وتحفيز البورصة المصرية والمساهمة في انتعاش السوق وهو ما دفع البرصة المصرية لتسجل ثالث أفضل اداء عالمياً في جلسة 23 مارس وفقاً لبلومبرج.
- صرف علاوة شهرية لأصحاب المعاشات بنسبة 14 في المائة لتحسين احوالهم المادية والمعيشية، من يوليو القادم بالإضافة إلى ضم العلاوات الخمسة لأصحاب المعاشات بنسبة 80 في المائة من الأجر الأساسي.
- تخفيض ضريبة كسب العمل لكل العاملين بالدولة.
- مد وقف العمل بقانون الضريبة على الأطيان الزراعية لمدة عامين لحماية الفئات الاكثر تأثراً.

أما فيما يخص الإجراءات الفورية من قبل الحكومة لمواجهة الأزمة فقد كانت على النحو التالي:

- إتاحة 187.6 مليون جنيه فور حدوث الازمة لشراء مواد خام ومستلزمات لمواجهة انتشار الفيروس وصرف مكافآت تشجيعية للعاملين بالحجر الصحي ومستشفيات العزل.
- تدبير مليار جنيه بشكل عاجل لوزارة الصحة لتوفير الاحتياجات الاساسية من المستلزمات الوقائية.
- إتاحة 3.8 مليار جنيه لدعم القطاع الصحي بالدولة بمختلف مساراته على مستوى الجمهورية.
- إتاحة 8.7 مليار جنيه للهيئات السلعية والخدمية شهري يناير وفبراير.
- إتاحة 4 مليار جنيه لهيئة السلع التموينية لتلبية احتياجات المواطنين من السلع الغذائية الاساسية خلال شهر مارس.
- تخصيص 15 مليار جنيه لتمويل شراء القمح المحلي من المزارعين خلال شهر ابريل في إطار حرص الدولة على توفير احتياجات البلاد من السلع الاساسية الاستراتيجية.

إضافة لذلك، قامت الحكومة بإجراءات، لدعم القطاع الصناعي، نذكر منها:

- تخفيض سعر الغاز الطبيعي للقطاع الصناعي بأكمله إلى 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.
- تقرر خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط، مع تثبيت وعدم زيادة أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات مقبلة.
- صرف صندوق تنمية الصادرات مليار جنيه من المستحقات المتأخرة للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل، إلى جانب دفعة إضافية بقيمة 10 في المائة نقداً في يونيو.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، مع السماح لها بسداد الضريبة المستحقة عن الفترات السابقة من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر.

- رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10 في المائة من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات.

- أطلقت وزارة الصناعة والتجارة مبادرة لإتاحة قروض سريعة للمشروعات الصغيرة المتضررة من أزمة كورونا موجهة للقطاع الصناعي (بحد أقصى مليون جنيه للقرض) والمشروعات الخدمية (بحد أقصى 500 ألف جنيه) لأجل عام وفترة سماح 3 أشهر، بهدف تغطية مصروفات التشغيل الأساسية اللازمة لاستمرار النشاط.

- وافق مجلس الوزراء على استراتيجية توطين صناعة السيارات بمصر، التي تهدف إلى تشجيع وتعميق التصنيع المحلي وتنمية الصناعات المغذية، إلى جانب جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاع والحفاظ على الاستثمارات الحالية.

كذلك قامت الحكومة المصرية بإجراءات بخصوص التعاملات في البورصة المصرية، نذكر منها:

- خفض ضريبة الدمغة على غير المقيمين لتصبح 1.25 في الألف بدلاً من 1.5 في الألف، وخفض الضريبة على المقيمين لتصبح 0.5 في الألف بدلاً من 1.5 في الألف، مع الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل وزيادة عمق السوق المصري.

- تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة لمدة عامين، وإعفاء غير المقيمين من الضريبة نهائياً.

- خفض سعر ضريبة توزيعات الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة 50 في المائة، وبنسبة 10 في المائة على التوزيعات النقدية لأي مساهم في أي شركة غير مقيدة.

- تخفيض قيمة الاشتراك المقرر لصندوق "حماية المستثمر" عن عمليات تداول الأوراق المالية في البورصة المصرية بنسبة 50 في المائة.

- تخفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة بنسبة 20 في المائة.

بنك المغرب

قامت السلطات الحكومية والمالية بعدة إجراءات لتجنب التبعات السلبية الكبيرة لانتشار الفيروس على الصعيد الوطني. تجلت تلك القرارات في إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 11 مارس 2020 لتتبع انعكاسات وباء كورونا وتحديد الإجراءات المواكبة. يتولى تنسيق أشغال هذه اللجنة الوزير المكلف بالمالية والاقتصاد، وتضم من بين أعضاءها والي بنك المغرب بالنظر إلى الدور المالي والاقتصادي للبنك المركزي، وكذلك المسؤولين عن القطاعات الحكومية ذات الصلة.

عقدت هذه اللجنة العديد من الإجتماعات، تم خلالها اتخاذ مجموعة من الاجراءات على المستوى الاجتماعي وكذلك تدابير لفائدة المقاولات الأكثر تضرراً من الأزمة، بعضها مرتبط بالنشاط المصرفي والمالي بشكل عام كتأجيل

سداد القروض البنكية حتى 30 يونيو بدون أداء رسوم أو غرامات؛ تفعيل خط قروض إضافية تمنحها البنوك ويضمنها الصندوق المركزي لضمان المؤسسة العمومية المختصة.

كما تم في 16 مارس 2020 بتعليمات سامية ملكية إحداث، صندوق خاص بقيمة عشرة 10 مليار درهم (ما يُعادل مليار دولار) سَيُموَّلُ من الميزانية العامة للدولة، بتخصص موارده لتغطية النفقات الطبية ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من انتشار وباء كورونا .تم ضخ مجموعة من التبرعات والمساهمات المالية في الصندوق من قبل العديد من الشركات الخاصة والمؤسسات العمومية والجمعيات والأفراد، جعل موارده تفوق 30 مليار درهم (ما يُعادل أكثر من 3 مليار دولار).

على صعيد آخر، تقوم أجهزة الرقابة على القطاع المالي، الممثلة في لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر الشمولية، بدراسة التدابير التي يتعين اتخاذها لتقليص تداعيات هذا الوضع ولتجنب أزمة شمولية، يوجد تنسيق وتبادل منتظم بين أعضاءها وممثليها[46] (بنك المغرب، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الهيئة المكلفة بمراقبة أسواق الرساميل ووزارة الاقتصاد والمالية) .

البنك المركزي اليمني

هناك تنسيق بين البنك المركزي اليمني ووزارة المالية اليمنية من اجل مناقشة التداعيات المالية المحتملة التي قد تنتج بسبب جائحة كورونا ووضع الخطط لمواجهة هذه التحديات.

ثالثاً: ضخ السيولة اللازمة في القطاع المالي أو المصرفي لمواجهة تداعيات أثر الفيروس على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

قام المصرف بخفض متطلبات الاحتياطي للودائع تحت الطلب بنسبة 50 في المائة، مما عزز السيولة في النظام المصرفي. كما تم السماح للمصارف المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة، حيث سوف تمنح البنوك المرونة الازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة، يبلغ 70 في المائة. كما سيخفض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة الى 7 في المائة، وتقدر القيمة الاجمالية لإحتياطي السيولة التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم.

مصرف البحرين المركزي

قام المصرف بإجراءات لتوفير مزيد من السيولة من خلال تخفيض متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة وتخفيض نسبة التمويل إلى القيمة (LTV) عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج مزايا.

[46] يقوم ممثلو هذه اللجنة باجتماع أسبوعي عن بعد من أجل دراسة تطور الوضع حول القطاع المالي، وتبادل التحليلات والمعلومات ومناقشة التدابير المتخذة أو التي سيتم اتخاذها والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت المؤسسة بدعم القطاع الخاص بحزم دعم تصل الى 50 مليار ريال. كذلك قامت بضخ 50 مليار ريال لمدة عام بفائدة صفرية لتعزيز سيولة القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في تقديم الائتمان للقطاع الخاص، وإعادة هيكلة القروض بدون أي رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية.

البنك المركزي التونسي

يقوم البنك المركزي بضخ السيولة في القطاع المصرفي في إطار عمليات السوق النقدية العادية، وعبّر عن استعداده لرفع حجم إعادة التمويل للقطاع المصرفي إذا ما وجدت البنوك نقصاً في السيولة.

البنك المركزي العُماني

لم يقم البنك بضخ السيولة، إنما عمل على تطبيق تدابير وإجراءات إحترازية لضمان توفر سيولة كافية في القطاع من خلال السماح للمصارف باستخدام جزء من احتياطاتها وكذلك تخفيض تكلفة التمويل من البنك المركزي.

البنك المركزي العراقي

قام البنك المركزي العراقي بضخ السيولة للمصارف من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، من 15 في المائة إلى 13 في المائة. كما تم تأجيل تسديد أقساط مبادرة البنك المركزي العراقي لمدة 3 أشهر.

مصرف قطر المركزي

يدير المصرف السيولة في الجهاز المصرفي بشكل إستباقي، حيث أعلن عن تخصيص نافذة إعادة شراء (الريبو) بسعر فائدة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية بسعر فائدة 1 في المائة. حيث تم تخفيض معدلات السياسة بشكل كبير وصلت إلى مرتين في مارس 2020. ويقوم مصرف قطر المركزي بمراقبة الوضع المتطور وسيتخذ مبادرات سياسية مناسبة إذا ما لزم الأمر.

بنك الكويت المركزي

لم يكن هنالك حاجة لضخ السيولة في القطاع المصرفي.

البنك المركزي المصري

يتمتع القطاع المصرفي المصري بمعدلات مرتفعة من السيولة سواءً بالعملة المحلية أو الأجنبية وبالتالي لم يكن هناك احتياج لتدخل البنك المركزي لضخ أي سيولة.

بنك المغرب

بالنظر إلى سياق تشديد السيولة الناجم عن الارتفاع الحاد في عمليات السحب من العملة المتداولة خلال فترات معينة من شهر مارس، قام البنك المركزي بضخ السيولة اللازمة، حيث وصل المبلغ إلى أكثر من 95 مليار درهم (ما يعادل 9.3 مليارات دولار)، كما تم وضع إجراءات جديدة تسمح بمضاعفة بثلاثة مرات قدرات إعادة تمويل البنوك من قبل المصرف المركزي .

كما تم الاشارة سابقاً، تتيح هذه التدابير إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة بالدرهم وبالعملات الأجنبية، توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة، وتمديد آجال عمليات إعادة التمويل.

البنك المركزي اليمني

على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن على كافة الأصعدة منذ حوالي ستة أعوام، إلا ان البنك المركزي لا يزال ملتزماً بتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن وذلك لمساعدة هذه البنوك على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المودعين الذين من المتوقع ان يقوموا بعمليات سحب مستمرة ومكثفة في المستقبل القريب وذلك بسبب أزمة جائحة كورونا.

رابعاً: إستخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي

مصرف الإمارات المركزي

سبق وأن أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي من الودائع تحت الطلب من 14 في المائة إلى 7 في المائة والتي ستضخ نحو 61 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع ترتيب ربط عملة الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، فقد قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتعديل أسعار الفائدة بما يتماشى مع تخفيضات أسعار الفائدة الفيدرالية في 4 و16 مارس 2020.

مصرف البحرين المركزي

قام المصرف بخفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75 في المائة إلى 1.00 في المائة، كما قام المصرف بإجراءات لتوفير مزيد من السيولة من خلال تخفيض متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة.

البنك المركزي التونسي

قام البنك المركزي التونسي بتخفيض نسبة الفائدة المرجعية بـ 100 نقطة أساس لتبلغ 6.75 في المائة منذ 17 مارس 2020 بهدف تخفيف العبء المالي على الأفراد والمؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، وذلك حفاظاً على ديمومتها وعلى مواطن الشغل بها، في إطار التخفيف من تداعيات الوباء على المستوى الإجتماعي والإقتصادي والمحافظة على الإستقرار المالي.

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت المؤسسة بخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس مرتين في مارس، حيث خفضت معدل اتفاقيات إعادة الشراء من 2.25 في المائة إلى 1.00 في المائة، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 1.75 في المائة إلى 0.50 في المائة، ويأتي هذا القرار حفاظاً على الاستقرار النقدي في ظل التطورات العالمية الأخيرة. قامت المؤسسة ايضًا بتفعيل عمليات السوق المفتوحة كأداة لدعم السيولة.

البنك المركزي العراقي

قام البنك المركزي العراقي بتخفيض نسبة الإحتياطي النقدي من 15 في المائة إلى 13 في المائة، كما استمر العمل بنافذة بيع العملة الاجنبية (اعتمادات وحوالات) لتلبية الطلب على العملة الاجنبية في تمويل الاستيرادات ولسحب فائض السيولة النقدية من خلال عملية التعقيم للمحافظة على استقرار أسعار الصرف وقيمة العملة المحلية.

البنك المركزي العُماني

تضمنت الإجراءات التي قام بها البنك المركزي العُماني خفض سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس إلي 0.50 في المائة، ورفع المدة القصوى لعمليات إعادة الشراء إلى ثلاثة أشهر، إلى جانب خفض سعر الفائدة على عمليات خصم أذون الخزانة الحكومية بواقع 100 نقطة أساس إلى 1 بالمائة، وخفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع المدة القصوى لعمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر.

كما شملت حزمة التحفيزات تخفيض أسعار إعادة خصم الأوراق التجارية بواقع (100 – 125) نقطة أساس بالإضافة إلى رفع الحدود القصوى للاستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45 بالمائة إلى 50 بالمائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك.

مصرف قطر المركزي

تم تخفيض أسعار السياسة المتمثلة في معدلات الإيداع (QMR) ومعدلات الإقراض (QMR)، ومعدلات الريبو مرتين خلال مارس 2020 في ضوء تطورات الاقتصاد الكلي المتطورة. وأعلن مصرف قطر المركزي عن نافذة إعادة شراء (الريبو) بنسبة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية.

بنك الكويت المركزي

قام البنك بتاريخ 4 مارس 2020 بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية. تبع ذلك تخفيض آخر بتاريخ 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من 2.75 في المائة إلى 1.5 في المائة وهو المستوى الأدنى تاريخياً، مستهدفًا بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي .

وفي ذات الاتجاه، قام بنك الكويت المركزي أيضاً بإجراء تخفيض بذات القدر في سعر فائدة الريبو وأسعار جميع أدوات بنك الكويت المركزي للتدخل في السوق النقدي، وهي سلسلة إجراءات متكاملة تعزز انسياب التدفقات النقدية بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني، وتحافظ على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء، مجزٍ وموثوق للمدخرات، وأخذًا بعين الاعتبار ما يوفره ضمان الدولة للودائع من دعم لاستقرار القطاع المصرفي ومن ثم تعزيز الثقة بقوة واستقرار الدينار الكويتي.

البنك المركزي المصري

قام البنك المركزي المصري بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس وذلك لتشجيع حركة الاقتصاد المحلي والمستثمرين.

بنك المغرب

خلال اجتماعه بتاريخ 17 مارس 2020، خفض مجلس البنك المركزي سعر الفائدة الرئيس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2 في المائة لدعم النشاط الاقتصادي الوطني الذي بات يمر بظروف غير مواتية بفعل الجفاف وتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد. كما قام البنك المركزي بضخ السيولة اللازمة.

خامساً: تفعيل أدوات السياسة الإحترازية الكلية لمواجهة تداعيات أثر الفيروس على الاستقرار المالي، والإجراءات المتخذة للحفاظ على سيولة القطاع المصرفي ومتانة مراكزه المالية

مصرف الإمارات المركزي

سبق أن أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن تيسير بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية، حيث قام المصرف بزيادة نسب القرض إلى القيمة، المطبقّة حالياً على قروض الرهن الممنوحة لمشتري المنازل للمرة الأولى، بخمس نقاط مئوية، ومن شأن ذلك زيادة القدرة على تحمل التكاليف، بدون زيادة في المخاطر المتأصلة.

يستفيد المشترون لأول مرة من كونهم سيكونون مطالبين بدفع قدر أقل من رأسمالهم الخاص عند شرائهم عقاراً للمرة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، يتم السماح لجميع البنوك بالاستفادة من 60 في المائة كحد أقصى من رأس المال الوقائي الإضافي. من جانب آخر، ستتمكن البنوك التي تم تصنيفها على أنها ذات أهمية نظامية من قبل المصرف من استخدام 100 في المائة من رأس المال الوقائي الإضافي المقرر لها كبنوك ذات أهمية نظامية. كما سيقوم المصرف المركزي بمراجعة الحدود القائمة حالياً التي تضع سقفاً اقصى لانكشاف البنوك للقطاع العقاري. عندما يبلغ الانكشاف ما يعادل 20 في المائة من محفظة قروض البنوك (مقاسة بالأصول المرجحة بالمخاطر)، سيسمح للبنوك بزيادته الى 30 في المائة، ولكن سيطلب منها الإحتفاظ بمزيد من رأس المال.

مصرف البحرين المركزي

تخفيض نسبة التمويل إلى القيمة (LTV) عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج مزايا.

البنك المركزي التونسي

اتخذ البنك عدة تدابير تتمثل في:

- التعاطي بمرونة أكبر فيما يخص مؤشر القروض إلى الودائع، وذلك من خلال الحد من الجهد ربع السنوي لخفض نسبة "الائتمان / الودائع" للبنوك من 2 في المائة إلى 1 في المائة، مع الحفاظ على نسبة الائتمان الى الودائع عند 120 في المائة، وذلك للسماح للبنوك بدعم جهودها لتمويل الاقتصاد.

- عدم اعتبار اجراءات المساندة للمؤسسات والأفراد كعمليات إعادة هيكلة للقروض.

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت المؤسسة بتمديد فترة تسليم بيانات القطاع للإشراف على البنوك كخطط (ICAAP و ILAAP) وتأجيل تطبيق بعض المتطلبات الاحترازية بالإضافة لإصدار تعليمات المعالجة المحاسبية والتنظيمية للتقارير المالية والالتزامات الائتمانية. كما تم تضمين مبالغ الدعم المقدمة ضمن برنامج دعم القطاع الخاص في احتساب نسبة القروض إلى الودائع. وتم تخفيض نسبة أوزان المخاطر المرجحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال) لتصبح 85 في المائة بدلاً من 100 المائة، ذلك بهدف تحفيز البنوك على تمويل ودعم القطاع بما يتماشى مع إصلاحات بازل.

كما تم خفض أسعار الفائدة، وإطلاق برنامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضخ سيولة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى التواصل مع البنوك وإجراء اختبارات الضغط ومتابعة مؤشرات السيولة بشكل دوري.

البنك المركزي العُماني

قام البنك المركزي العُماني بتخفيض متطلبات رأس المال الوقائي بنسبة 50 بالمائة من 2.5 في المائة إلى 1.25 في المائة، ورفع نسبة الإقراض بمقدار 5 بالمائة من 87.5 في المائة إلى 92.5 في المائة، مع إعطاء أولوية لقطاعات مثل الرعاية الصحية، إضافة إلى توجيه المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي بالاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد / أرباح المقترضين المتأثرين بتداعيات الوضع الراهن لفترة ستة أشهر خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك عمل البنك المركزي العُماني على تطبيق تدابير وإجراءات فورية للحفاظ على القطاع المالي وسيولته بهدف احتواء تداعيات الأوضاع الراهنة.

مصرف قطر المركزي

أعلن مصرف قطر المركزي عن تخصيص نافذة إعادة شراء (الريبو) بمبلغ خمسين مليار قطري بنسبة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية بنسبة 1 في المائة. حيث تم تخفيض معدلات السياسة بشكل كبير وصلت إلى مرتين في مارس 2020. فضلاً عن إلغاء الرسوم المفروضة على نقاط البيع (POS) ورسوم السحب عبر الصراف الآلي (ATM)، كذلك تم إلغاء كافة العمولات والرسوم على

استخدام انظمة الدفع بين محال الصرافة والبنوك العاملة في الدولة. ويقوم مصرف قطر المركزي بمراقبة الوضع المتطور وسيتخذ مبادرات سياسية مناسبة إذا ما لزم الأمر.

بنك الكويت المركزي

في إطار الإجراءات الاحترازية التي يتخذها بنك الكويت المركزي لمواجهة آثار فايروس كورونا المستجد، وحرصًا على المحافظة على الاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال الاطمئنان إلى مواصلة البنوك تقديم خدماتها المالية إلى العملاء والاقتصاد الوطني دون انقطاع. حيث أن بنك الكويت المركزي مستمر في أداء مهامه المرتبطة بالعمليات الرئيسة والإجراءات الأمنية ونظم الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات خلال فترة الإجازة المقرة من قبل مجلس الوزراء الموقر وتتوافر لديه الجهوزية العالية لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية الأساسية اللازمة للجمهور، بما في ذلك إجراءات توفير النقد للبنوك، إضافة إلى فتح قنوات الاتصال لتقديم ما يلزم للبنوك من دعم ومساندة للاستمرار في أداء أعمالها.

من جانب آخر، تم التأكيد على البنوك بضرورة مواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية للجمهور دون انقطاع، وتوفير جميع الوسائل لتنفيذ هذه العمليات بالسرعة والكفاءة والأمان المعتاد، ويشمل ذلك عمليات سحب وإيداع النقد، بالإضافة إلى صرف الشيكات وتنفيذ التحويلات المالية الداخلية والخارجية. إضافةً إلى التأكيد على البنوك بالقيام بشكل مستمر بصيانة أجهزة السحب الآلي وتغذيتها بالأوراق النقدية الكافية لتلبية احتياجات الجمهور دون انقطاع .

في هذا الإطار، تم التأكيد على البنوك لضمان استمرارية خدماتها عبر القنوات الإلكترونية ونقاط البيع، وكذلك مطالبتها بوقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي والقنوات الإلكترونية لمدة ثلاثة أشهر، إضافةً إلى توجيهها نحو التعامل بإيجابية مع العملاء الذين تضررت أعمالهم جراء الأوضاع الراهنة.

من ناحية أخرى، تم التأكيد على البنوك بضرورة تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين من القطاع المصرفي خلال فترة الإجازة. إضافةً إلى توجيه البنوك نحو تأجيل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين لمدة ثلاثة أشهر دون تطبيق أي رسوم جزائية، ومطالبتها بالاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية والمرتبطة بالأمن الغذائي واحتياجات المجتمع، لضمان تلبية تلك الاحتياجات على نحو طبيعي.

كما تم التأكيد على ضرورة استمرار مراكز خدمة العملاء (Call Center) لدى البنوك في العمل والرد على جميع استفسارات العملاء، إضافةً إلى توجيه البنوك نحو الامتناع عن البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة مقابل القروض وعمليات التمويل المقدمة للعملاء لحين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية. علماً بأنه في حال طلب العميل، يمكن للبنك بيع الضمانات مع موافاة بنك الكويت المركزي بتفاصيل وافية عن عملية البيع.

من جانب آخر، قامت البنوك المحلية بتأجيل أقساط التمويلات الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء من المواطنين وأقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 شهور مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى.

في هذا الإطار، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم إلى جميع البنوك المحلية بشأن عدم تقديم البيانات المالية المرحلية عن الفترة في 31 مارس 2020 إلى بنك الكويت المركزي، على أن تستمر البنوك بموافاة البنك المركزي بكافة البيانات الإحصائية والتقارير المطلوبة لتنفيذ مهام بنك الكويت المركزي الرقابية وفقاً للمواعيد المحددة سلفاً. كما عقد بنك الكويت المركزي اجتماعات متكررة مع أعضاء الجهاز التنفيذي بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على الاستقرار المالي في هذه الظروف الاستثنائية. وفي هذا الشأن، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم إلى جميع البنوك المحلية بشأن تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال ومواجهة الأزمات بشكل عاجل، مع ضرورة تحديثها بما تفرضه متطلبات الظروف الاستثنائية الراهنة بما يضمن استمرار الأعمال – وخاصة الأعمال الأساسية - دون إعاقة أو تعطل لأي أسباب، وتحديداً ما يعود منها لغياب العنصر البشري أو نقصه، مع مراعاة القرارات التنظيمية الصادرة من الدولة. كما أكد البنك المركزي على ضرورة قيام البنوك بتحديد الأعمال ذات الأولوية والموظفين الذين سيقومون بتنفيذها (والفرق البديلة لهم)، سواءً في مقر العمل أو من المنزل – إن أمكن- مع وضع الضوابط اللازمة والآليات المناسبة للإشراف على الأعمال ومتابعة التقارير من قبل الإدارة العليا. وأكد كذلك على العناية القصوى بالموظفين الذين يطلب منهم العمل في المقرات الرئيسة للبنوك وفروعها، واتخاذ التدابير الاحترازية لضمان سلامتهم. وأن يقوم مجلس إدارة البنك بالمتابعة المستمرة للتطورات الحالية وإجراءات المصرف تحت هذه الظروف.

فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية الكلية، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بتاريخ 2 أبريل 2020 إلى جميع البنوك المحلية بشأن إجراء تعديلات على بعض التعليمات الرقابية وأدوات السياسة الإحترازية الكلية (Macroprudential Tools) بهدف تعزيز قدرة البنوك على ممارسة دورها الحيوي في الاقتصاد، وتوسيع المساحة الإقراضية لديها، وتدعيم قدراتها التمويلية، وتحفيزها على مواصلة تقديم القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة، ودعم العملاء المتضررين من هذه الأزمة (أفراداً ومؤسسات) الذين هم بحاجة في هذه المرحلة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف، وبما يعزز من دورهم في دعم النشاط الاقتصادي. وذلك على النحو التالي:

- **معايير السيولة:** فيما يخص أدوات السيولة، فقد تم تعديل بعض النسب المتعلقة بها كما يلي:

1. خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة (LCR) من 100 إلى 80 في المائة.
2. خفض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) من 100 إلى 80 في المائة.
3. خفض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية من 18 إلى 15 في المائة.
4. رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة والواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات، على النحو التالي:

الفترة	الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة
7 أيام فأقل	من 10% إلى 20%
شهر فأقل	من 20% إلى 30%
ثلاثة أشهر فأقل	من 30% إلى 40%
ستة أشهر فأقل	من 40% إلى 50%

- **الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل:** تم رفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل من 90 إلى 100 المائة.
- **معيار كفاية رأس المال:** تم إدخال تعديلات على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال (بازل 3)، على النحو التالي:

1. الإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) والبالغة 2.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1)، بحيث تخفّض متطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل كما يلي:

مكونات رأس المال	المتطلبات
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بمفهومه الشامل (CET1 + AT1+T2):	من 13% إلى 10.5%
أ-الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (CET1+AT1)	من 11% إلى 8.5%
ب-الحد الأدنى من حقوق المساهمين (CET1)	من 9.5% إلى 7.0%

2. خفض وزن المخاطر لمحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75 إلى 25 في المائة، مع توحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليكون وفقاً للتعريف الوارد بالقانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعدل بالقانون رقم (14) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

من جانب آخر، تم تعديل القواعد الاسترشادية الصادرة بتاريخ 11 يناير 2005 بشأن استثناء أي عميل من الحدود القصوى المقررة للتركز الائتماني/التمويلي والقواعد التي تؤخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات الاستثناء لتشمل المشاريع الاقتصادية المهمة والتي يترتب على دعمها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي. إضافةً لذلك، تم تعديل تعليمات ضوابط التمويل الممنوح للعملاء الأفراد لغرض شراء و/أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص والسكن النموذجي الصادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2013، بزيادة حجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير (LTV) وفق التالي:

طبيعة التمويل	الحد الأقصى
تمويل شراء أرض فضاء	من 50% إلى 60%
تمويل عقار قائم	من 60% إلى 70%
تمويل البناء فقط	من 70% إلى 80%

تجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات، يسري العمل بها حتى نهاية عام 2020 على أن تتم مراجعتها في ذلك التاريخ.

البنك المركزي المصري

أصدر البنك المركزي المصري تعليمات بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للأفراد والمؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد، بالإضافة إلى خفض سعر العائد لبعض القطاعات في إطار المبادرات التي أطلقها البنك المركزي بهدف دعم القطاعات الاكثر تأثراً في الوقت الحالي من 10 إلى 8 في المائة وذلك للحد من مخاطر التعثر والحفاظ على التصنيف الإئتمانى للعملاء مما يعزز من الاستقرار المالي.

بنك المغرب

قام بنك المغرب بتخفيف بعض المتطلبات الاحترازية، ذلك بتمكين البنوك بإستعمال جزء من رأس المال الوقائي (Capital conservation buffer). كما تجدر الاشارة أن نسبة المتطلب الإضافي لرأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصاد (Counter Cyclical Capital Buffer) الذي يهدف إلى حماية القطاع المالي من تراكم المخاطر جراء الافراط في منح الائتمان محددة بصفر في المائة، في ظل وضع يعرف تباطؤ النشاط الائتماني.

من جانب آخر، اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان في هذه الظروف الاستثنائية عبر ضخ السيولة اللازمة وتخفيف القواعد الاحترازية المتعلقة بالمتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الوقف الاختياري الممنوح لسداد القروض المصرفية الممنوحة للشركات والأسر في النصف الأول من عام 2020، ستتم مراجعته في نهاية عام 2020 من أجل تحديد القروض المتعثرة فعلياً من تلك التي يمكن تسديدها بشكل طبيعي. وفي إطار التنسيق بين السلطات التنظيمية الوطنية الممثلة في لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر الشمولية، كانت المخاوف المرتبطة بأحدث التطورات في سوق الأسهم المغربية موضوع العديد من المناقشات والتقييمات والمشاورات بين أعضاء هذه اللجنة، تبعاً لذلك، قررت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ابتداءً من 17 مارس 2020، تخفيض الحد الأقصى لعتبات التغيير المطبقة على الأدوات المالية المدرجة للتداول في بورصة الدار البيضاء.

يستعرض الجدول التالي ملخص عن أدوات السياسة الإحترازية الكلية والسياسة النقدية في الدول العربية:

المصرف المركزي	أداة السياسة الإحترازية الكلية والجزئية المستخدمة											أدوات السياسة النقدية المستخدمة			
	CCoB 1	CCyB 2	LCR 3	[4]NSFR	[5]DTI	LTV 6	[7]DSIB	[8]RWA	DIVs 9	Other	DW 10	DISC 11	[12]REPO	[13]RRR
الأردن	-	-	-	-	-	-	-	√	√	-	√	√	√	√
الإمارات	√	-	√	√	-	√	√	-	-	-	-	-	√	√
البحرين	-	-	√	√	-	√	-	√	-	-	√	-	-	√
تونس	-	-	-	-	-	-	-	-	√	[14]√	√	√	√	-
السعودية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	√	√
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	√
عُمان	√	-	-	-	-	-	-	-	-	[15]√	-	√	√	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	√	-
الكويت	√	-	√	√	-	√	-	√	-	-	-	√	√	-
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	[16]√	√	√	√	√
المغرب	√	-	√	-	-	-	-	-	√	-	√	√	√	-

- المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

1. هامش رأس المال التحفظي، 2. هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، 3. نسبة تغطية السيولة، 4. صافي التمويل المستقر، 5. نسبة الدين إلى الدخل، 6. نسبة القرض إلى القيمة، 7. هامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، 8. الموجودات المرجحة بالمخاطر، 9. قيود توزيع الأرباح، 10. نافذة الإيداع، 11. سعر إعادة الخصم، 12. سعر إتفاقيات إعادة الشراء، 13. نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، 14. نسبة القروض إلى الودائع،15. خفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع المدة القصوى لعمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر، ورفع الحدود القصوى للاستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45% إلى 50% من إجمالي القيمة الصافية للبنك، 16. اعفاء البنوك لمدة عام من نسب تركز المحافظ الائتمانية لدي أكبر 50 عميل والأطراف المرتبطة به.

سادساً: الإجراءات المتخذة لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة (بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وحمايتها من مخاطر التعثر المصرفي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

من أجل السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على تمويل إضافي، خفض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مبالغ رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين 15 و25 في المائة، بما يتماشى بوجه عام مع معايير الحد الأدنى المقررة بواسطة لجنة بازل. إضافة الى ذلك يلزم المصرف المركزي جميع البنوك بفتح الحسابات لعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غضون فترة زمنية قصيرة أقصاها يومان بشرط توفر الوثائق المطلوبة وان تكون المخاطر مقبولة في ضوء التزامات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

مصرف البحرين المركزي

أعلن صندوق العمل "تمكين" عن تعزيز جهوده من أجل التركيز على إعادة توجيه برامجه لدعم مؤسسات القطاع الخاص المتأثرة من الأوضاع الراهنة نتيجة مواجهة فيروس كورونا. تأتي هذه الجهود لمواجهة انعكاسات الانتشار العالمي لفيروس كورونا وتأثيره على المستوى الاقتصادي، وتوفير الدعم اللازم للقطاع الخاص للتعامل مع آثاره. سيتم تقديم الدعم للمؤسسات المتأثرة من خلال برنامج خاص يهدف إلى دعم استمرارية الأعمال من خلال توجيه موارد "تمكين" نحو تلبية احتياجات القطاع الخاص المتعلقة بالوقت الراهن على الوجه الأمثل. وتشمل جهود إعادة

توجيه برامج الدعم إعادة جدولة وهيكلة القروض بالتعاون مع البنوك الشريكة، التي تقدم حلول تمويلية وسيولة لمؤسسات القطاع الخاص من خلال مختلف برامج التمويل. كما من المقرر إنجاز مسح فوري لحصر جهود مختلف الجهات الحكومية والبرامج الوطنية في دعم القطاع الخاص، للوقف بشكل جذري على الاحتياجات والتحديات الحالية والتعرف بشكل دقيق على أهم متطلبات مؤسسات القطاع الخاص في ظل الظروف الراهنة.

البنك المركزي التونسي

اتخذت وزارة المالية التونسية بالتعاون مع البنك المركزي التونسي جملة من الاجراءات ذات الطابع الجبائي والمالي بهدف دعم المؤسسات المتضرّرة والحدّ من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لإنتشار فيروس كورونا. وتمّ في هذا السياق إحداث آلية لضمان قروض التصرف الجديدة المسندة من قبل البنوك، تسدد على مدة 7 سنوات منها سنتي إمهال، وتنتفع بهذه القروض القطاعات الأكثر تضرراً.

كما سيتمّ تفعيل إجراءات عامّة عبر إحداث صندوقي استثمار لدعم الهيكلة المالية للمؤسسات وبمبادرة من صندوق الودائع والأمانات بهدف تمويل الشركات الاستراتيجية ودعم الموارد الدائمة للشركات التي تحافظ على مواطن الشغل، ويخصّص الصندوق الثاني حصرياً لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الناشطة في المجالات الاستراتيجية التي تمرّ بصعوبات. بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. فقد تم إحداث خطة تمويل بمبلغ 300 مليون دينار تونسي لإعادة تمويل قروض الدعم المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. التي تأثرت بالأزمة الصحية.

مؤسسة النقد العربي السعودي

تم إطلاق برنامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ تدابير تدعم الأفراد ومنشآت القطاع الخاص ومنها إلغاء العديد من الرسوم (تشمل رسوم إعادة هيكلة التمويلات، وإلغاء الاتفاقيات، والعمليات الإلكترونية)، وتقديم الدعم والتمويل اللازم للقطاع الخاص والمحافظة على مستويات التوظيف فيه، والتوضيح للبنوك المعالجة المحاسبية والتنظيمية والأخذ بالاعتبار برامج الدعم، مما يحسن تصنيف هذه القطاعات لدى البنوك أيضاً. كما تم تخصيص حزمة الدعم الأولى (50 مليار ريال) للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتشمل عدة إجراءات كتأجيل دفعات القروض لدعم استمرارية الاعمال، إلى جانب برنامج التمويل المضمون، وتخفيض نسبة أوزان المخاطر المرجحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتهدف تلك الإجراءات إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى حماية القطاع المصرفي من تعثرات القطاع الخاص.

البنك المركزي العراقي

قام البنك المركزي العراقي بإتخاذ الإجراءات التالية لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة:

أ) تأجيل اقساط مبادرته الممنوحة من خلال المصارف للأنشطة الاقتصادية المختلفة لتخفيف العبء عليهم.

ب) تشجيع المصارف على تأجيل تسديد اقساط القروض لتقليل حجم القروض المتعثرة الناتجة عن توقف النشاط الاقتصادي، وكذلك تأثر بعض القطاعات المهمة مثل السياحة والنقل والمطاعم والفنادق وغيرها.

أما على صعيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد قام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات التالية:

أ) تأجيل اقساط القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة لمدة 3 أشهر من مبادرة البنك المركزي.

ب) الاستمرار بمنح قروض جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من مبادرة البنك المركزي.

إضافةً إلى قيام بعض المصارف بتأجيل اقساط القروض الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل سلبي بفيروس كورونا.

البنك المركزي العُماني

قام البنك المركزي العُماني بعدة إجراءات لدعم القطاعات الإنتاجية، مثل إعفاء المصانع في المدن الصناعية من الإيجار لمدة ثلاثة أشهر، وإعفاء الشركات من رسوم تجديد السجل التجاري لمدة ثلاثة أشهر، وإعفاء المطاعم من ضريبة السياحة والبلدية حتى نهاية أغسطس 2020، وإعفاء المؤسسات التجارية من ضريبة البلدية حتى نهاية أغسطس 2020، وتأجيل تقديم الإقرار الضريبي ودفع الضريبة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق، والإعفاء من جميع الغرامات والعقوبات المتعلقة بالمدفوعات الضريبية.

من ناحية الضرائب وتأثيرها المباشر وغير المباشر على أداء مؤسسات القطاع الخاص، فقد اعتمدت الحكومة العديد من الاجراءات الضريبية للتخفيف من التداعيات المترتبة على جائحة كورونا، نلخصها فيما يأتي:

- يجوز تقديم وسداد الضريبة المستحقة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر والاعفاء من الغرامات والجزاءات المترتبة على عدم تقديم الاقرارات وسداد الضريبة في مواعيدها وذلك للمتضررين من الأوضاع الراهنة نتيجة للإجراءات الاحترازية.

- جواز سداد الضريبة على اقساط والاعفاء من الضريبة الاضافية (المحددة قانونا بواقع 1 في المائة شهرياً من قيمة المبلغ غير المسدد).

فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قام البنك المركزي العُماني بإجراءات عديدة لدعمه، كتأجيل أقساط قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة للدفع خلال ستة أشهر القادمة، تأجيل أقساط القروض المستحقة الدفع لبنك التنمية العُماني خلال ستة أشهر القادمة. ولتشجيع البنوك على تقديم تسهيلات إضافية وبأسعار فائدة أقل، تم من قبل البنك المركزي العُماني فتح نوافذ السيولة بأسعار ميسرة. بالإضافة الى ذلك، أقر مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة دعم المحفظة الاقراضية لصندوق الرفد (صندوق متخصص لتمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) لزيادة عدد القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم تأجيل أقساط القروض المستحقة الدفع لبنك التنمية العُماني خلال ستة أشهر. ولتشجيع البنوك على تقديم تسهيلات إضافية وبأسعار فائدة أقل، قام البنك المركزي العُماني بفتح نوافذ السيولة بأسعار ميسرة. بالإضافة الى ذلك، أقر مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة دعم المحفظة الاقراضية لصندوق الرفد لزيادة عدد القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مصرف قطر المركزي

أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة 75 مليار ريال قطري تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والقطاعات التي تضررت بشدة (مثل قطاع الضيافة والسياحة وتجارة التجزئة والمجمعات التجارية والخدمات اللوجستية)، كما شملت تقديم إعفاءات لمدة ستة أشهر على مدفوعات المرافق (الماء والكهرباء). إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر. إضافةً إلى تخصيص مبلغ ثلاث مليارات ريال ضمن حزمة الدعم لمنح قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية للبنوك العاملة في الدولة. كما تم توجيه القطاع المصرفي بتأجيل أقساط القروض للقطاعات المتضررة بناءً على طلبها لتسهيل التدفقات النقدية لمدة 6 أشهر.

من المتوقع أن يستفيد قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من حزمة الدعم التي أعلنت عنها الحكومة البالغة ثلاث مليارات ريال والتي تأتي ضمن حزمة الدعم لمنح قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية للبنوك العاملة في الدولة. علاوة على ذلك، فإن تأجيل أقساط القروض للقطاعات المتضررة بناءً على طلبها سيساعد أيضًا قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما تجدر الإشارة إلى أن المناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة معفاة من مدفوعات الإيجار لمدة 6 أشهر. يضاف إلى ذلك الإعفاءات الجمركية للسلع والبضائع الغذائية والطبية، مع إعفاء المستثمرين من رسوم الكهرباء والماء وبدل الإيجارات في المناطق اللوجستية.

بنك الكويت المركزي

اعتمد مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2020 حزمة من التوصيات التي تستهدف دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة وحمايتها من التعثر، ونستعرض فيما يلي بعض تلك التوصيات:

1. دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية بالقطاعات المتضررة.
2. مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.
3. تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. تقديم البنوك المحلية قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للشركات والعملاء المتضررين.
5. تأجيل حصة أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوك للدولة بالكامل من الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور بالإضافة إلى تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة على المؤمن عليهم وفقا لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات

الاجتماعية لمدة 6 شهور وكذلك تأجيل خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي وفقا للمادة (77) من قانون التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور.

6. تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة في القطاعات الاقتصادية المنتجة وقطاع الجمعيات التعاونية من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية شريطة انعكاس هذه الإعفاءات على عملائهم بذات القيمة.

7. توجيه الجهات الحكومية بتسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص بالسرعة الممكنة.

بالإضافة إلى ذلك قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم الى مستوى هو الأدنى تاريخياً (كما سبق ذكره) بالإضافة الى تعديل بعض تعليماته الرقابية وأدوات السياسة الإحترازية الكلية، بما يساهم بدعم النمو الاقتصادي ويساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة، والذين هم بحاجة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف في ظل هذه الظروف، تجنباً لتحول الصعوبات التي يواجهها العملاء من نقص مؤقت في السيولة إلى تحديات طويلة الأجل تؤثر على ملاءتهم المالية.

كما وجه بنك الكويت المركزي نحو وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والقنوات الإلكترونية لمدة 3 شهور بالإضافة الى تأجيل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين من هذه القطاعات لمدة 3 شهور. ومن جانب آخر، قام اتحاد المصارف الكويتية بتأجيل الاستحقاقات على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 شهور مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل.

من جانب آخر، تم إتخاذ الإجراءات التالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. قامت البنوك المحلية بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 شهور مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى.

2. اعتمدت الحكومة حزمة من الإصلاحات تستهدف معالجة التداعيات الاقتصادية وتخفيف آثارها ومضاعفاتها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على تخطي الظروف الراهنة عبر توفير السيولة اللازمة لتظل قادرة على مواصلة خدمتها وهي:

أ. مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.

ب. تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. قام بنك الكويت المركزي بخفض وزن المخاطر لمحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75 في المائة إلى 25 في المائة، والذي من شأنه تحفيز البنوك على تقديم الدعم والمساعدة لهذا القطاع.

البنك المركزي المصري

تم وضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية، كذلك الاحتفاظ بإيداعات العملاء لتكوين احتياطيات كبيرة من "البنكنوت" لدى شبكة الفروع ومراكز النقد الخاصة بهم. إضافةً لذلك، تم العمل على استبدال المسحوبات النقدية بالمبالغ الكبيرة بتحويلات أو شيكات مصرفية. كما قام البنك المركزي بتوجيه مبلغ 20 مليار جنيه لدعم وتحفيز البورصة المصرية والمساهمة في انتعاش السوق وهو ما دفع البرصة المصرية لتسجل ثالث أفضل اداء عالمياً في جلسة 23 مارس وفقاً لبلومبرج.

إضافةً لما سبق التطرق له، هنالك العديد من المبادرات الصادرة بأسعار عائد منخفضة لدعم كل من القطاع السياحي والصناعي الخاص والزراعي والتمويل العقاري وقطاع المقاولات لمتوسطي الدخل.

كذلك تم اصدار تعليمات للبنوك بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر وعدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأجيل في السداد، مع استمرار احتساب سعر العائد خلال فترة التأجيل وإحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التي سيتحملها والمترتبة على التأجيل، والامتثال لطلب العميل في حالة عدم رغبته من الاستفادة من التأجيل. كما تقرر استمرار سريان مبادرة البنك المركزي الصادرة لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة بسعر عائد 5 في المائة، إضافةً إلى الالتزام بالإجراءات المبسطة للتعرف على هوية العملاء من الشركات والمنشآت متناهية الصغر.

بنك المغرب

وضع البنك المركزي بالتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب حزمة من التدابير التي من شأنها الحفاظ على أكبر قدر من مناصب الشغل في القطاعات الاقتصادية المنتجة، وحمايتها من مخاطر التعثر عبر تقديم المساعدة للمقاولات ونخص بالذكر تأجيل سداد القروض البنكية ومد المقاولات بقروض استثنائية لتمويل احتياجات أموال الدوران.

في هذا السياق، تم إتخاذ تدابير لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة التي تواجه صعوبات نذكر منها:

- تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الايجار حتى 30 يونيو بدون أداء رسوم أو غرامات
- تعزيز البرنامج الخاص بإعادة تمويل البنوك من بنك المغرب المتعلق بالمقاولات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها

- وضع آلية ضمان جديد مخصصة بشكل أساسي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تسمح لها بإمكانية الإستفادة من تمويلات اضافية تغطي احتياجات أموال الدوران

كما أقرت لجنة اليقظة تدابير أخرى تمثلت في تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية 30 يونيو2020، وتدابير ضريبية، يمكن للمقاولات التي يقل رقم معاملاتها للسنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم ما يعادل حوالي 2 مليون دولار، الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو 2020 إذا رغبت في ذلك.

سابعاً: الإجراءات المتخذة لتخفيض المخاطر الناشئة عن احتمالية التعثر المصرفي لقطاع الأفراد

مصرف الإمارات المركزي

فرض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على البنوك المشاركة في الخطة الموجّهة استخدام التمويل في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعملائها الأفراد لغاية ديسمبر 2020.

مصرف البحرين المركزي

تقدم جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل لجميع المواطنين البحرينيين والشركات المالية وغير المالية المقيمة 6 أشهر تأجيل لأقساط الديون بدون رسوم، وبدون فوائد على الفائدة، ولا زيادة في سعر الربح/الفائدة. ويشمل التوجيه الرصيد المستحق لبطاقات الائتمان الذي تم خصمه بالفعل من حد بطاقة الائتمان اعتبارًا من 19 مارس 2020 . ويجب على أي عميل يرغب في الاستفادة من فترة تأجيل أقصر من 6 شهور أو لا يرغب في الاستفادة من خدمة التأجيل، إبلاغ مؤسسة الإقراض التي يتعامل معها وفقا لذلك.

البنك المركزي التونسي

كما تم ذكره سابقاً، إعتمد البنك المركزي إجراءات إستثنائية بالنسبة للأفراد الّذين يقل دخلهم الشهري الصافي عن ألف دينار، حيث تمّ تأجيل آلي لأقساط القروض الّتي يحل أجلها بداية من مارس 2020 والى غاية سبتمبر 2020. وتم تعميم هذا الاجراء على باقي الحرفاء من الاشخاص الطبيعيين لمدة ثلاثة أشهر (بداية من ابريل 2020 والى غاية يوليو 2020).

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت المؤسسة بدعم تأجيل الدفعات عن الافراد المشمولين في نظام (ساند) وهو نظام التأمين ضد التعطل عن العمل وذلك لمدة 3 أشهر ابتداءً من أبريل 2020 بغرض دعم الإنفاق والحد من أثر تعثرات القروض. كما قامت باتخاذ تدابير لتقديم البنوك للدعم اللازم للأفراد الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص نتيجة انتشار فيروس كورونا بحيث يتم تأجيل الأقساط لهم لمدة 6 أشهر دون تكلفة أو رسوم إضافية.

البنك المركزي العراقي

تم تأجيل سداد القروض لمدة 3 أشهر من مبادرة البنك المركزي العراقي. إضافةً إلى تشجيع المصارف على تأجيل اقساط القروض الممنوحة للأفراد لاسيما للذين تأثر دخلهم بشكل سلبي في ظل انتشار فيروس كورونا.

البنك المركزي العُماني

وجه البنك المركزي العُماني المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي بالاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد / أرباح المقترضين المتأثرين بتداعيات الوضع الراهن لفترة ستة أشهر للمتضررين. كما لم يتم تغيير أو تجميد تصنيف القروض خلال نفس الفترة.

مصرف قطر المركزي

من المتوقع أن تحمي جميع التدابير التي سبق ذكرها والتي تم اتخاذها في سبيل حماية قطاع الشركات الخاصة، وخاصة قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بأجور ورواتب الأفراد. وبالتالي، فمن المرجح أن تظل المخاطر الناشئة عن احتمالية التعثر المصرفي لقطاع الأفراد منخفضة.

بنك الكويت المركزي

قامت البنوك المحلية بتأجيل أقساط التمويلات الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة 6 شهور مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى.

البنك المركزي المصري

قام البنك المركزي المصري باتخاذ جملة من الإجراءات لحماية قطاع الأفراد، نذكر منها:

- تم تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء الافراد (تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي)، وذلك لمدة 6 أشهر مع عدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأخر في السداد.

- أصدر البنك المركزي مبادرة جديدة بشأن العملاء الأفراد غير المنتظمين البالغ إجمالي مديونياتهم غير المنتظمة دون العوائد المهمشة لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه (بدون البطاقات الائتمانية). ويتم بموجب تلك المبادرة التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بين البنك والعميل لدى المحاكم فور الاتفاق على شروط السداد، بالإضافة إلى إلغاء حظر التعامل معهم وتحرير الضمانات والرهون الخاصة بتلك المديونيات عند قيام العميل بسداد نسبة 50 في المائة من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة.

- كما تم تعديل القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري وذلك فيما يتعلق بفئات العملاء غير المنتظمين في السداد شاملاً التعليمات الخاصة بإدراج الافراد في القوائم السلبية وأسس التعامل

مع هؤلاء العملاء. ويأتي ذلك في إطار التوجه الحالي لدعم العملاء غير المنتظمين بغرض التيسير عليهم لإعادة إدماجهم في القطاع المصرفي والمساهمة في النمو الاقتصادي. وقد تضمن ما يلي:

- تعديل حد الإقرار للإدارة المركزية لتجميع مخاطر الائتمان بالبنك المركزي ليُصبح مائة ألف جنيه فأكثر.
- إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية.
- تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد.
- إطلاق حرية التعامل مع العملاء (من فئات تصنيف محددة) وإلغاء حظر التعامل معهم.
- تنقية قواعد بيانات العملاء غير المنتظمين، وحذف العملاء ذوي المديونيات الأقل من ألف جنيه بصفة استثنائية ولمرة واحدة.

بنك المغرب

توزعت التدابير التي أقرتها لجنة اليقظة الاقتصادية بين الإجراءات والتدابير لفائدة العاملين في القطاع المهيكل وغير المهيكل. إذ سيستفيد جميع المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020، المتوقفون عن العمل من طرف مقاولة في وضعية صعبة، من تعويض شهري ثابت وصافي (ما يُعادل 200 ألف دولار)، بالإضافة إلى التعويضات العائلية وتلك المتعلقة بالتأمين الاجباري عن المرض، كما سيتمكن الأجراء أيضاً من الاستفادة من تأجيل سداد القروض البنكية (قروض الاستهلاك، وقروض السكن) إلى غاية 30 يونيو 2020.

كذلك أقرت اللجنة تدابير لفائدة العاملين في القطاع الغير المهيكل غير المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث سيستفيد كل حامل لبطاقة "الرميد" (نظام التغطية الصحية) وتوقف عن العمل بسبب فيروس كورونا، بتعويض شهري يتراوح ما بين ما يعادل 80 دولار إلى 120 دولار، وذلك حسب عدد الأشخاص في الأسرة. بالنسبة للفئات الهشة الأخرى التي لا تتوفر على بطاقة الرميد، تستفيد من نفس الامتيازات في المرحلة الثانية من هذه المبادرة.

ثامناً: تشكيل اللجان داخل المصرف المركزي أو بالإشتراك مع المؤسسات الرسمية الأخرى أو البنوك، للإستمرار في رصد تطورات وتداعيات الفيروس على الاستقرار المالي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

نفذ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حوكمة قوية لإدارة الأزمات تشمل ثلاثة مستويات (1) مجلس الإدارة، و (2) لجنة سياسة الاستقرار المالي على المستوى التنفيذي، ومستوى اللجنة الفنية ممثلة بمجموعة العمل على الاستعداد للأزمة المالية وإدارتها. وبالتعاون مع السلطتين الرقابيتين القائمتين على تنظيم الخدمات المالية في

كل من سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي وفي مركز دبي المالي العالمي، أصدر المصرف المركزي مجموعة توجيهات للبنوك وشركات التمويل حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9). تُمكّن هذه التوجيهات البنوك وشركات التمويل من الاستفادة من المرونة التي يوفرها إطار المعيار الدولي مع الالتزام في الوقت نفسه بالحفاظ على أعلى مستويات الامتثال والاتساق.

مصرف البحرين المركزي

لم يتم تشكيل أية لجان داخل المصرف المركزي أو بالإشتراك مع المؤسسات الرسمية الأخرى أو البنوك. لكن يقوم البنك المركزي باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة والتواصل مع جميع البنوك بناءً على اللجان القائمة الموجودة في المصرف.

تم الإعلان عن الحزمة المالية والإقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص للتعامل مع آثار الأوضاع الراهنة للتصدي للفيروس حفاظاً على النمو المستدام من خلال مؤتمر عقدته الحكومة بحضور وزير المالية والاقتصاد الوطني ومحافظ المصرف المركزي، وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وزير الصناعة والتجارة والسياحة، ووزير شؤون الكهرباء والماء.

البنك المركزي التونسي

يتم تنسيق المجهودات بين السلطات التعديلية للقطاع المالي في إطار أعمال هيئة الرقابة الاحترازية الكليّة والتصرف في الأزمات المالية لإنجاح الإجراءات المعتمدة على مستوى المؤسسات الناشطة في القطاع البنكي والمؤسسات الناشطة بالسوق المالية ومؤسسات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر وآليات رفع الحواجز التي تحول دون تنفيذ هذه الإجراءات ويضمن سلامة المؤسسات المالية ومتانتها ويُجنّب المخاطر النظاميّة.

مؤسسة النقد العربي السعودي

خلال فترة انتشار الجائحة أقرت لجنة السياسة النقدية عقد اجتماعاتها بشكل أسبوعي لمتابعة تطورات انتشار الفيروس وأثره على الاقتصاد والنظام المالي والنقدي. إلى جانب التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة من خلال اللجنة الوطنية للاستقرار المالي. كما تجتمع اللجان البنكية بشكل دوري وتناقش الآثار المترتبة على انتشار الفيروس والمقترحات في شانها.

البنك المركزي العُماني

تشرف اللجنة المشتركة للاستقرار المالي التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني وتضم ممثلين من الهيئة العامة لسوق المال، وصندوق الاحتياطي العام للدولة، ووزارة المالية، على الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي العماني للتخفيف من الآثار الإقتصادية لجائحة فيروس كورونا.

وبالنسبة للجان الداخلية، فإن لجنة السياسات النقدية وتطوير المصارف تعقد اجتماعات متواصلة لمناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة برصد التطورات ومتابعة وضع القطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى الاجتماعات المستمرة للإدارة التنفيذية في البنك المركزي العُماني.

مصرف قطر المركزي

تم تشكيل لجان ضمان استمرارية العمل في المصرف والقطاع المصرفي للدولة، وتم عقد اجتماعات مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك الوطنية في الدولة لضمان تسهيل كافة المعاملات البنكية.

بنك الكويت المركزي

تم تشكيل لجنة توجيهية عليا برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي وعضوية (وكيل ووزارة المالية، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بالإضافة الى ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص) لتنفيذ حزمة الإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فايروس كورونا المستجد، وتقديم ما تراه اللجنة من تصورات لمواجهة تلك التداعيات.

كما يقوم فريق عمل من مختلف قطاعات البنك بمتابعة تطورات الأوضاع المالية بشكل يومي وخصوصاً تلك الخاصة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ودراستها واقتراح التوصيات اللازمة للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

البنك المركزي المصري

تم تشكيل اللجان التالية المنبثقة عن لجنة إدارة الطوارئ وبرنامج استمرارية العمل على أن يكون المنسق العام، الإدارة المركزية للمخاطر وأمن المعلومات داخل البنك المركزي المصري:

- لجنة التدابير الوقائية.
- لجنة ضمان استمرارية العمل.
- لجنة الإجراءات اللازمة لدى وقوع أو الاشتباه في وجود إصابات.
- لجنة نقل النقدية وإصدار التعليمات الرقابية للبنوك.
- لجنة الاتصال المؤسسي.
- لجنة تبادل الخبرات مع الجهات النظيرة وإجراء البحوث اللازمة.

بنك المغرب

قامت السلطات الاقتصادية والمالية بعدة إجراءات لتجنب التبعات السلبية الكبيرة للإنتشار الفيروس على الصعيد الوطني. تجلت تلك القرارات في الإعلان عن إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية. يتولى تنسيق أشغال هذه اللجنة الوزارة المكلفة بالمالية والاقتصاد، كما تضم بنك المغرب والقطاعات الحكومية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى وجود تنسيق مكثف بين أعضاء وممثلي الجهات التنظيمية للقطاع المالي، في إطار لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر الشمولية، من أجل دراسة التدابير التي يتعين اتخاذها لتقليص تداعيات هذا الوضع. يقوم ممثلو هذه اللجنة باجتماع أسبوعي عن بعد من أجل دراسة تطور الوضع حول القطاع المالي، وتبادل التحليلات والمعلومات ومناقشة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والتدابير المتخذة أو التي سيتم اتخاذها.

البنك المركزي اليمني

هناك لجنة مصغرة في البنك المركزي لقطاع الرقابة على البنوك، تم إنشاؤها من أجل نشر التعاميم الصادرة أو التي سوف يتم إصدارها بخصوص تداعيات كورونا.

ملحق (1)

المبادئ الإرشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي.

المبدأ (1)

أن تسعى سياسة المصرف المركزي إلى دعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على سلامة النظام المالي وضمان الشفافية.

المبدأ (2)

تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي برئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، لضمان التنسيق والتعاون بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الكلية والجزئية. وأن تدعم السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية بعضها الآخر.

المبدأ (3)

الإستخدام المتدرج لأدوات السياسة الإحترازية الكلية، واختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب، وعدم المبالغة في تخفيف المتطلبات الرقابية والإحترازية.

المبدأ (4)

من الممكن في المرحلة الحالية تحرير أداة هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) إن تطلب الأمر ذلك، لكن فيما يخص الأدوات الأخرى مثل هامش رأس المال التحفظي (CCoB)، وهامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)، والرافعة المالية (Leverage Ratio)، فيُحسن عدم استخدامها في المرحلة الحالية نظراً لدورها الهام في تعزيز قدرة النظام المالي على استيعاب الخسائر.

المبدأ (5)

دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأثر الاقتصادي الأكبر، على سبيل المثال، يُمكن للبنك المركزي السماح لفترة مؤقتة بتخفيض أوزان المخاطر لها ضمن متطلبات رأس المال التنظيمي بشكل مدروس.

المبدأ (6)

تخفيف أدوات رأس المال بعناية وبتدرج في حال امتدت الأزمة لنهاية العام الحالي.

المبدأ (7)

النظر في تخفيض متطلبات السيولة القانونية أو نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة (100%) ضمن حدود مدروسة في حال امتدت الأزمة لأكثر من ثلاثة شهور أخرى.

المبدأ (8)

في جميع الأحوال، يجب أن يتزامن السماح باستخدام هوامش رأس المال والسيولة مع وضع قيود على توزيع الأرباح والمكافآت.

المبدأ (9)

أهمية قيام المصارف المركزية بوضع إرشادات حول كيفية استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وبناء المخصصات وتصنيف العملاء، والتنسيق مع المدقق الخارجي بهذا الخصوص. أما الدول التي لم تطبق المعيار، فمن الممكن النظر في تأجيل تطبيقه حتى انتهاء الأزمة.

المبدأ (10)

على المصارف المركزية تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. فمن جهة، إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى، إتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الافراد والشركات لا سيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبدأ (11)

من الممكن تأجيل إستيفاء الغرامات المفروضة على البنوك في المرحلة الحالية، على أن يتم إستيفائها بعد انتهاء الأزمة.

المبدأ (12)

تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لجهود تطوير الأداء التقني ووسائل التواصل والعمل عن بعد وكذلك قيام البنوك التجارية بتنفيذ العمليات المالية الرقمية واستخدام التقنيات المالية الحديثة، أهمية التأكد من وجود إجراءات وتدابير وأطر واضحة لتعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية الملاءمة وتوفير الدعم التقني المناسب. كذلك الاهتمام بخطط بديلة في حال انقطاع الإنترنت، حيث إن انقطاعه يؤدي إلى حدوث مخاطر تشغيلية.

المبدأ (13)

أهمية مواصلة اهتمام المصارف المركزية بتعزيز رقابتها على حماية بيانات العملاء وحماية المستهلك المالي في ضوء زيادة الإعتماد التقنيات المالية الحديثة.

المبدأ (14)

تعزيز منظومة الإمتثال وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير منهجياتها لمواجهة التحديات المرتبطة باستخدام التقنيات المالية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية، خصوصاً أن العمليات تنفذ دون التواصل مع العملاء وجهاً لوجه (Nonface to face)، تبرز هنا أهمية تطوير مبادئ لاستخدام التقنيات المالية الحديثة في هذه المرحلة بشكل آمن. كذلك من الأهمية بمكان مواصلة الجهود المتعلقة باستخدام الهوية الرقمية ونموذج (eKYC) والتوقيع الإلكتروني[47].

[47] يُمكن الرجوع في هذا الصدد إلى المبادئ الارشادية الصادرة عن صندوق النقد العربي في إطار أعمال مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Digital%20ID%20and%20eKYC-Dec-2019.pdf.

المبدأ (15)

الاهتمام بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الوعي المالي الرقمي للجمهور، وإطلاق حملات واسعة عن بعد، وذلك في ضوء زيادة الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة في الأزمة الحالية. وإرساء سبل تعزيز الثقافة المالية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

المبدأ (16)

النظر في هذه المرحلة في توجيه التشريعات والتعليمات للتركيز على أولويات تحديات الوباء والحد من آثاره السلبية على القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية.

المبدأ (17)

من الممكن تخفيف الجولات التفتيشية الميدانية على البنوك، حيث إن الوضع الراهن قد يستدعي خفضها، بهدف التركيز في المرحلة الحالية على الحد من أثر فيروس كورونا، مع مراعاة أن المصارف المركزية تعمل حالياً عن بعد منعاً لانتقال العدوى.

المبدأ (18)

حماية سلامة ومصداقية أنظمة إعداد التقارير الائتمانية، حيث يجب تعزيز المشاركة الدقيقة الكاملة للمعلومات الائتمانية بشكل مستمر، بما في ذلك الإبلاغ عن البيانات الإئتمانية السلبية الناجمة عن الأزمة، واتخاذ كافة السبل التي تحد من الأثر السلبي على السجل الائتماني للعملاء الجيدين الذين لديهم دفعات مستحقة تعذر تسديدها لظروف خارجة عن إرادتهم، نجمت عن الأزمة الحالية. في هذا الإطار، من الممكن توجيه العملاء الجيدين لمراجعة بنوكهم (ضمن طرق التواصل المسموح بها خلال الأزمة) والتفاوض معهم لإعادة جدولة التسهيلات، أو من الممكن وضع ملاحظة في التقرير الإئتماني بأسباب تعثر العميل الجيد.

المبدأ (19)

توجيه مقدمي الإئتمان وشركات المعلومات الإئتمانية لتنفيذ تدابير لرصد المعلومات الإئتمانية السلبية التي تم الإبلاغ عنها خلال الأزمة، التي قد تشمل استخدام معرفات أو رموز إبلاغ إئتماني خاصة بالأزمة، وذلك بما يسهل إعداد التقارير اللازمة.

المبدأ (20)

تعزيز قدرة السلطات التنظيمية على التعامل مع الشكاوى والمنازعات خلال الأزمة، ذلك في ضوء الزيادة المحتملة في الشكاوى والنزاعات. وتشجيع تطبيق التقنية المعلوماتية لتلقي الشكاوى وحل النزاعات.

المبدأ (21)

تشجيع رقمنة عملية الوصول إلى التقارير الإئتمانية، للتأكد من أن حق الوصول إلى تقارير الائتمان لن يتأثر أثناء الأزمة.

المبدأ (22)

مراجعة خطط استمرارية العمل والتأكد من جهوزية القائمين عليها لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية، وكذلك مراجعة فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر وخطط الإنعاش المستخدمة لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية.

المبدأ (23)

دراسة مدى الحاجة إلى قيام دوائر الرقابة المصرفية والاستقرار المالي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية بشكل يأخذ بالاعتبار الأزمة الحالية.

المبدأ (24)

تعزيز وعي الجمهور بالدور الذي تقوم به كل من مؤسسات ضمان الودائع وضمان القروض في حماية الودائع وضمان القروض.

المبدأ (25)

قد يكون من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار رسائل طمأنة بشكل مستمر للمودعين والمستثمرين، على أن تتمتع هذه الرسائل بمصداقية وشفافية، بما يعزز من ثقة الجمهور بالمصرف المركزي والقطاع المالي الرسمي في ظل الأزمة الحالية.

المبدأ (26)

على المصارف المركزية استخدام الأدوات والإجراءات لمواجهة أثر تداعيات فيروس كورونا بشكل يأخذ بالاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية، كذلك يستحسن أن تشمل الإجراءات كافة المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي.

المبدأ (27)

أن تقوم المصارف المركزية -بشكل مستمر- بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم إتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول وأية آثار سلبية لأيٍ منها وأسلوب التعامل معها.

المبدأ (28)

الإستعداد لفترة ما بعد الأزمة من حيث توقيت وتدرج تعليق ما تم استخدامه من أدوات وإجراءات لتخفيف الأثر الناشئ عن هذا التعليق، وسرعة عودة الدورة الاقتصادية لوضعها وتعظيم أثر التعافي.

فريق عمل إعداد تقريرالاستقرار المالي في الدول العربية

من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

- د. محمد عمايرة	البنك المركزي الأردني
- نور طاهر	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- محمد عبد الكريم	مصرف البحرين المركزي
- محمد الصادق	مصرف البحرين المركزي
- نبيل العذاري	البنك المركزي التونسي
- حنفي سي فضيل	بنك الجزائر
- ندى الرومي	مؤسسة النقد العربي السعودي
- سمية عثمان	بنك السودان المركزي
- د.عمار خلف	البنك المركزي العراقي
- شيماء البوسعيدية	البنك المركزي العُماني
- مصطفى أبو صلاح	سلطة النقد الفلسطينية
- مريم الحمادي	مصرف قطر المركزي
- وليد العوضي	بنك الكويت المركزي
- سعاد الأستاد	بنك الكويت المركزي
- داليا السالم	بنك الكويت المركزي
- حسن خليفة	لجنة الرقابة على المصارف- لبنان
- طارق الصليل	مصرف ليبيا المركزي
- هالة حسن عامر	البنك المركزي المصري
- د. أحمد سحلول	البنك المركزي المصري
- حليم جادي	بنك المغرب
- عبد الرحيم الناصري	بنك المغرب
- إبراهيم الددو	البنك المركزي الموريتاني

من أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية - صندوق النقد العربي:

- محمد يسر برنيه
- د. رامي يوسف عبيد
- د. أحمد الشاذلي
- غسان أبو مويس

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND